

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من شرح صدورنا بالهداية الى دين الاخيار ووقى قلوبنا بوقائمه عن مشرب
الكفار والفجاس ونور بصائرنا بتبشير الانبياء وسلكنا في منهاج الاتباع والالتزام
واحدى تحفة الصلوة والسلام الى النبي الذي هو بين الانبياء كالدر المنثور
وكا الشمس في نصف النهار نشر الى الله واصحابه الذين بهم نيل المآرب واليهم
غاية الاوطار والى ائمة الحديث الذين هم كالدر البهية نضر وارضوة
الشريعة بمياه الاخيار والاثام والى الفقهاء المجتهدين الذين هموا
عن التقليد واهروا باتباع مآروى عن سيد الابرار **ولجد** فان
اعلم العلوم قدس او اجلبها غزا وخر اعلم الفقه المستنبط من الكتاب و
السنة فانه عن مكائد الشيطان جنة اى جنة اعنى به الفقه الذى شئت
اصوله وفروعه على الاحاديث والآى لا على الاوهام السخيفة والراى وقد
الفت نيه كتابا طويلا سميته **بهدية المهدي** من الفقه المحدثى ودرجت فيه
المسائل مع اثباتها واحكامها بالشواهد والدلائل ونقضت فيه حجج المخالفين
ومتسكا تهم ونهت في كل موضع على غلطاتهم وعشرتهم غير ان بعض اخواني مال
حتوان اجرو له المسائل من غير تعرض للدلائل حتى يكون متنا متينا في فقه اهل
الانصاف ونظير المتنون الشوان والاختلاف فاستحسنت الله نعم وشرعت فيه مع
استيلاء الكبر وتوافر المحموم والبلايل وتكاثر الكاسر والقلقل اسأل الله سبحانه
ان يجعله متدارسا بين الطلاب والا فاضل ومقبولا في الزمان والآتى والاله اعلم

فمن اراد معرفته الحج والدلائل فعليه بكتابنا المهدية ومن قصر نظره على حفظ المسائل
فعليه بهذا الكتاب الحافل من حفظه فهو الفقيه الماهر الجبر الباهر وسببته
ينزل الابرار من فقه النبي المختار وعلى الله التوكل وبه الاستنصار

كتاب الايمان

العالم حادث بالزمان فلا بد له من محدث وهو الله تعالى وله اسما وصفات
وسدت في الشرع نومن بظواهر معناه وكل كيفيتها اليه سبحانه من غير تشبيه
ولا تمثيل وصفاته على نوعين ذاتية كالحيوة والعلم والقدرة والاسرادة
والمشيئة والسمع والبصر وقوة الكلام وهي قديمة كذاته سبحانه وتعالى
كالكلام والاستواء والنزول والصعود والضحك والتجرب وغيرها وهي
حادثه وعلمه محيط بالجزئيات والكلييات ويتكلم متى شاء بصوت وحر و
يسمعها الملائكة المقربون ويكلم الناس في الآخرة كقفا من غير ترجمان
ويسادهم بصوت وهو شى لا كاشيا عن نفس لا كالنفوس وذات لا كالذات
وشخص لا كالاشخاص ومبرء لا كالناس وهو في جهة الفوق ومكانه العرش وله
صورة هي احسن الصور ويقدر ان يتجلى في اى صورة شاء وله تعالى
وجه وعين ويد وكف وقبضة واصابع وساعد وذراع وجنب وحقو و
قدم ورجل وسان وكف كما تليق بذاته ويجوز عليه الانتقال اى التجلى من
مكان الى مكان آخر لا شبه له ولا صند ولا ندر ولا شريك لم يتخذ صاحبة
ولا ولدا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والشرك غير مغفور ان مات

صاحبه ولم يتب منه وتعني به الشرك الاكبر اي الشرك في الالهية ووجب
الوجود والشرك في صفات الله والشرك في العبادة اما الشرك الاصغر كالربا
والحلف بغير الله وامثاله فهو كسائر الذنوب يمكن مغفرتها من غير توبة وطلب
الحوائج التي لا يقدر عليها الا الله كغفران الذنوب والمهادية وانزال نبيث وتوسيع
الرزق وتطول العمر واعطاء الاولاد وكشف السوء والشفاء من الامراض ونحوها
من غيره شرك اكبر وليستوى فيها الاحياء والاموات اما طلب الدعاء والشفاعة
من غير الله فليس بشرك اكبر وان كان سؤاله عن الاموات بدعة غير باثرة
عن السلف واختلف في جوازها عند القبور فلم يجزه الشيخان وهو الراجح والدعاء
عند القبر بدعة ومن ظن انه شرك فقد اخطأ والدعاء مع العبادة فلا
يجوز من غير الله اما تداء غير الله فان كان المنادي يعتقد ان المنادي له سميع
محيط او بصير محيط او هو يندبر على امر من الامور بشركة مع الله او بقدره ذاتية
او موهوبة منه فهو مشرك اما اذا لم يعتقد ذلك وناداه من بعيد
فحوسفيه ولو نادى الاموات عند قبورهم يمكن ان يسمعو لان الاموات لهم سماع
عند اصحابنا اهل الحديث صرح به الشيخان وتقبيل القبور والطواف حولها والقيام
عندها او ارخاء الستور والاردية عليها غير جائز وكذلك تصور الاشياء المرسومة
عند بعض الصوفية والتسمية لجسد على او عبد الحسين او عبد النبي او عبد
الكعبة والحلف بغير الله واهداء الحلوى والزيت الى قبور المؤمنين واما
شرك في العادة لا يكفرنا عنها وكذلك تقليد مجتهد معين من المجتهدين
بالاقتسام في جميع مسائل الدين والاستزك في اعياد المشركين وقيل ان الاخير كفر

عنه
بغير الله
والحلف بغير الله
والاهداء
والزيت الى قبور المؤمنين
واما
شرك في العادة
لا يكفرنا عنها
وكذلك
تقليد مجتهد معين
من المجتهدين
بالاقتسام
في جميع مسائل الدين
والاستزك في اعياد المشركين
وقيل ان الاخير كفر

اختلف في مجلس الميلاد والصحيح انه بدعة وكذلك القيام عند ذكر الولادة و
كذلك مجلس العزاء وبناء التابوت ونصب الاعلام المرسوم بين جملاء الهند وكذلك
قراءة الفاتحة على الطعام وتعيين يوم من الايام او الاجماع لقراءة القرآن او الايضاح
الثواب الى من مات من اهل الاسلام وكذلك الحرس اي تسميع السرج على القبور
فصل التوسل الى الله تعالى بانبياؤه والصلحاء من عبادة جائز وليستوى
فيه الاحياء والاموات وقيل لا يجوز بالاموات وكذلك الدعاء بحق فلان ادخل
فصل هو سبحانه خارج عن العالم بان من خلقه لا يتحد بغيره ولا يجل في غيره
ولا يجل غيره فيه وهو على عرشه وعلمه وقدرته في كل مكان ورويته بالبصر جائزة
عقلا ولكن لا تقع في الدنيا وتقع في الآخرة وهو خالق لانفال العباد خيرها
وشرها بلا واسطة وتحليف ما لا يطاق جائز عندنا غير واقع والاستطاعة
قبل الفعل اما القدرة عليه فخلق الله والمقتول ميت باجله والحرام رزق
والبيع ما نهي عنه شرعا والحسن بخلافه وهما شرعيان ولا غرض لفعله سبحانه
فهو الغني المطلق لا يحتاج الى شيء حتى الى عرشه بل هو الحامل للعرش وغير العرش
لا احكام عليه ولا يفتق منه ولا كذب ولا شر ولا ظلم لكنه يقدر على الظلم وخلق
الشرك ليس بشر وخالقة الوعد ممكن عقلا متمنع بالغير فتظهر نيتنا صل الله عليه
سلم ممكن مقدور لله تعالى متمنع بالنظر الى وعدة ولا يجب عليه شيء
باجاب غيره فينبى بالوعد كرماء فضلا ويجوز له العفو عن الشرك والكفر عقلا
وكذا تخليد المؤمنين في النار وجوز بعض اصحابنا الخلف في الوعيد -
فصل عذاب القبر للكافرين ولبعض عصاة المؤمنين حق وكذلك منعهم

لا
لا يجوز
بالاموات
لانه لو كان
جائزا لكان
بالنهي في كل
دولة
توسل
بغير الله
بغير الله
بغير الله

للمؤمنين وكذلك السؤال واعادة الروح في جزء من اجزاء الميت و
 الصور والبعث والحشر والوزن والحساب والحوش والصراف والمقاصدة
 حق والجنة والنار مخلوقتان موجودتان واختلفت في محلها ومرتكب الكبيرة
 غير الشراك الاكبر والكفر مو من فاق على ايمان فلا يخلد في النار ولو مات بغير توبة
 ولا تكفر احدا من اهل القبلة ما لم يتكروا اصلاحا قطيعا من اصول الدين مجعاعا عليه
 والشفاعة حق ثابتة للرسول واصحابي عباد الله في الآخرة باذن الله تعالى
 والاذن يكون في الآخرة والايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
 والقدر خيره وشره من الله تعالى والبعث بعد الموت والاعمال الصالحة
 داخلة فيه مكملته له فيزيد الايمان بزيادة الطاعة وينقص بالمعصية والاسلام
 والايمان واحد وقد يفرق بينهما ويطلق الاسلام على الخضوع والانقياد
 الظاهري والايمان يهدم ما كان قبله من المعاصي وايمان الباس وتوبة
 الباس غير مقبول وفرعون مات كافرا والالهام ليس بحجة شرعية وكذلك
 الاجماع الظني والقياس والاجماع القطعي حجة ومنكوه كافر **فصل في ارسال**
الرسول حكمة وايدى الله تعالى بالمعجزات وخوارق العادات لكي يصدق دعواهم
 واول الانبياء آدم ٢ واخرهم وافضلهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ختم الله
 به النبوة فلا يجيئ نبي صاحب شريعة جديدة بعده في الدنيا وهم معصومون
 عن الشرك والكفر الكبار قبل النبوة وبعدها وعن الصفات بعد ما لا عن
 الزلات التي لا تعد لغيرهم من الذنوب وكرامات الاولياء حق والملائكة عباد
 المكرمون خلقتهم من نور كما خلق الجن من ناسر ولد تعالى كتب انزلها على

الانبياء والمعراج بالمجد والروح حق من مكة الى بيت المقدس ثم من بيت المقدس
 الى السموات الطور ودية الله في المنام جائزة **فصل** اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يكونوا معصومين غير انه لا نطق فيهم عملا بمجد بيت النبي ولسكت
 عن مساوئهم ومعنى كونهم عدولا لا نطق لم يكنوا في رواية الحديث لا انهم
 معصومون والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي
 ثم الحسن بن علي ولا ندرى ايجهم افضل عند الله ثم ملك عضوض فتمت
 الخلافة الشرعية بجمع الحسن بن علي ومعوية ومن بعده بلوك وامراء
 لا ائمة وخلفاء ويجب ان يكون الامام من قرشي ولا يجوز من غيرهم واهل
 الحديث شيعة على رضى الله عنه يحبون اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامن واجه
 وهم القائمون على وصية النبي متمسكون بالكتاب والفتوة ولا يبلغ الولي
 درجة النبي ولا يبلغ الولي درجة يسقط عنه الامر والنهي والاستحسانة
 والاستحسان بالشرعية كفر ولا يعلم الغيب احدا الا الله والاموات تستفتح لبي
 الاحياء وتواب كل عبادة يصل اليهم من الصلوة والصدقة والصوم وتلاوة
 القرآن والذكر والله يحيب الدعوات ويقضى الحاجات وما اخبر النبي ٢ من
 اشراط الساعة كطلوع الشمس من مغربها وظهور المهدي ونزول عيسى بن
 مريم وخروج الدجال وخروج ياجوج وما جوج ودابة الارض وغيرها
 كلها حق والجمع بين الصلوتين والمسح على الخفين والمسح على العمامة
 والجود بين جائز عندنا ولا بد للعالم من تقليد مجتهد او مفتي اما تقليد
 مجتهد معين في جميع المسائل والتزامه بدعة مذمومة ويجب ترك

قول المجتهد اذا وجد النص على خلافه والمجتهد قد يخطئ ومع خطائه له اجر ويجوز الافتاء من كتب الحديث لمن يعرف الحديث ولا يجب تعيين قراءة من القراءات السبع المشهورة ويجوز التلاوة على القراءة الشاذة ايضا اذا سويت باسناد صحيح والبيعة التي شاعت بين الفقهاء اصل من المشرع وهي بيعة التوبة اما بالباس الحزقة والقلسوة و امثالها من مراسم الفصول اصل له من الشارع ولا عن اصحابه ويجب علينا ان نحب الاولياء كلهم ونعظمهم من غير تفضيل وتخصيص ونترك قولهم ورايهم اذا خالف الحديث والفقر هو الاخلاص والتوكل على الله والرضا في الدنيا والاشتغال بذكر الله والاعراض عما سواه وفقر من يخالف المشرع كما ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية والبدعة الشرعية الامر المحادث في الدين بعد القرون الثلاثة المشهود لها بالخير لم يدل عليها دليل من الكتاب والسنة ولم يدخل تحت عمومها وكل بدعة ضلالة ولا من المذهب ليس بذهب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بقدر القدرة ولا يجوز الانكار على الامر الذي اختلف في جواز فصل اهل البدع علامات وهي الوقعة في اهل الاثر وتسميتهم بالوهابية والنجدية والحرشية والجسمة وهم براء من ذلك ليس لهم الاسم الواحد وهو اصحاب الحديث كثرهم الله وابقاهم الى يوم القيامة وهم اهل السنة والجماعة لان السنة هو الحديث والجماعة عبارة عن الصحابة والتابعين فهم على طريقتهم وسائر الفرق الضالة من الخواارج والروافض والمعتزلة والمرجئة

وغيرهم قد تركوا طريقتهم اما الاحناف والشوافع والمالكية والحنابلة فهم مسلمون داخلون في شريعة اهل السنة والجماعة اذا اعتقدوا ان اتباع النبي صلعم مقدم على اتباع المجتهد ولم يطعنوا في اصحاب الحديث ولم يسبوه واذا بلغهم حديث النبي صلعم وضعوه على الراس والعين وتركوا قول المجتهد اذا خالفه اما التياجرة والطعينة والذهبية فهم كفار لا شك في كفرهم وكذلك القاديانية والحكورية اللتان حدثتا في زماننا والله اعلم به

كتاب الطهارة

قد امت العبادات على غيرها اهتماما بشاؤها والصلوة تالية للايمان قال الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب يقومون للصلوة والطهارة مفقاحهما بالنفس شرط لها لا لها في كل الاركان كستر العورة والنية الا انها تسقط بعدم القدرة كفا قد الطهورين فانه يوفقنا اذا خاف فوت الوقت يصلي من غير وضوء وتيمم ومن نالت عليه الهوم والافكار تكفيه ادنى ارادة للصلوة ومن لم يجد ستره فيصلي عريانا وبه يظهر تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر كصلوته لغير القبلة ارج ثوب نجس وقيل من صلى بغير طهارة مع العمل بكفر والطهارة لغة النظافة وشرعا النظافة عن حدث او خبث وحكمها استبانة ما لا يحل بدونها وسببها ما لا يحل فعلها كالايمان كالصلوة ومسح المصحف على القول المحقق وقيل لا يشترط الطهارة لمسح المصحف وجزم به الشوكاني وغيره من اصحابنا والظاهر ان السبب هو الارادة في الفرض والنفل فترك ارادة النفل يسقط الوجوب

وقيل سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الا بها قيل
سببها الحدث في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء من بل الطهارة
وما قيل انه مانعة شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزبل فتعرف
بالحكم والحدث في الحقيقة وهو عين مستقذرة شرعا وقيل سببها القيام
الصلوة وهو قول اصحابنا اهل الظاهر ولا يرد عليهم النقض بوجوبها عند
كل صلوة اذ هم قد سلموا ذلك واعلم ان اثر الخلات انما يظهر في التعاليق نحو ان
وجب على طهارة فانت حردون الاثم للاجماع على عدمه بالتأخير وشرائط
وجوبها تسع العقل والاسلام والقدر على المطهر ووجود المطهر والبلوغ والحدث
وعدم الحيض وعدم النفاس وضيق الوقت وشرائط صحتها اربع امرار المطهر
على الاعضاء المنصوصة وفقد النفاس وفقد الحيض وشرائط المانع عن اليدين
وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها الحسى وجود المزبل والمزال عنه
والقدرة على الازالة فلا يجب على مقطوع الرجل غسله ولا مسح وشرط وجودها
الشرعى كون المزبل مشروع الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث
وشرط صحتها صدور المطهر من اهله مع فقد مانعه وافتها فرض للصلوة
والطوان ومنه وبسجدة التلاوة ومسح المصحف على قول والاذان والنوم
وقيل مندوب في تيف وتلائين موضعاً منها بعد كذب وغيبة وقهقمة و
شعر وحين الاستيقاظ من النوم والوضوء على الوضوء حين تبدل المجلس او ارادة
الصلوة وحين الاكل والشرب وحين ارادة الجماع وحين الغضب قراءة القرآن
او الحديث ورواية الحديث ومسح كتب الحديث وعلوم الدين والخطبة

وزيارة النبي صلعم وذكر الله وذكر البعض منها بعد اكل الخبز وبرا ومسح الذكر
وعند تأنيقن الوضوء باكل الخبز ورومس الذكر كما سياتى وركنهما غسل ومسح
وشر والنجس والتهام ماء وترايب ونحوها مما نص عليه لشارع ودليلها آية اذا
قمتم الى الصلوة الآية الى قوله لعلمكم تشكروا وهي مدنية اجماعا واجمع اهل
السيران الوضوء والغسل فرضاً بمكة مع فرض الصلوة بتعليم جبريل ٤ وانه
صلعم لم يصل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا قوله ٤ هذا وضوءى و
وضوء الانبياء من قبلى وقد تقررت في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا
قصد الله نعم ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخ فائدة نزول الآية تقرير
الحكم الثابت وباتى اخلاف العلماء الذي هو حجة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكماً ذكرها صاحبنا
من الامور على ثمانية امور كلها تنبى طهارتين الوضوء والغسل مطهرين الماء والصعيد وحكمين الفصل
والمسح وموجبين الحدث والجناية ومبينين المرض والسفر ودليين التفصيل
في الوضوء والاجمالى في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرامتين تطهير
الذنوب واتمام النعمة وانما قال آمنوا بالعبية دون آمنتم ليعلم كل من آمن الى
يوم القيامة قاله في الضياء وكانه منى على ان في الآية التمام والتحقيق خلافة
والى في الوضوء باذ التحقيق وفي الجناية بان التشكيك للاشارة الى ان الصلوة
من الامور الملازمة والجناية من الامور العارضة وصرح بذلك الحديث في الغسل
والتيتم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للتأني لا
للاول فيكون الغسل على الغسل وكذا التيمم على التيمم عبثاً والوضوء على الوضوء
نوعاً ونوعاً **فصل** فرائض الوضوء وارساؤها تسعة وقيل عشرة والعاشرة

الولاء وسيأتي بيانه والفرق بين الفرض والركن ان الركن هو الفرض
الذي يدخل الماهية والشرط ما يكون خارجها والفرض يعهما ونفي
بالفرض ههنا الفرض العلي وهو ما نفوت الصحة بفواته لا الفرض القطع
الذي يكفر باحدة لمكان الاختلاف في بعض الفرائض أو كلها النية
والثاني التسمية والثالث المضمضة والرابع الاستنشاق والخامس
غسل الوجه أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وقيل بله مرة واحدة
لان الامر لا يقتضي التكرار من منبذ سطح جفته اسفل ذقنه أي
منبت اسنانه السفلي طولا كان عليه شعرا وكلا وانما تركنا اللفظ المعروف
عند الفقهاء من تصاص شعرة ليعم الاغم والاصلع والانسزع وما يبرز
شحمته الاذين عرضا وحيث يجب غسل الماقي وما يظهر من الشفة
عند الضامهما وما بين العذاسر والاذن لدخوله في الحد لا غسل
باطن العينين والالاف والقم واصول شعر الحاجيين والحية والشاذ
ونيم الذباب للحج والسادس غسل اليدين والسابع غسل الرجلين
الباديتين السليميتين فان المجر وحين والمستورين بالحف وظيفتهما
المسح مرة مع المرفقين والكعبين وقال ابن جرير من اصحابنا يتخير المتوضي
ان يغسل رجله او يمسح عليها لان ظاهر الكتاب ينطق بالمسح ولكن الصحابة
اتفقوا على الغسل الا ما روى عن ابن عباس وحكي عنه الرجوع ويحكي عن
الشيخ ابن عربي جواز مسح الرجلين في الوضوء وهو المنقول عن عكرمة
ووجدنا في كتب التريدي والامامية الروايات المتواترة عن ائمة

اهل البيت رضي الله عنهم تشعروا ان المسح والثامن مسح الرأس كله اذا
كان مكشونا او على بعضه مع التكميل على العامة او على العامة فقطرة
واحدة كما ورد في الحديث انه بدأ بمقدم راسه ثم ذهب بهما الى قفاه
ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه فوق الاذنين ولو باصابة مطرا وبلل بال
بعد غسل لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو مدا صبعا او اصبعين لم يجز الا ان
يكون بالكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما وليستوعب سائر الرأس
لو ادخل راسه الاناء او خفيه او جبيرة وهو يحدث اجزاة ولا يجب
غسل المسترسل من الحية في غسل الوجه وعليه الفتوى اما الملاصق
الملاقى للبشرة فيجب غسله وكذا الخفيفة التي ترى لبشرتها ويجب غسل
لبشرة لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفقة ولا يعاد الوضوء بل
ولا يلزم بل المحل بحلق راسه ولحيته كما لا يعاد الغسل للمحل ولا الوضوء
بحلق شاربيه وحاجبيه وذلهم طرفة وكشط جلدة وكذا لو كان على اعضاء
وضوءة قرحة كالدملة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء عليها
ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على ما تحتها سواء تالم بالانسزع او لم يتالم
نصار كما لو مسح خفه ثم حته او قشره ولو نزع العامة بعد الوضوء يلزمه
المسح على الرأس كما لو نزع الحف فيلزمه غسل الرجل والتاسع الترتيب لما رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كان في اعضاء المتوضي شقاق غسله ان
قدر ولا مسح ولا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم وكذا النكاح في
عضوه جرح وعليها جبيرة فيغسل الصيح ويمسح على الجبيرة وما اخذت من

الصحيح للاستسكاف ومثله الحكم للجنب والحائض والنفساء في الغسل سواء وضعت
الجبية على طهارة أو غيرها وقال الحنابلة إذا وضعت على غير طهارة وخاف
الضرر بنزعها وجب غسل الصحيح والتيمم لها لأنه موضع نجاسة الضرر باستعمال
الماء فيه فجاز التيمم له كخرج غير مشدد ولا مسح مع تيمم ما لم توضع على طهارة
وتستجاء من المحل فيفضل ويمسح ويتيمم لها ولو قطع من المرفق أو الكعب غسل موضع
القطع إن بقي شئ منهما والاستسكاف غسله ولو خلق له يداً وسرجان فلو
ييطش بهما غسلهما ولو باحدهما ففي الأصلية في غسلها وكذا الزائدة إن
نسبت في محل الفرمين والأفهاما ذى منهما محل لفرض غسله وما لا فلا ما
الأصابع الزائدة في اليد والرجل في غسلها بالأجاء أما النية فوقيتها قبل
الشروع في الوضوء وعند غسل الرسغين واختلفوا في أنهما قبل التسمية
أو بعد ها والنكل واسع عندنا ومحلها القلب والنية باللسان قبل الوضوء
كقول العامة نويت أن أتوضأ للصلوة تقر بالي الله تعالى بدعة لم تحم
عن النبي صلى الله عليه وآله أصحابه أما التسمية فتجب باللسان بأن يقول حين
بسم الله أو بسم الله الرحمن الرحيم أو بسم الله والحمد لله كما رواه الطبراني
عن أبي هريرة مرفوعاً وإن شئ في البداية ثم ذكرها يقولها ما لم يتمه وإن
نسبها حتى أتى وضوءه فلا إعادة عليه لأنها تسقط بالنسيان وقال الأحناف
أنها غسل بكل ذكر وهو الظاهر وليس قبل الاستنجاء أن يقول اللهم آتني
عزوبك من الخبث والنجاسة وإذا فرغ فيقول غفر الله لي وفي حالة الاستسكاف
أو محل نجاسة يقولها بالقلب وسنة اليداءة بغسل اليدين الطاهرتين

إلى الرسغين قبل غسل الأضواء المتقدمة وطن استيقظ من النوم أكد
إذا كانتا جنبين فغسلهما واجب ثم إن لم يمكن رفع الألفاء أدخل أصابع يمينه
مضمومة وصب على اليمنى لأجل النيام ولو أدخل الكف ويده طاهر فلا
باس أما لو كان نجساً فان تغير الماء بأدخاله يصير الماء نجساً وتبقى نجاسة
اليدين على حالهما ولا يظهر ولو لم يمكنه الاعتراض بشئ ويدها نجستان
بحيث لو أدخلهما في الماء يتغير الماء فيقيم ويصلى ولا يعيد والسواك
عند كل وضوء وكذا عند كل صلوة ووقيتها عند المضمضة وقيل قبلها
ويندب الأصفر من وتغير رائحة وقرأة قرآن واقلة ثلاث في الأعمام
وثلث في الأسافل ولا حد لكثرة وقد ورد أنه صلح كان يتسوك
كثيراً حتى خشى أن يحرق مقدم فمه وندب أمساكه بيمنه كما نقل عن
ابن مسعود وكونه ليناً مستوياً بلا عقد في غلظ خنصر وطول شبر
وليستاك عرضاً لا طولاً وبكرة بموذة وذى سم وعند فقده أو فقد استأنه
تقوم الحرقلة الخشنة أو الأصبع مقامه وهو سنة للمرأة كما للرجل وقال الأحناف
تقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وهذا قول بلادليل كقولهم
أنه لا يستاك مضطجاً فإنه يورث كبر الطحال ولا يمهده فإنه يورث النعي
ثم يغسله ولا فيستاك الشيطان به ولا يزد على الشبر ولا قال الشيطان
يركب عليه ولا يضع بل ينصبه ولا تخطر الجنون وهذه كلها أقوال الفقهاء
الذي هو من الفقهاء المتقشفة لا يعرف الحديث ولا أقوال السلف
فلا يمتد بها عند أهل العلم فغسل الغر بمياه ثلاثة دكن اغسل الألف ببلوغ الماء

الماء من بمياه ثلثة والمبالغة فيهما بالغرغرة وبجاءثرة الماسن لغين
الصائم والسرفى تقديم غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق في الوضوء
معرفة اوصاف الماء لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالشم وسريجه بالانف
ولو عند من الماء ما يكفي لغسل الاعضاء مرة مع المضمضة والاستنشاق
وثلاثا بد ونهما مضمض واستنشق وغسل الاعضاء مرة لكونهما واجبين
والسنة في المضمضة والاستنشاق ان ياخذ غرفة فيمضمض ببعضه
وليستنشق بالباقي وهكذا اثنان وثالث مرة ولو فصل بينهما يجوز وهل يد
اصبعه في فمه والغرة الاولى نغم وتخليل للحية بعد غسل الوجه واستجوا
ان يجعل ظهر كفه الى عنقه وان ياخذ له ماء جديدا او يدخل الاصابع
تحت الحنك وتخليل اصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بالتحصر وهذا
بعد دخول الماء خلا لهما فلو منضمه فرض وتثليث الغسل ولا بأس
بالتثني والتوحد وكلها منقول عن النبي صلى الله عليه وآله اعتاد الغسل مرة واحدة
لا ياتم كما نزعهم الاخفاف وتكره الزيادة على الثلث ومن لم يكرهها اطمان
القلب او لقصد الوضوء على الوضوء فقد اخطأ ووجه الكراهية للاسراف
في الماء الذي منع منه وقول القهستاني نقلا عن الجواهر انه لا بأس
بالاسراف في الماء الجاري مردود بقول النبي صلى الله عليه وآله لا تسرف في الماء وان
كنت على نهر جار ولا يستحب التثليث في مسح الراس واحاديث تكرر المسح
كلها مجروحة ومسح الاذنين والصدغين مع الراس بالماء الذي بقي
في يده بعد مسح الراس نغم لو مسح عما منه او ثوبه بعد مسح الراس فيستحب

اخذ الماء الجدي لمسحهما ومسح الاذنين باطنهما بالسباحين وظاهرهما
بايهاميه وفي رواية انه صلح مسح اذنيه فادخلهما السباحين وخالف
ايهما فيه الى ظاهر اذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما والولاء اعني غسل المتأخر
ومسح قبل جفاف الاول بلا عذر فلو في ماء مفضى لطلبه فلا بأس وقال اما
احمد بن حنبل انها فريضة ومثله الغسل والتيمم والذكاء وترك الاسراف
وعمر يك الحاقه واليتامى ولو مسح الاذنين واتخذ من فان المسح في الا
والغسل في الثاني مستون معا ولم يصح في مسح العنق حديث واستحبة الاخفاف
يظهر بداهة ومسح الحلقوم بدعة والدعاء المأثور عند الفراغ اعني
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده و
رسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك
اللهم ومجداك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك والوب اليك ومن آد ايه
استقبال القبلة وادخال خصره المبلولة صماخ اذنيه عند مسحهما وتقدمه
على الوقت لغیر المعذور وعدم الاستعانة بغيره وحديث مغيرة نحو على
الجوارز وعدم التكلم بكلام الناس الاحتاجة تقوته واجلوس في مكان مرتفع و
التسمية عند غسل كل عضو وكذا الممسوح ولم يثبت الادعية المخصوصة بكل
عضو عن النبي صلى الله عليه وآله المستخفي والدليمي وابن عساكر وابن حبان
في ذلك كله ضعيف لا يعتد به وقال النووي لم يثبت فيه شيء وكذا الصلوة
والسلام على النبي صلى الله عليه وآله لم يثبت وان ذكرها الاخفاف في الآداب و
الشرب من فضل وضوء قائما مستقبل القبلة ولا يكره الاكل والشرب قائما

للمسافر لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وتعاهد كعبية وعرقوبه
واخصيه وأطالة عزبة وتجلبه واختارته الشوكاني وقال أكثر الأصحاب
لا يستحب غسل رجله بسيارة ولا يستحب التمسك بالهندل وما رواه
الترمذي ضعيف وصلاة ركعتين بعده اعني تحية الوضوء وأخرج المحط
باليسار ومكرهه لطم الوجه وغيره بالماء تنزيهاً والأسراف والزيادة على
الثلاث تثليث المسح بما وجد أو بالبل الباقي وقيل لا يكره إلا خيرة والتوضي
بفضل وضوء الملاءة وقيل لا يكره وهو المختار والتوضي في موضع نجس أو في المسجد
إلا في أناء أو في موضع أعد لذلك والقاء النجاسة والامتناع في الماء وينقضه
ما يخرج من السبيلين من المتوضي المحي لا الميت لا ينقض وضوءه بذلك بل
ينبغي غسل موضع النجاسة فقط معتاداً أو غير معتاد إلى ما يطهر والماء بالخروج
الظهور فلا ينقض خروج الدم من غير السبيلين ولو سال وينقض خروج غير
نجس مثل ريح أو دودة أو حصاة من دبر واختلف في خروج الريح من قبل
غير مفضأة أو ذكر لأنه ليس بريح أما من المفضأة فينقض وكذا الريح الخارج
من الدبر ينقض ولو علم أنه لم يكن من الأعلى وقيل لأنه اختلاج وخروج
الدود والحصاة من الفرج ناقض بالاتفاق لا خروج دودة من جرح أوذن
أو الفأ أو فم وكذا اللحم سقط منه والدم الخارج من الجرح والثور لا ينقض وكذا
اليق والصد يد والخير كالقص أو عصر البثرة مثل الخارج لا ينقض واختلف
في القي والقلنس والرعاف فيل أنهما تنقض الوضوء واختاراه في متن الهدية
سواء كان ملاء الفم أو أقل منه من مرة أو علق أو طعام أو ماء وسواء نزل

من الرأس أو خرج من المعدة وقيل غير ناقض واختاراه مالك والشافعي
أما ماء فم النائم فلا ينقض اتفاقاً واختلف في نجاسة النقي والصحيح أنه
لا دليل على نجاسته قالوا كان الطعام أو الشراب في المري ولم يصل إلى المعدة
فلا ينقض خروجه اتفاقاً كقبحية أو دود كثير ولو قاع خمل أو بولا ولو قليل لا ينقض
لنجاستهما والصحيح أن الحمر ليس نجس فيمكن أن يكون محلاً للاختلاف وفي البالغ
لا ينقض بالاتفاق إلا المحلوط بطعام ففيه اختلاف وقال الأخاف يعتبر النقا
ولو استويا فكل على حدة وعندنا كله سواء ولو خرج دم مائع من جوف أو فم غلب
على البزاق أو ساء أو غلبه البزاق لا ينقض عندنا والقبح والصد يد ولو
خرجها بالوجع كالدم والاختلاط بالمخاط كالبزاق ولو مصت العلقه أو القرا أو
الكبير أو ملأت من الدم فلا ينقض الوضوء كما لا ينقض بالحجامة أو الفصد
وينقض الوضوء ما يوجب الغسل والنوم مضطجاً أو مستلقياً أو على وجهه أو متكئاً
تائماً أو قاعداً أو ساجداً ولو في غير الصلوة أو متوركا أو محتبياً ولو را
على ركبتيه أو في محل أو سرج أو كاف أو على دابة عريان ولو حال الهبوط
ولو نام قاعداً أو ساجداً فسقط إن استبه حين سقط فلا ينقض وكذا الونام
متربعا وكذا الوضوء أو عرضه العتة كنوم الأنبياء عليهم السلام وينقض الوضوء
الاعثاء والغشي والجذون واختلف في اغتاء الأنبياء وغيرهم وكذا اختلف في السكر
ولو بأكل الحشيش والافيون والصحيح أنه إن صار مثلاً نزال حصه وعقله فينقض
والألا لا ينقض بالقهقهة ولو من مصل بالغ في صلوة كاملة وكذا العبس
الملاءة والأمرد وكذا بالمباشرة الفاحشة وينقض بمش الذكروا الفرج بطن الكف

أو يبطون الأصابع من غير حائل وينقض وضوء الأمامين والمخوس و
 قيل لا ينقض وهو قول الأحناف واختاره بعض أصحابنا أشرف الزمان
 يندب للخروج من الخلات لا سيما الأمام وينقض بأكل لحم الأمل بورد الحديث
 الصحيح فيه ولا ينقض بخروج الدمع من العين الرمضاء أو العشاء ولو خرج
 بالوج وقول بعض الأحناف أنه ينقض عجب ولو حشا أحليله بقطنه عالية
 أو محاذية رأس الأحليل ^{نائل} طرفها الظاهر انتقض الوضوء وإن كانت متسفلة
 عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدبر والفرج الداخل وإن ابتل الطرف الداخل
 لا ينتقض ولو سقطت فإن سرطنته انتقض والألا كذلك
 أدخل أصبعه في دبره فينتقض الوضوء ولو أدخل آلة الاحتقان
 أو خشية أو حديد أو نحوه ثم أخرجهما فإن سرطنته انتقض والألا أما
 لو غيبها فينتقض مطلقا ويستحب للرجل أن يراه الشيطان أن يحتمش و
 يجب أن كان لا ينقطع إلا به قدر ما يصلي ولو رآه حال الصلوة ولم
 يتيقن بالنجاسة فلا يقطع الصلوة ولا يلتفت إليه قطعا للوسوسة
 والأولى لمثل هذا الرجل أن يريش الماء على أثره بعد الوضوء ولو
 خرج وبر الميسور فإن أدخله بيده انتقض وضوءه وإن دخل
 بنفسه لا ينتقض كما لو خرج بعض الدودة ثم دخلت ولو كان
 ذكره رأسا نالذي لا يخرج منه البول المعتاد كالجرح وكذا الفرع
 الآخر للختني أثير المشكل والمشكل ينتقض وضوءه بكل أهل يكفر
 منكرو الوضوء الجواب نعم إن أكر الوضوء للصلوة لتكذيبه القرآن

ولو شك في وضوءه أعاد ما شك فيه لوفى خلاله ولم يكن الشك
 عادة له والألا ولو علم أنه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه يعيد الوضوء
 وقال الأحناف أنه يغسل رجلاه اليسرى لأنه آخر العمل ولو ألقن
 بالطهارة وشك في الحدث أو بالعكس أخذ باليقين ولو يتقنهما
 وشك في السابق فهو متطهر ومثله الحميم ولو شك في نجاسة
 ماء أو ثوب لم يعتبر لشك ويحكم بطهارة وإذا وجد ماء يوضأ به
 وكذا إذا وجد فراشا أو أرضا يصلي عليه ولا يلزم فيه السؤال لأنه
 طاهر **فصل** في الفصل فرائضه المضمضة والاستنسا
 وغسل سائر البدن بأن يغتسل الماء على جميع بدنه أو يغمس فيه
 مع نية رفع موجبه ويندب ذلك وقيل يجب واختارته
 الشوكاني من أصحابنا وهو قول مالك ويجب غسل كل ما يمكن
 من البدن بلا حرج مرة واحدة كاذن وسرة وشارب و
 حاجب ولحية وشعر رأس ولو متلبدا أو فرج خارج لأنه كالنفس لا
 داخل لأنه باطن ولا تدخل أصبعها في قبلها ولا يجب غسل ما فيه
 جرح كعين وإن أكل بكل نجس وثقب النظم وأغل قلفة ككبد
 يندب ولا يلزم على المرأة أن تنقض ضفائرها بل تحب
 على رأسها ثلث حشيات فإن كان شعرا غير مضمفر
 يجب غسل كله ولو ضرها غسل رأسها تركته وقيل تسمى ولا تمنع
 أما الرجل فينبغي له نقض الضفيرة ولو علويا أو تركيا لا مكان حلقه

ولا يمنع الطهارة وتيمم أي خسر ذباب وبرغوث لم يصل الماء تحتها و
جناء ولو جسر مه ودرن ووشخ ودهن و دسومة و تراب وطين و لوني
بلفر مطلقا سواء كان الغاسل بدويا أو مصريا بخلاف نحو عجيين ولا يمنع ما
على ظفر صباغ ولا طعام بين أسنانه أو سنه الجوف وقيل إن صلبا
منع وهو الأصح ولو كان خاتمه ضيقا وجب نزعها أو تحريكها
كقرط ولو لم يكن ثقب أذنه قرط فدخل الماء فيه عند مردرة
على أذنه اجزأ ولا إذا دخله ولو باصبعه ولا يتكلف نجس بخوخة
والمعتبر غلبة ظنه بالوصول ولو نسي المضمضة أو جزءا من بدنه
فصل تطوعا ثم تذكر لم يعد لأن النفل لا يلزم إتمامه عندنا بالشرع
فيها وكذا عند الأخاف لعدم صحته شرعه ولو كان عليه غسل ولم
يجد موصفاً يحبه عن الناس وخاف فوت الصلوة تغسل وإن راواه
والمرأة بين رجال أو رجال ونساء توخر الغسل لابين نساء فقط و
اختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء فقط وينبغي لها أن تتيمم
وتصلي بغيرها عن استعمال الماء وأما الاستنجاء فيتركه اتفاقا ويصل
ولو استنجى بالأحجار ولبي بالماء فيتركه اتفاقا لأنه مندوب ويجوز
الاكتفاء على الأحجار وكذا إذا كانت على عورتها نجاسة أخرى ولا يمكن
التطهير بغير الكشف والسنة فيه أن يبدأ بغسل كفيه ثم يفرغ يمينه
على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ثم يفيض على سائر
جسده ثم يغسل رجله وفي رواية أنه صلح غسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم دخل

يده في الماء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض
قل لكهاذ لك شديد ثم توضأ وضوءه للصلوة ثم أفرغ على راسه ثلاث حقنات ماء
ثم غسل ماؤه جديدا ثم نقي عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتى بالمنديل فردده و
بقية سننه كسفن الوضوء وأدابه كآدابه غير استقبال القبلة لأنه يكون غالبا
مع كشف العورة ولا يتوضأ بعد الغسل ومع نقل بلة عضو إلى عضو آخر فيه
ليشرط التقاطر كما في الوضوء والمعا في الموجبة للغسل أنزال المني ليشهوة من
الرجل والمرأة لو ما وليقطة ولو تفكر وتجنل فلو لم يخرج المني من العضو المخصون
لا يلزم الغسل ومني الرجل ابيض ومني المرأة اصفر فلو اغتسلت خرج منها مني
لا تقيد الغسل ولا الصلوة لا تخالم خرج ليشهوة والمعتبر ليشهوة عند الخرج
فلو أمسك الذكر مما بطلت شهوته ثم خرج المني لا يلزمه الغسل ولو خرج المني
بعد البول فإن كان ذكره منتشر مع الشهوة يلزمه الغسل ولا إذا انتفأ
الختانين أي الإلاج الحشفة من الرجل في فرج المرأة على الفاعل والمفعول إذا
كانا مكلفين ولو أحدهما مكلفا فعليه فقط وإن لم ينزل فلو أدخل الجنى حشفته
في فرج المرأة ولم تزد ولم تنزل لا يلزم عليها الغسل وكذا إذا أوج في فرج البهيمة
أو دب أو دوى أو دب البهيمة ومن كان مقطوع الحشفة فيعتبر بالإلاج بقوله
واختلف فيما أوج في فرج امرأة صغيرة لا تجامع مثلها والحن وجوب الغسل إذا
أوج في فرج امرأة ميتة والمخرج فيه عدم الوجوب أما المراجع فلا يلزمه الغسل لكن
يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويومر به ابن عمر تاديبا وههنا مذنب آخر
ذهب إليه طائفة من الصحابة واختارها بعض أصحابنا كالإمام البخاري وهو

انه لا يجب الغسل بالابلاج فقط اذا لم ينزل علما بجديث انما الماء من الماء ولو نزل
ذكره في دبر نفسه لا يلزم الغسل الا بالانزال اما الاحتشائي المشكل فلا غسل عليه
بالابلاج ولا على من جامع بالابلاج مع وجود بل وان لم يتذكر
بعد الاستيقاظ ان كان يظنه منسيا ما اذا اتقن انه ليس بمشي فلا يجب عليه الغسل
ولو رأى السكران بعد زوال سكره او المغشى عليه او المجنون بعد افاقة بل لا يجب
عليه الغسل ان ظن انه منى وعند الاحناف لا يجب ولو تذكر الاضلال ولم
يسر بل لا يجب عليه الغسل بالاجماع ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا
تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلوا ولو لف الحشفة بخرقه ثم ادبها فان وجد
لذة الجماع اغتسل والا فلا والنفا من لا عند مذى وودى بل الوضوء
منه ومن البول جميعا ونظيرة الرعاف بعد البول او البول بعد الرعاف ولا عند
ادخال اصبع ونحوه كالة الاحتقان او ذكر غير اذى او ذكر خشي او ميت او صبي
لا يشق وما يصنع من نحو خشب او نلوس للساحقة في الدبر والقبل على
القول المحتار فيستغنى به الوضوء من الذكر والبر والنجس بلا حائل والا لا يلزم لو انزل
في هذه الصور يجب الغسل ولو اتى عذراء ولم ينزل عذرها لا يجب الغسل ولو جلت فلا
تعيد ما صلت لان خروج المني من فرجها داخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد ويجب على
الاحياء المسلمين كفاية ان يغسلوا الميت المسلم الا الخنثى المشكل فتعيم كما يجب على من
جنب او حائضا ونفساء ولو بعد الاقطاع او بلغ لا يسن بل بانزال او حيض او ولدت
ولم تخرجها او اصابها كل بدنة نجاسة او بوضه وخفي مكانها ولو اسلم طاهر ا
يجب عليه الغسل عند ما وعند الاحناف يستحب وكذا اذا بلغ بالسن

فيتدب ومن الغسل للجمعة ^{عط} ومن يريد ان يصلي الجمعة يجب وقيل ليس له
الغسل ولو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا وللعيدين وكفى غسل واحد
لعيد وجمعة اجتماع مع جنابة كما لفرض جنابة وحيض وللأحرام ويوم عرفة ^{عط}
وقيل اذا كان في جبل عرفة بعد الزوال ^{عط} ومن غسل ميتا ولدخل مكة ^{عط} و
لمحجون افاق وكذا المغشى عليه واهل السكران كذلك اسمارة واستحبه العلماء
عند حجامه وفي ليلة براءة وليلة عرفة وليلة البدر اذا رآها وعند
الوقوف بمن دلفه عند اة يوم النحر الوقوف وعند دخول منى يوم النحر واصلوة
كسوف وخسوف واستسقاء وفتح وظلمة وريح شديد ولدخول المدينة و
لحضور مجمع الناس ولزياراة قبر النبي ^ص وقبور الصالحين ومن لبس
ثوبا جديدا ومن ميرا ومثله ولتأب من ذنب ولقادم من سفر و
لمستحاضة القطع ومها ولم اسرها وليلا من الكتاب والسنة ومن ماء
غسل المرأة ووضوءها على الزوج ولو غنية كاجرة الحام ولو كان الاغتسل
لا عن جنابة وحيض بل لانزاله الشعث والتفت فيه اختلاف والحق
وجوبها على الزوج ايضا ويحرم بالحدث الاكبر اعنى الجنابة والحيض و
النفاس ودخول مسجد للمكث فيه اما العور والمردس او مناداة شئ
من المسجد فلا بأس به لهؤلاء لا مصطلي عيد وجنازة ورسا طومرسة
ولو احتلم في المسجد فيحل له المردس لاجل الخروج منه ولا حاجة الى التيمم و
يباح المكث ان خاف على جسمه او ماله ويتدب له التيمم ويحرم على هؤلاء تلاوة
القرآن بقصد التلاوة ولو دون آية وقال بعض اصحابنا لا يحرم وكذلك مس المسح

وخصوصاً للحيضة المتعلقة في مس المصحف والتلاوة وانما قيدنا بقصد
 التلاوة لا كقولهم قصد الدعاء أو التنازل أو افتتاح أمر والتعليم لقنوا كلمة
 كلمة فحوز وكذا لا يحرم على هؤلاء الطواف بالكعبة لوجوب الطهارة فيه أما
 مس المصحف لمحدث فحوزة إلا أكثر من أصحابنا ولم يحوز به البعض ورجحناه في
 الهداية وحل مس التوراة والأجمل وغيرهما من الكتب السماوية كذلك فيه
 اختلاف أما مس الدرهم أو الجدار لم يروم فيه أية من الآيات فلا بأس به وكذلك
 مس الكتب التي ذكرت في مواضعها المختلفة آيات من القرآن وكذلك مس
 التفسير والترجمة والكتب الشرعية ولو كتب المصحف بالخط الفارسي أو الإنكليزي
 أو اليوناني أو غيرها تحكمه حكم المصحف لأن القرآن عبارة عندنا عن اللفظ و
 المعنى فإذا اجتمعا جميعاً يقال له المصحف ولذلك لا يقال الترجمة القرآن قرآن
 أما على أصول الأحناف فلا يحل مس الترجمة أيضاً للمحدث وفي التفاسير لهم
 قولان ولنا أنه لا يقال للتفسير المصحف لخلط كلام الناس فيه ومن ههنا حوز
 البعض مس التوراة للمحدث لوقوع التحريف فيه ومن لا يقول بوقوع التحريف
 اللفظي فيه فالظاهر عنده عدم الجواز ويحل مس المصحف له لو كان في غلاف
 متجان غير مشرب وكذا مسه بجائل كالكمر والثوب واختلفوا في مسه بغير أعضاء
 الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة للجنب بعد المضمضة ولا يظهر عدم الجواز لفقد
 الطهارة الكاملة ولا كبره النظر إليه محجب وحال من نساء كما لا كبره الأدعية أي
 تحريمها ما كراهة التنزيه بقاء لأن الموضوع مندوب لمطلق الذكر ولا كبره من
 متعلم أو معلم أو حنبلي للمصحف حال كونهم محدثين لا محل للنسوة ودفن الحج وكذا

كتابته من غير مس ما يكتبه أو يوضع الصحيفة واللوح على الأرض وفي حكم
 المصحف حصته من النفقة أو الربح أو منجته المشتغل على صور معدودة
 لا القرطاس الذي فيه أية أو آيتان لأنه لا يقال له المصحف وكبر بعض العلماء
 قراءة التوراة والأجمل والزبور ونحوها للجنب خصها بعضهم بما لم يبدل
 لا قراءة قنوت ولا آله وشربه بعد غسل يده ودهنه ولا معاداة أهله
 قبل اغتساله وكذا بعد الاحتلام ومنع عنه بعض الأحناف من غير دليل ولو صار
 المصحف بحيث لا يقرأ فيه من كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوز به البعض إذا
 اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن أو الحديث عسى أن يعتدي وكبر وضع المصحف
 تحت رأسه وكذلك خلف ظهره إلا إذا كان في خرابطة أو زنبيل أو صندوق
 ولا بد أن يوضع كتب التوراة والصرف ثم فوقها كتب الفقه ثم فوقها كتب الحديث
 ثم فوقها كتب التفسير ثم فوقها المصاحف أما كتب المنطق والفلسفة والكلام
 فلا عظمة لها وجوز بعضهم الاستنجاء بأوسافها وتكره إذا به الدرهم
 المسكوكة لبسكة المسلمين أو بآية من القرآن إلا للنسوة ولا يجوز حمل المصحف
 معني الخلاء أو في مقام نجس وكذا حمل الرقية والتميمة التي فيها أسماء الله
 تعالى أو كلامه أو أسماء ملائكتها وأسماء أنبياءه والصالحين من عباده وقيل
 يجوز إذا كان في غلاف متجان أو لم يمكن تركه خوفاً من السارقين أو الناهبين ولم
 يجد محلاً مناسباً لوضعه خارج موضع الحاجة وكذا لا يجوز قراءة القرآن
 حالة الاستنجاء أو في الخلاء ولو قرأه بالقلب فلا بأس به وكذلك ذكر الله
 تعالى ولا بأس بمرئيه براءة القلندر الجدي وبرأية القلندر المستعمل خلافاً للأحناف

في الأخير لاحترامه كخشيش المسجد وكنا سته فلا تلقى في موضع يخل بالنظر
ولا يجوز لف شيء في كاعذ فيه قرآن اما لو كان غيره فيجوز ولو كان فيه اسم الله
تعالى او اسم رسوله فيجوز ثم يلف فيه واذا وجد كاعذ فيه اسم الله تع
او اسم رسوله او آية من القرآن في الطريق او في موضع غير طاهر فيجعله ويدخله
في موضع طاهر لا يمر الناس عليه ويجوز قطع اسم الله تعالى او رسوله او آية
من آيات القرآن بالخط اذا وقع فيه الغلط ويكره محو بالبراق اما نحو غير ط
فلا بأس به ويجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور او غير مستور
حنا في الاحداث في الأخير ولو كتب على بساط الملك الله او نحوه فيكره بسطه و
استعماله لا تعليق له للزينة ولو كتب عليه كلام الناس من شعر ونحوه فلا بأس
ويكره كتابة الآيات او كتابة اسماء الله تعالى على المروحة وجدران المساجد
كذلك على جدران البيوت - **فصل في المياه يرنح الحدث بالماء المطلق**
اي بماء السماء والارضية والحيوان والاباء من الجمار سواء كان عذبا او ملحيا باردا
او حار او كان فيه من اجزاء الكبريت او الحديد ما لا يقيد بوصف دون
وصف وبماء نحرزم بأكراهة وعن احمد يكره وبماء مسخن بالشمس وبالنجاسة
وبماء ينقذ به ملح لا بماء حاصل بذوبان ملح لا بعصير نبات ولا بما يعطر من
الكرم او الفواكه بنفسه ولا بماء يخرج من الجحجج والبطيخ وغيرها ولا بنبات التمر
ولا بماء مغلوب بشيء طاهر حيث لا يسمى ماء الا مقيد بماء الورد وماء الياقوت وماء
الزعفران وماء اللبن وجوز من اصحابنا شيخ الاسلام ابن تيمية الوضوء بما الورود وجل
انه طاهر مطهر قلت ويقاس عليه عود الكاذي فانه اطيب كماء الورد واطهر

ويجوز التوضي براء تغير التراب مع بقاء السيولة او ما عسر الاحتراز عنه كالطين ومرتق
الشجر وكذلك من في القرية بغيره تغيير البسيرا وكذلك ما بقي فيهما من القرط وكذلك
ما شرع خلطه بالماء كالمسدر وغيره وكذلك بماء لم يتغير احدا وصافه بوقوع النجاسة
فيه وان كان قليلا او راكدا او بموت الحيوان الداموي او غير الداموي فيه فان تغير
احدا وصافه بنجاسة او بموت حيوان فيه لا يجوز التوضي به ولو كان كثيرا وجاز يا
لا لا تغير بطول ملك او دموع الاراق فيه ان بقيت رقة ولا فرق عندنا بين
مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك فالمتغير بالنجاسة نجس وبالطاهر طاهر
وبالنجاسة انما هو الزعفران طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا ولو كان
ساكنا ولا بين القلتين او الكر ما دونهما او ما فوقهما ولا بين عشر في عشر وما
دونه وبهذا ما احتجنا الى مسائل وتفريعات كثيرة ذكرها الفقهاء من الاخاف
والشواغف واطالوا الكلام من غير طائل ويجوز ان يطهر مرة بماء خلعت به امرأة المكففة
ولو كافر طهارة كاملة عن حدث وماء يهر بمقبرة وما اشتد حره او
برده وما سخن بمغضوب او استعمل في طهارة واجبة او غير واجبة او استعمل في
غسل كافر او تغير بماء كغيره بالعود القاسي وقطع الكافور والذعن خلافا
للحنابلة في البعض وان اشبه ما تجوز به الطهارة بماء لا تجوز به لم يتغير وشم
ويلزم من علم نجاسة شيء اعلام من اراد ان يستعمل **فصل في الدباغة** ايما
اصاب ديبغ فقد طهر ومثله المثانة والكرش واستثنى بعض اصحابنا جلد الخنزير
والأدى والصحيح عدم الاستثناء الا ان الخنزير جلدة غير قابل للنزع والدباغة
وجلد الأدمى طاهر الا انه لا يجوز استعماله لكونه محترما والدباغة بالشمس

كامل باغته بالمخ والقسط والادوية وقميص الحية طاهر ولا يجوز اكل دقيق السكر
 طعن فيه او خلط فيه عظم الاذى او الميتة وكن الا يجوز استعمال الصابون
 الذي يصنع من شحم الخنزير لانه نجس وما يطهر بالذباغ طاهر بالذكوة
 لحم الخنزير فانه رهن وكذلك شحمه وهل يشترط طهارة جلده كون الذكوة
 فيه قولان والجلود التي تجي من داس الحرب طاهرة اذا كانت مدبوغة وكن
 النعال التي تجي من بلاد الكفار (البوت والشوز والاسليب) لان الاصل
 في الاشياء الطهارة وكونها مدبوغة بالنجاسة غير مشاهد وشعر الميتة والخنزير
 طاهرة كذا اعظمها وعصبها وحافرها وقرنها وكن اكل ما لا تحل الحيوانا متقاربا
 نحو امثال الحية الميتة وانبها فنيده قولان والراجح نجاستهما وكذا شتر لانهما
 وعظمه وسننه واختلف في اذنه وما قطع من الحية فحكمه حكم الميتة ودم السم
 طاهر وكن الكلب ريقه عند المحققين من اصحابنا وقال اكثر اصحابنا انهما
 نجسان فيباع ويوهر ويضمن ويتخذ جلده مصط ودلوا ولو سقط في الماء ولم يبق
 لا يفسد الماء وان اصاب منه الماء وكن الثوب لا نجس بانقاضه ولا يضره ولا العضود
 لو اصابه ريقه ولا يفسد صلوة حامله وشرط بعضهم شدة فمه وقيل يفسد لعد
 شعور الملائكة بتيافيه كلب وتصاوير وفي طهارة لحمه اذا ذكي قولان ولا خلاف
 في طهارة شعرة والفسك طاهر حلال وكن اناجته وبول ما كوال اللحم طاهر
 الا انكليزية والعطر الانكليزي الذي يلقي فيهما روح الخمر (بوندر واسبس) وكذا
 الخنزير الذي يلقي في حجينه ودرى الخمر طاهر حلال اكله اذا دل على نجاسة الخمر
 واختلف في التداء بالحرم والاصح عدم الجواز بقوله ان الله لم يجعل شفاءكم

قال صاحب القاموس
 في شئ ينجس من
 الميتة الجدي قبل ان
 يلبس غير اللبن
 ينجس في اللبن قبل ان
 يلبس غير اللبن
 في اللبن قبل ان
 يلبس غير اللبن
 في اللبن قبل ان
 يلبس غير اللبن
 في اللبن قبل ان
 يلبس غير اللبن
 في اللبن قبل ان
 يلبس غير اللبن

فيما حرم عليكم وقيل يبرخص في الشفاء ولم يوجد واء آخر حلال يوشتره
 كما رخص الخمر للعشاق واكل الميتة للمضطر **فصل** في البير لا يفسد ماء البير
 ولو كان صقيرا واناء فيه قليلا بوقوع نجاسة او موت حيوان وموى وغيره موى
 او نفس فيه او تمقط بشرط ان لا يتغير احد اوصافه ولا يفسد ويحب نزاح
 كل ماء او الى ان لا يبقى التغيران كان لا ينقطع ماءه بالفرج ولا حنات في
 مسائل البير تفريعات وتفصيلات لا تحتاج اليها قلنا لم نذكرها **فصل**
 في الاسار عن كل شئ معتبر بسورة فسور الاذى ولو جنباً او كافراً او امرأه وكذا اسود
 ما ياكل لحمه طاهر طهور وكن اجميع الاسار غير سور الكلب والخنزير ففيه قولان
 والاصح الطهارة ودرج الشوكاني والسيد من اصحابنا النجاسة وسور شارب
 الخمر طاهر سواء كان فور شربه الخمر او بعد لان الصحيح طهارة الخمر وكن اسود
 الجلالة وعرقها +

باب التيمم

هو من خصال هذه الامة بلا استثناء واول لغة القصد وشرعا قصد
 صعيد اي تراب طاهر او ما في حكمه لاجل قامة القرية فيجوز على الامر من
 المتجسة اذا جفت لانها طاهرة وكن لك على الاحجار اذا كان عليها غبار
 ولو تيمم لقصد التعليم لا يصلح به اركانته وشرائط ثمانية وقيل تسعة والتاسع
 العقل والاسلام والنية والضربة والاستيعاب والمسح والصعيد الطاهر
 ولا سجة وقيل الماء وسننه الضرب بما طهر كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما
 وتفرج اصابه وتسليمته وترتيب ودلاء فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف لم

يجد الماء في محلته ورفقته سأل له التيميم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومساكن
ولا من هو داخل البلد أو خارجها ولا يشترط بعدة ولا طيلة ميلا من جهة أو
أربع جهات كما ذكره الأحناف ولو كان عند ماء يكتفى لازالة النجاسة فقط أو
للموضوع فيوضا لأنه شرط للصنوة وكذلك لو كفى للموضوع ولا نزاله لبعض
النجاسات فيقدم الموضوع وينزل النجاسة مهما أمكن ولو كان الماء قليلا لا يكتفى
للموضوع استعماله في بعض أعضائه ثم يتيمم لباقيها وقيل يتيمم فحسب وكذلك يجوز
التيميم إذا خاف اشتداد المرض أو امتداده بغلبة ظن أو قول طبيب حاذق
ولو تحرك أو لم يجد من يوضيه ولا يقدر عليه بنفسه فإن وجد ولو بأجر المثل وله
ذلك لا يتيمم ولا يجب على أحد الزوجين توضي صاحبه أو تعذره وفي مملوكه
يجب وكذلك يجوز للجنب إذا خاف الهلاك أو المرض لو استعمل الماء لمسه في
البرد ولو في المصراذ لم يكن له اجتناب الحمام أو لم يجد الماء الحار ولم يقدر
على تسخينه أو لم يجد مكانا محفوظا من الهواء وهو يضطر بغلبة الظن أو التجربة
أو قول الطبيب الحاذق أو لم يجد ما يد فيه وفي جوارزة عوضا عن الموضوع في هذه
الصور اختلاف والراجح عدم الجواز لأنه لا نجاسة في غسل أعضاء
الموضوع عادة مما قيل إن الجنب في زماننا يتجمل بالعدة فما لم يأذن به الشرع
فغيره كان له مال غائب يلزمه الشراء فستية ولا لا وكذلك يجوز لخوف عذ
أنا ما كان أو غيره كحية أو أرع على نفسه أو عرضه كخوف المرأة من فاسق أو خوفه
من جبن غريم أو خوفه من عواك أو ما له ولو أمانة عنده وكذلك يجوز لخوف عطش
أو لو بكتبه أو من يقيه في السفر حالاً أو ما لا وكذلك يجوز لو حال دون الماء سبع أو

كان في حركة أو حوض أو بئر وهو لا يقدر على النزول لمريض في رأسه نجاسة
أن يسقط فيه عيناً ينضمه أو شاة ولم يجد من ينزل إليه ولو بأجر كذلك لو كان الماء يفيض العين فقط
وكذلك أن لم يكن عنده أناء لحفظ الغسالة ونجاف عطش دوابه وقال النصفاء
أن الرجل إذا صار مضطرا بالعطش أو الجوع فله أخذ الطعام والشرب فهو جاز
القتال أن لم يعط فإن قتل ربه الطعام والشرب فذمه هدر وإن قتل المضطر
ضمن بقود أو دية وكذلك يجوز إذا كان عندة ثوب ينقص قيمته بالادلاء أو
بالكثرة من ثمن الماء ولو أقل أو مساويه لم يحز في هذه الصور كلها إلا عادة
عليه ولو يتيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا جازله أن يعلى بذلك التيميم لأنه
بدل عن الموضوع خلافا للأحناف وقول النبي صلى الله عليه وسلم طهور المسلم ولو لم
يجد الماء عشر سنين يدل على ما ذهبنا إليه ولو ترك من وجهه وكفيه
مقدار شعرة لم يحز لأن الاستيعاب فرض فيه كما ذكرنا من قبل ولو كان
في يده خاتم أو سوار فينزع عنهما ويحرقهما أو أقل التيمم ضربة واحدة للوجه
والكفين وأكثره ضربتان ضربة للوجه وأخرى لليدين مع المرفعين ولو تمسك
في الصعيد نأوى التيمم كما فعله عمر بن الخطاب صلوة به لعدم انكار النبي صلى الله عليه وسلم
عليه ولو حرك رأسه أو أدخل في موضع الغبار بشيئة التيمم لم يحز لعدم
الضربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ضربة للوجه واليدين ولو يتيمم على ثوب
أو خشب أو حبل يد عليها الغبار جاز ولا فلا لأنها ليست بصعيد وترب
يجوز التيمم للجنب الحائض والنفساء ولو يتيمم على ما هو من جنب الأرض
كالجارية والجحش والكحل والطين الأحمر والزرنيخ والكبريت والياقوت والزرنيخ

والغير وزوال العقيق والاحمر واللبن والسفال والحذق لم يجز لانها ليست
بشراب وتيمل يجوز لانها صعيد حكما وخالف بعض اصحابنا في عدم جوازها على
المطبوخ بالنار كما لا جزم الجص والسفال والحذق وكذلك لا يجوز على الرماد
والاحناف لم يجوزوا على المنطبع والترميد وجوزوا على غيرهما ولو لم يدخل البقا
بين اصابعه لم يجز الى الضريرة الثانية والثالثة للتخليل ولو يميم غيره يسقى الضريرة
الواحدة او الضريرتان وقال الاحناف يصرب ثلثا للوجه واليمين واليسرى و
يجوز على اغبار الصرير عجز عن الغراب او لانه شراب دقيق ولا يجوز بلادة ولو
مستحق ولا يجزى ان لا ينطبع كفضة ونجاس ورمصاص وتوتيا وكذلك لا يجوز
على رماد الخمر كحجر مدقوق او مفصول ويجوز على حائط مطين لا جصص ولا على اوان
من طين غير مد هونة او مد هونة ارض قتل طين مغلوب بماء ولا يجوز على الظرف
الصينية لانها مد هونة كذلك لا يجوز على الزخام والهرم والنراج والملح
والبارود والبورق والحواش والحصى واللاقونه لانها كلها ليست بتراب
ويجوز على المعادن التي في محالها ولم تنفصل عن التراب عليها ويجوز على الخبطة
والشعير والذرة وغيرها من الجبوب والثمار والقوارير وظروف الزجاج ان
كان عليها غبار ولا فلا والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره كذهب وفضة
ولا يجوز على ارض مختزلة وجاز قبل الوقت ولاكثر من فرض واحد ولو ستم
صلوة الجنازة او سجدة التلاوة او قراءة القرآن او مسح المصحف جائز به الصلوة
لانه بدل مطلق عن الوضوء لا بدل ضروري كما قد منا ولا يجوز لخوف فوت صلوة
جنازة كلها او بعضها مع وجود الماء وكذلك خوف فوت صلوة العبد مع الامام

كلها او بعضها او بنحوه والشمس ولو كان يستحب بناء بعد شروعه متوضيا او
سبق حدثه ولا فرق بين كونها اماما او مقتدا بالان شرط الجواز عدم الماء و
خالف بعض اصحابنا في صلوة العبد والجنازة واجازوا التيمم فيها مع وجود
الماء وكذلك لا يجزى لكسوف وخسوف وستن مرداب ولو سنة فخر خاف فوثقا
وحدثها واصلوة التراد اخاف فوثقا ولنجدة التلاوة والنوم والسلام ومروءة
ودخول المسجد للنوم فيه ومسح المصحف وكل ما لا يشترط له الطهارة كقراءة القرآن
مع وجود الماء وعند مد لويتم بخير يصلي به الفرض لانه بدل مطلق عن الوضوء كما قد
وقال الاحناف لو يتم لدخول مسجد او لقراءة ولو من مصحف او مسد او كتابته
او تلقينه او لزيارة قبر او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة ^{سدا} او
او سلام او رده لم تجز الصلوة به بخلاف صلوة جنازة او سجدة تلاوة وعندنا
في كل هذه الصور اذا عدم الماء يجوز به الصلوة لانه بدل مطلق عن الوضوء
فلويتم للنفل استباح له الفرض وكذلك لو يتم للطواف النفل يستباح له الطواف الفرض
والصلوة الفريضة خلافا للحنابلة ولا يتم لفوت جمعة وفرض من القرآن اوقية
بل اذا فات الوقت فيؤدي الظاهر بدلا عن الجمعة وليقتضى سائر الصلوات المفضلة
ان وقع التأخير عمدا بكاذب وثنيه خلاف شيخنا ابن تيمية رحم او يودعها اذا كان
وقعت بعذر كنوم ونسيان ونحوهما وان منع ظالم عن الوضوء والتيمم فيصلي بغير
لهوس كما ذكرنا في فاق الطهورين ولا يجب طلب الماء قد رغوة من كل جانب
كما قرره الاحناف بل يكفي طلبه في رحله ومنزله ومرقته كما ذكرنا من قبل و
قال الاحناف يجب الطلب ان نهن ظنا قويا قربه دون ميل يا مارة او اخبار

عدل ولا يجب السؤال عن الماء فلو صلى بتييم ونعمه من يسأله ثم أخبر بالماء لم يعد وكل الاحتياض يعيد وتيمم الكافر وضوءه لغوا لا يشترط النية فيهما عندنا والاحتياط جواز الثاني دون الأول ولو تيمم على كفيه غير تيمم رجلا آخر بذلك الغبار الباقي على كفيه فلا يجوز لا يشترط الضربة فيها وقال الحنابلة لأن الغبار صار مستغلا وهذا التعليل لا يستقيم على مذهبننا لأن الماء المستعمل طاهر مطهر عندنا كما من قبل فكذا الغبار قائم مقامه والنية شرط في تيمم الصلوة وكذا لصلوة الجنائز وسجدة التلاوة وسجدة الشكر ولو تيمم الجنب بنية الفل نكاته اغتسل فلا يلزمه التيمم ثانيا للرفع الحدث بل يصلي بتييم واحد وضوح تيمم جنب بنية الوضوء فقط ولا يصلي به ولا يندب الانتظار ولا يلزم الرجاء الماء المتأخير إلى آخر الوقت بل إذا اراد الصلوة ولم يجد الماء تيمم فإذا تيمم وصل جاز ولو كان بينه وبين الماء أقل من ميل ولو صلى بالتيمم من في رحله ماء نسيه ثم تذكر بعد الصلوة فلا إعادة عليه سواء كان في العمران أو غيره وكذا إذا ظن فناه الماء كما لو نسيه في عنقه أو ظهره أو في مقدمه ركبا أو مؤخرة سائقا ونسي ثوبه صلى عريانا ولو صلى في ثوب نجس ومعه ما يزيله أو ثوب طاهر أو توفأ بجاء نجس أو صلى محلا ثم ذكر علوا بالاجتماع وفي الأول خلاف شاذ للشوكاني والمسيدي من أصحنا وأو وجد ماء نجسا فلا يتوضأ به بل يتيمم ويصلي ويطلبه من سرفيقه من هو معه فإن منع تيمم وإن لم يعطه إلا بمثنى مثله أو بغبن يسير وله ذلك فاضلا عن حاجته لا تيمم بل يشترى الماء ويتوضأ أو أعطاه بالكثير يعني بغبن فاحتل وليس له ذلك تيمم وحذو للمقيم فاما المسافر فلا يلزمه الشرع لأن الله تعالى جعل السفر سببا مستقلا

لجواز التيمم أما للعطش فحجب على القادر شراءه ولو بغبن فاحتل بحياء نفسه ولا تيمم قبل طلبه لأن الماء مبذول عادة وكذا يطلب الدلو والرشاء فلو قال له انتظر حتى استقي وخاف خروج الوقت تيمم ويصلي ولو شرع في الصلوة ثم ظن أن رقيقه يعطيه الماء أو يسهله الوضوء لا يقطع ولا يعيد سواء كان الوقت باقيا أو لا ولو كان مقطوع اليدين والرجلين وبوجهه جرح لا يستطيع أن يمسح عليه فيصلي بغير طهارة ولا يعيد ولو كان الرجل مجوسا ولم يقدر على الماء تيمم وصل سواء كان في المصرا وغيره ولو لم يكن عنده من الثوب إلا الخفس ولم يجد ما يزيل النجاسة فيصلي به ولا يصلي عريانا وإذا وجد ماء موقوف للوضوء ففعل له الشر منه وبالعكس لا حتى يأذن سرب الماء والجنب والحائض أولى بمباح من محدث وميت ولو لاحدهم فهو أولى وجاز تيمم جماعة من محل واحد وقال الاحتياط حيلة جواز تيمم من معه ماء من زمزم ولا يخاف العطش أن يخلطه بشئ أخر حتى ينزل عنه اسم الماء المطلق أو يحمله على وجهه يمنع الرجوع وأهل الحديث لا يرضون بأشكال تلك الحيل لأن الله تعالى عليم بذات الصدور وينقذه ما ينقذ الأصل وضوء كان أو غسلا فلو تيمم للحدث الأصغر فينقذه ما ينقذ الوضوء ولو تيمم للحدث الأكبر كالجناية فينقذه ما يوجب الفضل ولو تيمم لهما معا ثم أحدث ما رخصه فلا يضيأ فيتيمم ثانيا للحدث الأصغر ولو تيمم للحيض أو النفاس فلا ينقذ حتى تحيض أو تنفس ثانيا مرة ولو تيمم بعد طهرها من حيض ثم أجنبت فلزوجهما الوطئ لبقاء حكم تيمم الحيض والوطئ إنما يوجب حدث الجنابة ولو كان لا بأسا خفيه على طهارة كاملة فأصابته الجنابة ولم يجد الماء فتييم ثم وضأ برحدا أو وجد الماء الذي يكفي للوضوء

فقط فيتوضأ ويخرج خفيه ثم يمسح عليه ما لم يجد الماء الذي يحكي للفعل فان وجد
مثل هذا الماء ومر عليه ولم يغسل فيتم ثانياً للجنازة ثم ان وجد الماء الذي يحكي
الوضوء فقط فيخرج خفيه ويغسل رجليه ثم يمسح عليهما ما لم يجد ماء كافياً للفعل و
هكذا علم جراً ولو كان عند الجنب ماء يكفي لبعض اعضاء الوضوء وكلما فانه يتم
ولا يجب عليه الوضوء ثم ان احدث فيلزم الوضوء لانه قد روى على ماء يكفي
وتنقذه القد مرة على الماء وترى ان الممسح له قبل الشروع في الصلوة وبعد الفراغ
منها ولو حاله الصلوة لا ينتقض كما لو يتم مرض فوفى او لبرد فزال البرد قبل ان
ليشروع في الصلوة فيبطل التيمم اما لو شرع في الصلوة وتدر على الماء وهو يصلي او
عوفى من مرض او نجاً من البرد وهو يصلي فيتم صلاته ولا يعيد ولو قدر بعد ان
يفرج من الصلوة او عوفى او زال البرد كذلك لا يعيد اجاباً ما يكفي لاستفاض التيمم
وجد ان ماء يكفي الظهر ولو مرة بشروط ان يغسل عن ساجته كغسل يمين يمسح
بخمس مائة ولعملة جنازة وكن ان ينقضه الارتراد لو جوب الفعل عليه اذا سلم ثانياً
مرة كما ذكرنا من قبل ولو مرض رجل او عدم الماء فيتم شريعته او وجد الماء حاله
الصلوة لم يبطل تيممه فان مرض ثانياً بجد الفراغ من الصلوة او عدم الماء حين
ذاك بقي تيممه على حاله وان بقيت المأفأة او القد مرة على الماء بعد الصلوة
بطل تيممه بمجرد السلام ثم ان مرض او فقد الماء فيتم ثانياً ولو مرض على الماء
وهو ناعس او نائم او ما لا ينقض به الوضوء لا يبطل تيممه كما لو تيمم وبقربه
ماء لا يعلم به ولو كان اكثر الاغضاء جرحاً او به جدرى يتم وبكسبه يغسل الصحيح
و يمسح على الجرح او الجبيرة كما مر في الوضوء وعند الجنازة يتوضأ ويستيمم

وان استويا فالأحوط ان يغسل الصحيح ويمسح الباقي ولو تيمم جازماً
لو كان الجرح بيديه وان وجد من يوضيه ولا يجمع بين التيمم والغسل
لا في الوضوء ولا في الغسل وقال بعض اعياناً المجمع اولى واحوط والله
اعلم وان كان به وجع راس لا يستطيع معه الممسح محدثاً ولا غسله
جنباً فيتم وان كان عليه جبيرة فيمسح عليها في الوضوء والغسل
باب الممسح على الخفين المسح لغة عبارة عن امراش اليد على
والممسح على الخفين شراً عما صاب به البسطة للخفين بطريق مخصوص في
من مخصوص بشرايط تذكر فيما بعد والحف شراً ما يستر الكعبين
سواء كان من جلد او ثوب او غيرهما ثخيناً او غير ثخين فيدخل فيه
الجرموق والجرب وخنجرها وشرطه ان يكون ساتراً محل فرض
الفعل القدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الحرق المانع
فيجوز على الزبول لو مشدود ولو كان الحف واسعاً فمسح على الزائد
ولم يقدم قدمه اليه سم يحجز ولو كان الحف من زجاج او خشب
او حديد او غيرها جاز عليه المسح لدخوله في تعريف الحف وقد
اجمع المسلمون على جواز المسح على الخفين فالمسح على الخفين وغسل الرجل
سواء في الفضيلة لتبويتهما من فعل الشارع بل المسح افضل في موضع التيمم
بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الماء يكفي ولا يكفي لغسل الرجلين او خاف
فوت وقت او وقت عرفة ومنكر المسح مبتدع ولا نقول بكفره وقال ابو يوسف
هو كافر لا تكلمه الحديث المشهور هو في حكم المتواتر عندنا وهو يجوز لتوضي محدث

ولمن جدد الوضوء على وضوء ولا يجوز جنب لأحايض فيلزم عليهما أنزع الخف وغسل الرجل وكذلك لا يجوز لغسل جمعة وعيدين وأحرام ونحو ذلك الغسل هو إمرار الماء على جميع البدن وهو ينافي المسح وحينئذ إن يكون بأصابع يده مبتدئاً من أصابع رجله إلى ساقه ومحل على ظاهريه ولا يسكن على باطنه بل هو بدنة أحد ثما بغسل لفقهائ برائه ويجوز على الجرموتين الذين يلبسان على الخفين وكذلك على الجوربين الرقيقين الذين يترى منها القدم أو يسرى رطوبة الماء منهما إلى الرجلين لأن غرض الشارع من تجويز المسح عليهما هو التخفيف على المتوضي ورفع الحرج كما شرع مسح العامة بدلاً عن الرأس ومسح الجبيرة بدلاً عن غسل العضو وقيل لا يجوز المسح على الجوز إذا كان غير خثيتين ولو لبس النعل الذي يستر الكعبين (البوث) على الجوز بيجوز المسح عليه ولو كان في إحدى رجليه جورب وعليه نعل وفي الأخرى نعل كذلك فقط أو جورب فقط يجوز المسح عليهما وكذلك لو كان إحدى رجليه مقطوعة فيجوز المسح على خف الرجل السالم ونعله إذا كان سائراً للكعبين أو مسح على الجرموتين ثم نزعهما وبقي الخفان فيعيد المسح على الخفين ولو أدخل يديه في الجرموتين ومسح خفيه جاز للحصول المقصود وهو مسح ما على الرجلين ففي هذه الصورة لا تنزع جرموتيه لا يبعد المسح على خفيه ويجوز المسح للرجل والمرأة وللخنثى وللصبي الغير البالغ بشرط أن يلبس الخف الثاني علم طهارة كاملة والمراد بالطهارة الكاملة إتمام الوضوء بأشراط اللارمة وغسل الرجل فيجوز أن يغسل رجله ويدخله في الخف ثم يغسل رجلاً آخر ويدخله ومنع عنه الشافعية وأكثر العلماء تألوا الوادخل أحد الخفين

رجله بعد تطهيرها قبل تطهير الأخرى لم يكفه حتى يطهر الأخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانياً فلو حدث ومسح خفيه أو لم مسح فلبس جرموتيه لا يمسح عليه ولو ترك في وضوءه مدة وليس خفيه لا يجوز المسح عليهما لأنه لم يكمل الطهارة فيم يده صلوياً على اللعة ثم ينزع خفيه ويلبسهما ثانياً مرة فحينئذ يجوز أن يمسح عليهما ولو تيمم وليس خفيه ثم وجد الماء فلا يجوز المسح عليهما ولو توضأ وليس خفيه ثم أحدث فتميم ثم وجد الماء يجوز له المسح إلى مدة معلومة ومن له عذر وجب عليه الوضوء لكل صلوة فهو مثل الصحيح يمسح لوقت كل صلوة إلى مدة معلومة بعد طهارة كاملة ولو انتقض وضوءه بحدث آخر والوقت باق فيصح أيضاً وليشترط الطهارة الكاملة عند اللبس لا عند الحدث كما نزعناه الأخاف وأشرنا لخلان يظهر فيما إذا تحققت المحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم تم وضوءه ثم أحدث لم يجز له المسح عند تأويل جازر عند الأخاف وكذلك لو غسل رجله وتحققت ثم أتم الوضوء لم يجز المسح عند التألعدم جواز الوضوء بفوات الترتيب وعند الأخاف يجوز ومدة المسح للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام وللبالغين من أول مسح بعد الحدث ويجوز المسح على العامة ولا يجوز على القلتوة وبرقع وقفازين والفرق بين المسح على الصلابة وبين مسح على الخفين بأن الأخير يشترط لبسهما على طهارة كاملة وله مغلوبة بخلاف الأول ويجوز المسح على ملوك أي الخف الصغير أو الجرموت وكذلك على الخنثى

وهو نوع من العمامة وكان على الخمار إذا خمر به رأسه فحكمه حكم العمامة أما
المسح فلم يشره في الحديث صريحاً وقال أماناً أحمد بن حنبل يبيح مسح الكثر على الخف
وقال الأحناف قدر ثلث أصابع اليد طولا وعرضا من كل رجل فمنعوا فيه مسحه
الأصبع ولو مسح بأصبع واحد ثلث مرات بمياه جديدة على محال مختلفة جاز
عندهم ولو مسح برؤوس أصابعه وجاء في أصولها جاز لأن الماء المستعمل
طاهر مطهر هندنا وعند الأحناف لا يجوز إلا أن يتبل من الخف عند
الوضوء قدر الفرض وقال بعضهم لو كان الماء متقاطراً جاز والألأ ولو قطع
قدمه أن بقي من ظهرة قدر الفرض مسح ولا يغسل كمن قطع من كعبية
له رجل واحدة مسحها كما مر جاز المسح على خف مغصوب كما جاز
لمن وجب عليه قطع الرجل في حدا أو قصاص ثم فر وعصرم رجله ولو
سافر لأجل المعصية فنجوز له المسح إلى ثلاثة أيام وليا ليها كثر المسافر
خلافاً للحنابلة وكان لك لولبس الرجل خف حري ينجوز المسح عليه خلافاً لهم
ولو تحرق الخف وظهر بعض محل الفرض فإن كان الحرق يسيراً جاز له المسح
والألأ وقدره الأحناف بأقل من ثلث أصابع القدم الأصغر وما
كان بقدرها فهو الحرق الكبير يمنع المسح أما عندنا فالحرق اليسير
قدر الظفر من أصبع اليد وما نراؤه فهو كبير وذلك أيضاً ما نراه من أينا
فمن قدر على أحسن من ذلك فله الحكم بموجبه ولو كان فيه خرق في
محال متعددة أن كان كل واحد منها قدر الظفر فلا يضر ولا يمنع المسح
نعم لو كان فوته خف آخر أو جرمون فيمسح عليه ولا فرق بين عندنا

بين خرق وخرق فالحرق على الأصابع والعقب كالحرق على غيرها خلافاً للأحناف
ولو لم يبر القدر لما منع عند المشي لصلوته لم يمنع المسح وإن كثر
كما لو انشقت الظهارة دون البطانة ولا يجمع الخروق المختلفة الغير
المناعة ولو كانت في خف واحد خلافاً للأحناف ولو وقع مسح على الحرق
اليسير الغير لما منع وبلغت الرطوبة إلى الرجل فلا بأس بسندنا خلافاً
للأحناف وما قضيه فاقض الوضوء ونزع الخف ولو واحد أو مضى المدة
وإن خاف التحنف بغلبة ظنه ذهب رجله من شدة البرد فيمسح
إلى أن ينزل الخوف ولو بعد مضى المدة فيصير كالجيرة فيستوعبه
بالمسح ولا يتوقت ولو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضى في الأصح
وقيل لفسد ويستم وهو الأشبه فلو نزع خفه أو مضى المدة يكفي له
غسل الرجلين وعند الحنابلة بطل الوضوء لو جوب الولاء عندهم وخرج
أكثر قدمه من الخف في حكم النزع وكذا إذا أخرجه ولا عبرة بخروج عقبيه
أو دخوله ولو دخل الماء في خفيه لا يتقضى المسح وقال الأحناف يتقضى
ولهم قول بعدم الاشتقاق قال في الحجر عن السراج هو الظاهر ومن نواقضه
الحرق الكثير ولو مسح مقيم بعد حدثه فسا فر قبل تمام يوم ليلة أتت
المسافر أو ما لو سافر بعد تمام المدة نزع ولو أقام مسافر بعد مضى مدة
مقيم نزع والألأ تمها ولو شك في ابتداء المسح فبتم مدة المقيم من
وقت اللبس حتى طام مسح الجيرة يخالف مسح الخف من وجوه منها عدم
التوقيت بمدة لأنه لغسل فيؤم الأصحاء ولو بد لها بأخرى أو سقطت العليا

لم يجب إعادة المسح بل يتدب ومنها جواز الرجوع بين مسح جبيرة رجل مع غسل رجل أخرى ولا يجوز أن يغسل رجلاً ويمسح على الرجل الآخر المتخفف كذا لا يجوز أن يمسح على خف جبيرة رجل ويمسح على جبيرة رجل آخر إذا كان الرجلان مجبرتين ومنها أنه يجوز مسحها ولو شئت بكلا ضوئها وغسل ومنها أنه يترك مسحها أن ضرر الأذى ومنها أن مسحها مشروط بالخرج عن مسح نعل لموضع بخلاف الخفين فإن قدر عليه فلا مسح عليها وإلّا لم يلزم غسل المحل ولو بقاء حار أن قدر عليه فإن ضرر مسح نعلها سقط أصلاً ويمسح نحو مقصد وجري على كل عصا به مع فرجتها أن ضرر الماء أو جلها ومن الضرر أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولو أنكر شرطه فجعل عليه دواء وضعه على شقوق رجله أجرى الماء عليه أن قدره ولا مسح ولا تركه ومنها أن مسح الجبيرة يبطله سقوطها عن برء والألّا فأن سقطت في الصلوة استأنفها وكذا الحكم لو سقط الدواء أو برئ موضعها ولم يسقط وهذا إذا لم يضر من التها فإن ضرر لا يبطل المسح ومنها أن الرجل والمرأة والمحدث والجنب سواء في المسح عليها وعلى توابعها ومنها أنه يشترط الاستيعاب في مسحها ولا يسن فيه التكرار فيكي مسحاً مرة واحدة وقال الأخشاف يكفي مسح أكثرها ولا يشترط الاستيعاب

باب الحيض

هو لغة السيلان وشرعاً دم ينفضه رحم امرأة بألفة غير آيسة لا ولادة فبقولنا دم ينفضه الرحم خرج الاستحاضة وبقولنا بألفة

خرج ما تراه صغيرة وبقولنا غير آيسة خرج ما تراه الآيسة والخنف المشكل وبقولنا لا ولادة خرج النفاس وأوانه يختلف باعتبار البيئة والقوم والضعف وهواء البلاد فإذا ظهر شترك الصلوة ولو في أقل من تسعين سنة ولا حد لأقله وأكثره وكذا لك للطهر والمعتاد المعروف بين النساء ستة أيام أو سبعة أيام ولياليهن فذات العادة المتقدرة تعمل عليهما وغيرهما ترجع إلى القرائن فإن دم الحيض يكون أسود وتقرقه النساء وقد يخرج من الحامل أيضاً فتكون حائضاً إذا رأت دم الحيض ومستحاضة إذا رأت غير ذلك ما تراه من الصفرة والكدرة والفضرة بين دمي الحيض وقبل القصة البيضاء حيض وبعد طهر فإذا رأتها طهرت فتقتل وتبغ أشراً لدم بفرصة ممسكة أو ما يسهل من طيب وتبغ الحادة بخوار الكست ونحوه والحائض لا تقبل ولا تقصم حتى لا تسجد سجدة الشكر ولا سجدة التلاوة ولا تقف بالبیت ولا تقبل صلوة جنازة ولا تقوطاً ولو شرعت في الصلوة المفروضة ثم حاضت في أثناءها فتقضي بعد الطهر وكذا في الصوم المفروض ولا يلزم قضاء تطوع من صلوة أو صوم حاضت في أثناءه ولا تمس المصحف ولا تحمله ولا تقر القرآن لا تدخل المسجد ولا تمكث في المسجد ومثلها الجنب لأنه يحل لها تناول الشيء من المسجد وكذا العبور إذا صارت حائضاً وهي في المسجد

واختلفوا في مثل المصحف للحديث والمختار الجواز عند الأكثر من أصحابنا كما مره المحقق ما ذكرناه في الهدية من عدم الجواز أما من كتب التفسير والحديث والفقهاء محل الحائض والجنب الحديث إذ لا دليل على الحرمة والكراهة وكراهه

بعض الاحناف وحل الاستمتاع من الحائض ما فوق الاثر اراى كل شيء غير ذلك
حتى النظر الى ما تحت الاثر او مباشرته له ولا باس الحائض وجنب لقراءة ^{الشمسية}
او قراءة ادعية ومسمها وحملها وذكر الله تعالى وتسبيح وزيارة قبر ودخول
مصلى عيد واكل وشرب وكذا يحل لها من المصحف مجاميل كالكلم وغيره ومس
درم او دينار واحد اكرتب عليها آية من القرآن او سورة لانها ليست
بمصحف واختلوا في مس اللوح المكتوب عليه آية او سورة والراجح عدم الجمع
ولا يحل وطى الحائض حتى تغتسل بعد الطهر سواء كانت
مسلمة او كتابية وسواء القطع لقله او اكثره وخالف فيه الاحناف

اذا انقطع لاكثره فحوز والوطى قبل الفصل ومن اتى حائضاً عالماً بحرمة عامداً
فليصديق بدنياراً ونصفه استجباً بالادباً ويؤب الى الله تعالى ولو اتى تاسياً
او جاهلاً بالتحريم فلا اثم ولا كفارة ومن استحل وطى الحائض او اللواط
بالذكور فهو كافر لا تكاره نص كتاب الله اما مستحل وطى النساء في الدبر
فليس بكافر ولا فاسق لاختلاف الصحابة فيه ومن قال انه يكفر فهو قليل
العلم والدراية ثم الحائض لا تقضى الصلوة وتقضى الصوم وهذا مجمع عليه
لم يخالف فيه الا بعض الخواج **فصل** في الاستحاضة المستحاضة ان
كانت مبتدئة او مقابلة ناسية لعادتها قدر او قاتل فترجع الى القرائن لان
دم الحيض يعرفه النساء ويكن لهن التمييز بينه وبين دم الاستحاضة فاذا
ذهب قدر دم الحيض فهي كالطاهرة فصل في تقضى الصوم وحل لزوجهما وطيهما

وتطوف وتمس المصحف وتقرأ القرآن وان كانت ذات عادة مستمرة لا تختلف
ولم تميز دم الحيض فترجع الى عادتها ولو نسيت بعض العادة المستمرة وذكرت
بعضها عادت الى العادة فيما ذكرت وفيما سواها كالمبتدئة فاذا رأت غير دم الحيض
فهى كالطاهرة فتغتسل بالدم وتوضأ لكل فرض ولو وضأت آخر وقت الاداء
وقدمت الثانية اجزأها بالجملة يجوز لها الجمع بين الصلوتين لقديما او تأخيراً
ومثله كل من دام الحديث به كسلس البول او ربح البواسير او دمه وسلس المذى
ونحوه ولا يفضل لها ان تويت ان توحض الطهر ^{في العصر} فتغتسل وتغسل الطهر والعصر
جميعاً وتوحض لمقن وتغسل العشاء فتغتسل وتجمع بين الصلوتين وتغتسل مع الفجر
فتغتسل ثلاث مرات في اليوم واللييلة وهذا عجب الامر **فصل** في
النفاس وهو لغة ولادة المرأة وشرعاً دم يخرج من رحم المرأة بعد الولادة
فلو لم تزل يجب الفصل ايضاً لانها في حكم النفاء ولو ولدته من سرتها ان سال
الدم من الرحم فنفاء ولا فذا تخرج وان ثبت للمولود احكام الولد وكذا لك
ان شق الطبيب بطنها واخرج الولد من موضع آخر ولو خرج بعض الولد او ولد
سقطاً فتحكمها حكم النفاء من حين الخرج وكذا لك لو خرج مستقطاً عضواً
عضواً وهو لا حد لقله واكثره اربعون يوماً ما زاد عليه فهو استحاضة للمبتدئة
اما المقابلة فتد الى عادتها وتبديل العادة ثلث مرات ولو وضعت ثوابين
حكم النفاس من الاول ما لم يتجاوز ما بين وضعها اربعين يوماً فان تجاوزت
نساء فاذا وضعت الثاني فهو نفاس ايضاً الى اربعين اخرى وكذا اذا وضعت
ثلاثة توأم وتنقضي العدة بالولادة الاخيرة ولو سقط الحمل ولم يظهر للمولود

عضو فلا يحصل لها حكم النفساء بل المهرى حيض بمقدرة عادتها وما زاد عليها فهو
استحاضة وإن كانت مبتدئة فترجع إلى القرائن كما هو ولو لم يدر حاله ولا
أيام حملها إذا لم يدر أيام عادتها ثم تغتسل وتصل كما لمستحاضة ولا
أيأس بمدة بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها وهذا يختلف باختلاف
الهواء والبكاد والقوة والضعف فإذا بلغت والنقطع الدم حكم بإياسها فمأزاة
بعد الانقطاع حيض فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الأكلحة وقيل يحل
وصاحب العذر من لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وجد فيه وحكمه الوضوء لكن
فرض إذا جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فإذا خرج وقت
الفرض لا يبطل وضوؤه انما يلزمه الوضوء الجدي إذا حصل فرضا أحسن
غير الفرض الذي تؤضاه مثلاً لو توضأ وقت الغر ولم يحدث حدثاً آخر
غير العذر فوضوؤه باق إلى أن يقوم لصلوة الظهر فإذا أراد أن يصلي الظهر
توضأ وضوءاً جديداً ثم لوجه بين الظهر والعصر فوضوؤه باق إلى أن
يقوم لصلوة المغرب وإن لم يجمع وقام لصلوة العصر يتوضأ وضوءاً جديداً
ولو كان به عذر نجس به توبه بحيث لا يمكنه الصلوة فارغاً عنه فلا يلزمه
غسل توبه والأولى له أن يستنفر بثوب أو نحوه كالمستحاضة وكذا المريضة الذي
لا يبسط ثوباً إلا تنجس فوراً له تركه ويجوز اقتداءه غير المحدث ومن بعده
وكذلك اقتداءه من به انقلابات سريع خلف من به سلس بول أو كلاهما
وخالف فيه الأحناف وسيأتي في باب الأماسة ومن تمتنع قرائنه أو
يلحقه السلس أو عذراً آخر فاعداً من لم يلحقه إلا ركعاً أو ساجداً

ركع وسجد كالمكان النجس يجوز للرجل شرب دواء مباح أو أكله لبطلان الشهوة
وكذلك للأنثى لبقاء نطفة أو عدم تعليق الحمل ولحصول الحيض وقطعه
وليس لأحد أن يستقيها مثل هذا الدواء بلا علمها ورضاها

باب الانجاس

جمع نجس بفتح نين وهو لغة نجس بالحقيقة والحكمي وعرة نجس بالاول يجوز رفع النجاسة
الحقيقية عن محلها بما ولو مستعملاً حتى لا يبقى عين ولا لون ولا ريح ولا
طعم ولا يجوز تغيير الماء ولو عسر نزل والاشتر فلا يضرب يطهر الخف والنعل
بمسح الأرض سواء كانت النجاسة رطبا أو يابسا ذات جرم أو غيرها وقيل
إن كانت غير ذات جرم كالبول لا يطهر حتى يغسله والصقيل كالمزأ والظفر
والعظم والزجاج والسيوف والآنية المدهونة وخراطي وصفائح فضة
وذهب وخدين يطهر بالمسح بالثوب أو الصوف أو التراب وتطهر الأرض
بصب الماء عليه وكذلك البساط ونحوه مما لا يمكن غسله حتى يذهب اثر النجاسة
والمنى طاهر سواء كان رطبا أو يابسا مغظا أو غير مغظ وغسله أزكى وأولى
وكذلك الدم غير دم الحيض وكذلك رطوبة الفرج وكذلك الخمر بول ما يؤكل لحمه
وما لا يؤكل لحمه من الحيوانات ولا نجس عندنا إلا غائط الإنسان وبوله ودم الحيض
وبول الخنزير وخرأه والروث ولحم الخنزير والحمار والأنثى والميتة وكل شيء
النضج لبول الذكر الرضيع وكذلك للمذى وخالف بعض اصحابنا في نجس الحمار و
الميتة واختلفوا في لعاب الكلب والخنزير وسورهما والامرئ نجس طهارته

كعامر وكذلك في بول الكلب وخرأه والحق انه لا دليل على النجاسة ثم ما هو
 نجس فيجب تطهير قليله وكثيره سواء كان قد ادرهم او اقله حتى الرشاش
 وليستغنى من الميتة عظامها وقروتها واطلافها والريش والشعر واصوافها
 واوبارها وكذلك جلودها اذا دبقت وما لا تنفس له سائلة والسمك والجراد
 والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه فالملح الذي كان حمارا
 او خنزيرا طاهر محل اكله وكذلك الرهاد الذي كانت سر ونا او خرع او حيث
 قلنا بطهارة الحرف لا دوية التي غولطت بخر وقد استحال والخنزير التي عجت
 به ثم نزل اثره بالطبخ وكذلك سائر المشومات العطرية التي تصنع من اسيرطيا
 (جنسه من الاجزاء التحليلية للخر) طاهرة محل اكلها او استعملها ولو تنجس
 من الثوب ثمرنيه فيفصل طرفا منه بالخرى ولو ظهر بعد الغسل ان النجس
 طرف آخر وصل فيه قبل الظهور لا يعيد واليثاب التي يصنع غزلها بالنجاسة
 طاهرة اذا جلبت من بلاد اخرى ولم ترصبغها بالنجاسة والاولى ان
 تغسل ويكفى في الغسل ازالة العين واللون والريح ولو بمرقة واحدة والاحسن
 غسل ثلاث مرات ولو اشخت الحنطة من بول الانسان او الحمص او نحوه
 تنقع في الماء وتجفف فتطهر والدابة اذا علفت بالنجاسة ثم جلست
 علفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذلك الزرع والثمار اذا سقيت
 بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت ولو استحال الماء والطعام بول او
 عذرة يتنجس الخمر اذا استحال خلا محل اكله وكل نجس حرام لا عكسه والكافر
 ليس بنجس حقيقي ونجاسته حكمية فيجوز اكل ما طعمه الكافر او مسه ولو كان

رطباً وكذلك الوضوء والغسل والشرب من ماء نزع الكافر او ادخل يده فيه و
 ادلى المشركين واهل الكتاب طاهرة اذا لم يكن عليها نجاسة الا لو اراد احد
 ان ياكل او يطبخ في او ان يعم فيفسلها ثم ياكل او يطبخ فيها وان وجد غيرها
 فلا ياكل ولا يشرب ولا يطبخ فيها وهذا الاستقذار لا للنجاسة لانهم
 ليس بون الخمر وبيا يكون الميتات والخنزير ويجوز ليس الثوب النجس في غير
 صلوة **فصل** في الاستنجاء هو ازالة نجس عن القبل والبرقلايين
 من منى وريح وحصاة ونوم وفسد وهو واجب عند بابا لماء او بالحجر ونحوه واقله
 ثلثة احماس وثلثة مسحات تقم كل مسحة المحل فان حصل الانقاء فيها والاول
 الزيادة الى ان يقع في قلبه انه حصل الانقاء ومن لا يتاخر والجمع بين الحجر والماء
 افضل واجب ويجوز الاكتفاء باحد هما الا اذا اجازت النجاسة الى محل لا يصله
 الخارج عادة فحكم مائر النجاسات يعني يجب غسله بالماء والانقاء بالماء
 عود خشونة المحل كما كان وظنه كاف ولا يتقيد بأقبال او دبار شتاء وصيفا
 ولو لم يمكن بالماء الا بكشف العورة فيتركه فلو كشف له صار فاسقا لا يكشف
 لا غتال او لغوط ولم يمكن الاستد في معنى الحجر كل قانع غير نجس ومحترم فكله
 بالرجيع او العظم او البعرة او الروث او الطعام او القرمط من المكتوب او غير
 المكتوب وما قاله بعض الفقهاء بجوازها يورق المنطق محل نظر ولو استنجى
 بالحجر المفصوب اجزا ويا ثم وعليه ارضاء سرب الحجر خلا فالحنابلة وان
 استنجى بانفى عنه لم يجز ثم بعد ذلك الا الماء كما لو استنجى بتمنجس ولو وجد
 حجر اذا ثلاث اطراف جاز ان يمس بكل طرف مسحة وحل محل الثلثة الاحجار

منه
 فان
 لم يكن
 له ذلك

ولين الاستنجاء باليسار اى ياخذ الاكحاش بعد التغوط بيساره ويمسح بها
الخروج ويفسل بالماء ويمر يده اليسرى على الخنج اما بعد البول فياخذ الذكر
بيساره والحر او المذنب بيمينه ويمر الذكر عليه والمرأة تأخذ الحجر في الصورتين
باليسار تمر على قبلها او دبرها ولو كان اليسار معد ورا او مشلول لا يستنجي
باليمين ولو كانا معد وارين او مشلولين ولم يجد من يجز كشف الستور عنده
سقط كمرض ومريضه لم يجد من يحل جماعه ولا يكره الاستنجاء باجماء خرد
او زجاج او ثوب ولو كان حبريا ويكره بالغنم وعلف الحيوان وحق غير ذلك
ينفع به فلو فعل اجزأه ولم ينقل عن النبي الاستنجاء بالحجر بعد البول تأكل كفا
على الماء بعد البول حسن ولو جمع بينهما فهو احسن وحمل الحجر في الاراء ^{المستحب}
بين الناس ياخذ التكة الى ساعات كما اعتاده الاحناف بدعة مذمومة
لم ينقل عن النبي صلعم ولا عن اصحابه انما روى عن عمر رضي الله عنه مسح ذكره
بالجدار بعد البول وهذا العدم وجد انه الماء حين ذاك والا لا كفى
به والعجب من الاحناف انهم لم يوجبوا الاستنجاء بعد التغوط او البول
وقالوا ما على المخرج ساقط شرعا ان كثرت هذه التكره الصلوة معهم بالغوا
في الاستنجاء بعد البول الى حد الوسواس ويجب على المتحلي الاستنجاء وكذا
على البائل ولو بد رقة او شمسية ولا يبرغ ثوبه حتى يدنو من الارض ويبعد
او يدخل كنيقا ولا يحل ماله حرمه كالمصحف وغيره ولو كان في يده خاتمة
فيه اسماء الله تعالى او اسماء انبيائه او آية من آيات القرآن ينزعها ثم
يدخل الخلاء ولا يتكلم ولا يردد السلام حاله قضاء الحاجة وكذلك لا يذكر الله تعالى

باللسان ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في غير معد ويجزأ باليسار
اذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ سائر ولا يبول على محل صلب ولا في مهب
ريح ولا في حجر ولا يبول ولا يتغوط في طريق مسلك ومورد الناس ومعبرهم
ومحطس حالهم ونزد لهم وظلهم ولا تحت شجرة مثمرة ولا بين قبور المسلمين
وعليها ولا يبول قائما الا بعذر او اذا كان المحل غير قابل للجلوس وخاف
ان تصق الخناسة بثوبه او بدنه ولو بال قائما بلا عذر جازع الكراهة
ولا يبول في مستحم ولا في الماء الراكد ولا باس بالبول في اناء وقال الحنابلة
يكره بلا حاجة قالوا يكره البول في ناسر وما د ولم نجد لهذا ليلاد يقول
عند دخول الخلاء اللهم الى اعوذ بك من الخبث والخبائث وعند الخروج
منه غفر انك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى دعا فاني ولا يكره الاستقبال
والاستدبار للاستنجاء ولو جلس للحاجة مستقبلا او مستدبرا في موضع
يكره فيه وهو غافل ثم تذكر فيندب الانحراف ان امكنه والا فلا باس به
وكذا يكره للمرأة امساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا مذكره اليها
من غير ضرورة وعذر ولا يكره استقبال الشمس والقمر واستدبارهما
لاجل بول او غائط وكذا استقبال القطب الشمالى او استدباره ويكره تجنب
مسجد ومصلى عيد وفي المقابر ويكره البول في اسفل الارض الى اعلاها وخافه
عود الخناسة اليه ولا يجب الاستبراء بمشي وتنخم ونوم على شقة الا ليس
بعد الاستنجاء كما زعمه الاحناف ويكره ان يلبث في الخلاء فوق حاجته
وحرمة الخنابلة ولو استنجى المتوضى فان مس ذكره او دبره اشقق وضوءه

والأولونام أو مشى على نجاسة أن ظهر عينها على البدن أو التوب أو
النعل نجس والأول ويستثنى من هذا ذيل المرأة بالحديث فيطهر ما بعده
ولولت طاهر في نجس مبتل بما أن بحيث لو عصر قطر نجس والأول ولولت في
مبتل بخبول أن ظهر نداء أو ثرة نجس والأول فارة وقعت في سمن
فيلقيها وما حولها ثم يأكله ولو وقعت في الخمر ثم تخلل فاخلط طاهر لا جل
الاستحالة ولو وقع الخمر في الخل أن استحالة خلاخل شربه ولو تعارضت
خبر الحلة والخمر أو الطهارة والنجاسة فيعمل بالأقوى وإذا تساوى أخرج
خبر الحلة والطهارة ولا يجم أكل لحم سمن ولا أكل شحم كذلك ولا شرب
سمن ولبن ولا أكل طعام كذلك ولو خرج شعير في بعر أو روث أو حتى يוכל بعد
غسله ومرارة كل حيوان كبوله وجرت كنبلة وإذا اختلط التراب والماء
واحدهما نجس فالطين نجس ولو مشى في حمام ونحوه لا نجس ما لم يعلم
ويتيقن أنه غسالة نجس وثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة إلا
أن يتيقن نجاستها ودياباج أهل فارس طاهر وكذلك ثياب النصارى
التي تحب من بلادهم طاهرة حتى تعلم نجاستها باليقين وقيل ديباج أهل
فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه ولو رأى في ثوب غيره نجسا ما نجا
وجب عليه إخباره وحل السجادة على العواق بدعة لم تنقل عن النبي صلى
عليه وآله عن أصحابه ويحزنى في تطهير صخر أو جرة حمام وحيطان وأحواض
أمرار الماء عليها بحيث يذهب لون النجاسة ومريخها ولو أحرقت النجس و
صاير ما دافق طهر لا جل الاستحالة وطين الشوارع طاهر وإن ظنت

فيه فلو بدأ أحد بالنفل المطلق في الأوقات المكروهة يجب قطعه ولا يجوز
أن يقطع إذا أقيمت الصلوة المكتوبة ولو سنة النحر إذا أضاف وقت الزمان
ويكره التنفل بالمصلي قبل صلوة العيدين وبعدها وما بين صلاتي الجمع وتكره
الصلوة عند حضور الطعام وقيل تفسد وهو قول أهل الظاهر من أصحابنا فيقدم
الطعام على الصلوة إذا حضر وإن خشى خروج الوقت ولا ينبغي الاستنجاء حتى
يفرخ منه وكذلك تكره الصلوة في الأرض المخصوبة أو في لباس مخصوب
أو مصبوع بالعصفور وكذلك في ثوب الحرير وفي الأجزاء التي تسترا الكعبين للرجل
وإن جازت في هذه الصور كلها ولكن تكره في المزبلة والمزبلة والمقبرة و
قارعة الطريق والحمام وأطان الأبل وفوق ظهر بيت الله وعند مدافعة
الأخبثين والرياح وقال الحنابلة لا تقع الصلوة في المقبرة إلا صلوة الجنائزة
ولا يصح الفرض في الكعبة ولا على ظهرها ولا إذا وقف على منتهىها ومن أراد
الفقهاء في أماكن الكراهة مريدوا بواضطبل وطاحون وكثيف وسطوحها
وسيل وأود صحراء بلا سترة ويجوز في مرايض الغنم وعلى الجسر الذي تمر تحته نجاسة
وكذلك على أنابيب الحديد التي تجري فيها النجاسة ومثل الحديد كل ما لا توشح
النجاسة في سطحه الظاهر ويكره النوم قبل الغشاء والكلام من غير ضرورة بعدها
ويجوز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر وكذلك بين المغرب والعشاء جمع تقديم
أو تأخير بسفراء وعذر أو مرض أو حاجة من حاج الدنيا والآخرة كما سيأتى و
يحرم تأخير الصلوة عن وقت الجواز ويجوز التأخير عن أول الوقت إلى أن لا يلو
الوقت المختار ويجوز الصلوة في التوب النجس أو المصوب إذا لم يجد ثوبا أحمر

إذا زالت الشمس إلى بلوغ ظل كل شيء مثله سوى في الاستواء ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرأت إبهامه وقت صلاة العصر منه إلى غروب الشمس مع الكرامة فيما بعد الاصفرار فالوقت المختار لها إلى مصيل لظل مثلين وقيل إذا اصفر الشمس خرج وقت العصر وقيل وقت الظهر من الزوال إلى أن يصلي العصر ووقت العصر إلى غروب الشمس فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الصلوة الوسطى على القول بالراح. **وقت صلاة المغرب** إذا غربت الشمس إلى أن يغيب الشفق الآخر وقت صلاة العشاء إذا غاب الشفق الآخر امتد إلى طلوع الفجر والوقت المختار منه إلى نصف الليل ووقت الوتر بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر فاذا دقت العشاء كساكن اليلغار لا يكلف به وقيل يكلف ويقدر لها كما ورد في حديث الدجال وكذا في الصوم وأفضل الصلوة الصلوة في أول وقتها الصلوة العشاء فالأفضل تأخيرها عند عدم المشقة والصلاة الظهر فيبرد بها في شدة الحر ووقت الجمعة كوقت الظهر ولا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب إلا ما له سبب متقدم أو مقارن ما لم يتخير للصلاة فيها فتجوز فيها قضاء الفوائت من الفرائض والسنن الربو راتب وإداء صلوة الفجر والعصر وإدراك ركعتي الطواف وتحية المسجد وصلوة الجائزة وسجدة التلاوة وكذا الشغل في يوم الجمعة خاصة حين الاستواء ولو دلح

في الأول والثالث والخامس وسحب الترجيع فيه وقول الإختاف بكراهته خطأ بين ولا يلحق فيه أي لا يتغنى بغير كلماته فإنه لا يحمل فعلا وسامعه كما لتغنى بالقرآن ويترمل فيه أي يترمل ويتأني في تأدية الغاطلة بسكينة بين كل كلمتين ويكبر تركه ويندب أعادته ويؤذن قائما مستقبلا القبلة ويلوي عنقه يمينا وشمالا عند الحيطتين ولا يستدبر القبلة ولا ينزل قدميه ولا يأس بأذان المأذون الكبار أو ما شأنا إذا اقتضى الحال ذلك ويجعل أصبعيه في أذنيه ويرفع صوته بهما استطاع إلا أن يكون في بيته من بين النساء وأولاده وليشترط في الأذان وكذا في الإقامة الترتيب فلو قدم وأخّر بعيد الأذان كله ولا يغفر كلامه وسكوت وضحك يسيرا ما الكلام أو السكوت الطويل أو الضحك الكثير فكله من بعيد إذا وقع ذلك أم لا فيه قولان ويستحب التثويب في أذان الفجر أي يقول بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين ولو زاد بعد الحيطتين حتى على خير العمل كما يأمرون به ذلك ويجعل أصبعيه في أذنيه والإقامة كما لا بد أن لا يقيم إلا يدخل أصبعيه في أذنيه ويحذر فيها أي يسرع وينهز قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح ويقول التكبير مرتين مرتين في أولها وآخرها ويفرد سائر الكلمات كما أمر ولا ترجع فيها والمزفرد يؤذن ويقيم ولوا قصر على الإقامة جاز ليس رفع صوته بالأذان في مسجد وقت فيه جماعة تجوز لأجل يقيم أو لا فيه قولان ولا يحسن أن يتثنى بالإقامة ولو أذن غير الركب وترك استقبال القبلة فبكرة ولا يصيد دينه التثويب أي الإعلام الثاني بعد الإعلام بالأذان كما يقول المؤذنون في زماننا هذا الصلوة فرض الظهر أو واجب العبد إذا

من بعد
فصل
شيت
عبد
الرب
الذي

لأنه بدعة وقد خرج عند الله بن عمر من مسجد ثوب فيه المودون قال لرجل كان
معه اخبرني بما من عند هذا المبتدع ويفصل بين الاذان والاقامة بجلسة
او صلوة مراعى للوقت الا فضل ولا يتجاوز عنه وبين كل اذانين صلوة حتى بين
اذان المغرب واقامته ويكره الوصل اجماعاً ما الصلوة والسلام على رسول الله
قبيل الاقامة فحدث لم ينقل عنه صلح ولا عن اصحابه انما احديثه السلطان
صلاح الدين كما احدث مجلس لميلاد فعليه ونزهر هذه البدعة ووزر من
عمل بها وزعم بعض الاحناف انه بدعة حسنة احدث بعض الجمال في
بلادنا الصلوة والسلام على رسول الله صلح وعلى الانبياء الماضين ميرغ
الصوت بعد الفراغ من التراويح وهذه ايضا بدعة منكورة لم ينقل عن رسول
الله صلح ولا عن اصحابه ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحريم وان طال
ويؤذن للفاضة ويقيم وان كانت اكثر من واحد فيؤذن للاولى ويقيم للباقي
او يؤذن ويقيم لكل واحد منها هذا اذا قضاها في مجلس واحد ولو في مجالس
متعددة فيؤذن ويقيم لكل واحد منها ولو نسي صلوة او نام عنها نسي ليست
بفاضة فيؤذن ويقيم لها واذا كانت اكثر من واحد فيؤذن ويقيم لكل واحد
وشرط المودون الاسلام والتميز والذكورة ويكره للمحدث والجنب الاقامة مثله وقال
امامنا احمد بن حنبل لا يكره للمحدث حدثنا اصغر كقرارة القرآن تمنع المرأة من الاذان والاقامة
الرجال ومثلها الحنثي المشكل ولو اذنت امرأة لجماعة النساء وحدهن او خنثى لهن
للحنثي فلا ينبغي المنع بل الظاهر الجواز لثبوتها عن عائشة رضي الله عنها ويجوز اذان الكافر
والصبي المميز والمجبوب الغنمين والخنث والعبد والاعرج ولا يجوز اذان الكافر

ويكره اذان الفاسق والقاعد والراكب الا المسافر فلو اذن او اقام وهو محدث
او جنب او فاسق او اذن قاعد لا يعاد ويعاد اذان كافر وامرأة ومجنون ومعتق
وسكران وصبي لا يعقل وكذا الاقامة ومثله الغشي والخرس والحصر وذهابه للوضوء و
يعاد من الاول وكذا الاقامة ومثله الغشي والخرس والحصر وذهابه للوضوء و
كره تركهما للمسافر ولو منفرداً وكذا عند حضور الرفقة بخلاف مصل ولو تجماعة في
بيته بمصر او قرية لها مسجد وقد اذن فيه فلا يكره له ترك الاذان ويكره له ترك
الاقامة وكذا المصل في بيته منفرداً ولو بمصر او قرية واذا اراد الامام نصب
مودون فيلزم ان يختار مكلفاً ذا امانة وعدل ومعرفة بالاقامات ويسن ان يكون
حيثما حن الصوت عدلاً ولو تخمها هموا على اذان قدم انداءهم صوتاً وان استوا
اقبح بينهم ومن اذن فهو يقيم ويكره ان يقيم آخر بحضوره الا بعد راحة منه
ولو اذن رجل واقام غيره جاز ولو اذن اكثر من واحد فالامام يختار من شاء
للاقامة او اقبح والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويجوز ان يؤذن اثنا
او ثلاثة او اربعة فصاعداً في مسجد واحد اذا كان البلد كبيراً واهله كثيراً
ويجوز ان يؤذنوا دفعة واحدة في جوانب او منارات مختلفة او مرتباً واحداً بعد
واحد ولا يقيم الا بالامام نطقاً او عرفاً ولا يقوم اهل المسجد الا اذا اراد
الامام وان كان حاضراً حتى تفرغ الاقامة وقال بعض العلماء حتى يقول المقيم
قد قامت الصلوة وقال البعض اذا قال المقيم الله اكبر وجب القيام واذا قال
حي على الصلوة عدلت الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام واذا كان
مطراً او برداً شديد او رجع عاصف في الليل او النهار يقول المودون بعد الاذان

الاولى الى الرجال او الصلوة في الرجال او يقول ذلك بدل الا من جعلت بين
يختص ذلك بالسفر ويعم الحضر والسفر فيه قولان ولا يشترط اجرة على الاذان
ولو اعطى من غير شرط يجوز له اخذها وانما بعض المتأخرين في زماننا يجوز الا
نظر الى حالة المسلمين ونقد بيت المال والامام العادل اما لو كان على المسجد
او ذات خلافت في ان اولاهم واحد بها المودون ثم الامثلة والكناسون
سدنة المسجد وليس لمن يسمع الاذان او الاقامة اجابته فيقول مثل فيقول
المودون والمقيم في الكل وان شاع يقول عند المجتنبين لا حول ولا قوة الا بالله
ارجمع بينهما وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادامها وعند قوله الصلوة
حديث من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك صدق رسول الله فلم
يثبت ولو سمع الاذان وهو محدث او جنب فلا يجيب عند امامنا احمد بن حنبل
يجيب المحدث ولا يجيب الجنب وكذا الخائف والنساء وسامع الخطبة ومعلم
وجامع ومن في المستراح والذي ياكل ويعلم العلم او يقرأ القرآن ولا يكفي المجاورة
بالقلب ولو تكرر الاذان فيجب الاول ولا يندب القيام حين سماع الاذان ولو لم يجبه
حتى فرغ من الاذان فيجب ان قصر الفصل والا لا ينبغي ان لا يقدم الجواب على كلمة
المودون بل يجيب اذا شرع المودون فيها ورفعه عنها ولو كان حاضرا في المسجد فيجب
عليه من هو خارجه ولا يستحب تقبيل الايمانين او وضعهما على العينين عند قول
المودون استشهد ان محمدا رسول الله اذ لم يعرف في ذلك حديثا وكان يادونهما
سيدنا في استشهد ان محمدا رسول الله لان كلمات الاذان توقيفية وعند الفراغ
منها يجيبها النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة التامة

استشهد الوسيلة والفضيلة وابعثه مفا ما محمود الذي وعدته ويحتمل في الاول
بين الاذان والاقامة لا باثم وقطعية رحم وكان الامام احمد يرفع يديه ويد
ولو سمع الاذان في آن واحد من جهات متعددة يجيب لكل جوابا واحدا او اقام
ثم اخر الامام في الخروج او صلى المقيم بعد ما لا يعيد مما وكذا ان طال الفصل بينهما
وبين الصلوة الحاجة كما مر ويكره ان يؤذن في مسجدين اذا صلى بعد الاذان الاول
ولا ينظر لاقامة الصلوة رئيس الحلة الا اذا كان شريفا يخاف الاذى منه والتسب
الوقت اما اذا ضاق الوقت فلا يجوز الاقطار ولو دخل المسجد والمودون يقيم تعذرا الي
ان يقوم الامام في مصلاية ولا يذية الاذان والاقامة لمبا الى المسجد مطلقا وكذا الامام
لو كان احلا وعد الاذ الاول ان يؤذن رجل ويؤمر رجل اخر فزع الاذان ان لا تنسأ
الامام هو المودون وهذا خلافت ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اطلب عليه لم يثبت
انه اذن الامرة في السفر واختلف الرواة فيه ففي بعض طرقه انه صلح امر بلا الاذان
والاذان من شعائر الاسلام فلو تركه اهل بلد يجب قتالهم ويستحب ان يكون الاذان
على هلو ويرفع المودون وجهه الى السماء في الاذان كله وقيل عند الشهادتين وقيل
عند كلمة الاخلاص ويحرم بعد الاذان الخروج من المسجد قبل ان يفرغ من الصلوة
باعتذار ردية رجوعه الا ان يكون التأذين للغفر قبل الوقت كما يكره الخروج +

باب شروط الصلوة

المراد بالشروط ههنا الامور التي يجب تقديمها على الصلوة او وجودها في الصلوة
وليس المراد بها المعنى الاصطلاحي لكان الاختلاف في اشتراط بعض الامور المذكورة

ههنا فمنها الطهارة من الاحداث وهي شرط لا تقم الصلوة بدونها اذا قدر عليها
واختلف في اشتراط الطهارة من النجاس فرج الشوكاني والسيد من اصحابنا
لا اشتراط وقالوا يصل في ثوب نجس وصل عليه نجاسة تقم صلوته غير انه ياتر
وذنب الآخرون الى شرطيتها فقالوا لو صلى في النجاسة الغير المعفو عنها وهو
قادر على ازالته لم تقم صلوته وان لم يقدر على ما ينزليها صلى بها للفسورة
واعاد بعد ازالتها فيجب على المصل طهارة ^{عط} بدنه من حدث وخبث ولونه وكذا
ما يتحرك بركته او يعد حائله كصبي عليه نجاسة ان لم يستمسك بنفسه منع
صحة الصلوة والا لا كجب وكب ولو كان عند بيضة فيه دم جازت الصلوة
لكونه في معدنه اما لو حل قاصر ورقة فيها نجاسة لم تقم ولو كان سقط البيت
او الحيمة نجسا ويتصل براس المصل به اذا قام لا يضر ومكانه اى موضع صلوة من
الرامن الى القدم وقال الاخناف تكتفى طهارة موضع قدميه او احداهما ان رفع الاخرى
وموضع سجوده لا موضع يديه وركبتيه وفي كل هذه الصور لو لم يجد ما ينزل به النجاسة
او تقذر ازالتها ولم يعلم بها صلى جازت صلوته ولم يعد وقد تقدم الكلام على النجاسة
وكيفية تطهيرها وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها عندنا الا لا يدركها الطهر كما
يأمن برجل الذباب الذي يقع على ثوب فاضى الحاجة او رشا ش خفيف لا يحس
داخل فيما لا غل فيه بمشاعر ناولوا شبهه طاهر مستحب مجزى واجتهد فان لم يتعين
بالحرى وصلى في اى ثوب جزاه لم يعد وكذلك ان تحرى وصلى في ثوب ثم بان نجسا
ولو تجس بعض الثوب او البدن وجعل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه بعلامة غسل
ما ظنه فقط ولو اخبره من يقبل خبره بها او يحملها اخذ بخبره واذا راى فراشا او ثوبا

او حصيرا او ارضا يجوز له الصلوة عليها ولا يحتاج الى ان يجث في طهارتها او
يسأل انه طاهر او غير طاهر ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط جاز له ان يصل
في جانب آخر غير نجاسة حيث لم يجد ما ينزل به النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب يصل في باقية الا ان
كان المقطوع يسير الا يضره في قيمته ولا بأس ان يصل في ثوب طرده البعيد الذي
لا يتحرك بركته نجس وكذلك يجوز للمرأة المسبلة ذيلها وهي تمشي لو لصقت به نجاسة
ان تصدقها لانه لا يضره ما بعده وكذلك ما يصير الاحتراز عنه كطين الشارع
المتيقن نجاسة لا يضره من وقعت عليه جيفة او قدر وهو يصل ولم يمكن دفعها
عنه الا بتنجيس سائر بدنه او يخاف ان دفع ظالمها ولم يقدر عليه لثقلها لم
تفسد صلوته وان امكنه الدفع بدون ما ذكره من دفعها على الفور ويجب عليه
ستر عورتها ورجح الشوكاني والسيد من اصحابنا عدم اشتراطه فلو صلى عرياناً ومعه
ثوب صحت صلوته وياخر عند هذا وقال الآخرون باشتراطه ثم وجوب استوائها هو
عام في الصلوة وغير الصلوة حتى في الخلوة لا تفرض صحيح كالفضل وتضاء الحاجة و
الختان والعلاج والوطى الحلال وعورة الرجل ما تحت سرة وفوق ركبته وقيل الخنثى
ليس بعورة فالسرة والركبة ليست من العورة باتفاق اهل الحديث وفي الخنثى لهم
خلات ويجوز كشف الخنثى للركب اذا تفسر عليه سرة وقال ماك العورة هي القبل
والدبر فقط وقال احمد يجب ستر متكبيه ايضا في الصلوة والمرأة كلها عورة حتى
شعرها النازل لاجفها وكفها وقيل ذراعيها ايضا وقيل عورة الامة كعورة
الرجل ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او ام ولد مع ظهرها وبطنها واما اجنبها
فتباعد عنها وصوت المرأة ليست بعورة وفي القدمين اختلاف فيكشف الوجه

والكفين للمرأة سيما في مواضع الحاجة للرجال الأجانب وقيل تمنع المرأة الشابة من
كشف الوجه بين الرجال لئلا يلهو عورة بل لاجل مخافة الفتنة ولا يجوز من الوجه
والكفين للأجنبي ولا النظر إليهما بشهوة كوجه امرأة أو مآبد ونها فيباح للرجل
في بعض المواضع كما إذا خطب امرأة وقيل يجوز النظر في حالة الخطبة ولو بشهوة ولا عورة
للصغير ويجب لستره إذا بلغ عشر سنين ويجوز دخول العصبى على النساء ما لم يحتلم أو يظهر
بلوغه بامارة أخرى وقيل يمنع المراهق أيضا وإن كان الثوب مخزفاً فكشف به عورته
وهو واجب للثوب الآخر فلا يجوز صلوته في الثوب المحرق سواء كان المكشوف قليلا
أو كثيرا وما عدا ذلك لا يجوز ما لم يكن وهو أحب من كشف الكل ولا حسن له أن
يستر القبل والذيل ولا ثم سائر عورته ولو لم يستر به وصلى عرياناً فحرم صلوته
إذا لم يكن إصلاح الخرق وإن أمكن فهو في حكم الواجب ويجب لستره من أعلاه و
جوانبه وأسفله لأن القميص كذا لا يستر من أسفل فلو صلى على محل عال
أو سجد مثلاً لم تضر روية عورته من ذيله والذي يراها عداً أو أخته ولو صلى في
قميص فقط بكأثر من يجوز أن تزره ولو بشوكة فلو لم يزره قميصه ولم يشد وسطه
ومرأت عورته عند ركوعه من أعلى سواء حوساً بنفسه أو أمكن أن يراها
غيره بطلت صلوته عند الأكثر من أصحابنا إلا أن سترها حالاً فالكشف الآتي
لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيداً أو عطى ذلك الموضع بجلية و
نحوها فإن لم يجد سائراً إلا ما يستر سوءه تحين لهما وإن لم يجد إلا ما يستر
أحدهما سترآلة ذكرنا إذا كان يصلي بحضرة امرأة وتستر المرأة قبلها إذا كانت
تصلي بحضرة رجل وبحضرة خفي مثله يتخير كما لو كان وحده والأحسن أن يقرأ

آية المائة آية وصلاها بسورة **و** وبالرؤم ويكورت ويبرزت في الركعتين
كليهما بالمعوذتين في السفر وصلاها بسورة المومنين حتى بلغ ذكر موسى وهارون
في الركعة الأولى فأخذته سعاله فركع وكان يصليهما يوم الجمعة بألم تنزِيل
السجدة وحل إلى على الإنسان وكان يدبر على ذلك وكان يقرأ في الظهر تارة بقدر ألم
تنزيل السجدة وتارة بقدر سحر اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى وتارة يقرأ
والسما ذات البروج والسما والطارق وتارة يطيل قراءتها بالكثرة ذلك
حتى كانت صلوة الظهر تقام فيذهب لها ذهب إلى البقيع فينفض حاجته ثم يأتي
أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى في الركعة الأولى وكان يقرأ في العصر بقدر
النصف من صلوة الظهر إذا قصرت وبقدرها إذا طالت وكان يقرأ في المغرب
بسورة الأعراف فركعها في ركعتين وقرأ مرة بالطور ومرة بالمرسلات وقرأ فيها
بالصافات وحمل الدخان والأعلى والتين والمعوذتين وقصار المفضل أما
المدأومة على قراءة قصار المفضل في المغرب فبدعة مردانية أنكر عنها من يدين
بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصار المفضل وقد رايت رسول الله صلى
يقرأ فيها بطول الطويلين يعني الأعراف وكان يقرأ في صلوة العشاء للذين والزيتون
وأمر معاذ أن يقرأ فيها بنحو الشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى والليل
إذا يغشى وأنكر عليه قرأته فيها بالبقرة وكان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة و
المنافقين أو الأعلى والغاشية وقراءة أو آخر السور كما اختارها أهل عصرنا
ليست بسنة بل مخالفة لحديثه صلى وكان يقرأ في صلوة العيد واقتربت
الصلوتين وتارة الأعلى والغاشية وليس أن يطيل إلى الأولى وليس عليها

على ما بعد صلاته كان صلواته بالقرآن في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة
تدبر ثلاثين آية وفي الآخرين ثلثين قدراً خمس عشرة آية وفي العصر في الأولىين قدراً
خمس عشرة آية وفي الآخرين ثلثين قدراً نصف ذلك لهذا يجوز للرجل ان يقرأ بعد
الفاحة السورة في الآخرين أيضاً من الصلوة الرباعية ولا يأس بذلك
وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب يسأل عند الأولى ولا
رافعا يديه ويستعيد عند الثانية وليس في شيء من الصلوات سورة بعينها
لا يجوز غيرها سوى الفاتحة ولا يقرأ في الركوع والسجود شيئاً من القرآن
فرايضها الركوع مرة في كل ركعة إلا في صلاة الكسوف كما سيأتي واقوله ان يجوز
القائه بحيث ينال راحته ركبتية مع الطائفة فلم يفصل بين حركة المعوي
الرفع لا يجوز صلواته وكذلك اذا قصد به غيره كما لو هو لتلاوة او قتل حية
او هامة فجعله ركوعاً لم يكفه وتكره قراءة القرآن فيه واكمله ان يكبر رافعاً
ويحني واضعاً يديه على ركبتية مفراً لا يصاحبهما وان يجافي يديه عن جنب
وان يسوي ظهرة وعنقه ورأسه غير رافع ولا منكس رأسه وينصب ساقيه
معتدلاً بالقوة على ركبتيه ويكره غير ذلك للرجل كالتطبيق ويشترط ان يقول فيه بحمد
ربي العظيم واختلف في افتراضه وقدره للذاكر وكذا في سجود السهو لمن نسيه
قل واجب مطلقاً وهو المختار به قال الامام أحمد واداد ان الشبه في الركعة
والسجود وقول سمع الله من حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدة وبين جميع التكبيرات
واجبة فان ترك منها شيئاً عمد البطلت صلواته وان نسيه لم تبطل وسجد السهو
واذا في تسبيح الركوع ثلث ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة

وقال باللسان او أدى صلوة العصر تصح نية الظهر ولا يسن التلفظ بالنية
بل هو بدعة لم يرو فيه نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن اصحابه وما قال
الاختلاف التلفظ باللسان مستحب خطأ فاحش عفا الله عنهم ولو عجز عن
احضار النية بسبب العموم والاكثر ينبغي له الاحضار بالجهر على نفسه وقال
الاختلاف يكفيه التلفظ باللسان وينبغي ان تكون مقارنة للتكبير
ولا يجوز تقديهما على التكبير الا تقديهما يسيراً بحيث لا تعد تقديماً
بالعرف ولو كبروا ولا ثم اخرا لنية لا تجوز صلواته الا في النفل المطلق فانه يكفي
فيه نية مطلق الصلوة وينوي المقتدى كما ينوي الامام ويزيد
نية المتابعة في كل صلوة ولو صلوة الجمعة او الجنازة او العيد ولو لوى
الغرض الوقتية صحت النية حتى في صلوة الجمعة وكذلك لو نوى
ظهر الوقت والوقت باق ومع عدمه لا تقهر ومصلى الجنازة تكفيه
نية صلوة الجنازة وقيل ينوي مع ذلك الدعاء للميت وان اشتبه
عليه الميت ذكره وان شئ ينوي بنية الامام ولو لوى الميت الذكر فبان انه
ان شئ او عكسه لم يحز للاختلاف في ضمائر الدعاء ولو لوى انه يصلي على من
فظهر انه عمره ولو لوى انه يصلي على من يب فظهرت انها سلمى جائز ولا يجب
على الامام ان ينوي امامة المقتدى بل يكفيه نية صلواته ونية استقبال
القبلة ليست بضرورية بل يكفيه الاستقبال فقط كنية تعيين الامام
فلو اتم به بظنه من يدا فاذا هو عمر وصحت الاقتداء الا اذا عينه باسمه
فبان غيره الا اذا عرفه بمكانه كالتأخر في الحراب او اشارة كهل الامام الذي

هو زيد فلا يذكره عمر الا اذا اشار بصيغة مخصصة كهذا الشاب فاذا حو^ث
 فلا يصح وبكسر يعي لان الشاب يدعى شيئا لعلمه وفضله ولونو^ي ان لا يصح
 الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يجز ومن شرطها استقبال القبلة
 حقيقة او حكما اي استقبال عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او حكم المشاهد لغير المشاهد
 استقبال جمته بعد التحري حتى لا هل الحرم وروى البيهقي مرفوعا البيت قبله لاهل المسجد قبله
 لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض في مشارقها ومغاربها ومن كان خائفا
 او مريضا يصل الى اي جهة قدر والملا بالجهة ما بين المشرق والمغرب لقوله
 ما بين المشرق والمغرب قبله والظاهر ان هذا الحكم لاهل المدينة خاصة
 وقيل ان يفرض من تلقاء وجهه خط على زاوية قائمة الى الاقصى ما راعى الكعبة
 ثم يفرض عمودا من جانبي وجهه الى اليمين والشمال فاطلحا للخط الاول على زاويتين
 قائمتين فمن كان على هذا العمود كان مستقبلا للجهة الكعبة وتعرف بالدليل
 في القرى والامصار محارب الصحابة والتابعين وفي المغاور والنجار النجوم كالقطب
 والايصال عن العالم بها ولا يكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بل الاصطلاح والالات الرياضية والبراهين الهندسية والمعتبر في القبلة
 العريضة من الارض الى العرش لا البناء والعاجز عن معرفته يتحرى فان صل^ص
 بعد التحري ثم علم انه اخطأ لا تزمه الاعادة وان علم به في صلوة او تحول رايه
 استدبره حتى لو صلى كل راحة للجهة جاز ولو بكلمة او مسجد مظلم ولا يزمه
 قرع ابواب الناس ومسجد الجدران ولو كان اعشى وشرع في السجدة الى غير القبلة
 ثم سواه رجلا الى القبلة بنى ويجز للبصر الذي سواه ان يقتدى به وكذلك من حضر

تحول سواء علم حاله الاول او لا ولو سلم الامام فحول راي مسبوق استدبر السبوق
 وكذا الاخر وقيل يستأنف الاخر ومن لم يقع تحريمه على شيء صلى لكل جمعة مرة
 احتياطا ومن رجع رايه الى جهة الاولى استدبر ومن تذكر ترك سجدة من
 الاولى استأنف وان شرع بها لم يجز وان اصاب الا اذا علم اصابته بعد فراغه
 فلا يعيد بخلاف من خالف جمعة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كصل على انه محد^ث
 او ثوبه نجس والوقت لم يدخل فيان بخلافه ولو صلى جماعة عند اشتباه القبلة
 بالتحري وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن ثبقت منهم مخالفة امامه في الجهة
 حاله الاداء او تقدم عليه لم تجز صلوته ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة ولو
 اقتدى باحد رجلين يصليان ولم يعين لا تقهر القدوة ومن صلى في سفينة
 تحت الكعبة او ارض تحتها توجه الى حيث شاء وقيل توجه الى احد القطبين
 لما دنع على طول الزمن من التسليم في جانبهما بالجملة يلزم على المصل التوجه الى اقرب
 الاقواس فيما بينه وبين الكعبة ومن كان في سفينة تشي او تحرك في الماء او
 في المركب الدخاني او بيلون او المركب الهوائي (اير شيب) فيكفيه الاستقبال
 عند التحريم وانما انه بعد ذلك لا يضرك وكذلك للتنقل على الدابة السائرة +
فروع لو صلى ملأ يسقط عنه الفرض اما القبول فهو بيد الله سبحانه
 والرياء انه لو خلا لا يصل مطلقا ولا يصل بطول القراءة وتعديل الاركان
 كما يصل بين يدي الناس ولو قيل لرجل صل ولك بكل صلوة فلوس فصل
 تصح صلوته ولا يستحق الفلوس ولا يسمع دعواه عند القاضي ولا يجوز له
 الارضاء الخصوم لكونها بدعة ولو ادرك القوم في الصلوة ولم يدبر

افرض ام تراويح ينوي الفرض وليتقدم في فاد اسلم يقوم ويستتم صلوته ولو سلم
من التراويح لان اقتداء المفترض بالمتنفل صحيح عندنا ولو نوى قرنين ولو
يعين لم يجز اما لو نوى لنا فلثنين معا كسنة في وجمعة مسجد جاز عنها ولا ينفل
الصلوة بنية القطع ما لم يكسر بالنية الثانية ولو نوى في صلوته الصوم صح ولو نوى
الصوم ثم تذكر انه لم يصل الظهر فبدل النية بعد التحريم لا يجوز بل ينبغي له ان يستأنف
واذا كان الارض ندية مستوحلة فحجز الفريضة على الدابة ان لم يجد ارضا
غيرها ويكفي له في هذه الحالة الاستقبال عند الخرج وقيل يجب توقف الدابة
واتمام الفريضة مستقبلا ان امكنه والا فلا تجوز الصلوة في بيت فيه تصاوير
وتماثيل وكذا في ثوب عليها تصاوير وكرها بعض اصحابنا وكانك تجوز في الثوب
الاصفر غير المزعفر للرجل بكرا كراهة وفي المزعفر بكرا كراهة وقيل تجوز في المزعفر ايضا
بكرا كراهة وافضل الامكنة لصلوة الفرض المساجد وللنفل البيوت وافضل
المساجد مسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد القدر ويجب لمن سمع النداء
حضور المسجد والصلوة بالجماعة الا بعذر ولو صلى في البيت منفردا او جماعة
جاءوا ثم وقيل لا تجوز صلوته اذا لم يكن معه ذرا ولو كان في بيته قبر
او قبران او ثلثة قبور فصلا عد الاثمة الصلوة فيه ولا يجب استقبال
القبلة في حال التحام الحرب وهرب من سبيل او تاراد سبيل او صلب وقيل بل توجهه
الى اى جهة قدر عليها ولو نوى اداء صلوة فبان ان وقتها قد خرج فصلوته صحيحة
وتقع قضاء ومن احرم بتقل ثم قلبه فرضا لا يصح فان اتمه صارا نفلا ومن احرم بفرض
ثم قلبه نفلا صح ان اتسع الوقت ولا لم يصح ويظل فرضه فيستأنف الصلوة +

باب صفة الصلوة

من فرائضها التحريمية لفظا ولو في صلوة الجنازة او النفل اى قول المصلي في
ابتداء صلوته الله اكبر فمن كان يحسن التلفظ بالعربية لم يجز له الا بها
ومن عجز ترجمه ويجب عليه التعلم ويجب على الاخر من تحريك لسانه على
محتاج الحروف اذا امكنه ذلك والا لا يكلف به وتسقط عنه التحريمية
ولو كبر للفرض يجوز بناء النفل عليه وكذا بناء النفل على النفل ولا يجوز بناء
الفرض على الفرض بل ينبغي لكل فرض تحريمية جديدة وكذا بناء الفرض على النفل
ولو كبرها مالا للنجاسة او كاشفا عورته ثم طهر النجاسة بمجرى الفراغ من التكبير
او ستر العورة لا تجوز صلوته لان التحريمية ركن من اركان الصلوة وعندنا
لصحة وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون او بعضهم فان
كثروا فلا بأس بالمبلغ وليس ان يرفع يديه بحيث يأخذى كفيه بمكبيه
واصابعها اذ فيه مقارن للتكبير ولا يضر تقديم وتأخير لبيد وقال امامنا
داود الطاهري رفع اليدين عند التحريم واجب ولفظ اليمين على اليسرى
ثم يضعهما على صدره وهو المختار وقيل بين صدره ومرتبه وقيل تحت مرتبه وقيل
يرسل يديه ويكبر الامام بعد الفراغ من الاقامة وتسوية الصفوف ومن
فرايضها القيام في الفرض للقاء راغيا لمعد وروى في فرض صبي ولا يشترط
للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان ينصب فقار ظهره فان قنحنا
او ما لا بحيث لا يسمى قائما مع الاستطاعة لم يكفه فان صلى كذلك لم يفته

الاعادة وقال الاحناف يجب القيام بحيث لو مديده لانيال ركبتيه و
 جبهه بقدر قراءة سورة الفاتحة ومسبوته بقدر قراءة الفاتحة والسور لما وثرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل فرض كما سيأتي في باب القراءة فالأمام والآخر من العاجز عن
 القراءة لو كبر قائما فركع ولم يقف لم تصح صلوته وعند الاحناف يصح ولو كان قاريا
 ادنى القراءة عند هر آية صغيرة كثر نظر ومد هامتان ومثله من وجد الامام
 في الركوع فكبّر قائما فركع حيث لا يكون واجد للركعة عندنا لانه فان منه
 الركبان القيام وقراءة سورة الفاتحة وعندهم يكون واجدا لها ويقولنا
 في الفرض خرج غير الفرض كسنة الفجر والوتر فاته لا يفرض فيه القيام ويجوز اداء
 قاعدا مع القدرة على القيام ومن لم يقدر على الركوع والسجود قام ولو لم يجر
 بقدر مكانه لهما ويجعل ايماء السجود اخفض من الركوع وقال الاحناف ندب
 ايماء قاعدا فاسقطوا عنه القيام ولم نجد له دليلا والذي يسيل جرحه
 في السجود يسجد اذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك لان سيلان الدم غير
 ناقض للوضوء عندنا ولا يوجب ايماء مع القيام كما مر والذي يسيل جرحه عند
 القيام هو مثله اى يقوم اذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك ولا يصلي
 قاعدا كمن ليس بوله بالقيام او بيد دعورته او يضعف عن القراءة ولو
 اضعفه عن القيام الخرج الى الجماعة صلى في بيته قائما منفردا وقيل يخرج
 الى الجماعة ويصلي قاعدا وليس بعد التحريم دعاء الاستفتاح ثم التؤدة لكل
 مصلي يسرها وانما موم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شرع الامام في القراءة
 فلا يسأل له ذلك بل يقرأ الفاتحة وينصت ويكفي في دعاء الاستفتاح كل دعاء

سروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهرج فيه اللهم بأعد بيني وبين خطاياى كما بأعد
 بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياى كما ينقى الثوب الابيض
 من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالشجر والماء والبرد فان شرع في التؤدة
 ادنى القراءة قبله فاته ولم يقرأه ولا دلى التؤدة في كل ركعة قبل القراءة و
 قيل في الاول فقط ورحمه الشوكاني من اصحابنا ومن قرأ فيها قراءة
 الفاتحة لقادر عليها في كل ركعة من الثانية والرابعة في الغرائض
 والنوافل للامام والمأموم والمنفرد والمسبق وفيما زاد على الفاتحة خلاف
 والصحيح عدم وجوبه ولو في الاوليين من الرباعية فان اكتفى بالفاتحة
 في صلوة الفجر كلا الركعتين وكذلك في صلوة الظهر في اربع ركعاته
 جائزت صلوته ولو ترك قراءة الفاتحة في الاخرتين من الرباعية فسدت
 صلوته لانه لا صلوة الا بآم القرآن فيعيد صلوته والتسمية آية من
 الفاتحة فيقرأها جهرا في الصلوة الجهرية وقيل سرا ورحمه كثير من
 اصحابنا ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها لا تعذر كسهوا او جهلا اعياء
 او لالتيا بما يتعلق بالصلوة كالتأمين مع تأمين الامام او فتحه عليه او
 سجدة مو للتلاوة او كسؤال رحمة او استعاذة من عذاب عند قراءة
 امامه أو يتيمها وليس الترتيل في قراءة الفاتحة وكذلك في قراءة السورة
 بعد حاد ثلاث سكيات احدها بعد التحريم والثانية بعد الفاتحة يتيمها
 للامام والثالثة بعد الفراغ من القراءة قبل الركوع ومن اصحابنا من لم يذكر
 السكتة الثالثة وهي لطيفة جدا الرجعة النفس وليس عقب الفاتحة أمين

للامام والمأموم والمنفرد والمسبوق يومين الامام وان كان في
 اثناء قرائته الفاتحة ويجهز به في الصلوة الجهرية وكذلك يسن سورة بعد الفاتحة
 في كل ركعة من صلوة ثنائية وفي الاوليين من غيرها هذا في الفرائض واما
 في النوافل فيسن قراءة السورة في كل ركعة وليس الجهر بها لفاتحة والسورة للامام
 والمنفرد في الصلوة الجهرية كالنحر والمغرب والعشاء وصلوة الليل والجمعة والعيد
 والكسوف والاستسقاء والتراويم ونحو ذلك والسر في غيرها والمأموم يقرأ
 الفاتحة فقط سرا في الجهرية والسرية اما المسبوق فيسن نه الجهر في الجهرية والسر
 في السرية واذا نام عن صلوة او نسيها ثم صلاها حين استيقظ او تذكر في الجهرية
 وليس في السرية ولو منفردا وكذلك في الفوائت ولو جهر في السرية او سر في الجهرية
 جائز وكراه وان فعله سهوا لا يجب عليه سجدة السهو ولا باس لو جهر بآية او
 ما دون ذلك في السرية واعلى السر ان يسمع نفسه وادناه ان يسمع من يليه
 من الجانبيين وادنى الجهر ان يسمع من يليه من الجانبيين واعلاه لاحد
 ويجزى ذلك في كل نطق تسميته على ذمته ودوجب سجدة تكادة وعنان
 وطلاق واستثناء وغيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه لم يعمر وقيل
 فما نحو البيع بشرط سماع المشتري وكذلك من صلى وقرأ في نفسه بحيث لم يسمع
 نفسه لا تجوز صلوته الا ان يكون اصم فيقرأ بقدر ما يسمعه غير الاصم
 وقيل يكفي في السريتين الحروف وليس التطويل للمنفرد واما المأمومين رضوا به
 والتوسط ادنى والتخفيف لعارض من سفر او بكاء صبيبة المأمومين ونحوها
 ولو في اثناء الصلوة والادنى الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان يقرأ في الغزوات

القبيل لانه يارثر للنظر والقبلة تجاهدة ولو صلى في بيت مظلم يجب سترا عورة
 كما في غيره ولا تكفي ستارة الظلمة ولو رأى المصلي سترة من جيبه تفسد صلوة
 وقال الاخانات لا تقصد وضرب الساتر منع ادراك لون البشرة وان لم يمنع مجموعها
 فلا يضرك تصاقه وتشكله ولا يكفي نزع جاج دماء صاف وثوب فيق وصبغ ليزر
 له ومن لم يجد ثوبا الاثوب حرير فيلبسه ويصلي فيه ولا يصلي عريانا وكذلك في الاثوب
 المخصوص قال الحنابلة لا يصلي في الثوب المخصوص فيصلي عريانا ان لم يجد غيره ولا
 يجب عليه تطمين عورته ولا الجالس في الماء الكدر والصافي وان استحي بعض
 العلماء ولا الصلوة قاعدا ولا الاجماع بالركوع والسجود بل يصلي قائما كما يصلي
 الاليس ويركع ويسجد مثله سواء كان في ظلمة او ضياء وخالف فيه الاخانات ولو
 ابيع له ثوب ولو باعارة ثبتت قدرته ولو وعد به فلا يجب له الا انتظار بل يجب
 اذا كان الوقت المختار وسبعا فيصلي عريانا اذا خاف فوت الوقت المختار
 ولا ينتظر الى آخر الوقت ويلزمه الشراء شمن المثل اذا قدر عليه لا شمن فاحش
 الغلاء ولو وجد ثوبا نجسا او جلد ميتة لم يدع صلته فيه ولا يصلي عريانا ولو وجد
 ثوبا يستر بعض العورة فيستتر بهما امكن وان لم يستتر وصل عريانا تجوز صلوته و
 كذلك حكم المرأة وقيل اذا وجدت ما يغطي قبلها ودبرها لم تسترها بطلت
 صلوتها فينبغي لها ان تجعل على القبيل والوبر وتترك راسها مكشوفاً وكذلك صدرها
 وتدينها وقال الاخانات يستر القبيل والدير ولا فان وجد ما يستر احدهما قيل
 يستر الدير وقيل يستر القبيل فالدير في ادل مرتبة من الستور ثم القبيل ثم الفخذ ثم
 بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي ولا يشترط المصلي اشتغال الصماء ولا يسبل

إذا رآه خيلاء ولا يصلي في ثوب حرير ولا في منصوب فلو صلى في ثوب منصوب
واجل للثوب الآخر فسدت صلواته فساداً موقوفاً فإن ارى ربه الثوب صحت صلواته
فإن مات ربه الثوب قبل ارضائه يجب الاعادة وكذلك إذا صلى في ارض منصوب
او صلى بماء منصوب او بماء مسخن يحطب منصوب او في آنية مغبوبة ولو صلى في ثوب
حرير وهو اجل للثوب الآخر فسدت صلواته ويعيد وكذلك لو صلى في ثوب شهرة
او مصبوغ بالصنفر او الزعفران و صلوة العبد لا يبق فاسدة فساداً موقوفاً فان
رجع الى سيدة و تاب صحت صلواته وان مات السيد قبل رجوعه ورجع الى درسته
فذلك وان لم يكن له من يقوم مقامه ينبغي ان يعيد الصلوة ويتوب الى الله تعالى
وليس ان يصلي في الثعابين اذا كانا طاهرين ولو خلعها وصلى بها ونجها فلا بأس
والوقت من شرائط صحة الصلوة ودجوبها ولو تقدس او اغرد به فليعلم وقت الصلوة
والعذر وهي بعدة نساء ومن لا يغيب الشفق عنده الا قد يطلع الشمس
فلا يصلي العشاء والفجر وقيل يصلي بالتقدير كما مر وما سكان ارض تسعين الذين
يومهم وليتهم سنة كاملة عندنا فهم يصلون خمس صلوات في السنة وقيل يقدر
كما ورد في حديث الدجال اما الصوم فيعفو عنهم لمكان الحج وعدم علة الوجوب
وهو شعور رمضان ولو سئى صلوة او نام عنها فيصليها اذا ذكرها واستيقظ
فهي اداء لو صلاها متصلة بالذكر والاستيقاظ ولا يضر الفصل لاجل الطهارة
او الاستنجاء او قضاء الحاجة اما لو اخرها بلا عذر فتصير قضاء ومن شر الطهارة
النية اي قصد العبادة المعينة التي يريد الشرع فيها وتحليها القلب فان
خالقه اللسان فلا اعتبار للذكر باللسان مثاله لو نوى اداء صلوة الظهر

ولا يخرج عن فعل المستون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وحمدك اللهم اغفر لي
او اللهم لك ركعت الخ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوعه يقدر عشر تسبيحات
وكذلك سجوده وكذلك اعتداله وكذلك جلسته بين السجدين كلها كانت قريباً
من السواء ومن فروضها الاعتدال قائماً لمن صلى قائماً وقاعد لمن صلى قاعداً او
مضطجعاً لمن مضطجعا اي الرف من الركوع والاطمينان فيه واقله قدر ان
يقول سمح الله لمن حمد ربنا ذلك الحمد وترجع العظام الى مفصلها وينبغي ان يقدر
ولا يقصد غيره كان رفع ذراعاً من شيء فانه لم يكفه وليس للامام والمأموم والمنفرد
رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائماً سمح الله لمن حمد ثم يركل يديه ويقول
ربنا لك الحمد ادر بنا ذلك الحمد او اللهم ربنا لك الحمد حمد الكثير اطيباً مباركا فيه
او اللهم ربنا لك الحمد ملائكة السموات وملاء الارض الحديث وليس اطالته
بقدر الركوع والسجود ومن فرائضها السجود مرتين في كل ركعة على محضته وانفذه
وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمأنينة ويقول فيه سبحان
ربي الا على ثلاث مرات وهذا اقل ما يجزى في السجود عندنا فان اخل بشيء منه
لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام في الصلوة ان كان ساهياً او
جاهلاً وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم يطل الفصل عرفاً فان كان سجود الركعة
الاخيرة سجوداً وتشهداً وسلم وتقع صلواته وان كان من غيرها الى تبركة كاملة و
تشهد وسلم ايضا وان اقتصر بوضع الجبهة او بوضع الاثني عشر فقط او رفع قدميه
او كفيه او ركبتيه عن الارض لم يجز ويعيد السجود وكذلك اذا لم يسبح فيه الامرة

عنه
اذا قيل فيه الموضع
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا عن اصحابه ولا
انما نقلت مسلسلة
عن النبي ومن اتى به
وساها الناس في كل
يوم خمس مرات فساداً
ومن الحال ان بين
الوضع فيه ولا يجزى
وتدركت من الحديث
من اصل الحديث
الشواهد والاشعار
والجملات كلها
بإسناد ابن حزم في هذا
القيام وما رآيت احداً
منهم يفعل بهذه على ما
فيه فالذي يقول بالوضع
فيه كانه في الصلاة فساداً
ويحدث في الدين داء

او مرتين كما مر ولا يلزم على المصنف المجبهة فجزأه ان يسجد على كرا العمامة
وتقبل لا يجوز ويجوز السجدة على الثياب والاولى ان يسجد على الحصير او الارض او على
ما هو من جنسه كالحجر والمدردوخها ويستحب ان يأخذ الخمرة وهي قطعة من
حصير تسع وجه المصلّي ويسجد عليها وليشترط فيه ان ينال مسجدة ثقل راسه وان
لا يهوى لغيره ولو سقط على وجهه من غير قصد للسجدة وجب العود الى
الاعتدال ثم السجود ان ترتفع اسأله على عا ليه ان استطاع واكمل ان يكبر
لهديه بلا رفع ليديه ويضع يده على ركبتيه ثم يضع ركبتيه على مصلاه ثم يديه
ثم انذره ثم وجهته واذا ارفع عكس ذلك قال بعض اصحابنا يضع يديه او لا على
مصلاه ثم ركبتيه ثم وجهته ثم انذره والكل واسع غير ان شيخنا ابن القيم رجع
الاول والشواك في ارجح الثاني فان شق عليه ذلك كبر من اودع اول فرط من
فعل ما تسر له من وضع اليدين او لا والركبتين ^{عط} ان يفرج يديه عن جنبه
ويضع كفيه حذو منكبيه واصابعها حذو اذنيه وان يعتدل على يديه ولا
يسيطر رجليه انبساط الكلب وان ينشر اصابعه مضومة للقبلة وان يفرق بين
ركبتيه ويرفع بطنه عن تخذه وجنبه في سجدة وكذا في ركوعه وتضم المرات
والختمى وان يوجه اصابع رجليه نحو القبلة ثم يقول سبحان ربى الا على الى عشر
مرات ولا يخرج عن فعل المسنون من ضم اليه سبحانك اللهم ربنا وبحمك اللهم اغفر
او سبح قدوس رب الملائكة والروح او سبحانك اللهم يحكى لا اله الا انت اللهم
سجدت الحمد لله او اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك الحديث وان يجهد
فى الدعاء فيه واختلفت فى ان السجود افضل والقيام قال شيخنا ابن يحمية انهما

سواء والقيام افضل يذكره والسجود جميعاً به ومن قرأ فيها الجلوس بين السجدين
مطلوعاً وان لا يقصد برفعه غيره واكمل ان يرفع راسه فليرفع يديه
ويرفع راسه قبل يديه ثم يجلس مفتوحاً يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها
ويتصب اليمنى وليستقبل باصابعها القبلة ويضع يديه على تخذه ويجعل حد
من فقيه على تخذه وطرف يده على ركبتيه ويقبض شتين من اصابعه ويجلو
حلقة ويرفع اصبعه اليمنى السبابة يدعوبها ولا يحركها او يجعل قدمه اليسرى
بين تخذه وساقه ويفرش قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى على ركبته اليسرى
ويده اليمنى على تخذه اليمنى ويشير باصبعه ويقول اللهم اغفر لي وارحمي و
اجبرني واصدقني وارزقني عافى يقول رب اغفر لي اغفر لي يستحب طالة
هذه الجلسة بقدر السجود ثم يسجد السجدة الثانية كما مر ويستحب ان يجلس
جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ثم ينفض على صدره قد ميه وركبتيه
معتد ابداً يديه على تخذه وان يمد التكبير من حين يرفع راسه من السجدة
الى ان يستوى قائماً ويصل الركعة الثانية وهي كالأولى الا فى السكوت ^{استقل} والا
وتكبيره الاحرام والتطويل فيقصصها عن الاولى اى فى القراءة وهل يتعوذ
قبل القراءة فيه خلاف والذي نراه انه يتعوذ سرّاً ثم يجلس للشهادة فان
كانت الصلوة ثمانية فلهذه القعدة من فرائض الصلوة وان كانت رباعية فسنة
وقال الاخوات بوجوبها والزمو سجدة السهو على من تركها وهو مختار لبعض اصحابنا
من اهل الحديث وهو الصحيح فاذا جلس للشهادة الا وسط وضع يده اليسرى على
تخذه اليسرى ويده اليمنى على تخذه اليمنى واشار باصبعه السبابة اى يقبض

اصبعين واما الخنصر والبنصر فيخلق حلقة وهي الوسطى مع الاصبعين ويرفع السبابة
يدعو بها ولا ينصبها نصبا ولا ينمها بل يحنيها شيئا ويجرها ويرمي بصره اليها ويبدأ
الكف اليسرى على الخنصر اليسرى ويحامل عليها ويجلس فيها كما يجلس بن السجدة
اي على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة وقيل يتورك ثم
يتشهد بقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ^{اشهد} ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله ^{ادبسم الله وبالله} التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
^{اشهد} ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله اسأل الله الجنة واخر
بالله من النار ويستحب علا فيه الصلوة الكاملة على النبي صلى الله عليه وسلم ليتخير من الدعاء
اعجبه اليه ليندع به ربه ويحققه في اتمامه بان يختصر في الادعية بعد التشهد
المصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تنحصر كبر على صمد ومرتبه وعلى ركبته معتدل على
خنذته ويرفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه ثم يصلي بقية صلوته كما مر ثم يجلس
للتشهد الاخير وهذه الجلسة من فرائض الصلوة بالاتفاق وقد كان ^{اشهد} في تشهد فيها
عندنا فيقدم برجله اليسرى وينصب اليمنى ويقعد على مقعدته او يجعل قدمه
اليسرى بين خنذته وساقه ويفرش قدمه اليمنى وقيل يتورك وقيل ينصب
اليمنى ويقترش اليسرى ويجلس عليها وفي حديث ابي حميد في الصحيحين حتى
اذا كانت السجدة التي فيها التسليم اخرج برجليه وجلس على شقه ^{لا يسجد}
وعلى هذا الفعل عند اكثر من اصحابنا في القعدة الاخرية فتشهد فيها كما

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بأي لفظ شاء من الالفاظ التي وردت في الحديث واصحابها
الهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد ثم يدعو ^{لا عية} المأثورة او غيرها ما شاء لخواج الدنيا والاخرة وهذه
الصلوة على النبي والرداء المأثورة سنة عند اكثر من اصحابنا وقيل ان الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير فرض ومن تركها فلا تقبل صلوته واخترناه في
مقن العديّة وهو الرأح ^{ومن} فرائضها التسليم اي قول المصلي اذا اراد الخروج
من الصلوة السلام عليكم ورحمة الله ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والسنة فيه ان يسلم عن يمينه ثم عن يساره ويصير الوجه في الجانبين حتى يرى
خده من كان على يمينه ويساره وقيل يسلم تسليمة واحدة وقيل يسلم المأموم
ثلاث تسليبات عن يمينه وعن شماله وتلقاء وجهه بوجهها على امامه ومن
فرائضها الترتيب ^{عط} اي تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على
القعدة بالكيفية التي بيناها من قبل فان تركه سهوا فمابعد المتروك لغو
ليكل صلوته بما ترك ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان ياتي بمثل المتروك من الركعة
الثانية عاد ليفعل المتروك وان تركه عمدا بان سجد قبل ركوعه بطلت صلوته
والانتقال من ركن الى ركن آخر متابعته لا مامه في الفروض وصحة صلوة ^{عط} اما
بحسب الظاهر والله اعلم بالسر ^{ارد} عدم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة
في علمه وتعديل الامركان وشروط الاداء الفرض فلعلم بالاختيار ولا رادة كما قد
فان اتى به نائما او مستغرقا فقد انقضت الصلوة اما الذحول فلا يضر لانه لا يمكن

الاحتراز عنه ولو ركع او سجد نمام فيه غير مستغرق اجزأه اذا كان الوضع و
 الرقع بالاختيار وان لم يسجد في كل ما يلزم تركه او فعله سجدة السهو وحصل
 الفصل للمعتد به فيلزم اعادة الصلوة وتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً و صلوة
 الاولى نفلاد ان ترك فرضاً من فرائض الصلوة وحصل لفصل المعتد به او تلبس
 بشئ ما يفسد الصلوة اعادة الصلوة وجوبا فتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً و
 صلوته الاولى كالعدم ولو قدم السورة على الفاتحة جازت الصلوة ويسجد للسهو
 قال اما الشوكاني رحمه الله ان اركان الصلوة كلها فريضة الا قنود التشهد الاول
 وجلسة الاستراحة ولا يجب من اذكارها الا التكبير والفاتحة في كل ركعة
 والتشهد الاخير والتسليم وما عدا ذلك فسنن وهي الرقع في المواضع الاربعة
 التي مر ذكرها وخم اليدين على الصدر اذ تحت السرة ودعاء الاستفتاح بعد التكبير
 الاول والى والتعوذ والبسملة التامين وقراءة غير الفاتحة معها والتشهد الاول وسط
 الاول كالمواصلة في كل ركعتين والاستكثار من الدعاء بخيري الدنيا والاخرة بما ورد
 وبما لم يرد اقول والجهر الاسرار وقيل انهما واجبان والجمع بين التسميع والتحميد للامام
 والمأموم والمنفرد ودعاء القنوت في النوازل في كل صلوة بعد الركوع من الركعة الاولى
 وقنوت الوتر بعد الركوع او قبله وتكبيرات العبد من فشر لا صايح عند التحريم وان
 يطأ طيئرا عند التكبير وقيل في القيام ايضا دجها امام بالتكبير بقدر حاجته
 وكذا بالتسميع والسلام والصلوة على النبي في القعدة الاخيرة وقال الشافعي انما
 واجبه تفسد الصلوة بتركها وهو المختار كما قد منا وتحويل الوجه يمنة ويسرة عند التسليم
 الى موضع سجدة حال قيامه والى ظهره قد فيه حال ركوعه والى اربعة اثناء

حال سجدة والى اصبغه حال قنوده والى منكبه الايمن ولا يسجد التسليم
 الاول والثانية وامساك قدمه عند التشاوب فان لم يقدر غطاه باليد اليسرى او
 اليمنى او كفه داخل كففيه من مكبه عند التحريم الا لضربة كبر ودفع السعال ما
 استطاع وعدم الالتفات يمنة وشمالا **فروع متعلقة بحرم الاعتناء**
في الصلوة كالكلب وهو ان يلصق اليدين بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه
 على الارض كاعتناء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جازر وتحصل السنة باي
 حياة ما تؤثر في الجلوس والوقوف في الاخير او في من فعل الاعتناء عالما بما مد ابطلت
 صلوته وكل ما يفعله في الجلسة الاولى فينبدب في الاخير ويخصه بالترك والنظير
 لو قال حين التحريم الله فقط او كبر فقط لا يصير شاعرا للصلوة ولو قال الموتر الله مع
 الامام وكبر قبله ادركه الامام كما قال الله قائما وكبر كما لم يصح الاعتناء كما لو فرغ من الله قبل الامام
 مدحمة الله او الكبر او باء الكبر فسد صلوته وتعد كفرة ولو كبر في عالم يتكبر امامه ان الكبر له ان كبر قبله لم يجز
 ولو كبر متعجبا او متالفا للوذن لا يجزئ تكبيره عن التحريم الاول ان يجزم راء الكبر
 لو رفعه جازر ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم و
 المرأة ترفع يديها عند التحريم ك الرجل و صلوة المرأة ك صلوة الرجل في جميع الاركان
 والا داب الا ان المرأة ترفع يديها عند التحريم الى ثدييها ولا تخفى في السجدة ك الرجل
 بل تنخفض وتلصق وتقم يطينها لخذنها واذا حدث حادثة تصفون ولا تكبر
 الامامة كالحرة ولو علل او حمل او قال الله رحيم او كريم او غيره مما يشعر بتعظيم
 الله سبحانه ك الله اجل واعظم عظيم او كبير عند التحريم لا يصح وكذا الوقوف بالفتنة
 لا يصح صلوته الا اذا كان عاجزا عن النظم العربي ويجب عليه التعلم بقدر ما

عن روى ابن
 عدي عن ابن عمر
 مرعا فاذ اسجدت
 الصفقت بطنها
 على فخذها الخ
 وضعفه ١٧
 منه

ليصح صلواته اعني سورة الفاتحة والاولى ان يسبح ويحلل العاجز يد لا عن الفاتحة
 اما الاذان والخطبة وسائر الاذكار التي شرعت خارج الصلوة كالإيمان والتلبية والسلام والتسمية عند الذبح والشهادة وسرد السلام وتشميت
 العاطس ونحوها فتجوز بغير العربية ولو قادرا عليها قال صاحب الدرر من
 الاحناف ان الخطبة وجميع اذكار الصلوة تقع بغير العربية ولو قادرا عليها
 قول الى حنيفة وشرط صاحبها العجز قال الخطاوي والمعتمد قول الامام
 ولو قرأ في الصلوة بالعربية ما يكفي لصحتها اعني سورة الفاتحة عندنا وعند
 آية ثم قرأ شيئا من القرآن بالفارسية او قراء التوراة او الانجيل او الزبور لا تقصد
 صلواته وكذا الوقرأ القراءات المنشأ والمنقولة بالرواية الصحيحة ولو قرأ بالتهجي بعد
 قراءة الفاتحة كما هي مشا قال في ح م د ل ا ه لا تقصد صلواته ولو انقصر
 عليه لا تجزئ ويجوز كتابة ترجمته القرآن بالفارسية وغيرها من اللسان
 وكذا التفسير ولو تحت سطورة ولو تعوذ او لبس او حقل او قال اللهم اغفر لي عند
 التحريم لم يجز وكذا عند الذبح وقوله اللهم فقط اذنا الله لا يجزئ عن التحريم ويجزئ
 عند الذبح ولم يسر وكيفية الوضع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجزي كيف
 ما وضع الكف على الكف اذ الكف على الرسغ اعني يضع كف يمينه على كف اليسر
 او كف يمينه على رسغ اليسر او يضع يده اليمنى مع الساعد على يده اليسرى بحيث
 تبلغ اصابع اليمنى الى مرفق اليسرى والكل واسع والاحتياط عند الاحناف ان يضع يده
 على يساره تحت سترته اخذ ارسغها بخضرة وابهامه او ياخذ الرسغ بالخنصر و
 البنصر والابهام ويضع السبابه والوسطى على الرسغ وعندنا يضع الكف على الكف

او الساعد على الساعد اي اليمين على الشمال كيف شاء على صدره وكذا لك تضع
 الملاء والخنثى تحت ثدييهما وكذا لك الذي يصلي قاعدا وكذا لك في صلوة الجنائزة
 لا في الخطبة ولا في القنوت بل يرسل يديه فيهما او يرفع يديه للدعاء في القنوت
 وكذا لك يرسل بعد انقيام من الركوع وبين تكبيرات العيدين ولو ضم مع سبحانك
 اللهم وجهت وجهي الى المبحر ولا تقصد الصلوة بها ومن قال بقاءها فهو سفیه
 جاهل ويقول فيهما وانا من المسلمين ولو قال انا اول المسلمين لا تقصد صلواته ولو
 ترك التعوذ سهوا ثم تذكر قبل اكمال الفاتحة يتعوذ ويعيد الفاتحة ولو اكملها تركه ولا
 يتعوذ التليد اذا قرأ على استاذة غير القرآن لانه مسنون قبل قراءة القرآن
 لا غير ويتعوذ المسبوق وكذا المقتدى ويؤخره عن تكبيرات العيدين لكونه تابعا
 للقراءة ولو ترك البسملة سهوا ثم تذكر قبل اكمال الفاتحة او بعد ما يقرأها ويعيد
 الفاتحة وتسبحها قبل كل سورة في الصلوة جهرية كانت او سرية ولو تركها
 بين الفاتحة والسورة جازت الصلوة اما لو تركها قبل الفاتحة فلا تجوز لكونها جزءا
 منها على القول الرابع وقيل تجوز لانها ليست جزءا من الفاتحة ولا من كل سورة
 وهذا قول الاحناف ومن تبعهم وتحرم قراءتها على الجنب والحائض والتلادة لا
 بنية التبرك قبل الاكل والشهيد او الذبح ويكفر جاحداها لكونها آية من كتاب الله
 وقيل لا يكفر لا خلافا ما لك فيها ولو من بالمد ولو قصر او مال او مد مع تشديد
 او حذف ياء لا تقصد صلواته ولو قصر مع تشديد الميم او حذف الياء او مد مع
 تشديد او حذف او قصر معهما نفسا لعدم ورود تلك اللفاظ في القرآن واذا
 فرغ من القراءة يستحب له سكتة لطيفة كما قد منا فلو وصل القراءة بالتكبير

يكبره وكذا الوالقي حرثا وكذا وائمه حالة الانحناء ولا يكبره اطالة الركوع والقراءة
لا درك الجاني ويجزم بنية الرياء كما لا يكبره قصر القراءة لحديث حادثة اوكبا
صبي ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المأموم التسبيحا الثالث وجب متابعتها
ولو رفع المأموم قبل مامه او سجد او ركع ثم يعود فان لم يعد عمدا حتى اذكره الا اذا
فيما سبقه بطلت صلواته ولو تاسيا او جاهلا لا ولو سلم الامام او قام الى الثالثة
قبل ان يتم المأموم التشهد فلا يتبعه في السلام بل يتم التشهد الاخير لانه واجب
ثم يطمع ويتبعه في القيام الى الثالثة لعدم وجوب التشهد الاوسط ووجوب متابعة
الامام اما لو سلم ولم يتم التشهد جازت صلواته على قول لمعارضه الواجب لو اوجب
فيجوز ترك احد هاتيكراهما ولو سلم الامام والمؤتمري الدعاء المأثور او الصلوة
على النبي صلعم اذ في دعاء غيره تابع الامام وسلم لا تفاسنة ولو قال سمع الله لمن حمده
فابديل النون باللام لتفسد صلواته ان كان قادرا على اخراج النون ولا فلا دخل
يقف على هاء حمدة مجزوم او تحريك فيه قولان ولم ارفيه نقلا عن النبي صلعم الظاهر
الوقوف بالمجزوم وما زعم الاخشاف من ان الافضل اللهم ربنا لك الحمد بزيادة
الواو فاسد لانه لم يصح عن النبي صلعم وانما صح اللهم ربنا لك الحمد بغير واو ويجوز
مسح الحصى مرة واحدة للسجدة وكراهية الزيادة على ذلك كذا كنت مجزوم ان يبسط يده
او فاضل ثوبه للسجدة لو لم يسجد عليه طاهرا ولا الا ما لم يعد سجودا على ظاهره
فيصح اتفقا وكن احكم كل متصل ولو بعضه كلفه في الاصح ونحوه وركبته
لو بعد ذكره وكن اعلى ظهره مقتدا آخر لا جمل الزحام اذ لم يجد الفرجة وكذا على ظهره غير
المصلي او المصلي صلوة اخرى او ظهره اية مأكولة وكراهية بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب

او خصاة او حرا وبرد ولا يتركه ترنخ ولا لا ذكره بسط ان كان لدفع تراب عن وجهه
وعن عما منه لا لا يكبره بسط الحرفة او القباء للصلوة وغيره ان يكون موضع السجود
ارفع من موضع القدمين لا بعد مركز حرام وغيره وقيل ان كان اسرف من نصف
ذراع لا يجوز سجدة وانما افقت يجوز السجود على الطاولة وقد ما على الارض
اذا لم يقدر على السجود عليها لوجع او عذر ولا اعتدال اعني القعدة بين السجدين
فمن عندنا فلورفع راسه قليلا ولم يجلس مع الطمانينة لم تجز صلواته وكذلك لو سجد
على لوح فترفع فسجد بلا رافع لم تصح صلواته وقال الاخشاف يكفي اذ لم يطلع عليه اسم
الرفع وقال بعضهم ان كان الى القعود اقرب رفع ولا لا السجدة الصلواتية تتم
بالوضع اي وضع سبعة اعضاء والتسبيح ثلث مرات فلو احدث احد الوضع ولم يكمل
التسبيحات الثلث فعليه الاعادة ونزعه الاخشاف انه لو زاد في التشهد الاول على
عبدة ورسوله كراهية وجب الاعادة باطل لانه روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان الله
الجنة واعوذ بالله من النار وثبت عنه اجازة الدعاء فيه كما مر وقال الشافعي
انه يصلي فيه على النبي صلعم والاخشاف يقولون لو زاد فيه اللهم صل على محمد وجب
عليه سجود السهو لتاخير القيام وهذا قول لا دليل عليه ويكره ان يقول في الصلوة
على النبي صلعم اللهم ارحم محمد و آل محمد لانه لم يثبت ولا ياب من زيادة لفظ سيدنا
على اسم نبينا و ابراهيم عليهما السلام وقيل يكبره في الصلوة لا خافرجها مع انه صلعم
سيد العالمين لان المصلي يتأجر به سبحانه وتعظيم الغير تجاه الملك مما يعبد سواه
ادب سيما اذ روى النكار عنه صلعم على من قال هذا اللفظ خارج الصلوة وقال الاخشاف
انها مندوبة والمختار عندنا وجوب الصلوة على النبي صلعم على السامع اذا ذكر اسمه وتكره

عند فتح التاجر متاعه ولودا بغير العربية في الصلوة كره ان كان بلا عذر وكذلك
الدعاء للمستحيات كنزول المائدة من السماء وروية الله تعالى في الدنيا وكذلك
الدعاء للكارف بالمغفرة ولا يكره سوال خير الدارين اذ دفع شرهما كما ترعرع الاخوات
لورودة في الاحاديث ولا الدعاء بما يشبه كلام الناس ولا الدعاء في وسط
الصلوة في السجود او بعد القيام من الركوع او بعد الفراغ من القراءة ولا الدعاء
بتسمية شخص خاص كزيد او عمرو ولا الدعاء المقيد بالمال ونحوه كقوله اللهم زوني
فلانة او اعطني الفروبية او هب لولدي الصالح امراة جميلة وعند الاخفاف تقصد
الصلوة بهذا النحو من الادعية ولو سلم عن يساره او لا فيسلم عن يمينه ولا يعيد
السلام عن يساره ولو سلم تلقاء وجهه او لا فيسلم عن يمينه ثم عن يساره اذ لا بأس
بثلاث تسليمات وتتم صلوته بالسلام الاول فلو احدث بعد السلام الاول لا يجب
عليه ان يتوضأ ويسلم ثانيا ولو شئ يسار لا بأس به وكذلك لو شئ اليمين ولو اثنى
به قبل استتار بالرقعة فهو احسن ولا يخرج الموت عن الصلوة بسلام امامه حتى
يسلم هو بنفسه ولو تهافت امام بعد اتمام التشهد قبل ان يسلم تسدت صلوته
وصلوة الموتر ولو احدث فعليه ان يقدم غيره حتى يسلم مع القوم وهو متوضأ
ثم يسلم ولو اتم المأموم التشهد قبل امامه ثم احدث او تكلم عن اذقه فله عليه
الوضوء في الحدث واطام الصلوة بالتسليم واعادة الصلوة في الاخيرين ويسلم المأموم
بعد سلام الامام ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جائزة فلا بأس
وردت في رواية الى داود وقيل انما بدعة وليسلم عن اليمين وعن الشمال بصوت
واحد ولا يجعل الثاني اخفض من الاول كما ترعرع الاخفاف وينوي بالسلام الخروج

من الصلوة ومع ذلك ينوي الامام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره
ممن معه في صلوته ولو جئا ونساء والحفظة فيهما والمقتدى ينوي الامام في التسليم
الاول ان كان الامام فيها والا ففي الثانية ولو اياه فيهما ولو احاذيا وكذلك ينوي
المقتدين ممن على يمينه ويساره وينوي الحفظة والمنفرد ينوي الحفظة فقط فان لم
ينوا المصطفى بالسلام غير الخروج من الصلوة جائزت صلوته وكان اذا لم يؤشينا
ولا يكره تأخير السنة عن الفرض ما لم يات الوقت الذي تكره الصلوة فيه ويستحب
دبر كل صلوة مكتوبة قراءة آية الكرسي والتسبيح والتكبير والتحيد ثلاثا وثلاثين
ثلاثا وثلاثين او عشرة عشر والتحليل تمام المائة ويستحب للامام ان يتفعل في غير
موضع الفرض اذا وجد سعة ولا يكسر الصفوف ولا يتخطى رقاب الناس ولا
يؤذي احدا لاجله وكذلك المأموم وهو الابرمج وقيل استحباب التحول خاص بالامام
ويجوز المصطفى ان يتحول الى جانب اليمين او جانب اليسار وكذلك التحول بعد الفراغ
من الصلوة في اى جهة شاء واسع لكل احد ولا دلى الاقتصار الى جهة اليمين
ولا يلزم عليه ان يتحول الى جانب اليمين كما ترعرع الجملاء ويستحب ان يجهر الامام
بحسب الجماعة والمباذنة فيه مكرهة ولو جهر في موضع الاسرار ادا سر في موضع
الجهر صحت صلوته ولا يسجد للسجود وقيل يسجد للترك السنة وان فعله عمدا فيمن
اعادة الصلوة لكن لا يلزمه وكان صلوه يجهر في الكل شر تركه في الظهر والعصر
لذبح اذى الكفار ويخبر المنفرد في الجهر والاسرار والجهر في الجهرية افضل له
والمقتفل باليسار ان كان اماما فالجهره افضل وان كان منفردا فله الخيار وكذلك
المسبوق له الخيار والافضل ان يجهر في الجهرية ويسر في السرية فمن وجد ركعة

من الجمعة فقام يصلي الركعة الاخرى بعد سلام الإمام فلا فضل له ان يجهر بالقراءة ولو ترك اسورة في اولى النساء يقرأها في الاخيرين مع الفاتحة جهرًا ولو تركها في اولى المغرب فان تركها سجد بسببها وان تركها عن انيس له إعادة الصلوة ولا يجب وان تركها في الاولى او الثانية من المغرب يصليها في الثالثة جهرًا مع الفاتحة وان تركها في الاولى من الفجر سجد وان عدل لنفسه الا ان لا يجب ان تركها في الاولى من الظهر والعصر فيقرأها في الاخيرين وان ترك في واحدة منها يقرأها في احد الاخيرين وفرض ان قراءة الفاتحة فيجب حفظها على كل مكلف وحفظ جميع القرآن سنة وقال الاحتات فرعن الآية ولا بأس ان يقرأ السورة في ركعة ويعيد ها في الركعة الثانية وكذلك لا بأس بقراءة سورتين فصاعد في ركعة واحدة وقراءة سورة الاخلاص في كل ركعة بعد السورة الاخرى ولا بأس ان يقرأ على خلاف ترتيب المصحف مثلاً يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الم تر الذي كرهها لم يات عليه بدل ولا بأس ان يقرأ من ادائل السور واولها واد اخرها الا ان السنة ان يقرأ السورة من اولها ولا بأس لو لم يجمعها وقراءة اد اخر السور كما اعتاده الجلاء في عصرنا لم تنقل عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ويجوز ان يصلي الرجل على المنبر ويركع عليه فاذا اراد ان يسجد يترك ويسجد ثم يصعد عليه ويستحب ان يقنت في صلوة الفجر احياناً بعد القيام من الركوع في الثانية ولا يدوم عليه ويرفع به صوته ان كان اماماً او من خلفه الموتون ودعاء القنوت مشهور بينهم اهد في فيمن صلاته وان ترك تشديد ادا حر في الفاتحة لا تجوز صلواته اما لو تركها عند القنوت

وقامت التي بعد ها مقامها ومن لم يعرف من الفاتحة الا بعضها فيسبح وقيل ان اكل آية يكبرها بقدر الفاتحة ولو جهر المأموم بالفاتحة اذا السورة خلف الإمام بكراً ولا ينظر صلواته ومن يقن في آخر صلواته انه ترك سجدة من الركعة الاخرى سجدة واحدة تشهد ولو من غير حاله ركعة وكذا لو تذكر بعد سلاصه قبل طول الفصل حيث لم يتلبس بالانقع صلواته معه وان شك في كونها من الاخرى او غير عاجلها من غير الاخرى وليأت بركعة وليس الذكر بعد السلام من الصلوة ويكث في موضعه مقد ارجا يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وقيل بكراً للإمام المقام في مكان صلواته بعد السلام فان كان وراءه فساء مكث حتى ينصرفن ويلقب على المأمومين بوجهه ولا بأس اذا استقبل من على يمينه

باب الامامة

حتى صغرى وكبرى فالكبرى رياسة عامة لحفظ مصالح الناس الدينية والدنيوية بطريق النيابة عن رسول الله صلى الله عليه واله من اهم الواجبات قلنا قد مره على من صاحب المعجزات والمسلمون آثون بترك هذا الواجب في عصرنا والذي يعذرهم هو انهم من الحكماء هو متملق ومداحن في امر الدين فهو يخشى الناس اشد مما يخشى الله ويشترط كونه مسلماً حراً ذكراً فلا بالغا قادراً شياً لاها شميماً او عولياً او معصوماً ولا يجوز تقليد الفاسق المعلن ولا ينزل بالفسق والجور ولا يجوز الخروج عليه الا اذا حرك الصلوة كما مر في الجزء الاول بالجملة الامامة الكبرى لا تنعقد الا باحد امرين اما بنصب اماماً اخر كما نصب الصديق رضي عن من الخطاب

اذا يتفق اهل الصلاح والساد وشورتهم ومن اخذها بالتقليد من غير استئذان
 واهلية او من غير راي ومشورة ولا يجوز امانته في الخروج عليه لغزله
 ولهذا خرج امانا الحسين بن علي بن علي بن زيد بن علي بن الحسين وابنا
 علي هاشم بن عبد الملك وقال الاخناف تصح سلطنة متقلب للضرورة ولا تصح
 امامة الصبي ولا امامة غير القرشي ولا المجنون ولا الامارة ولا العبد ولا امامة
 الصغرى ربط صلوة الموتى بالامام ويشترط لها امور ثمانية الموتى لا تتداعى بقلبه
 وكون الموتى والامام بحيث يمكن الربط وسيا في ذكره وعدم التقدم على الامام و
 علمه بانفلاجه ومشاركته في اركان الصلوة ولا يشترط الحاد صلواتهما ولا صحة
 صلوة الامام ولا عدم محاذاة امرأة ولا العلم بحاله من اقامة وسفر ولا كونه
 اودنه كما ذكره الاخناف في قولهم ان الركنين من حكمهما نظام الالفه والترغيب الى الاتحاد وتقدم الحاد
 من العالم والقاء الركب في قلوب الاعمال والظهار شوكه الاسلام وهي افضل اما للاذان فيه
 قولان وهي من اكد السنن للرجال وفرض كفاية وقيل فرض عين وهل هي شرط
 لصحة الصلوة ام لا فيه قولان والمختار انها فرض كفاية وليست بشرط لصحة
 الصلوة المكتوبة وشرط في صلوة العيد والجمعة وفي التراويح سنة كفاية وفي
 غيرها من التطوعات جائزة ولو على سبيل التداعي وقيل كرهت بالتداعي و
 بدونه لا يكره تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد واحد ولا غير اذان لا
 وقيل لا يكره في مسجدتين او مسجد الامام له ولا موزن ولا يجوز لمن في المسجد
 اذا اقيمت الجماعة ان لا يشترك فيها بل يشترك وان قد صلى منفردا بالجماعة
 وكذلك لا يجوز ان ينتظر الجماعة الثانية او الثالثة كما يفعل الجهلاء المتعصبون

في الحرمين الشريفين وقد رايته بعيني لقيام الجماعة الشافعية في المسجد الحرام
 والاخناف لا يشتركون فيها بل ينتظرون الى ان تقام الجماعة الحنفية وكذا
 بعض الشافعية والحنابلة والمالكية لا يشتركون في جماعة الاخناف وهم جالسون
 في المسجد اوان تقام جماعتهم وهذا الفرق في الدين وبدعة شنيعة يجب على
 سلطان الوقت ان يعز من ارتكبه تعزيرا شديدا وانما شرع تكرار الجماعة
 المتخلف لم يمكنه ان يحضر في الجماعة الاولى ولا يشترط لمن تخلف عن الجماعة
 الاولى عدم اهل المتخلف عن الجماعة عدم ارتكبه للامور الحرام ولا غر ولو نسب الى
 الكفر والنفاق بقي الكلام انه اذا صلى رجل في الجماعة الاولى ثم اقيمت الجماعة
 الثانية فعلى من يلزمه الاشتراك فيها الجواب نعم ان كان المتخلف رجلا منفردا
 فيستحب لمن شاء من الذين قد صلوا ان يعيلى معه كما ورد في حديث ابي سعيد
 ومنه يؤخذ جواز الجماعة الثانية في مسجد واحد والذين كرهوها ما لهم من
 دليل والله يهديهم الى سواء السبيل واقلها اثنان ولو صبيا ميمنا ملكا او
 جنيبا في مسجد او غيره ولو فاتته ندب طلبها في مسجد آخر المسجد الحرام و
 مسجد المدينة والمسجد الاقصى وتسقط عن المربعين والمقعد والزمن والمفليج
 ومقطوع اليد والرجل من خلاف والتخلف حد وث المرض والشيخ الكبير
 العاجز عن المشي واعى ان لم يجد قائدا ومحل ذلك اذا لم يكونوا في المسجد فان كانوا
 بالمسجد لم يجمع الجماعة ومن له ضالعة يبرجوه ومن حال بينه وبينها مطر او حل او نوح او طيلد
 شديد او ظلمة او ريح او خوف على ماله او من غريبا وظالم او مدافعة احد الاختين
 او خوف الافتراق من القافلة والطريق غير مأمون او كون الطريق مظلاما وفيه الحيات

عنه كثر ودوايته
 واما بعد
 سفر من له عنده
 وديعة او فون
 من امر ان خيرة
 او طمحه او اطلاق
 الما و نومه
 بنيتها عنه
 او خوف على مالي
 استوجر لحفظه
 كلفا رة بستان
 ١٣

والعقارب او قيامه بمريض يخاف هلاكه اذ اذ ان فارقه او حصره بطعام او
 تطويل امام لا عن مشتغل يا مورال تيا او الدين حتى بالفقهاء والحدث والتفسير
 ان يكون الامام من الخيار واحقهم بالامامة اقراهم كتاب الله فان استودوا
 فاعلمهم بالسنة المتعلقة باحكام الصلوة صحيحة وفساد اثر الحسن اذ كان من الخيار
 فان استودوا وكانوا احد شي اسلام فاقدمهم اسلاما ولا ترجيح لاد من تقدم
 اسلامه على اولاد من تاخر اسلامه الى هذا الحد ورد في الحديث ونرادت
 الفقهاء على هذا افعالت الخبايلة ثم لا شرت نسبنا ثم لا شرت في الارواح ثم يقرع وقال
 الاخافان ثم لا شرت خلفنا ثم لا شرت وجهنا ثم لا شرت نساءنا ثم لا شرت
 حياءنا ونسبنا ثم لا شرت صوتنا ثم لا شرت زوجة ثم لا شرت ما لا شرت جواهرنا ثم لا شرت
 ثوبنا ثم لا شرت اكبرنا ثم لا شرت اصغرنا ثم ما شرت المقيم على المسافر ثم اجر الاصل على المعق ثم المفق
 على العبد ثم المتيهم عن حدث على المتيهم عن جناية فان استودا يقرع بين المستويين
 او الخيار الى النعم فان اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد موأخير الاولى اساءوا ابلا اخر
 نعم صلواتهم وصاحب البيت ولو كان عبدا وامام المسجد الرب ولو كان عبدا اولي
 بالامامة من غيره الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه والمستعير والمسا
 احق من المالك والحر اولى من العبد والبصير اولى من الاعمي والمصري اولى من البدني
 واليهن اولى من الميتم ولا يوم من الرجل الرجل في سلطانه كما في قوله برون اذنه من
 زيارتوما فلا يومهم الا باذنه ولا يوم الرجل وما وجه له كارهون ولو ام ان الكراهة لفساد
 فيه اولا نعم احق بالامامة منه كراهة ذلك تحريما وان هو احق كراهة تنزيها وهم آثمون
 بكرهته بقي لو كرهه بعض النعم وارتضى به بعضهم فالأولى حينئذ ان لا يوم اذا كان

الكارهون بعد الراضين او اكثر منهم ولو الراضون اكثر فتجوز له الامامة ولا
 يعتد بكرهه جاهل او متعصب فان الجهلاء اعدوا لاهل العلم في كل عصر وتجزأ امامة
 الاعمي والاعم ولا تلف والعبد والمعتق اذا تاهلوا لها وكن لك امامة الاعرابي
 ودل البغي والصبي المميز ولو في القرائن وامام الجور وتكره الصلوة تنزيها وان جائز
 خلف الفاسق المعلن والمبتدع الذي لا يكفر ببدعته اما من انكر بعض ما علم من
 الدين بالضرورة فهو كافر لا يصح الاقتداء به اصلا فتجوز امامة الرافضي والخارجي
 والعنزي والمقلد لا امامة النجاشي اي الطبعي اذ الدهري ومنكر الاحاديث و
 منكر وجود السماء او الملائكة او الجن كانه كافر اتفقا وامامة الكافر لا تصح اصلا
 وقالت الخبايلة لا تصح امامة الفاسق الا في جمعة وعيد ان تعذر
 خلف غيره وليعلم ان هناك فرق بين الكافر والمكفر فمننا من كفر
 الروافض ومننا من كفر الخوارج فهم ليسوا بكافرين بل مكفرين بلسان
 البعض والكافر من كفره صحيح ومتفق عليه ممن ذكرنا من الينا حجة والحق
 والطبيعية ومنكرى المعاد ومنكرى حشر الاجساد ومنكرى الملائكة او
 منكرى وجود ابليس والجن فلا يصح الاقتداء بهم اصلا ولو صلى خلف
 فاسق او مبتدع نال نضل الجماعة ولا نكراهة خلف الامر واذا كان مميزا لما
 قد منا ومن كرهه فقد اخطأ خطأ بينا وتكره امامة غيره الا ولي بالامامة بكا
 اذن الا ولي امامة الفضول بدون اذن الفاضل وقال بعض الفقهاء وتكره خلف
 السفهاء والمفلوج والابرص الذي شاع برصه ولم يجد لهذا ادليلا وكن لك
 بقولهم تكره اقتداء الحق بالباطل في ولعمري انه تعصب فالحنفية والشافعية

والملكبة والحنابلة كلهم مسلمون يجوز الاقتداء بهم بلا يكره وان لم يراعوا مذاهب
 المأمومين مثلاً ام شافعي لم يتوضأ من خروج الدم اذ ام حنفي لم يتوضأ من
 مس للذكر فيجوز اقتداء الحنفي بالمالكي والثاني لكون الصحابة مختلفين
 في هذه المسائل ومع ذلك كان يصلي بعضهم خلف بعض وقال صاحب البحر
 من الاحناف ان يتيقن المرأة لم يكره وان يتيقن عدمها لا تقص الاقتداء وان
 شك كره وهذا القول ساقط بالمرأة وصاحب البحر قد سقط في بحر الخطاء وما شر
 بانه يجوز الاقتداء بالرافعي والخارجي ويكره الاقتداء بالنشافعي وهل هذا الا
 لقلب ظاهر وليس ان لا يثق على المقتدين بالتبطل فان رضوا به ولو عرف
 ذلك منهم بالقرائن جاز التبول بل استحب له ذلك فان شاركهم فيها من
 يثق عليه ذلك او حدث حادثة خفف فيما بقي منها والذي كره التبول
 مطلقاً فقد اخطأ خطأ بيناً وينبغي ان يلاحظ في تخفيف الصلوة وتطويلها
 ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عبرة بخفة صلوة الكسالي والجملة في هذا
 الزمان واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ويستحب له التبول اجماعاً ولا تكرر للنساء
 وحدهن الصلوة جماعة وتقف الامام وسلمهن فلو تقدمت جازت الصلوة
 الا الحنفي فتتقدمهن ومثلهن المرأة اعني يتوسطهم الامام ولا يجوز منع
 النساء عن حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ودعوا اذ اخرجن تغلات غير
 متبرجات بزينة مع لباس ساتر سيما العجائز وقيل تمنع الشوابيب
 لفساد الزمان وتكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيرهن ولا
 حرم منه كاخته او زوجته او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكرا او معهن

في المسجد المأذون فيه لكل احد فلا يكره ومن صلى مع واحد ولو صبياً
 او خنثى اقامه عن يمينه فلو وقف عن يساره كره اتفاقاً وكذا لو وقف خلفه
 جازت الصلوة اما المرأة فتأخر فان لم تأخر وقامت بجنبه تقصص ولو
 وكهرت صلوة المرأة وان ام اثنين فصلاً عد تقدم عليهما فلو توسط اثنتين
 فصلاً عد كره ولو قام واحد بجنب الامام وخلفه صف كره اجماعاً وليصف
 الرجال ولو عيبد ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء وينبغي ان يصفهم الامام
 على هذا الترتيب ويا مراهبان يتراصوا ليسدوا الخلل وليسوا امنا كبهم
 ويلزقوا قد امهم اعني يلزق كل واحد قدما اليمنى بقدم الآخر اليسرى
 بالعكس ولتقف الامام في وسط الصف فلو قام في جانب كره واذا كان
 الامام في وسط الصف وجاء مقتدى آخر وفي الصف سعة من الجانبين
 فيسحب ان يقوم في جانب اليمين وان كانت في الصف فرجة ليسد بها
 ادلاً وان لم تكن سعة في الصف فيجذب رجلاً من الصف ويقوم معه
 فان صلى منفرد اخلف الصف وفيه سعة فسدت صلوته واذا عادر
 خير صفوف الرجال اولها وخير صفوف النساء آخرها ولو صلى على مرتفع
 المسجد مع وجود مكان في الصحن كره ان كان بلا عذر ومع العذر لا يكون
 مكبراً ونحوه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وهذا
 يعلم من يستمكن عند دخول داخل مجنبه في الصف ويلظن انه رياء
 فلا تفسد الصلوة بحركته كما لا تفسد صلوة من جذب من الصف ولو لم
 يكن هناك الا صبي واحد فيقوم في الصف والا دلي ان يقوم في نجا الشال

بعد الرجال وكذلك لو كان هناك خنثى واحد فيقوم في صف الصبيان
 الامراة لو كانت منفردة فتقوم خلف صف الرجال ولا تدخل في صفهم
 وكذلك في صف الصبيان فلو حاذت امرأة رجلا ولو كانت مشتتة ولا حائل
 بينهما ولو في صلاة مشتركة تحريمه واداءه والتحدث الوجهة لا تقصد صلاة
 الرجل ولو نوى الامام امامتها وعند الاحناف تقصد ولا دليل لهم على ذلك
 اما صلاة المرأة ففكره وكذلك لو حاذت الامراء الصبيح ولا يصح اقتداء
 رجل بالمرأة وخنثى ولو في جنازة ونقل الا انه يجوز ان تؤم الامراة عبيدا
 داخل بيتها وكذلك يجوز ان تؤم الصبيان والخنثى ويصح اقتداء الرجال
 بالصبي لميز كما مر لا يجنون مطبوع او منقطع في غير حالة افاقته او سكر
 او مغنى عليه وتصح اقتداء صحى بمعدور كاتداء رجل صحى برجل مبدور
 او مفتصد او من به سلس البول او اقتداء امرأة صحى مستحاضة وكذلك
 تصح اقتداء من به عذران بمن به عذر واحد وكذلك اقتداء ذى النفل
 بذي سلس وكذلك اقتداء الفاضل بالمفضول واقتداء الكاسى بالعاسى
 والقارى بالامى والمتوضى بالمتيمم والقاسل بالماسح والقائى بالقاعد والما
 والقاعد بالمضطجع والساجد بالركع بالموى والمفترض بالمتنفل ومن يصلى
 فرضا آخره بالعكس والتأذير بالمتنفل والمفترض والتأذير الآخر والتأذير
 بالتحالف واللاحق باللاحق او المسبوق والمسبوق باللاحق او بالمسبوق الآخر
 والمدرك والمبتدى بالمسبوق وباللاحق والمسافر بالمقيم ولو بعد الوقت فيما
 يتخير بالسفر وبالعكس والتأذير بالراكب والراكب ببركبة دابة اخرى غير كمال

بالاشغ وكذلك لو كان يقدر على تلفظ كل حرف بمن لا يفهم ببعض الحروف وطلق
 اللسان بمن به حكمة او لكثرة وغير الفأفأه بالفأفأه وغير التتمام بالتتمام
 واذا اقيمت الصلاة قاموا ان كان الامام حاضرا وان كان غائبا فلا حتى
 يردده وينبغي لهم ان يقيموا الصف الاول ثم الذى يليه ثم كذلك فلو اقيمت
 الصفوف وقامت صف من الرجال خلف صف النساء لا تقصد صلواتهم
 ويكره ان يصفوا بين السوارى ويشترط علم المقتدى بانقالات امامه بان
 يراه اذ يرى بعض الصف او يسمع من المبلغ ولا يضر بعد المسافة ما لم يكن
 نذرا في الصف سعة وكذلك لا يضر الحائل وكذلك لا يضر كون المقتدى
 على سقف المسجد والامام تحته وكذلك لا يضر كون الامام في المسجد كون
 المقتدى في غرفة ببيتة بحيث يرى امامه او يسمع صوته او يبلغه المكبر وان
 حال بينهما شارع عام تمشى فيه العجلات والمراكب او تخرجى فيه السفن
 خلاه يسع صفتين او اكثر وسواء في ذلك الفرض والنفل والمسجد وغيره
 من ابنية او فضاء ويكره اسر تفاع الامام على المأموم بان يزيد من درجة
 المنبر في الموقف الاحتاجة او عذر ولا يكره عكسه الا لقاصد ذلك ترفعاً
 او كبراً فيجوز الاقتداء من سطح دارة بالامام الذى هو في المسجد سواء كانت
 متصلة بالمسجد او لا ان راى الامام او راى من وراءه او سمع انتقاله
 من مبلغ ونحوه ولو كان بينهما فوق ثلث مائة ذراع وصح اقتداء من يرى
 او تروا جبا بمن يراه سنة واذا ظهر حدث امامه او مفسد آخرى راى
 المقتدى اعاد الامام صلواته ولا يعيد المقتدى ولا يلزم على الامام اخبار

القوم اذا اتمهم وهو حدث او جنب او فاقد شرط او مرن دلوا خبر بعد
اتمام الصلوة انه كافر فلا يعيدون واخبر على الاسلام والقتل واو احر
الصلوة ثم علم انه محدث او جنب فيروح للطهارة ويومئ الى المومنين
ان مكاتكم ويجوز له ان يستخلف رجلا غيره فورا اذا جاء بعد الطهارة
فيبني على تلك التحريمة ولا يلزم على المومنين اعادة التحريمة والمدر من
صلى الصلوة كاملة مع الامام واللاحق من فاتته الركعات كلها او بعضها لكن
بعد اقتدائه عند تحريمة الامام بعذر كغفلة وترجمة وسبق حدث و
خوف وكذا يكاد يرد بان سبق امامه في ركوع او سجود فانه يقضي ركعة
وحكمه كالسبوق يتابع امامه ثم يتم صلوته والمسبوق من سبقه الامام بها
او بعضها فما ادرك المسبوق هو اول صلوته فلما ادرك من المنزلة ركعة
مع الامام تشهد معه ولم يكتف به عن تشهده في ثمانية صلوة لنفسه فيجلس
اذا صلى ركعة منفردا ويجهر فيه ثم في الركعة الثالثة لا يزمه قراءة السورة
وقال الاخناف هو قائل اول صلوته في حق القراءة واخرها في حق التشهد
وعن امامنا احمد بن حنبل روايتان ولو اتم المسبوق صلوته قبل فراغ الامام
ففسد صلوته لخالفه الامام وينبغي للمسبوق ان يدخل في الصلوة على الحالة
التي يجيد الامام عليها فيكبر التحريمة ويركع ان وجدته راكعا ويسجد ان ساجدا
وان ادى الصلوة التي فاتت مع الامام او لا فخر امتدى بالامام صحته و
كبرهت لخالفه الحديث ولو وجد المسبوق بعد سلام الامام رجلا يصلي واقتد
بصالح القدوة ويسلم اذا اكملت صلوته قبل صلوة الامام الثاني وينبغي للمسبوق

ان لا يقوم الى قضاء ما سبق به حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولا يسجد
معه ولو قام ثم سجد الامام فعليه ان يعود ولو كان السهو قبل اقتدائه ولو
قام قبل ان يسلم الامام ولم يعد فسدت صلوته لان متابعة الامام فريضة
سواء قام قبل فحود الامام تدار تشهد او بعدة وقيل بكرة الا بعذر كخوف
حدث او خروج وقت فجر وجمعة وعيد ومغدير وتام مدة السجود ومروا
بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحته ولو لم يعد كان عليه
ان يسجد السهو في آخر صلوته استحسانا هذا كله قول الاخناف ولو سلم المسبوق
ساحيا ان بعد امامه لزمه السهو والال ولو قام امامه لخامسة فتابعه لا
تفسد صلوة المسبوق وتفسد صلوة الامام ان ترك القعدة الاخيرة فان
عاد الامام الى القعدة عاد المسبوق متابعا له ولو ظن الامام السهو فسجد له
فتابعه فبان انه لم يكن هناك سهوا لا تفسد صلوة المسبوق وعند الاخناف
تفسد ولهم قول بتدبير الفساد وعليه الفتوى وتجب متابعة الامام في غير
مبطل واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المعتبرة
ولا تنعقد صلوة الجمعة لانيية الامامة من الامام ونية الاقتداء من الموقر
وكذا صلوة العيد وفي غيرها من الصلوات لا يشترط نية الامام ولا يجوز
للمقتدى ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب ولا تحب له ركعة بدوها
لو مسبوقا واذا خرج الامام من صلوته انقطعت القدوة ولا يجوز للمأموم قطع
القدوة الا بعذر يسوغ ترك الجماعة ابتداء او لمسا فر امتدى بمقيم فيجوز له
ان يسلم بعد شنتين ويجزى من الصلوة وان لم يخرج امامه كما مرو عن الاخناف

ترك امامه سنة مقصودة كقعود التشهد الاول او ترك الترتيل في
قراءة القرآن واذا عرض بمطل كترك الاعتدال في صلوة امامه وجب
قطع القدوة ومن كان في صلوة جائز له ان يقتدى بمصل غيره وسواء
في ذلك الامام والمنفرد والمؤتمر والمسبوق واللاحق بعد مفارقة الامام
الاول ومن ادرك الامام قبل السلام فقد ادرك الجماعة والجمعة قبل ان اكر
من الجمعة اقل من ركعة فبتمها ظهرا وليلن للامام انتظار من احس به
داخلا ليدرك الجماعة او يدرك الركعة ما لم يضر بالمؤمنين وكلما كانت
الجماعة كثيرة فبحى احب الى الله ومن بعد من المسجد فاجرة اعظم وتحب
خطا وتكتب آثاره وما بعد وكان يجمع اكثر او امامه افضل فالصلوة فيه
افضل ويجوز للاجل ان يصلي الفريضة في مسجد او مع امام جمعة اكثر شرب
الى تومته او اهل محله في يومهم في الفريضة فصلوته الاولى فريضة والثانية
نافلة واخطأ صاحب الدر حيث قال صح ان معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
ولفومية فريضة حيث لم ينقل ذلك اطلاقا في رواية صحيحة ولا في رواية ضعيفة
ومثل هذا ينبغي عن قصور ياعنه في علم الحديث واذا انقضت صلوة الامام
وحضر متخلف واحد او اكثر من لجم جماعة اخرى بالاقامة لا بالاذان وسواء
في ذلك المسجد او غيره وقال اخذ بركة امامه من يصيح ومن يضحك صوته
او ريقه وينبغي للمؤمن ان يكبر للحرمة بعد حرمة الامام فان احرم مع امامه
او قبل اتمامه لم تنقض صلوته والاولى له في سائر افعال الصلوة ان يشترط فيها
بعد امامه فان واقفه فيها كره وصحت

باب الحدث في الصلوة

من سبق الحدث في الصلوة بطلت صلوته ولا يبني ومن ظن انه احدث
فلا يجوز له الخروج من الصلوة فان خرج بطلت صلوته سواء خرج من المسجد
او لم يخرج وان يتيقنه بان يسمع صوتا او يجد ريحا فيخرج ولا يبني بل يستأنف
الصلوة بعد الوضوء ومن جن او نام نوما مستغرقا في الصلوة بطلت صلوته
وكذا ان قام به مانع عن تكميلها حسيا او شرعيا وجاز له قطعها ومكن طعن
فخرج وجاز له الاستحلاف ايضا ان كان اماما وكذا ان حصر عن القراءة
استحلف اما اذا حصر لمض لا يرجي براءة فلا تبطل صلوته ولا صلوة من
خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتى
بالواجب ولو لم يقدر على القيام الواجب ايضا يستحلف ومن كان ماسحا
فانقضت مدة مسحه او خلع غقيقه او كان ماسحا على الجيرة فسقطت عن بره
اذا كان صاحب عذر فانقطع عذره كاستحاضة وصاحب سلس بول او مذى و
نحوها بطلت صلوته ويستأنف ولو رآى المنيح في صلوته الماء او لوقعه او
يتيقنه فلا يضره ذلك شيئا كما تقدم واذا انقضت الامم الفاتحة او سورة لزمته
القراءة لكل ركعة فعلها بعد النعم ولو تعطلها وهو في التشهد الاخير جاز
صلوته ولا يعيد والعريان اذا وجد الثوب لزمه التستر به فان لم يفعل ما
ينبغي في الصلوة في تحصيله نبي على صلوته فان تركه او قطع الصلوة لتحصيله بطلت
واستأنف ومن صلى قاعدا فقد رعى القيام او مؤميا فقد رعى الركوع والسجود

اتم صلوته حسب استطاعته ولم يعد ما يصل قبلها فان فعل دون المستطاع
 اعاد وان استطاع في التشهد الاخير جلس المومي وتشهد وسلم وصلوته ما
 قبل الاستطاعة صحيحة ومن خرج الوقت وهو في الصلوة قال كان قد اتى ببركة
 فقد ادركها اداء والا فقصا ان تقصر بالتأخير وان تقصر بالنوم او
 النسيان فاذا دعا كما مر ولو دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة فان صلى
 ركعتي تمها الجمعة وان صلى اقل منها فيتم الظهر ولو احدث بالاختيار في صلوة
 بطلت صلوته وليست بالتلف وقال الاخناف فيما جازته الاستحلاف يستحب له ان يشر
 الى الخليفة باصبع ليقام ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبته
 ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة وعلى
 صدره لسجود ولو خرج من المصنوف او المسجد او الجماعة او الدار الذي كان
 يصل فيه من غير استخلاف بطلت صلوته ويجوز لاحد من المقتدين ان
 يتقدم ويقوم مقامه فلا تبطل صلوة المقتدين ولو استخلف رجلا ثم تكلم عامدا
 بطلت صلوته ولم تفسد صلوة القوم وكذلك اذا اكل او شرب او فعل فعلا آخر
 منافيا للصلوة ولو قرأ القراءة المفروضة اعنى سورة الفاتحة ثم استخلف
 رجلا لقراءة السورة لا تفسد صلوته وقيل تفسد ولو عجز عن الركوع والسجود
 لا يستخلف بل يوديهما موميا واقبح صلوة الموتمين خلفه كما بينا من قبل ولو
 استخلف مع ذلك لا تفسد صلوته ولو اصابه نجاسة من خارج لا يستخلف
 وتصح صلوته وكذلك لو صار اميا ولو كشف عورتها او كشفت المرأة راسها
 او ذراعيها بطلت الصلوة وبطلت صلوة من خلفه او خلفها الا اذا ستر

او سترتها على الفور كما مر ولو طلب الماء بالاشارة او شراة بالمعاطاة لا
 تفسد صلوته كما لا تفسد بالاشارة لرد السلام او حل المبرقة بيده او احد والبرق
 فيه ولو صلى بخفاصة فوجد ما يزيلها بطلت صلوته وليست بالتلف ولو قدم الفارسي
 اميا لا تفسد الصلوة ولو استخلف الامام مسبقا ولاحقا او مقيما وهو مسافر
 او مسافرا هو مقيم صح ولاولى ان يستخلف المدرك ولو جهل المسبوق الكنية
 تعد في كل ركعة احتياطاً ولو مسبقا بركعتين فرض له القعدتان ولو استخلف
 مسبقا وخلفه المدركون فاذا تمت صلوة المدركين فهم يجلسون ويصبرون
 حتى يفرغ المسبوق من صلوته فاذا سلم سلموا معه وجاز للمسبوق اذا اتم صلوة
 الامام ان يقدم مدركا للسلام فان احدث المسبوق بعد ان يستخلف المدرك
 تفسد صلوته ولا تفسد صلوة المدركين وان لم يستخلف تفسد صلوتهم ايضا
 لان السلام عند تأركن من اركان الصلوة وعند الاخناف لا تفسد وتفسد
 صلوة المسبوق بحدث امامه من قبل السلام وكذلك ان تكلم او خرج من مسجد
 كذلك تفسد صلوة المقتدين خلفه وكذلك صلوة اللاحقين ومن تذكر في ركعة
 او سجدة انه ترك سجدة فالحط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجدة فوجد
 اعاد ما ندباً ولو ام رجل رجلا فاخذت صلوتها وليست بالتلف
باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها من تكلم في صلوته عامدا بطلت صلوته
 ولو بعد قعوده قدر التشهد قبل السلام ولو كان ناسيا او نائما او جاهلا او خطا
 او مكرها فلا ولو سلم ناسيا للخروج من الصلوة قبل ان تمامها على ظن انما لا تفسد
 الصلوة ولو سلم عمد ابنية الخيبة على انسان تفسد وكذلك لو سلم عند اثنية

التحية في صلوة الجنازة وكذلك برز السلام بلسانه ولا تقصد لو اشار باليد
اتفاقا وكذلك لو صاح بخير بين واحد وقيل تقصد ولو قال في الصلوة السلام
على محمد او السلام على ابراهيم او السلام على جبرئيل لا تقصد لانه ليس بنبي
التحية اذ هو لا يراهم وينتج من هذا انه لو سلم على رجل غائب فقال السلام
على فلان لا تقصد والسلام سنة وردة واجب ويكره السلام على مصل وتال
وموزن ومستنج ولا يكره على الذكر والمحدث والخطيب ومكره الفقهاء
القاضي والباحث في العلم والمدرس ولا عب الشطرنج من هو مثله وشارب
الخمر واكل الربوا والجائع ومطير الحمام ومكشوف العورة والامراة الاجنبية
ولو كانت فتية شابة وقيل يكره عليها ولا يجب رد السلام على مستنج ومصل
وتالي قرآن وموزن وبأئى ومتغوط وجنب وليستحب له ان يتيمم ويرد
لو كان هناك ماء ولا تقصد الصلوة بالتنجيح اذا كان لغرض او عذرا او تحسين
الصوت وتصفية الحجرة وكذلك بالرداء بما يشبه كلام الناس فان ان فيها
او تاوه او تافف فارتفع بكاء ولم تبطل ويكره ان كان لوجع او مصيبة مالم
يلفحش وقيل تبطل وقيل ان طهر به حرقان وقيل ان ظهر حرف مفهم او غير مفهم
وبعدة صدقة والمختار عدم الضاد في الصور كلها ولو بكى من خشية الله
او ذكر الجنة او النار فلا تبطل اتفاقا ولو ارتفع صوته ومن عطس فقال له آخر
رحمك الله وهو في الصلوة عامدا عما فسدت صلوته وقيل لا تقصد ولو
ناسيا او جاهلا فلا وكذلك لا تقصد لو آمن بعد التشميت او سمع خبر سوء
فاسترجع ولو قرأ آية من القرآن بقصد التفهم والجواب فقط كان قبله

وهو في الصلوة ما حالك فقال الخيل والبغال والحمير او من اين جئت
فقال جئت من سباء او بئير معطلة وقصر مشيدا وخاطب رجلا اسمه
يحيى بيا يحيى خذ الكتاب بقوة او سال عن رجل اسمه موسى ماتك يمينك
يا موسى او قال لمن دخل بيته من دخله كان آمنا ونحو ذلك تقصد صلوته
وان قصد مع التفهيم القراءة او لم يقصد شيئا فلا تقصد صلوته ولو سمع
اسم الله ثم فقال جل جلاله او سمع اسم النبي صلعم فضلع عليه او قرأ الإمام
فقال صدق الله ورسوله لا تقصد وكذلك لو سمع ذكر الشيطان فلعنه وكذلك
لو قتل او تعوذ لدفع الوسوسة ولو لامر الدنيا ولو سقط شيء من السطح فبطل
او دعى لاحد او عليه فقال آمين لا تقصد وقيل تقصد ولو قيل له تقدم فتقدم
او دخل فرجة المصنف احد فوسع له تقصد ولين للمصلي ان يفتح على امامه وعلى
غيره باى قصد وفي اى حال ولا يشترط فيه شروط ذكرها الاضاف كان يذو
الفهم دون القراءة وان لا يكون الفهم على غير امامه ولو قيل للمصلي امع الله
اله غيره فقال لا اله الا الله لا تقصد صلوته وكذلك لو اخذ القرآن من
مصل او غير مصل كذلك لو جرى على لسانه نعم ادبى او لا من غير قصد الاجابة
اما لو قصد الاجابة تقصد ولو قال امرى او هان بالقارسية او الهندية او
هين بالهندية او نوا وليس بالانكليزية تقصد صلوته ولو لم يقصد الاجابة لعدم
درود تلك الالفاظ في القرآن ولو اكل او شرب عالما عابدا فسدت صلوته و
لو اكل سمسم او شرب قطرة الا اذا كان بين اسنانه ما كول دون الحصاة
فابتلعها اما المصنع فمفسد كسكر في فيه شيلع ذوبه اما لو اكل قطعة من السكر

ولبقيت جلالاته في الفم فابتلعها وهو في الصلوة لا تبطل صلواته وكذلك لو أكل
أو شرب وهو ناس أو جاهل ولا يجوز لمن شرع في صلوة الظهر مثلاً أن ينتقل إلى
صلوة أخرى لأنه البطل للعقل ولو نوى صلوة أخرى تبطل صلواته الأولى ويأثم
أن لم يكن له عذر مسوغ ولا بأس للمتنقذ أن ينوي الاقتداء وكذلك عكسه لو
شرع فيبني على صلواته الأولى ولا يستأنف ولو صلى ركعة من الظهر ثم نوى
الظهر ثانياً مرة لا تفسد صلواته الأولى إلا إذا نوى باللسان فتفسد صلواته الأولى
وليستأنف ولا بأس أن يقرأ من مصحف ولو حمله باليد أو باليدين أو قلب
مراقبه سواء كان في الفراش أو النوافل وكذلك لا بأس أن يفتح على إمامه من
المصحف ولو حمل طفلاً صغيراً ثم وضعه حين الركوع والسجود لم تفسد صلواته
كذلك إذا قام وسرّع على المنبر ثم نزل قهقري وسجد ختمة وكذلك إذا مشى
لفتح الباب إذا لم يكن في البيت غيره من يقدر على فتحه أو قتل الحية والعقرب
بشرية واحدة أو ضربتين فصاعداً أو مشى لقتلها وأخذ العصا ونحوه
تفسد الصلوة بالفعل الكثير أي ما لا يشك بسببه التأخر فاعلم أنه ليس
بصلوة ففتح الباب في الصورة المذكورة وقتل الحية والعقرب والمشى
مستثنى عنه بالنص ولو قبل أمراً أو مسها بشهوة وهي في الصلوة لا تفسد
صلوة المرأة ويأثم الرجل وتفسد صلواته لو فعله وهو في الصلوة ولو رفع يده
في غير ما ورد الرفع فيه لا تفسد صلواته ولو سجد على نجس عالماً بما من غير عذر
فسدت صلواته وكذلك لو كان يداً وركبتاه على نجس وكذلك لو كشفت عورتها
ولم يستترها على الفور أو طرأت عليه نجاسة وهو قادر على إزالتها من غير أن

نجس ساوئ بدنه ولم يستر لها أو صلى على مصلب مضرب نجس البطانة بخلاف
غير مضرب ومبسوط على نجس لم يظهر لون أدرج وهذا كله على ما رجحناه في
باب شروط الصلوة وعند الشوكاني والسيد من أصح ما تبطل صلواته لأن الطهارة
من النجاس واستتر العورة ليست بشرط عندهما ولو صلى في الصورة المذكورة تأسيباً
تصح بالاتفاق ولو حول صدره عن القبلة عالماً بما من غير عذر يخرج من التحول
كقتل الحية والعقرب أو فتح الباب ونحوها فسدت صلواته أما لو مشى مستقبل القبلة
تقدماً أو تخلفاً فلا تفسد وقيل إن خرج من المسجد وجاءوا الصفوف في غيره
تفسد ولو حول وجهه فقط فلا تفسد اتفاقاً بل يكره وهو الالتفات المكره
والالتفات الجائز هو صرف البصر فقط من غير صرف الوجه وقد ثبت أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يلتفت يميناً وشمالاً في الصلوة وما درس من النبي محمول على الالتفات
المكره ولو ظن حدثه فاستند برأيه لغير علم عدمه إن خرج من المسجد تفسد
بإلا لا وهكذا الوظن أنه أتم الصلوة فاستند برأيه وكلم الناس ثم ظهر أنه
لم يتم لا تفسد ويبني على صلواته ويكملها ولو قبلت المرأة أو رجلاً وهو في
الصلوة لا تفسد صلواته وتفسد صلواتها وهي في الصلوة ومن دفع أو جعل يده
الدابة خطوات ولقي صدره إلى القبلة لا تفسد صلواته وإن حول عنها تفسد
كما لو وضع على ظهر الدابة وهو في الصلوة أو رفع عن محله وضع على السرير أو
الكرسي أو الجملة أعني إن بقي صدره مستقبل القبلة لا تفسد صلواته ولا تفسد
هذا في الفرائض وأما في النوافل فالقياس أنه لا تفسد مطلقاً لأنه يكفيه
الاستقبال عند التحريم فقط ولا يضر الاستدبار فيما بعده ولو رمى النساء أو

طائراً الحجر كان عنده أو حمله من الأمراض ثم رمى به لا تقصد صلواته إلا إذا
 ارتكب العمل الكثير ولو ارتد والعياذ بالله في الصلوة فسدت صلواته وكذلك
 لو مات فيها أو فعل فعلاً يوجب الوضوء أو الغسل وكذلك لو ترك ركناً عاماً
 عاماً بأكمله أو شرطاً بجزءه ولو ركع ورفع رأسه قبل أن يرفع الإمام من
 لم يعد معه فسدت صلواته ولو قام المسبوق وشرع في صلواته انقضاء قبل
 أن يسلم الإمام ثم سجد الإمام للسجدة فيجب للمسبوق أن يقتدى به تالي مرة
 يسجد معه ثم يجيد ما قد صلى منفرداً أو قال الاختاف تقصد صلواته أن صلى
 منفرداً أو في أقل منها لا ولو جلس للقعدة الأخيرة ثم تذكر سجدة صليبه
 أو تلاوية وإدعاه ولم يعد القعدة فسدت صلواته ولو قصده الإمام
 بعد الجلوس الآخر قبل السلام فسدت صلواته و صلوة الموتين خلفه و صلوة
 المسبوق ولو مدد الحفرة في التكبير فسدت صلواته كما مر وكذلك لو ألقى غيره
 المعنى وكذلك لو نزل في القراءة نزلت تغير المعنى أو توجب الكفر أو قهر النفس
 أو تغير الحرف إلى حرف آخر من غير عذر أو يدل لفظاً مراداً لللفظ الوارد في القرآن
 أو وقف في غير محله وفقاً لوجوب الكفر وفي غيرها لا تقصد كخطأ في الأعراب من غير
 تغير في المعنى كجوال الحمد ونصب هاء لله ونصب يا عرب أو أخرج الحرف من
 غير محله بغير عذر أو جعل قراءة العامة المضاد بما يشبه الدال المفتوح أو وقف في
 غير محله بغير الإيجاب ككفر ولكن تكلم ولو قرأ الضاد ظاهراً يجوز الصلوة بالانقضاء
 لما بهت في الصفات أما لو قرأ الدال المفتوح فلا يجوز لتباينهما في المخرج
 وفي الصفات لا بعد من أجل ولو زاد كلمة أو نقص كلمة أو نقص

تغير المعنى
 ولو تغير المعنى
 في غير محله
 ككفر ولكن
 تكلم ولو قرأ
 الضاد ظاهراً
 يجوز الصلوة
 بالانقضاء
 لما بهت في
 الصفات

أو قدمه أو أخره تقصد صلواته ولو كرر كلمة فإن تغير المعنى فسدت ولا
 لا ولو نظر إلى مكتوب وقصده لا تقصد صلواته ولو مستغصماً كره ولو تفكر في
 الصلوة في أحوال أو العسر للجهد أو بناء مدرسة تعليم علوم الدين فلا
 يكره أما التفكر في أمور الدنيا التي لا يترتب عليها أجر والثواب ثمكروا به
 ولو عرفت أنه وسأوس من غير اختيار وتعمد فيستعين بالله ويمضي في
 صلواته ولا اثر عليه ولا حرج غير أنه يندب له دفع الوسوسات والحيالات
 الواهية مما قد سر عليه ولو عطس أو حدث له نعمة فحمد الله لا تقصد
 صلواته ولا تكلم إلا بشارته فيها لحاجة للسلام ونحوه ويجب على المصلي
 أن يصلي إلى سترته ويدنو منها إلا إذا صلى على دكان أو دكة مثل قامة
 الرجل أو على سرير أو سطح كذلك وكان قريباً من حافته ولا بد من أن
 تكون كوخرة الرجل أي بقدر ثلثي ذراع فإن لم يجد ذلك ثابتاً فليصحب
 عصاه فإن لم يكن معه عصاه فليحذر طولاً لا خطأ يمكنه أن يسجد على آخره
 أو يسطوئه أو مصلاًه ولو خط عرضاً جازر ويجعل بينه وبين الساتر ثلاثة
 أذرع تقريباً وليجعله على حاجبيه الأيمن فإن لم تكن سترته دس في موضعها
 حاراً أو كلب أسود أو امرأة يطلت صلواته وقيل لا تقصد بمرور شيء وقيل تقصد
 بمرور الكلب الأسود فقط وإذا صلى اليه فلا يضره المار ويمر بين المصلي
 وبين سترته أو بين يدي المصلي والمصلي أن يدرأ المار بتسليم أو إشارة
 أو يد فان إلى فليقاتله فانه شيطان فان قتله فلا شئ عليه وإذا مر ولم يكن
 دعه ولا ينبغي له أن يردده لأن فيه إغارة للمروءة أما من صلى قريباً لمطاف

في مسجد الكعبة فإنه لا يدفع المار إذا كان طائفاً ولا ياتر المار هناك
لأنه مشغول بالعبادة والملازمة تدفع بالتصفيق ولو سجد أو أشارت لانت
صلواتها وسترة الإمام سترة لمن خلفه ومن خلفه لمن يليهم وكذلك إذا لم
يستتر الإمام وممن يديه ما يقطع الصلوة تبطل صلوة الإمام ولا تبطل
صلوة المقتدين وكرة سدل الثوب في الصلوة أي إرساله بكل ليس مقدار
والعبث ثوبه أو جسده والحك من غير ضرورة وتقلب الحصى إلا لحاجة
السجود مسحة واحدة وصلوته في ثياب بذلة يلبسها في بيته ومهنته
أي خدمته إن له خيرها ولا فلا ولا يكره في ثوب واحد وقال أحد
أن لم يكن على عاتقه شيء تفسد الصلوة وأخذ درهم ونحوه في فيه لم يفسد
من القرع فلو منعه تفسد وصلوته حاسر رأسه للتكاسل ولا بأس بالتمثال
ولو سقطت قلنسوته في الصلوة فأعادتها أفضل أن لم يجتهد إلى عمل كثير
لكذلك إذا سقطت الساعة من جيبه أو النظارة من عينه فلا بأس
بحملها أن لم يجتهد إلى عمل كثير ولا تجوز الصلوة مع مدافعة الأختين وقيل
نكرة وعقص شعرة وقرعة الأصابع وتشبيكها والتخصر ^{عط} والاعتماد ^{عط} على اليد
في القعود لا حين القيام ولو لحاجة أو عذر جائز والالتفات بوجهه كله أو
بعضه وإما الخطأ بعين فلا يكره كما مر وتفسد الصلوة بالاعتناء كما مر
عند الإخفات لا تفسد ويكره إفرأش الرجل ذراعيه كالكلب وصلوته إلى
وجهه إنسان أو امرأة يرى فيه وجهه أما الصلوة خلف ظهر الرجل قائماً أو
قائماً أو مضطجاً ساكناً أو متحدثاً أو المرأة فلا بأس بهما ولا يكره رد السلام

بيده والذي كرهه خطأ خطأ فاحشاً وكذلك لباس برد السلام برأسه والنكح
والاجابة به كما لو طلب منه شيء أو أرى درهماً وقيل أجيد فأدعى برأسه نعم أو لا
أو قيل له كم صليتم فأشار بيده أنتم صلوا ركعتين والترجيع بغير عذر والقيام صافياً
أو صافياً من عذر أو حاجة ولا يكره تفيض عييه إذا كان التفتيح بخلا
بالخشوع ولا يكره ولا قيام الإمام في المحراب أو على المنبر نكرة تنزهها قيام
الإمام منفرد أعلى محل أعلى من ذراع كما مر لا عكسه وتجوز الصلوة في الحالين ولو كان
الإمام مرتفعاً بقدر قامته الرجل فصاعداً وتجوز للإمران العذر أو حاجة ومن
العذر إرادة التعليم أو التبليغ ولا تجوز الصلوة ثوب فيه تماثيل ذي روح
وقال الأخشاف يكره وكذا إذا كانت التماثيل فوق رأسه أو بين يديه أو مجاورة
بمنه أو يسرة أو محل سجوده ولو في وسادة منصوبة لا مفروشة وكذلك لا تجوز
في بيت فيه تماثيل فإن ألجأته حاجة إلى الصلوة فيه ولم يقدر على إزالتها
حساً أو شرعاً صلى ويحترى مجانبتهما والابتعاد عنهما فمما استطاع ولو كان التمثال
خلفه ففيه قولان والأظهر للكرهية ولا يكره لو كانت تحت قدميه أو على فراشه
أو محل جلوسه ولو كانت التمثال صغيرة أو على خاتمه ينقل غير مستبين أو مستتر
في كيس أو كم أو ثوب أو حميان أو مقطوعة الرأس أو الوجه أو نحوه عضو لا يعيش
الحيو إن بدنه أو غير ذي روح لا يكره فالذي يحل الدرهم الأنكليزية أو
القرنسية وعليها تمثال ملكهم تجوز صلواته بذكره لصفه التمثال ولو كان
مقطوعة النصف وتسترها في الثوب أو الحميان وكذلك لا يكره خنصرها وحفظها
في البيوت لأن الحاجة إليه داعية وعدم دخول الملائكة محمول على

التماثل الكبير او المجسمة كذا قال عياض واطلق النووي وهذا الاختلاف
 في حملها وحفظها اما تمثيلها وتخمينها واعدادها فحرام بالاتفاق ولا يكره
 عد الآي والسور والتسبيح لانه ليس بعمل كثير وقيل يكره ولو عد بها بقلبه
 او غمزا نامله لا يكره بالاتفاق ولا بأس باتخاذ المسبحة وقيل يكره لانه ^{يقتل}
 اتخاذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ويكره لاجل الرياء اتفاقا وكذا
 تكره الى مصحف وسيف او سراج او ناسر تو قد ولاولى ان يصطلى الى
 شمع او سراج او ناسر ويخيز عنها الى يمين او شمال ويكره ان يشتمل الصماء في الصلوة
 وقيل الاعتقاد والتلثم والتخيم ايضا وكل عمل قليل بلا عذر وحاجة كلبس الخمار
 وقتل القملة والذباب وترك كل سنة ومستحب ولا يكره عمل الطفل كما مر وتباع
 قطعها لئلا تفلح في ذنبا او نور قدس واشتغال سراج او ناسر وضياح مال
 يجب القطع لمدافعة الاخبثين وليستخرج من الخلاف كما اذا استهزأ
 اجنبية او قبلته ويجب الاغائة ملبهون وغريق وحريق وحفظ روحه او روح
 غيره كان رأى الاغائة ان يسقط في البئر لا لئلا يابو به بلا استغاثة او نداء
 نروج المرأة الا في صلوة النقل عند البعض ويكره مد الرجل الى المصحف وكتب
 الشريعة الا ان تكون على موضع مرتفع عن المحاذاة وكذا وضعها على الارض من الجيوب
 على محل اربع منها وكذا وضعها خلف ظهره اذا كانت مكشوفة ولو كانت في
 صندوق او خريطة فلا بأس وسألتني رجل كتب اسم نبينا صلى الله عليه وسلم على
 قرطاس والصق به مجدرا المنبر وكان يجعل ظهره حين يخطب اليه فافتيت بكراهته
 وامرته ان يفعله في موضع آخر ولا يجعل ظهره اليه لانه سوء ادب ولولتي

هذا
 من
 التماثل
 الكبير

الاول وقام وشرع في القراءة فلا يعود ولو عاد بطلت صلواته الا ان يكون
 ناسيا او جاهلا كذا كذا ان مضى في موضع يلزمه الرجوع او رجع في موضع يلزمه
 المضى عالما تخميه بطلت صلواته كترك الواجب عمدا وان فعله يعتقد جوا
 لا تبطل وتبطل الصلوة بشح النية او بالتودد في الفسخ كما مر ولا تبطل لو
 عمل على كثير المنبر مرة كخوف او هرب من عدو او سيل او سبع ويكره في صلوة
 الفرض الاستناد الى جدار او عمود او عصا ولا يكره في النوافل وقيل تفسد
 صلوة الفرض بالاستناد القوي وهو انه لو فضل لسقط **فصل**
 في المساجد من بني الله مسجد بني الله له بيتا في الجنة ولا ترفع المساجد
 كالصوامع ولا تزخرف ولا تنقش بماء احد النقيدين ولا بأس بتوثيق بناءها
 واحكامه تقوية وليس كتسبها وتطييبها وصيايتها عن الروائح الكريهة
 والبصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها فان لم يمكن دفنها فليغيبها
 شوب ونحوه ولا حرم ويحرم الاطى فيه والبول والتغوط والقاء الخبثات والقاء
 ولا يبرق المصلي عن يمينه ولا قبل وجهه فان كان لا بد فعن يساره او تحت
 قدمه ما لم يؤذ احد اذني ثوبه وسواء في ذلك المسجد او غيره ويكره البصاق
 تحاة القبلة مطلقا ومن اكل بصلا ذكر انا او ثوبا او شيئا آخر اربع كربة
 كما للفحل وغيره فلا يقربن المساجد ونحوها ولو لم يكن فيها احد حتى ينزلها عن
 فمها والحج بعضهم به من به عثر في فيه اخرج له راحة كربة تؤذي المصلين
 ومن شرب التثياك انقصن فان دخل يستحب اخراجه ويكره انشا الضالة في المسجد
 والبيع والشرع والحجر من الكلام وقبيح سواء كان شعرا او نثرا والحلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال للدول لا رد الله عليك الثاني لا ارج الله تجاركم
ولا يابس ما فيه فائدة او غلبة من الكلام والشعر فيه مثله لما روى عن سمرق
شهدت النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة في المسجد واصحابه تدين اكراد الشرب
واشياء من امور الجاهلية فما تبسم معهم رواه الترمذي وصححه ولا تقام
الحجود فيه وما تغلظ من الايمان كاللعان توقع فيه ولا يمنع احد من الشرب
والنوم فيه ولا يابس ان يقيم فيه نفساء او مسافرون لم يجدوا ما يمكنهم غيره
وكذا لا يابس بوضع الفريض والحجيم فيه وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
غير انه يمنع عن رفع الصوت وقال الاخناف يحرم فيه السؤال ويكره فيه الاكل
مطلقا وقيل ان تحلى وكذا لا يابس بالاكل والشرب والزواج فيه وكذلك لا
يتناسد الاشعار الغير القليلة والتكلم بكلام الدنيا والتفاضي على الغريم والحكم
والقضاء والمحبس فيه ويجوز دخول الكافر والمشرک فيه باذن الامام او
المسلمين وليس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين كالتصاوير والنقوش والزخارف
ومن دخل فيه بعد الاذان او كان فيه وقد اذن فلا يخرج حتى يصلي الا بعد
ليس التيامن لداخله والتياسر عند الخروج منه ويستحب اذا دخله ان يقول
اللهم افتح لنا ابواب رحمتك واذا خرج يقول اللهم اني اسالك من فضلك
او اذا دخل يقول بسم الله والسلام على رسول الله اغفر لي ذنوبي واغفر لي
ابواب رحمتك واذا خرج يقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي
ذنوبي واغفر لي ابواب فضلك ويجب ان يصلي فيه ركعتين تحية المسجد قبل ان
يجلس وما اعتاده الجلالة في حضرة انهم يجلسون شوية ثم يقومون فيصلون

بدعة منكبة يجب الزجر عنه ولا يابس ان يفعل فيه ما فعله مطلوب شرعا في
غير حين الصلوة كقسمة مال فني ونحوه وكذا يرب بلعب سلاح ونحوه وكذا
الى الاكل والشرب وتعليق قنود وضع ثمار المساكين فيه وخزن ماء للشرب
او الوضوء ووضع مال للقسمة بين المسلمين ويكره اغلاق باب المسجد ولو
في غير اوقات الصلوة وقيل لا يكره في غير اوقاتهما اذا كان فيه متاع يخاف
ان يسرق ولا يمنع احد عن الصلوة والذكر فيه وان اختلف مذهب
او مشربه كرافضي ادخار حرمي او معتزلي او مقلد من الكبار اختصاص
الطوائف من اهل المذاهب بمساجد لا يدخلها الا اهل ذلك المذهب
ومعاصرتا عنه غافلون فقد سمعت ان بعض الاخناف كتب على باب المسجد
انه مسجد الاخناف او لا يدخلها الا الحنفى ولم يعرف انه يتركب كبير من
الكبائر المسجد الذي يختص به طائفة دون طائفة ليس في حكم المسجد فلا
يجوز الجمعة فيه على مذهبهم ومن يصلي فيه لا يحصل له اجر الصلوة في المسجد
وقد قال الله تعالى ومن اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
وذكره الوطى فوجه البول والتغوط فيه اتخاذ طريقا بغير عذر وادخال
نجاسة فيه او عليه يجوز الاستصحاب بد من نجس فيه ولا تطيبينه بنجس
ولا البول ولا الحجاماة ولا الفصد فيه ولو في اناء ولا دلى ان يبني البناء
المسلم فان لم يوجد فيوزن ان يبني به البناء الكافر كما في بلادنا فان اكثر البنائين
كفار وكذا الفعلة غير انه ينبغي ان يفصلوا يد منهم ان كان عليها نجاسة
ثمينون ويكره ادخال الصبيان والمجانين فيه حيث غلب تنجسهم ولا

ويستغنى لدخله تعاهد نعله وحفظه وصلواته فيهما فضل والاحناف عنه
 غافلون فقد اوجبوا خلع النعل في الصلوة ظمناً من عند انفسهم والثاني
 عليه السلام رغب فيه وقال خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم
 ولا يكره ما ذكر من الجماع والبول والبراز فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا
 فيه لانه ليس يصح شرعاً وكذا المتخذ للصلوة جنازة او عيد فحل
 دخوله لجنب وحائض كقضاء مسجد ورباط ومدرسة ومسجد حياض
 واسواق لا في مساجد القوارع والشوارع ولا يأس بتخصيصه وتغريش
 الحجارة فيه وافضل المساجد مسجد الكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد ^{القدس}
 وسائر المساجد سواء في الفضيلة وتيل ثم مسجد القبا ثم الاقدم ثم الاكظم
 ثم الاقرب ولا تشد الرحل لقصد الصلوة الا الى المساجد الثلاثة لان
 ما عداها سواء في الفضيلة والاجر والمعلم والمتعلم في مسجد لا صلى الله عليه
 وآله وسلم اجر المجاهد في سبيل الله وليس ذلك في غيره من المساجد وكذا
 ان لا يدخله الا الخيرو والمسجد ذات الجماعة الكثيرة افضل من مسجد قليل
 الجماعة وقال الاحناف ان مسجد استاذة لدرسه الاستماع للاخبار افضل
 اتفاقاً ومسجد حيه افضل من الجامع وان كان في حيه مسجد ان يصلي في الامكنة
 ان كانا مسأوين في بعد المسافة والا ففي الاقرب والمسجد المحلة حتى على
 اهل المحلة ان يعرفوا بالاذان والصلوة حتى لو لم يبق فيها الا واحد فهو يؤذن
 ويصلي فيه وما الحى بمسجد المدينة والكعبة له حكم الملقى به وكذا الواسع بأكثر
 من الحاضر في المستقبل ويكره رفع الصوت بالذكر اذا خيف الرياء ولا ينداء

وبين وتعماد كذا التلاوة بالحجر لاكثر من واحد لوجوب الاستماع ^{لنصاته} ولا
 عند تلاوة القرآن وكذا الموضوع والنعل اذا أذى بهما اما اذا لم يؤذ فباح
 وكذا غسل الميت فيه وارقة ماء الغسل او الموضوع فيه او في مكان يداس فيه
 كالطريق وغرس الاشجار لا النفع او حاجة كتقليل نر وتصفية هواء وتكون
 للمسجد ويكره ادخال المؤذى فيه ولو بلسانه ولا يكره الكلام المباح كما مر
 وقال الاحناف يكره وقيدة بعضهم بالجلوس لاجله وهذا مكره عندنا
 ايضاً اذا المساجد بنيت لذكر الله والصلوة ويكره تخصيص مكان فيه لنفسه
 وليس له انزعاج غيره اذا جلس فيه قبله ولو ضاق ولا لاهل المحلة ان
 يمنوا من ليس منهم عن الصلوة فيه نعم ان كان جلوس احد مخرلاً في اقامة
 الصف فلهن ان يأمره بالاستقامة في الصف او الانزعاج عن محله و
 يجوز جعل المسجدين واحداً ويكره عكسه ولا لاهل المحلة ان ينصبوا متولياً
 للمسجد ان لم ينصبه الامام او القاضي واذا كان في المسجد عظة وقرآن
 فسمع الوعظ اولى للعوام وسمع القرآن اولى للخواص ولا ينبغي الكتابة على
 جدران ولا الكتابة على رفاق ثم الصاقي بالجدر بالصمغ او غيره ورايت
 في حراب مسجد كتبوا فيه على رقعة اسم الله ثم كتبوا تحته على رقعة اخرى يا
 محمد فانا امرت بانزعاج الرقعة الثانية وقرأت هذه الآية وان المساجد
 لله فلا تدعوا مع الله احداً ويحرم اتخاذ القبور مساجد كما مر كذا تحلية المساجد
 بذهب او فضة وكذا الحراب والسقف وتجب ازالته وافضل الصلوة ^{جلوساً}
 المراء في بيته الا المكتوبة فالأفضل اداءها في المسجد بالجماعة ولا يجوز

لجاء المسجد ان يصلي المكتوبة في بيته فلا صلوة له الا في المسجد الا بعد زوال
 قيل بكرة ويجزئ لو صلى في بيته وياشر ويجوز نصب الخيمة فيه لجرج او معتكف
 او سادن كالكناس وغيره واخراج الاذى والقذى من المسجد يوجب الاجرا العظيم
 ومن فعل فيه ما لا يجوز اذى او غطى رقاب الناس غوب او منع بامير الامام
 حرام للمفسدة +

باب صلوة الوتر والنوافل

صلوة التطوع افضل تطوع البدن بعد الجهاد والعلم وافتضاها ما من جماعة
 واكد ها الكسوف فالاستقاء فالترابح فالوتر واقله ركعة ولو يكلا عد من
 مرض او سفر او نحوها واكثره مع صلوة الليل احدى عشر ركعة يسلم عن كل شنتين
 ويوتر بركعة ويفتتحها بركعتين خفيفتين وسن فعلها عقب الشفع بلا تاخير
 وان صلاها كلها بسلام واحد جائز او سر والاحد عشر ولو يجلس في الاخرة
 جائز لكن الاحب والاولى ما ذكرناه او لا ذكر لصلوة الليل مع اتيارها بركعة شين
 ابن القيم ثمانية انواع وهي كلها كافية مطابقة للسنة ولو اوتر بثلاث او خمس
 او سبع او تسع جائز والاولى ان اوتر بتسع ان يسر وثمانيا ثم يجلس ويتشهد
 ولا يسلم ثم يصلي التاسعة ويتشهد ويسلم وان اوتر بسبع او خمس سر وعن
 يجلس الا في آخر من وادنى الكمال ثلاث ركعات بسلامين وهو افضل ولو اراد
 على احدى عشرة ركعة يجوز وكذلك لو صلى ثلاث ركعات بسلام واحد غير انه
 لا يجلس بعد الثانية بل يسرهما سرهما ما لوتر بثلاث ركعات مع تشهدين و
 سلام

واحد كما هو مذاهب الاحناف فمنهى عنه لئلا يشبه النفل بالفرض اى صلوة
 المغرب ومن احرم بشفع غشى طلوع الفجر ونوت الوتر قلبها وتر ولا يصح عدم نية
 التخيير ووقته ما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر وتجب القراءة في صلوة الليل
 والوتر كما يجب في غيرها من سائر الصلوات ومن وصل الوتر خمسا او سبعا او تسعا
 او احدى عشرة او زياذة عليها فلا فضل ان يقرأ في اولى الثلاث الاخيرة
 منه سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بعدها قل يا ايها الكافرون وفي الاخيرة
 موصولة او منصولة قل هو الله احد والمعوذتين وان صلى ثلاث ركعات
 فيقرأ في الاولى الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والقنوت
 فيه وكذا في المكتوبات كلها عند النوازل مشروع فمن شاء قنت ومن شاء ترك
 وليس بسنة مستمرة دائما وكذا القنوت في صلوة الفجر يقرأها احيانا ويتركه
 غالبا فمن قنت في الوتر فالاولى له ان يقرأ في الركعة الاخيرة منه بعد الركوع
 ويحج به ان كان اما ما ليوم من الوتر ولا يأس ان يدعوى قنوته بما شاء فيرفع
 يديه الى صدره يبسطهما وبطونهما نحو السماء ومن ارجح ما ورد فيه اللهم
 احد في فيمن هديت دعا في فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وباسرك لي فيما
 اعطيت وقني شرها قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت
 ولا يعز من عادي تباركت ربنا وتعاليت استغفرك وتوب اليك ثم يصلي على
 النبي سلم ثم يمسح بوجهه يديه وركبتي الخالبة القنوت في غير الوتر الا ان
 ينزل بالمسلمين فائز له غير الطاعون فيسن لامام الوقت خاصة القنوت
 في غير الجمعة ويندب لمن يعتمد على نفسه بالاستيقاظ ان يصلي الوتر في اخر الليل

ويتم صلاة الليل به ولا يفصلها بعد العشاء ولو صلى الوتر بعد العشاء ثم
استيقظ في آخر الليل وادخل صلاة الليل فلا فضل له ان ينقض وتره السابق
بغير ركعة ثم يصلي صلاة الليل ثم يوترها بركعة لانه لا وتران في ليلة
واذا قام لصلاة الليل يستحب له ان يقرأ بعد ان يتوضأ ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار الى آخر السورة ثم يصلي ركعتين خفيفتين
ثم يصلي ما شاء ان يصلي ولو تذكر في صلاة الفجر انه لم يصل الوتر فلا تفسد
صلوته لان الوتر قطع عندنا وليس من القر ايضاً ان الترتيب يسقط
بالنسبة كما سيأتي ولو نسي القنوت بعد الركوع وهو للسجدة فلا يعود بل
يترك القنوت ولا يلزمه سجدة السهو لانه ليس بسنة مستمرة فان
عاد الى القيام للقنوت فسد صلوته اذا كان عالماً وان جاهلاً فلا وقت
قبل الركوع او قنت في غير الركعة الاخيرة جازت صلوته ولا يعيد القنوت
ولو شك في انها ركعة اخيرة او غيرها شحى ويقنت في الاخيرة بالتحري
وان لم يترجم شى يصيب اليها ركعة اخرى ويقنت فيها والمسبوق يقنت
في آخر ركعة من وتره لان ما ادركه مع الإمام اول صلوته واذا قنت
الإمام فالوتر الذي يسمع قنوته يؤمن ولا يقنت والذي لا يسمعه هو يقنت
ويدعو كما ذكرنا ولا فلو ركع الإمام قبل فراغ المقتدى قطعه وتأبعه وكذا ان
ترك الإمام القنوت فتركه المقتدى ويتبع إمامه وفضل الرواتب سنة الفجر
ثم المغرب ثم سنة الظهر والعشاء سواء في الفضيلة ثم سنة العصر وركعتان
قبل المغرب وهي اربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربعة بعده وان شاء

ركعتين وركعتين قبل العصر وقيل اربع وركعتان بعد المغرب وان
شاء ركعتين قبلها ايضاً وركعتان بعد العشاء وان شاء اربعاً او ثلثاً
وركعتان قبل الفجر وعن اماناً احمد بن حنبل ان الرواتب الموكدة عشر
ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
بعد العشاء وركعتان قبل الفجر واكد الموكدات ركعتان قبل الفجر لا ينبغي
ان يتركهما الا بعد رد من لم يصل الرواتب فلا شى عليه وكذا من لم
يصل الوتر او التراويح او صلاة الليل وقال الحنابلة يسن قضاء الرواتب
والوتر الاما فوات من الرواتب مع فرضه وكثر قالوا لى تركه وقضى النبي
صلعم الفجر مع سنته وقضى ركعتي الظهر بعد صلاة العصر ولم يثبت عنه صلعم
انه قضى الوتر فعمل كما في الدار فضل من فعلها بالمسجد وليس الفصل بين الفرض
وسنته بالتقال او كلام ولا يصلي مواظبة في السفر الرواتب غير الوتر وسنة
الفجر كما سيأتي وسن قبل الجمعة ركعتان وبعدها ركعتان او اربع ركعات
او اربع قبلها واربعة بعدها وقال السيد من اصحابنا لا يشرع قبل الجمعة الا
تحية المسجد ركعتان الا الذي ان صلى الاربع قبل الظهر او الجمعة او بعدها
او قبل العصر او بعد العشاء ان يصليها بتسليم واحدة ولو صلاها بتسليمين
جازة لم تثبت اربع قبل العشاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واستحبها الصحابة
بلا دليل ولا حديث الا ضجاع على الجنب الامم بعد ركعتي الفجر وتتميم الرواتب
فيهما ومن من فيها تطويل القراءة فقد اخطأ وقال ابن حزم من اصحابنا
ان الاضجاع بعد سنة الفجر فرض من شرط صحة الصلاة وتقر به هذا القول

يعني زاد
على الواحد
اربع

رحمه الله رحمة واسعة ومن زعم من الاجتنان وجوب سنة الفجر فخرج عليه
 لا تجوز صلواتها قاعدا ولا راكبا فقد اخطأ ولا شك انها من اكد السنن
 فتجوز صلواتها قاعدا وراكبا وكذلك من زعم منهم ان سائر الرواتب ما عدا
 سنة الفجر لا تقضى فقد اخطأ ايضا لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى رابعة الظهر بعد صلوة
 العصر كما بينا من قبل ولو صلى ركعتين تقوفا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو
 طالع او صلى اربعاً وقع ركعتان بعد طلوعه لا تجزئ عنه عن ركعتيهما وقيل
 تجزئ ولو صلى اربعاً قبل الظهر او العصر او قبل الجمعة او بعدها فضيلة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في القعدة الاولى فقد احسن ولا شئ عليه ومن قال انه يجب عليه سجدة
 السهو فقد اخطأ لجوازها واستحسانها في القعدة الاولى من الفرض فكيف
 لا تجوز في النفل وكثرة الركوع والسجود افضل من طول القيام
 قيل طول القيام افضل وليس قيام رمضان وتحصل السنة بالصلوة فرادى
 جماعة او زاعماً او على امام واحد وفي البيوت او المسجد ولا يتعين لصلوة ليالى
 رمضان يعني التراويح عند معين والاربع ان يصلي احدى عشرة ركعة مع الوتر
 منها ثمان للتراويح وثلاث للوتر وقيل احدى وعشرين وقيل ثلث وعشرين وقيل
 ست وثلثين وقيل احدى واربعين والاحب ان يصلي جماعة خلف امام
 واحد في المسجد ووقتها ما بين فرض العشاء وسنة الوتر فلا تصح قبل صلوة العشاء
 فمن صلى التراويح ثم ذكر انه صلى العشاء محذراً فانه يعيد التراويح وصلوة الليل
 افضل من صلوة النهار والنصف الاخير منه افضل من النصف الاول والتجديد
 ما كان بعد النوم والتراويح تكفي من التجدد في رمضان وكذلك الاولى ان يصلي

التراويح بعد النوم حتى يحصل له اجر التجدد ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى
 التراويح ثم التجدد وليس قيام الليل واقتناحه بركعتين خفيفتين كما مر من
 قبل وليس نيته عند النوم ومن النوافل المستحبة صلوة الضحى غباً وقلها ركعتان
 واكثرها ثمان او اثنتا عشرة ركعة وهي صلوة الاذان بين وقتها من خروج وقت
 الضحى وهو اذا علت الشمس الى قبل الزوال وافضلها اذا اشتد الحر ومنها
 تحية المسجد وقال اهل الظاهر من اصحابنا بوجوبها وهي ركعتان لمن دخل المسجد
 قبل ان يجلس فان جلس قبل فعلها قام فالتى بها ان لم يطل القصر فان كان نائماً
 فحين يتذكر وهي مشروعة في جميع الاوقات حتى في الاوقات المنهي عن الصلوة
 فيها حين الخطبة ولا تشترط في المصلي اذا دخله لصلوة العيد ويتركها لو تأسست
 الجماعة او راي الامام في مكتوبة ولو دخل المسجد الحرام فحيت الطوان تكفي
 عنها واختلفت في انه هل تكفي عنها الرتبة والفريضة فقيل تكفي ولو كانا فاشقين
 وقيل لا وان نوى التحية والفرض فظاهر كلامهم حصولها له ولا تكفي عندها
 صلوة جنازة او سجود تكادة وشك ومنها تحية الوضوء اي ركعتان عقبه
 ومنها صلوة الاستغفرة ركعتان ثم يدعو بالثناء المأثور فيها اللهم اني
 استخيرك بعلمك الخ ومنها صلوة حفظ القرآن اربع ركعات اخراجه الترمذي
 والطبراني وابن السني ولم يصيب ابن الجوزي بذكرها في الموضوعات ومنها صلوة
 في الزوال رواه ابن البخاري عن ثوبان مرفوعاً وفيه اربع ركعات حين ترفع الشمس
 ونقلت عن ابن مسعود ثمان ركعات ومنها صلوة الزكازل ركعتان بست ركعات
 في اربع سجدات نقلت عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ومنها ركعتان

بين كل اذان واقامة لقوله صلوا بين كل اذانين صلاة لمن شاء وبه يمكن الاستدلال
على استحباب الركعتين قبل العشاء اما الاربع قبلها فلم تثبت كما مر ومنها ركعتان
خفيفتان بعد الوتر جائزا يقرأ فيها باذان التزلزل واليكافرون وانكر بهما ما ذكر
وقال احمد لا فدلهمما ولا منع من فعلهما اما صلاة الرغائب وصلاة عاشر
وصلاة الاشراف قبل صلاة الضحى وصلاة ليلة البراءة فلم تثقل عن النبي صلواته ولا
عن اصحابه : الصلاة الفوشية التي احدثها البيهاتون تقضي بها جميعا الى الشرك
حيث اذاب الله وصلاة التسبيح لم تثبت بسند صحيح وصح ابن الجوزي رحمه الله
ان حديث صلاة التسبيح موضوع والحى ضعفه وكذلك صلاة البلاوا بين بعد
المغرب ست ركعات او عشرون ركعة سندها ضعيف ومنها صلاة اثنا عشر
ركعات والثناء على الله تعالى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد هاتين ركعتين
المشهور لا اله الا الله الحليم الكريم الخ وفي بعض طرقه يا محمد اني اتوجه بك
الى ربك في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في ذكره الجزري في الحصن ومنها
صلاة ليلة القدر ولا يشترط لها عدد معين وهي داخلية في قيام رمضان
ومنها استماع ليلة النصف من شعبان ومنها صلاة النود من السفر ركعتان
في السجدة وردت بسند ضعيف ركعتان اذا اراد الخروج الى السفر الا فضل
في تراخي الليل والنهار ان تصلي ثلثي ثلثي الليل او ثلثي الليل بعد ونحوه او كيفية
مخصوصة فلا فضل ان يودي كذلك ولا تجزئ ركعة في غير وتر وقالت الحنابلة
يصح التطوع بركعة ونحوها ثلاث وخمس ويجوز ان يصلي النوافل قاعدا او
مضطجعا مع القدرة على القيام او القعود او مستندا في القيام على شيء

لو ازيل لسقط واجرا المصلي القاعد غير المعذور نصف اجر القائم ثم واجر القائم
اي المضطجع نصف اجر القاعد فاما ان كان معذور المرض ونحوه فانها
كصلاة القائم في الاجر ويجوز ان يبدأ النفل بالقيام ثم يجلس فيه من
غير عذر وكن عكسه اما الفرائض لو شرع فيها قائما فلا يجوز له الجلوس
الا لعرض مرض او نحوه واذا قدر على القيام فيها وهو قاعد يلزم منه القيام
ويجوز التطوع على الرحلة الى اي جهة توجهت ولو لغير مقصد كالويلي
لسجدة اكثر من ركوعه ولا صحرا لافرق بين الحضر والسفر ولا داخل المصر
ولا خارجه ومن افتخر راكبا ثم نزل يني وكن عكسه جواز ذلك للراجل الماشي
خلات ولا وجه جوازها ويجب الاستقبال حين التخميمة ثم لا يضيق الا
بعد ذلك ولا يصح فيما ختمه صحة صلاة الفريضة على الرحلة او العجلة
واقفة او سائرة للسافر بعد او مطر او جلي او ثلج او برد او خوف ذهاب رفقة وخوف
على نفسه من نزوله من سبل او سبي او قاطع طريق او عجز عن ركوب ان
نزل كالراكب في السفينة وسكة الحديد الحديثة المعرفة بالركل والمركب
الهوائي الخرج حالا (ابرش) فيكفي لهم الاستقبال عند التحريم فقط ان
امكن والا ما سهل وكن امن عجز كمرئض لم يجد من يوجهه ومربوط على خشبة
وغريق على لوح نجاة لو استقبل الغرق وكن الماشي لو انقطع عن الرفقة
نجح على نفسه او ماله التلذذ او ان يضل الطريق ولا عادة على واحد من
هؤلاء **فروع متعلقة** لا ينوب الدخول بنية الفرض او الاقدام
من تحية المسجد فريضة عنها الفرض او الرتبة اذا صلاها بمجرد الدخول

ولو لم ينو ذلك لا ينوب عنها التسليم والتفليل والتجديد والتكبير كما ذكره
صاحب قوت القلوب ولو حكم بين السنة والفرض فلا بأس ولا ينقض الكلام
ثوابها كما زعمه فقهاء الاحتياط لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يكمل عايشة رفته بعد
الفجر ولم ينه عن الكلام بينهما وقال شيخنا ابن القيم في سنة المغرب سنن
أحمد يهما لا يفصل بينهما وبين المغرب بكلام وقال المأثور أحمد بن حنبل
أن لا يكون قبل الركعتين بعد المغرب إلى أن يصليهما بكلام ووجهه قوله صلى
من صلى ركعتين بعد المغرب قبل أن يتكلم رفعت صلواته في عليين وثابتها
أن تفعل في البيت انتهى ولو اشتغل بعد السنة ببيع أو شراء أو أكل لا يفسد
السنة وقيل بتطل وإعادها ولو جئ بطعام أو خاف ذهاب حلاوته وإعادها
لا بأس أن يتأمله بعد السنة وقبل الفرض ولو أخرها آخر الوقت تكون
سنة ويأثم والتغليس بسنة الفجر وفرضه أفضل ولو نذر السنن وإلى
بالمند ورتبى سنة كما كانت لأن الوجوب عارض ويكره لمزيد النوافل أن
ينذرها ثم يصليها ولا يأنثر بترك السنن أن سراً حقيقاً وأن استحقاقها
أو أنكرها يكفر ولا أفضل في كل نفل غير التراويح أن يصلي في البيت سيما سنة
الجمعة وسنة المغرب فقد ذكره بعض السلف أداؤها في المسجد والاداء في فراشه
الفاخرة والسورة في كل ركعة من ركعات النوافل الرباعية والخامسة
ولو اقتصر في الأخرى بين الأخرى على الفاخرة فلا بأس وهل يستحب دعاء
الاستفتاح في كل شفع في النفل الرباعي أم لا اختلف فيه والحق أن النفل الرباعي
الذي ورد بسلام واحد لا يستحب فيه دعاء الاستفتاح في شفع الثاني

والثالث والأخير لا يلزم إتمام النفل بالشروع، وكذلك إتمام الفرض
الذي شرع فيه ظاهراً أنه عليه ثم تذكر أنه إداؤه، ولو صلى الفركعة ولم
يقعد إلا في آخرها صح ولا تعاد الصلوة بمحض توهم الفساد كما لا يخفى والوضوء
بمحض توهم الحدث وكذلك لا تقضى بعد صلوة الفرض صلوة مثلها أي القضا
العمري الذي أحدثه البطالون حيث لم ينقل إلا عن النبي صلى الله عليه وآله
وكذلك لا تقضى الظهر الاحتياطي بعد الجمعة كما يصليها بعض الشوافع والأحناف
وتستحب القعدة في النفل كالقعدة في الفرض وله الخيار أن يجلس ثم يركع أو كيف
غير أنه لا يجوز الإقعاء كما مر وتؤدى صلاة عبادة كصوم وصلوة في غدا فاضت
فيه يلزمها قضاءها ولو نذرتها يوم حيفها لا لأنه نذر معصية
ولا يجوز الإقعاء ويستحب أن يفتحه القرآن في التراويح مرة واحدة وقيل ثلاثاً
أفضل ويأتي الإمام والقوم بالثناء في كل شفع ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله
كما يصلي في الفرض ويكره الإقضاء على الصلوة التبرع ويستحب أن يجلس بعد
كل ترديحة أي شفع أو أربع ركعات بقدر الوقت الذي صلاها فيه أراحه
للناس ويسير عليهم ولا تتركه أن تقضى قاعداً مع القدرة على القيام
كسائر النوافل وكذلك لا يكره أن يقرأ الإمام فيها من المصحف وبقلب الأوراق
بأصبعه لأنه ليس بعمل كثير أن لم يكن حافظاً للقرآن ولو كان حافظاً فلا
يكره للسامع أن يفتح على إمامه من المصحف بل يستحب أن لم يكن أحد من
المؤمنين حافظاً أن يفتح عليه واحد من المصحفين ليوم من الخطاء ويكره
أن يؤخر القيام إلى ركوع الإمام لأنه تشبه بالمناقضين والذي يفعل ذلك

لا يحصل له اجر سماع القرآن بل يشترك مع الامام بعد التحريمة ولا يوحى
الذي فاته الجماعة في الفرض يجوز له ان يصلي التراويح بجماعة نعم لو ترك
كلهم الجماعة في الفرض فلا يصلون التراويح بجماعة لانها تتبع ولولم يصلها كما
او صلاحها مع غيره له ان يصلي الوتر معه بقى لو تركها الكل هل يصلون الوتر
والمتأخران نعم ذلك اذا باس ان يصلي التطوع او الوتر خارج رمضان ايضا
بجماعة ولو على سبيل التداخي عندنا خلا فالاحناف

باب ادراك الفريضة

من كان في اثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع القوم على ما كان عليه
فاذا انقضت صلواته فهو بالخيار اما ان يسلم او يبقى جالسا في تشهد او يشهد
ليسلم مع الامام ومن دخل مسجد اذن فيه بكرة له ان يخرج حتى يصلي ولا
باس بالخروج لمن كان ينتظم به امر جماعة كما مام ونحوه او خرج لحاجة ويريد
الرجوع ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان
كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فيشارك في الجماعة ويصلي معهم
وتكون له نافلة او كانت صلوة العصر او الفجر او صلوة المغرب او الظهر
او العشاء اما لو اراد الخروج قبل اقامة الصلوة فهل يكره له ذلك
اولا فيه تولا ان كان في اثناء فرض غير ذات الوقت او نفل واقيمت
الصلوة فان خشي فوت الركعة الاولى خرج منها ودخل مع القوم والا اتم
دخل ولا يجوز له الشروع في اى صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة ولا فرق

بين ركعتي الفجر وغيرها في هذا الحكم ولا بين ان يودعها في المسجد ام خارجا
عند بابيه وقول الاحناف انه يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود
بمن الحد يث ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك الجماعة اى فضلها
وكذلك يكون مدرسا للجمعة وقيل اذا ادرك ركعة منها فان له يدرك
ركعة منها فيتم الظهر ومن حلف فقال عبدا حرا ان صلى الظهر بجماعة
اد ادرك الظهر بجماعة وادرك الامام قبل تسليمه حث لانه مدرك
للجماعة ومن خشي فوت فضيلة اول الوقت كره له ان يشتغل عن تاديبه
بتطوع الا الراتية فان كان منتظرا للجماعة فلا باس ما لم يخف فوت
وقت الاختيار ولا يصلي منفردا او تطوع او يذهب الى محل آخر للجماعة فاذا
اقيمت صلى معهم وكانت له نافلة ولو كان يصلي الفرض او جاءت جنازة و
خاف فوتها لا يقطع الفرض اما لو نذرت دابته او فار قدسرة او اشتعل سرا
وخاف حرقة البيت او المتاع يجوز له قطع الصلوة ويجب القطع لنحو ان جاء
تريق او حريق او الذي يخاف سقوطه في البيرا والبحر ولو دعا ابواه وهو
في الصلوة لا يجيبهما وقيل يجيب في النفل دون الفرض ويجوز له قطع الصلوة
فيما يجوز فائضا او قاعدا او لا ولي قطعها بالسلام ولو تكلم او حدث عند اد
اكل او شرب انقطعت ولو وجد الامام في الركوع لا يعتد بتلك الركعة لان
قراءة الفاتحة فرض عندنا ولو ركع قبل الامام ينبغي له ان يعود الى
القيام ولو لم يجد فرضه حتى لحقه امامه فيه صح واشترط خالف الامام
ولو سجد الموتر مرتين والامام في الادلى لم تجزه سجدة عن الثانية

بل يسجد ثالثا مع الامام ولا يبطل صلواته +

باب قضاء الفوائت

من تعد ترك الصلوة بلا عذر شرعي قال بعض اصحابنا لا يمكنه قضاءها بل قد باء بانتهه ويندب ان يكثر من النوافل وتجب عليه التوبة والالتابة الصادقة واختاره شيخ الاسلام وهو قول داود وابن حزم من اصحابنا وقال الجمهور انه يقضى وليكثر من النوافل ايضا ويتوب ومن الاعتداء في الشريعة النسيان والسكر والخوف والعاقة الموت والولد وخوف المتعدي فوت المريض فان تركها لعذر فليست بقضاء بل فائتة وقتها حين يتذكر او ينزل العذر الا صلوة العيد ففي ثانيه شره الاداء فعل الواجب او المندوب في وقته الا صلى كلاً او جزءاً لا ينقص من ركعة والاعادة فعل مثله في وقته لخلل او فساد فيه والقضاء فعل الواجب او المندوب بعد وقته والفوات فعل الواجب او المندوب بعد وقته الا صلى المعين المعروف المرسوم ويندب ان يقدم الفائتة على ذات الوقت فان خاف فوت ذات الوقت او بعضها لم يمهل فقد يعز ذات الوقت ولا يلزم منه قضاءها فصيح فخر من تذكر انه لم يصل العشاء او اوتر خلافا للاحناف ويجب الترتيب بين الفوائت كما يجب في الصلوات الوقتية بل ليس لانه لا دليل على الوجوب ولا يجب في الصلوات المقضية التي تركها عمداً او اخرها بعد زوال العذر ولو تذكر الفائتة بعد شرعه في الحاضر

اتمها ولو اتسع الوقت ولا ينقضها ولا يعيدها بعد اداء الفائتة وكذا لو كان ذاكر اعمدا وهي صحيحة لا يجب عليه قضاؤها قلت الفوائت ام كثر ولو شرح في الفائتة فبان فنيق وقت الحاجة قطعها او قلبها انفسا وسلم من شفع ان اتسع الوقت وتس الجأعة للفائتة والاذان والاقامة كالوقتية فان كثرت الفوائت يؤذن للاولى منها ويقوم لكل ويحرم التهاون بالصلوة والتسبب في تفويتها ولو بالزوم مع سعة الوقت ولا يحرم التأخير الى ان يمكنه اداءها في الوقت المختار ويحرم التأخير الى آخر الوقت المختار وليس تنبيه الغافل وايضا التأخر ومن تركها متعمدا جاحدا فقد كفر وكذا من تركها كسلا ولم يرب عند الاستتابة واخرجها عن وقتها لم يضره فيقتل حد اغير ان كفره على غير مخرج عن الملة وقيل خرج عنها قيل لا يطلق عليه الكفر مطلقا ما من اهان بها او ضحك عليها او ظنها تيا ما وعودا من غير فائدة فقد ارتد وخرج عن الاسلام ويجب قتله ان لم يرب اتفاقا بين العلماء ومن ترك شرطا او ركنا مجعاً عليه لها ومنها فهو كتركها الا ان يكون حديث عهد بسلام او نشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك ركنا او شرطا مختلفاً فيه وهو يعتقد ثبوته لها ومنها فلا يقتل عليه الاثر من ترك مجعاً عليه وقيل يقتل ومن انكر فرضية الجمعة كفر ولا يقتل بتركها بلا عذر بل يعزير وقيل يقتل وليس قضاء الوتر والرابطة والا وراود الاحزاب والنوافل والوظائف ولا يلزم قضاء نفل شرعيه شرافة خلافا للاحناف ولا يصلي احد عن احد حتى الوارث من

مورثته ولو بامره ومن مات وعليه صلوات واوصى بالكفارة يعطى لكل
صلوة مثل صدقة الفطر من ثلث ماله ان كان له مال ولا فلا ولا يجوز
حيلة الاسقاط وهو ان يعطى الفقير ما لزمت في الكفارة باللسان ثم يستر
منه ثم يعطى بدله ورهها او مصحفا كما تفعلها جعلاء الهند وكذلك لا يجوز
ما اخترعه فقهاء الاحناف بان يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً و
يدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم الكفارة ولا يجوز
تأخير القوائت بعد زوال العذر الا بقدر يسير للطهارة ونحوها الا
لعذر وقيل يجوز لعذر السعي على العيال وفي الجوائح ويجوز تأخير سجدة
الثلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان وسياق بيانه في كتاب الصوم
انشاء الله تعالى ولا قضاء على حربي اسلم في دار الحرب ومكث هناك
ولم يهرت الصلوة ولا على المرتد اذا اسلم ما فاتهما زمن الجهل والار
ومن صلى صلوة ثمراته والعياذ بالله ثمرات ابداً اسلم في الوقت فلا يلزمه
اعادتها خلافاً للاحناف ولو احتلم صلى بعد ان صلى العشاء واستيقظ بعد
طلوع الفجر لا يلزمه قضاءها لان صلواته صحيحة مجزئة عن فرضه نعم ان لم
يصل واحتلم في وقت العشاء فيلزم عليه القضاء وقيل لا يلزم لا سرفاض
القلم عن التأخر حتى يستيقظ ولو صلى في مرضه بالتيه والايام ما فاتته
في صحته وهو لا يعيد لوهو ولو كثرت القوائت نوى اول ظهر عليه او آخره
وكذا الصوم لو من رمضان ولو من رمضان واحد فكفى نية الصوم بك
تعيين ويندب ان لا يطعم غيره على قضاائه لان التأخير عن ابلع من

معصية فلا يظهر ما اطلعه على الفائتة فلا بأس به كما روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه اخبر عمر بقوت صلواته ومن شك في تعيين الفائتة انما الفجر والظهر او
العصر او المغرب او العشاء فيؤدي الخمس ومن شك في اثنين يودي اثنين
ومن شك في ثلث يودي الثلث ومن شك في الارباع يودي الارباع واذا سلم
الكاfer فليس عليه قضاء صلوات او ركعات من الكفر وكذلك اذا فاق المجهول
اما النائم والناسي والسكران والساهي فيصلون بعد زوال العذر كما مر +

باب سجود السهو

يجب لما ياتي على من ذكره او غلب ظنه عليه قبل السلام او بعده ما لم يغش
الفصل بعد السلام والسهو والنسيان والشك واحد والظن الطرف
الراجح والوهم الطرف المروج فلا يبتنى على الوهم شيء بل يجب تركه والاخذ
بالطرف الراجح فسجد السهو عبارة عن سجدتين يكبر للهي والرفع فيهما
مطلقاً فان فعلهما قبل السلام فلا كلبية احرام ولا تشهد بعدهما وان
فعلهما بعده شرع لهما ذلك ومن سها عن فعل مسنون استحب له السجود
وان تركه فلا بأس وكذلك ان زاد فيه سهواً ما ليس بمشروع فيه وكذلك
ان فعل منهياً او مكرهاً وان فعل امرأه مبطلاً للصلوة سهواً يجب عليه
السجود ومن ترك ركعة او ركعتين سهواً تدارك وسجد للسهو بعد السلام
افضل واذا شك في عدد الركعات بنى على اليقين وهو الاقل والافضل
فيه ان يسجد للسهو قبل السلام ولو شك في ركن تحرى الصواب كذلك

فان لم يأت بنظيره من الاخرى عادله والا فليات بركة في آخر صلوته
 ويسجد للسجود قبل السلام ولو قام ساهيا للتشهد الاوسط عاد اليه ان لم
 يتجاوز حد الركوع ولا يسجد ولا يصلي ولم يعد وسجد للسجود قبل السلام
 ولو سجد بعدة جاز ولو تجاوز حد الركوع ثم عاد عاد لما بالتحريم
 بطلت صلوته وان جاز فلا ريب عليه سجدة السهو ولو قام الإقامة
 فمضى تذكرا عاد ولو كان قد قيدها بالسجود سواء تشهد بعد الركعة ام
 لا خلا للاحناف ولا يضر اليها سادسة ولا يتابعه المقتدي بل يفارقه او
 ينظر جازما ليسلم معه واذا انتظره سجد معه للسجود متابعة واذا سجد الامام
 تابعه الموتر ولا يسجد المقتدي لسهو نفسه الا المسبوق فيوافق ويتابع الامام
 اذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلوة نفسه ثاني مرة ولو سمع المسبوق
 بعد مفارقة الامام فيسجد كما منفرد ولو سلم الامام وتبعه المسبوق فعليه
 سجود السهو في آخر صلوة نفسه لانه صار منفردا بنفس سلامه وامن سلم
 عامدا فقد انقضت صلوته فان سجد بعده فلا يقتدي بالداخل به ولو
 سلم سهوا فيصير اقتداء بالداخل به ولو سمع امام الجمعة وسجد فيان نوت
 الوقت صحت الجمعة ولا يجب اتمامها ظهر اخلا فالشافية و صلوة التطوع
 كما مكتوبة فيما مروا ن تعدد السهو فلا يسجد الا يسجدتين ولو ظهر السورة
 في الاخرتين من الرباعية لا يلزمه شئ ولا يسجد للسهو وان ترك السورة
 في الاوليتين يقرأها في الاخرتين ويسجد ندبا وقيل لا يسجد وان تركها
 في الاخرتين ايضا وتركها في احدى الاوليتين ولم يتداركها في احدى

الاخرتين تسن له سجدة السهو اتفاقا فان لم يسجد صحت صلوته ولا
 يلزمه الاعادة خلا للاحناف وان سجد بعد السلام فله ان يتشهد بعد
 السجدين وان لا يتشهد وقيل يتشهد حتما واذا تشهد فيا تليه بالصلوة على
 النبي صلى الله عليه وآله كما في التشهد الاول ولو نبى النقل على فرض سها فيه
 يسجد في آخر النقل ولو صلى على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد الاول او دعا فيه عمدا
 او سهوا فلا يسجد عليه خلا للاحناف ولو جهر فيما يجأفت او خافت
 فيما يجهر ليس له السجود ولا يجب ولو ترك القعود الاول في النقل سهوا فلا
 يلزمه العود الى القعود ولا يسجد وهو المختار لما ورد انه صلح كان يصلي
 الثالثة سبعا او خمسا وكان لا يجلس الا في آخرهن فان عاد سجد للسهو
 ولو ترك القعود بعد الركعة الثانية او الثالثة من الفرض الثاني و
 الثالث وقام الى الثالثة او الرابعة فمضى تذكرا عاد ولو كان قد قيدها
 بالسجود وكان لك بوقام بعد القعود والتشهد الى الثالثة او الرابعة
 ولا يضر اليها رابعة ولو سها في الفرض او النقل فيسجد بعد السلام فلا
 يبنى عليه شفعاً آخر ولو سها المسافر فيسجد بعد السلام ثم نوى الإقامة
 لا يلزمه الاقام لان صلوته قد تمت بالسلام اما لو سجد قبل السلام ثم
 نوى الإقامة فيصير صلوته ويسجد للسهو ثاني مرة في آخر صلوته والفضل
 الفاحش هو ان يخرج من المسجد او يتكلم عامدا او يأكل او يشرب ويحدث
 فلا تجزئه السجدة بعده بل يعيد الصلوة فيما تسقط فيه استحبابا وفيما
 يجب وجوبا اما الخول عن القبلة او التكلم ناسيا فليس بفضل فاحش فجزئه

السجدة ولو نوى بالتسليم قطع الصلوة ولو سها في سجدة السهو أي لم
يسبح مثلاً أو لم يعتدل فيسجد سجدتين أخريين سهو السهو وهكذا
جاء ولو ترك التسليم أو الاعتدال فيها عدل بطلت سجدة السهو فيعيد لها ندباً
أو وجوباً ولو نسي السجدة السهوية أو الصلوية أو التلاوية يسجد ما دام في
المسجد أما إذا خرج من المسجد فلا فإن كانت سجدة السهو واجبة يعيد
الصلوة ويبطل الصلوة بتمام تركها ولا يكفي سجود السهو لتركه ولو سلم مصلي الظهر
على راس الركعتين بتوهم التمام أتمها أربعاً ويسجد للسهو ندباً ولا تقصد صلواته
بالسلام ناسياً وكذلك لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن أنه ما
أدائها الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان
في صلوة العشاء فظن أنها التراويح فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركناً لأنه لم يخاف^ط
النسيان بالحجة ومثل هذا السلام لا يفسد كما مر ويسجد للسهو في صلوة العيد
والجمعة والتطوع كالكتابة إما إذا سها في صلوة الجنازة فيعيد لها لأن
السجدة لم تشترع فيها وإذا شك في صلوته من لم يكن ذلك عادة له اعتنى وق
الشك أدل مرة فالأولى له أن يستأنف ولا أخذ بالآقل كما مر وتعد في موضع
توجه آخر صلوته وجوباً وكذلك من كثر شكه ويسجد للسهو في أخذ الآقل مطلقاً
ندباً لا في غلبة الظن ولو تفكر قدر ركن ولم يشتغل فيه بقراءة أو تسليم
خلا فالاحتمال ولو أخبره عدل بعد الصلوة بأنه ما صلى أربعاً وشك في صدقه
أو كذب به يتم صلوته ندباً واحتياطاً لا إذا تيقن أنه صلى أربعاً يتم وجوباً
إذا علم صدقه وعند الاحتمال يعيد ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام على

يقين لم يستم وأما لقولهم وعند الاحتمال أعاد ولو شك أنها ثانية
أو ثالثة من الوتر فمخار الأقل ولا يجلس إلا بعد الثالثة ويقت فيها أن شاء
ولا يقت في التي شك فيها أنها ثانية أو ثالثة ولو شك هل كبر للافتتاح
أو لا أو حدث أو لا أو صاب به نجاسة أو لا أو مسح راسه أو لا إن كان
أول مرة ندب له أن يعيد الصلوة أو الوضوء أو غسل النجاسة أو مسح الرأس
والألا هذا إذا كان الشك في أثناء الصلوة والوضوء أما بعد الفراغ فلا
يعتد به ولو شك في أركان الحج أو أشواط الطواف فحكمه حكم الصلوة أي البناء
على الأقل ولو قرأ في السجود أو القعود أو تشهد في القيام سهواً ليس له سجدة
السهو ولو ترك الفعل الممنون عدلاً لا يسجد له السجود بل إعادة الصلوة ولو
تراد ركوعاً وسجوداً أو قياماً وقعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة سهواً أو لحناً
يغير المعنى سهواً ويسجد وجوباً أما لو زاد فيه عالماً عادماً يبطل صلوته ولو سها
الإمام وهو لا يعتقد وجوب سجدة السهو يعتقد المأموم أو المسبق
فيسجد المأموم بعداً يأسه من سجود الإمام والمسبق إذا فرغ من قضاء ما قاما

باب صلوة المريض

يُزَمُّ المريض القادر على القيام أن يصلي المكتوبة قائماً ولو مستند إلى
شيء ولو بأجرة يقدر عليها فإن عجز عن القيام أو شق عليه نصره يلحقه
بقيامه أو زيادة مرضه صلى قاعداً ويكبر ويسجد فإن لم يستطع السجود
أو صلى أيماءً وجعل سجوده أخفض من ركوعه وإن لم يستطع القعود

او شق عليه يصلي على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن او شق عليه صلى مستقبلاً رجلاً ما يلي القبلة وقيل ان لم يستطع القعود يصلي على احد جنبيه والجنب الايمن افضل ولا يرفع الى وجهه شئ يسجد عليه ومن عجز عما تقدم اخرجت عنه ولا يؤم بعينه ولا بجانبه ولا يجزى الاركان على قلبه وقال الحنابلة ادمى بطنه واستحضر الفعل بقلبه وكذا القول ان عجزه بلسانه ثم اذا وجد ^{استطاع} يصلي باحد الانواع المذكورة في حديث علي رضي الله عنه وهي حينئذ اداء لا قضاء فان اخرها بعد الاستطاعة فهي قضاء اتفاقاً وقيل تسقط السجدة عن عجز عن الاشتراك واختاره الشوكاني والسيد وطوّل الاختلاف اذا كثرت الفوائت ومن امكنه القيام دون الركوع والسجود اتمه القيام وفعلهما بقدر امكانه ومن صلى قائماً صحيحاً كان او مرضياً ثم عجز به مرض او زاد مرضه اتمها كيف ما امكنه فان نزل عذرة وهو في الصلوة اتمها قائماً ان قدر على القيام وقاعد ان قدر على القعود ولا فرق بين المومني وغيره خلافاً للاحناف ومن نزل عقله بلا تعدد متنه او اغنى عليه ودام ذلك حتى انقضى وقت الصلوة او لم يبق منه ما يسع ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة خلافاً للشافعية والاحناف فلو انان وعاد قبل ان يجد نزعاً يكفي لفعل الطهارة والصلوة لم تجب عليه ولو طرأ عذره كان حاصت او جن او اغنى عليه او نزل عقله غير متعد اول الوقت ودام الى ان خرج وقتها وجبت ذات الوقت ان ادرك من وقتها ما ليس بها

لما قبلها خلافاً للشافعية فيما تجمع معفاً ولا تقوى صلوة الفرض على الراحة لمرض وتصح لعذر المطر والوحل كما مر ويومى بركوع وسجود من كان بالماء والطين ولا يمكنه الخروج كصلوب او مربوط على خشبة ويسجد الغريق على متن الماء ان امكن والا فيومى وقال الاحناف ان امكن الغريق الصلوة بالاماء بلا عمل كثير لزمه الاداء والا لا والذي يخاف ان قام بطوع بركة او دوران راسه وسقوطه او يجرد المأشداً اذا كان لو صلى قائماً سلس يوله او تعذر عليه الصوم صلى قاعداً ويجوز له الاستناد في القعود ايضاً الى وسادة او انسان اذا تعذر دون الاستناد ويجلس على اى هيئة شاء ويندب له التربع ان امكن وان تعذر قيامه بقدر قراءة الفاتحة والسورة قام واقصر على الفاتحة وان لم يقدر عليه بقدر الفاتحة يصلي قاعداً وعند الاحناف يقوم ولو قدر آية او تكبيرة وقال بعض اصحابنا به ولو اشتبه على المريض تعدد الركعات والسجودات لم يرض في دماغه او ناس يلحقه يجوز له ان يودعها بتلقين غيره وقيل تسقط عنه الصلوة ولو صلى الفرض في فلك جار او عجلة وخانية او مركب هو اى قاعد بلا عذر صحيح لا احتمال السقوط بالحركة ودوران الراس وقيل لا يجوز الا بعذر وان كانت السفينة مربوطة بالنشط فان امكنه النزول على الارض ينزل ويصلي على الارض والا فيصلي فيها ويكفي له الاستقبال عند التحريم فقط فلا بأس لو تحركت بالامواج الى جانب آخر والمربوطة بلجة البحر كان الريح يحركها شديد احكمها حكم السائرة والا فكلوا اقفه لا يجوز فيها الفرض قاعد بلا عذر وكذا العجلة الدخانية الواقف والمركب الهوائى المستقر في

محله اما ان كان متحركا بالطواء فله حكم الساري ولو نزل عقله بسج او خر او
داع لزمه القضاء بخلاف الانحاء فانه لا قضاء فيه ولو قطعت يداه وجلاه
من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا يعيد وقيل لا صلوة
عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع ولو امره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء
من عينه صلى مستلقيا بالاجماع ولو كان تحت الملقين ثياب نجسة وكلما بسط
شيئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة تجزئ
اما اذا كان الرجل مجروحا ودمه جار يتلوث به الثياب في كل ساعة فيصلي في
هذا الحال بالطريق الاولى عندنا لان الدم غير دم الحيض ليس بنجس عندنا
وخروجه لا ينقض الوضوء وكذا عند الاحتاف لمكان العذر والعجب من
بعض المشايخ الاجلة حيث جوزوا ترك الصلوة في هذه الحالة +

على
اي يغير وضوءه
وتجوز الصلاة

باب سجود التلاوة

سجود التلاوة سنة ونشرع في خمس عشر موضعا من القرآن منها سجدة
ص في آل عمران وسن للقاري قراءة مشروعة وتناكد للمستمع
ان يسجد القاري والسامع مخيرا اما اذا كانت القراءة غير مشروعة كقراءة
الجنب والحائض والسكران والساحي والتائم وما علم من الطيور كالبيغاء
والخزيرة ونحوها وكذا الفونوغراف والليفون او بغير العربية او في نحو ركوع
وسجود وتشهد وصلوة جنازة فلا تشترع السجدة سواء سجد القاري ام لا
اما لو قرأ وبلغ الصوت بتليفون فتشترع السجدة ومن القراءة المشروعة

القراءة بين يدي المذمر وكذا قراءة الملك والجن والصبى المميز والامراة
والخطيب ونحو ذلك واختلفت في الكافر والحنث انه لا يسجد لقراءة متلكونه خير
اصل لها وهل يسجد هو لقراءة نفسه والظاهر انه يسجد واذا لم يسجد القاري
فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر انهما لا يسجدان وقيل يندب لهما
السجود ولا يتأكد وان قرأ آيتها في الصلوة يسجد لقراءة نفسه ندبا
فان كان اماما يسجد المقتدى بسجود امامه فقط وان لم يسمعها لاجل
البعد او الطرش او اسرأ القراءة وسواء قرأ بدلا عن الفاتحة بغيره
او غير بدل ولو قرأ غير الامام آية السجدة فلا يسجد الامام ولا مومته
ولا المنفرد فان سجد عالما عامدا لا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى
آية السجدة عمالة لا تقتديا فلا يسجد لنفسه لا في الصلوة ولا بعد ها فان
سجد في الصلوة عالما عامدا اثم ولا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو تبين ان
امامه محدث فلا يسجد بسجوده لانه كما يسجد لقراءة الاجنبي فان سجد
ولم يسجد المقتدى اثم ولا يبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى فسمع
الامام لا يسجد الامام ولا الموقر الاخر السامع فان سجد يسجد معه المقتدى
وقيل يبطل صلوة الامام والمقتدى لانه يودي الى انقلاب وضع الامامة واذا
قرأها من في الصلوة وسجد وسمع اذ استمع لها من ليس في الصلوة يسجد استحبابا
ولو كان قدام القاري او عن يساره او سمعها من متنفذ ولو سمعها من في الصلوة
من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد في الصلوة ولو سجد فيها عالما عامدا اثم
ولا تبطل صلوته وقيل تبطل ثم يندب له ان يسجد اذا فرغ من الصلوة ان لم يسجد

فيها أما إذا سجد فيها فجل يسجد بعد الصلوة أم لا فيه قولان ومن سمعها من
مصل فاقترى به في تلك الركعة أو في الأخرى بعدهما بعد ما فرغ من سجود
فلا يسجد عليه وإن اقتدى به قبل أن يسجد ها يسجد معه والمصلي إذا ترك
سجدة التلاوة لا يمتدأ ركعها بعد الصلوة ولو كرر آية السجدة في مجلس أو
مجلسين يسجد لكل منهما عقب سببه وكذلك لو كرر في ركعة ولو لم يسجد
لتلاوة كفته سجدة واحدة ولو كررها ألف مرة سواء اتحد المجلس أم تعدد
ولا فرق بين قرأتها في صلوة الجهر أو صلوة السسر وإذا اراد السجود نواها
كان في صلوة أو ليس فيها شريك للهوى بغير نية لا يكره للرفع ولا
تشهد ولا سلام لها وتجوز على غير وضوء وتستحب الطهارة لها وكذلك
الطهارة في الثوب والمكان ويقول فيها ما يقول في السجدة الصلوتية أي
سبحان ربّي الأعلى وليس أن يقول فيها يسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشي
سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين وتجوز على الدابة
ولو أجماع ويشترط لها استقبال القبلة والحائض تومئ برأسها إذا سمعتها ويكره
أن يقرأ السورة في صلوة أو غيرها ويدع آية السجدة ولا بأس أن يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها ولا يستحب خفاؤها على السامعين خلافا للاحناف ولا بأس لو
تعد قراءة آية السجدة في الصلوة ليسجد خلافا لبعض الشافعية والتسبيح
واجب فيها عند نكاحها في السجدة الصلوتية ولا يكره للإمام قراءة السجدة
في الصلوة السرية وقيل بغيره ويلزم الموت متابعة إمامه لو سجد فيها ولا يتخير
وقيل يتخير ويسجد الرجل لقراءة المرأة والخنثى ويسجد رجل وخنثى أو

لتلاوة رجل أصم ومنه وصبي صبيح ولين سجود الشكر عند تجدد النعم وإن دنا
النعم وهي كسجدة التلاوة في التكبير والتسبيح وعدم اشتراط الطهارة ولا
تجوز للحائض والجنب كسجدة التلاوة وإن سجد للشكر في الصلوة عامدا عالما
أثره لا تبطل صلواته وقيل تبطل ومن رأى مبتلى في دينه سجد بحضوره وإن رأى
مبتلى في بدنه سجد بغير حضوره والسجدة مع قطع النظر عن الصلوة عبادة
مستقلة إلا أنه لا يشترط لها الطهارة ويجوز أدائها على الراحة ولو بلا عذر
ولا يكفي بدلها الركوع ولو في الصلوة وعن بعض الأحناف أنه يكفي لو في الصلوة
والمرضى يؤديها أجماع ولو تلاها أو سمعها وهو صحيح أو نازل ثم مرض أو ركب
يجوز أن يؤديها أجماع أو على المركب ولو ترك التسبيح فيها لم تجز ويحيد لوجوبه
عند نكاحها وإن قرأ آية السجدة وهو نائم ثم أخبره رجل بعد أن استيقظ
لا يسجد وكذا من سمعه من نائم كما مر وكذا المغمى عليه والمجنون وكذا إذا
سمع من الصدى ويجوز التراخي في أدائها إن لم يكن صلوتية وكيفية أن يسجد
عند ما عليه بلا تعيين ويكون موديا ولو سمع آية السجدة من قوم من كل واحد
منهم جزء أو حرفا لم يسجد ولو قرأ خمس عشرة آية السجدة كلها فالأولى أن
يسجد لكل واحد منها ثم يقرأ الآية الأخرى ولو سجد خمس عشرة سجدة بعد أن
قرأها كلها جازم ولا يكره للإمام قرأتها في جمعة أو عيد ولو تلا على المنبر ينزل
يسجد ويسجد السامعون *

باب صلاة المسافر

فرض المسافر من الرأبعية ركعتان لا يجزئيه أقل منهما ويتأكد أن له فان

صلى اربعاً اجزائه والمختار عندنا انه لا اعادة عليه ولا اثر وقيل ان الاجزاء
مكرهة له والاصح عندنا ان القصر افضل ولا يجوز القصر في الثانية والثالثة
ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور للجمعة او ما يسي في الغرض سفر
شرط له القصر وقيل لا يجوز في اقل من اربعة برد اما اذا لم يقصد محلاً
معيناً كالغزو والتجارة والسائح فلا يجوز له القصر اتفاقاً وادل السفر مقارنة
عمران البلد لا قضاء واذا خرج انتهى سفره من حيث ابتدأ ولو سافر في
معصية يجوز له القصر وكذا اذا سافر للنزاهة والفرجة وقيل لا يجوز في
سفر المعصية ومن نوى الإقامة أكثر من عشرين يوماً اتم من حين
وصوله او نيته بعد وصوله وقيل أكثر من اربعين يوماً ما هي فيقصر
متروك او غير متروك وقيل ان كان غير متروك ونوى أكثر من اربع ليس
فيها يوم ودخوله وخروجه اتم واختاره الشوكاني والسيد من اصحابنا
وان كان متروكاً يتوقع قضاء حاجته ونحوها فيقهري الى عشرين يوماً وقيل
ثمان عشر يوماً وقيل اربعة ايام وقيل ابدادوا اقام سنين كمن حبس ظلماً
او بطن او مرض او تلج او برد ولو خرج من موضعه مسافراً اتم نوى الرجوع انقطع
سفره ان كان من البلد على اقل من ثلاثة اميال وهل يقضى ما صلا القصر
قبل النية ام لا المختار انه لا تجب عليه الاعادة ولو كان لمقصد طريقاً
احد ما طويلاً والاخر قصيراً فسلك الطويل عامداً الغرض غير القصر قصره ولا
كما لو سلك القصير الذي دون مسافة القصر ناه لا يقصر والعبرة بالمسافة
لا بالطوي فلو قطع مسافة يوم في نحو ساعة بالكرامة او بتأيد الجنة او بالمر

ع
تدبره النواب
بما زاد على ميل
وقيل ما زاد على
فيسفر اتم ثلثة
اميال اتمه

الذي خاف (كالليل والوتر كارد ايرشپ) يقصر ولا فرق بين السهل والجبل ولا
البرد والحر ومن خرج متابعاً لغيره ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلاثة
اميال فلو قصر المتبوع العالم فهو كما لو اعلمه بالسفر اتفاقاً واذا نوى التتابع مسافة
القصر دون متبوعه صححت نيته لكن نحو العبد والزوجة يا ثور اذا عصوا السيد
والزوج اما الممنوع عن فعل مختاراته حاشاً فلا يستقل بنية السفر ولا الإقامة
اتفاقاً والعبرة في الرجوع عن السفر بنية التتابع وفعله الا الماسور ونحوه
من ما نفع محسوس وفي الإقامة نيته مطلقاً ومضى المدة المضروبة للقصر
واحل الغزو اذا نوى الإقامة بمرض العد ولا أكثر من عشرين يوماً اتموا وكذا
بمرض اهل البقي فان كانوا محاصرين لكفار او اهل البقي فذلك حيث لا خوف ولا
فساد في بابه ولو اقتدى المسافر نوايا للقصر خلف متم قالوا لا يفضل للمقتدى
الاتمام ولا يجب عليه وقيل يجب عليه الاتمام واذا صلى المسافر بالمقيمين
سركنتين سلموا اتموا ليس ان يقول لهم اتموا فانهم قوم سفرو من استوطن غير
وطنه الاول نازك الاول فوطنه الثاني يتم اذا بلغه ويقصر في الاول اتفاقاً
واذا اجتاز ببلده فيه نرجة او تزوج فيه اتموا فاشته السفر تقضى فيه
سركنتين اتفاقاً ولو غفل بين السفرين اقامة ولو شرع قضاءها في السفر فبلغ وطنه
او نوى الإقامة بعد ان الى بركة منها اضاف اليها الثانية فقط ولو قضى
فأتمتة السفر في الحضر فتم اي يصلي اربعاً ان كان فوجها بعذر وكذا ان ذكرها
في السفر ولكن لم يمت منه ما يسبح ركعة وكذا ان كان فوجها بلا عذر قلنا
بعينه القضاء فاقا للمجهور ولو نوى الإقامة أثناء الصلوة يتم اتفاقاً و

فأتمه الحضرى ما فاتت فيه كلها وما أمكنه ان يصلى فيه منها ركعة ان
 فاتت بعذر وذكرها في السفر فيقصر ولا يجب عليه الاتمام وان فاتت بكثرة
 قضاها اسريعا في السفر او الحضر اذا قلنا بشهوة القضاء وفاقا للجمهور ولا تنس
 للمسافر صلوة الرواتب الا الفجر والنوتر من صلاتها فلا بأس غير ان الاول تركها
 في السفر اقتداء بالنبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وليس للمسافر ان يجمع
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديم او تاخير او يجوز للمقيم بعذر
 كمرض او مشقة او حاجة دينية او دينية وبلا عذر ايضا عند البعض من
 اصحابنا وقيل بشرط ان لا يتخذ عادة والتفرق^{عنه} افضل له وهي السنة الثابتة
 المستمرة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارتحل المسافر قبل وقت الاول فالتاخير
 افضل والا فالقديم والا فضل للمأكل وقتهما في السفر ترك الجمع ويجب في
 الجمع تقديم الاول فلو صلى الاول فبان فسادها فشرط في الثانية لم تنعقد
 الثانية ولو شرع في الثانية ثم بان فساد الاول او بان فساد الاول بعد
 الفراغ منها اجزأته الثانية واعاد الاول فقط ولو بطلت الثانية او بان فسادها
 بعد السلام اعادها فقط ولا يعيد الاول ويكفي التيمم الواحد للصلوتين
 كالوضوء والتاخير بلا قصد جمع وقيل يشترط النية فتصير قضاء اذا اخرها
 بلا قصد ولو جمع تقديم او اقام قبل ان ينقضي وقت الثانية لا يعيد الثانية من
 اراد الجمع اذن للاولى واقام واقام فقط للصلوة الاخرى وقيل يجمع باقائين بدون اذان ولا يعيد من قصر
 بشرطه ثم يجمع قبل الاستكمال المسافة لان العتبية المسافة لا حقيقة لها واذا مر المسافر بوطئه ولو لم يبق فيه
 او لم يكن له به حاجة فانه يتيمم هناك ولو دخل وقت الصلوة في الحضر وهو

على
 اي وجه
 رواه

يريد السفر فاسفر قبل ان يصلى يجوز له القصر لان الاعتبار في تغيير الفرض
 لا آخر الوقت وقيل يجب عليه الاتمام ولو شرع الصلوة في السفر وهو راكب
 السفينة او المركب اذا كان في فبلغ وطنه في أثناء الصلوة فانه يتم ولو شك في
 انه نوى الاقامة عند التحريم او لا فانه يتم كما لو نوى القصر عند التحريم ثم
 رفضه ولو نوى في الصلوة انشا كقطع الطريق ونحوه فلا يجب عليه الاتمام كما لو
 سافر بنية المعصية ويجوز الجمع للرضعة اذا احتجتها مشقة في التطهير عند
 كل صلوة ولكن الاستسقاء منه والعاجز عن الطهارة بالماء او التيمم لكل صلوة
 والعاجز عن معرفة الوقت كاعشى ونحوه كما لمطمور وللخائف على نفسه او حرمة
 او ماله والمستغفل يشغل بغير ترك الجمعة والجماعة مثلا لو ترك الجمع لعيقه
 عن معيشة يحتاجها لنفسه او اهله ولا يمكنه الكسب بوسيلة اخرى وكذا
 يجوز الجمع عند وجود تلح او برد او جليد او وحل او ريح شديدة باردة
 او مطر سيل الشياطين في بيته او في مسجد طريقه او محلته وان كان مقيما
 فيه ولا يشترط لصحة الجمع اتحاد الامام والمأموم فلو صلاهما خلف امامين
 اي كل واحد خلف امام او صلاهما بمأموم الاول وبمأموم آخر الثانية او صلا
 خلف من لم يجمع او صلى احدهما منفردا والاخرى في جماعة او صلى اماما
 بمن لم يجمع صح ذلك كله لكن متى ذكر انه نسي من الاول ركنا او من احدهما
 ونسيها اعادها ان بقي الوقت والاتضاها مرتبا وان بان انه من الثانية اعاد
 فقط كما مر ويجوز الجمع بين الجمعة والعصر جمع تقديم كما بين الظهر والعصر
 منعه الشوكاني من اصحابنا ولا يجوز جمعها تاخيرا بالاتفاق اذ لم ينقل عن

تاخير الجمعة عن وقت الظهر ولو قصد السفر وهو كما فرثنا سلم فانه يقصر
ولو خرج للسفر ولم يبلغ الى مسافة تسمى بالعرفت سفر افنوى الرجوع يتم بجمعة نية
العود ويقوم نية الإقامة في كل موضع حتى في الصحراء من اهل الاخبية وغيرهم
اذا قصد المسافر الاقامة عند الخريف او قبل ان يجلس للشهادة الاولى ثم ترك
الشهادة الاولى ناسيا تمت صلاته وليسجد للسهو وان تركه عامدا يسئ له
اعادة الصلوة اما عند الاحناف فتبطل صلاته وتصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو
بعد الوقت ولو في الصلوة الرباعية لجواز اقتداء المفترض بالمتنفل خلافا للاحناف
ولو خرج السلطان من قاعدة مملكته الى مملكه المحروسة يقصر ولو ظهرت الحائض
ولقي لمقصداها اقل من مسافة القصر فانها تتم ولكن الصبي اذا بلغ والكافر اذا

باب الجمعة

تصح الجمعة في كل موضع تعمر فيه سائر الصلوات فتصح في البلد والقرية والصحراء
والبيت وتجب على كل مكلف حر ذكر عاقل بصير مقيم بلامرض او عذر في جماعة و
اقلها امام ومقتدى ومن كان خارجا عن اقامته بحيث يسمع النداء وجب
عليه السعي اليها ولا يشترط لها حضور الامام او نائبه ولا وجودهما ولا امرها ولا
اذن الحاكم او الباشا او القاضي ولا المصلا ولا دار الاسلام ولا اربعون رجلا وقتها
من حين ارتفاع الشمس قدر ربح الى انتهاء وقت الظهر وقيل لا يجوز قبل الزوال
فاذا خرج الوقت قبل ان يدير ركعة منها ركعة اتموها ظهر ادا اذا ادركوا منها فيه ركعة
اتموا جمعة ومن ادرك مع الامام ركعة منها فقد ادركها اتفاقا وكذا

على
اي من اهل وقت
العید

لو اتدى بهذا المسبوق اخذوا درك معه ركعة ثم هكنا علم جرا اما
لو ادرك مع الامام اقل من ركعة ففيه خلاف والحناف انه ادرك الجمعة اذا
اتدى به قبل التسليم ولو اتدى به في سجدة السهو فبقيتها ظهرا وقيل يتيمها
جمعة وقيل ان سجد الامام قبل التسليم يتيمها جمعة والا تظهر ولا تقام الجمعة
الا بتقديم خطبتين قبلهما لا تقع بدونهما وقيل بعدم اشتراطهما لصحتها
واختاروا الشوكاني والسيد من اصحابنا ولا تكون الخطبة مخزومة الا اذا اشتملت
على ذكر وتذكير بحيث تسمى خطبة ولا تمدين لها الفاظ مخصوصة وليشترط تصديرا
بحمد الله ثم الشهادتين وما سوى ذلك فمندوب كان يخطب على مرتفع او منبر و
يسلم على من قرب من المنبر ثم يسلم ثانيا اذا اصعد المنبر وقبل عليهم وجلس و
اذن المودن ويعتمد على عصا ونحوه او قوس ويخطب قائما ويجلس بينهما ولا
يرفع يديه للدعاء بينهما واي خطبة بليغة بالعربية ان كان اكثر السامعين
عارفين بها ولا فينبغي التذكير بل انهم يقرأ فيها شيئا من القرآن ولو قرأ
سورة فات او شيئا من سورة براءة فهو احسن ويقصرها ويطيل الصلوة
ويقول في الخطبة اما بعد ويحمد في الموعظة ويرفع بها صوته واذا دعا فيها
رفع السبابة فقط ويكون متطهرا عن الحدث وطاهرا عن الخبث ولا بأس
بالكلام فيهما وبينهما وبين الصلوة للصالحية وذكر الخلعة فيهما لم ينقل عن
السلف الصالحين تركه ادنى واستحسنة المتأخرين من غير دليل وكذا ذكر
السلطان ووصفه بما ليس فيه حتى كرهه الاحناف قال صاحب الدرر دكرة عجا
وصفه بما ليس فيه كقول الخطباء في زماننا السلاطينهم الظالمين الفاسقين

السلطان العادل وخامات البرين والحجيين وخليفة المسلمين وامثال ذلك مع انه ليس في ايديهم
 مجرد اعداء لا تقع خلافاتهم بخزان يقرأ بعد لقاغة في ركعتيها ما شاء من القرآن التفسا قاء
 يحضر بالقراءة ولا يفضل ان يقرأ في الاولي بالجمعة اذ الاعلى وفي الثانية بالمتأففين
 او الغاشية ويستحب ان يقرأ في صلاة الصبح من يومها أو تنزيل السجدة وهل الى
 على الانسان حين من الدهر ولا بأس لو دام عليهما وقيل تركه المداومة
 لتلاظن الوجوب ومن كان مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعاً في المسجد او
 ركعتين او ست ركعات في بيته وليس لها قبلها سنة راتية ويستحب ان يصلي
 من التطوع المطلق ما شاء حتى يخرج الامام ويجب الفصل لمن اراد حضورها
 ولا ينس ويسقط الوجوب بالمرض او العذر او المشقة او خوفها او خوف فوات
 الخطبة او بعضها وكذا ان شغل عنه او نسيه وليست ان ينظف ويدهن
 ويتطيب يتزين باحسن ثيابه وان بكس ويقصد ما شيا بسكينة (دوراح
 راكبا جاز) وان يدنو من الامام فيحاط استطلاع بلا ايداء ولا يتخطى رقاب
 الناس ولا يفرق بين اثنين ولا يشترجها لسا عن محله نعم لو تركوا بين ايديهم
 محلا خاليا ولم يجد الدا خل محلا يجلس فيه فيشير اليهم ان يتغشوا وتبرأوا
 بسد الخلل فان لم يفعلوا يجوز له التخطي ويستحب ان يشغل قبل خروج الامام
 بصلاة او ذكر واذا جلس الامام على المنبر استقباله فاذا شرع في الخطبة
 وجب الانصات وحرم الكلام ولا تشرع حينئذ صلاة الاتمية المسجد فمن جاء
 والامام يخطب فيرك ركعتين وليتجوز فيه ثم يجلس ويسمع الخطبة ويستحب
 تجميد المسجد يوم الجمعة ويستحب ان يتفرغ في يوم الجمعة للعبادة وان يكثر منها

وليلتها من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يقرأ فيها سورة
 الكهف وفي يومها الكد وافضل ومن صلى الظهر قبل صلاة الناس الجمعة ولا
 عذر له اشتر ولم تجزئ عنه فرضه فتكون صلواته نفلا ولا يلزمه حضور الجمعة
 فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر والمعدومون اذا صلوا الظهر في المصرو
 نوبة فلا تكرر لهم الجماعة ويندب لهم اخفاؤها والجمعة في يوم العيد رخصة
 مطلقا لاهل البلد وغيرهم فان شاء صلى العيد والجمعة كليهما وان شاء
 صلى العيد فقط ولم يصلي الجمعة وفي سقوط الظهر خلافات والحق جواز تركه ايضا
 اما اذا سقطت الجمعة بوجه آخر من الوجوه المسوغة لم يجب على من سقطت
 عنه ان يصلي الظهر وتوختار اما ما الشوكاني والذي رجحناه في الهدى عدم
 سقوط الظهر الا بصلاة العيد يوم الجمعة ولا تجب على امرأة وخنثى وعبد
 ومساقر ومرضى وصبي فلو اشتركوا في الجمعة تجزئ عنهم ويسقط عنهم
 الظهر واختلف في انه اذا لم يكن مع الامام الا واحد منهم او اكثر هل تصح
 الجمعة ام لا وانظروا في الصحة لوجود الجماعة وقيل لا تصح الا اذا كان معه
 رجل يجب عليه الجمعة ولو شرع الامام في صلاة الجمعة ثلث نفر المقتدى قبل
 ان يصلي ركعة يتمها ظهره او كذلك ان لم يكن لا سماع الخطبة احد ثلثهم
 رجل حين التحريم للصلوة وكذلك كان حين الاستماع رجل ثلث نفر حين التحريم
 وجاء آخر فاعتدى بالامام وقيل نعم في الاخير على ما اختاره الشوكاني
 والسيد من عدم اشتراط الخطبة ولو خطب الصبي المميز ادا في الجمعة
 صحت وكذلك لو خطب المسافر او المريض او العبد واموا ما لو خطبت المرأة

او الخنثى فلا يصح وكذا ان امتا وقيل ان امت المرأة نساء ولم يكن فيها رجل وخطبت تصح وتسقط عنهن الظاهر ولا بأس لو خطب رجل وام آخر وقيل بكراهة ويباح الكلام اذا سكنت الخطيب او شرع في الدعاء وتصح اقامة الجمعة والعيد في أكثر من موضع واحد من البلد والقرية ولا يجب الانصات على البعيد الذي لا يسمع الخطبة ويتباح له الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم او ذكر من الاذكار مستمرا وكذا تلاوة القرآن وقيل لا يتباح ويجب الانصات اما اذا قرأ الخطيب صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بالاتفاق ولا يسلم من دخل في حالة الخطبة ويجوز تأمينه على الدعاء وحده خفية اذا عطس وتشميت عا طس ورد السلام نطقا ولا يصلي بعد الجمعة الا احتيا على اى اربع ركعات بنية آخر ظهر كما يفعلها الجهلاء من الاحناف ولو خطب وهو محدث جاز مع الكراهة وقيل لا يجوز لان الخطبة بدل عن الركعتين ويجوز بعد ركعات خلا فالاحناف ولو خطب قبل الوقت وصلى فيه لم تصح وكذا اذا خطب بعد الصلوة ولو خطب وهو جنب جاز وقيل لا يجوز وقال الاحناف لو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو خطب وعليه نجاسة ثم اراد الماء وصلى جاز بالاتفاق وينبغي الموالاة بين الخطبتين وبينهما وبين الصلوة والفضل اليسير لا يضر لو كيلام او اكل او غسل او وضوء اما لو طال الفعل بان رجع بيته فتعدى او جامع ثم اغتسل فيعيد الخطبة وتجيب الجمعة على الاعور ولو وجود البصر فيه والترقية المتعارفة في زمانا بدعة وكذا الترضي عند ذكر الاحناف قال صاحب الدرر من الاحناف انما مكرهه اتفاقا وكذا الدعاء للسلطان جهرا

بجلد الله ملكه او انصر عساكره ونحو ذلك واذا دخل البدوى موضعاً تقام فيه الجمعة وسمع النداء لمن مته الجمعة ولو سمع النداء وهو يأكل تركه ان خاف فوت الجمعة او المكتوبة لان خاف فوت الجماعة وقال الاحناف الا فضل حلق الشعر وقلم الظفر بعد ما ولم نجد لهذا دليل القياس يقتضى ان يكون تقديمهما افضل وفيها ساعة لا يؤانقها مسلم لئلا يلهو عز وجل خير الا اعطاه اياه وهي ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان تقضى الصلوة او حين تقام الصلوة الى الانصراف منها وفي رواية انها بعد العصر وقيل آخر ساعة من يوم الجمعة ويوم الجمعة افضل من ليلتها ويكره افراده بالصوم ومن مات فيه ادى ليلته امن من لسؤال وعذاب القبر ويكره السفر يوم الجمعة قبل الصلوة اما بعد ما فلا ولا يكره النقل فيه عند الاستواء واذا اجتمعت صلوة الجمعة او العيد مع صلوة الجنازة و الكسوف والاستسقاء فيقدم الجمعة او العيد ثم يصلى الجنازة ثم الكسوف ثم الاستسقاء ومن ترك ثلاث جمعات بغير عذر كتب من المنافقين او طبع الله على قلبه واذا لم يستطع الرجل ان يسجد يوم الجمعة على الارض فيسجد على ظهره خفيه

باب العيدين

لتن سنة مؤكدة وقيل تجب صلواتها على من تجب عليه الجمعة وجوب عين لا كفاية وهي كالجمعة الا ان الخطبة سنة فيها بعد الصلوة فمن شاء يجلس ويستمع الخطبة ومن شاء لا يجلس ويرح بعد الصلوة ولتن فيها خطبتان كالجمعة يستحب بالحدس لا بالكبير ويكثر التكبير بين اصناف الخطبة اثنان وثلاثة وينبغي ان يخرج

لصلوة العيد خارج البلد الى المصلى ولو صلى بعد في مسجد البلد جاز وقيل بخلافه
 لضيقة الناس وقيل يجوز بغير عذر أيضاً ويستحب لفعل لصلوة العيد قبل الخروج
 ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بسند ضعيف وعن الصحابة باسناد جيد ولا يضر
 التخلل بالحدث بينه وبين الصلوة ويستحب التجليل باحسن ثيابه والتطيب والكل
 تمرات قبل صلوة الفطر اما في الاضحية فالسنة فيه ان لا يأكل حتى يرجع من
 المصلى فيأكل من اضحيته ويستحب ان يخرج ماشياً كبيراً جهرأ في الطريق حتى يبلغ
 المصلى ولا يتنفل قبلها ولا بعد ما بل مجلس مكبراً الى ان يخرج الإمام فيبدأ
 بصلوة العيد بلا اذان ولا اقامة فيصلي ركعتين يكبر في الاولى سبع تكبيرات
 بعد تكبيرة الاحرام وبعد الاستفتاح قبل النعوذ ويسكت بين كل تكبيرتين
 سكتة يسيرة ويرفع يديه مع كل تكبيرة ويرسلهما ولو حمد الله واثنى عليه
 على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين جاز وروى هذا عن ابن مسعود ثم اذا انشد
 التكبيرات يضع يمينه على شماله على الصدر ويقرأ فاتحة الكتاب ثم سورة
 ق او سورة الاعلى جهرأ فاذا فرغ من القراءة كبر وركع ثم اذا اكمل الركعة
 وقام من السجود كبر خمساً متوالية فاذا اكمل التكبير استعاذ واخذ في القراءة
 ويقرأ اقربت الساعة او الغاشية بعد الفاتحة ولا ذكر عقيب التكبيرة
 السابعة في الركعة الاولى وعقيب الخامسة في الثانية وان نسي التكبير
 او تكبيرة منها يسجد للسجود وقيل لا يسجد كما لو نسي دعاء الاستفتاح ولا
 لو خطب على الرحلة في المصلى او على مكان مرتفع او دكان او منبر مبني من
 اللبن والطين او من اللبن والجص اما اخراج المنبر بصلوة العيد فبدعة

ع
 في هذه الخاتمة انه
 يقول بين كل تكبيرتين
 الله اكبر كبيراً او الحمد لله
 كثيراً وحمداً لله
 بحمد الله وسبحانه
 وصلى الله على محمد النبي
 الهادي صلى الله عليه وسلم
 نسباً كثيراً

احد ثماثه وان يستحب في العيدين اخراج النساء حتى ذوات الخد وروى النعماني
 والحسين فاما الحنفية فيعتزلن الصلوة ويشهدن الحنيفة ودعوة المسلمين وقالت
 ام عطية يكنن بكبيرهم فان لم تكن عند احداهن جلاب قستعيرها من
 اخفها ونحج ويكره حل السلاح الى المصلى الا الحاجة او خوف وتستحب الخاتمة في
 الطريق في الذهاب والاياب وقتها من حين ارتفاع الشمس فدارج الى
 الزوال ويستحب التجمل في الاضحية والتأخير في الفطر والاكثر من التكبير والتمثيل
 من يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وليس له وقت معين فيكبر في كل وقت
 يتسبب له قبل الصلوات وبعد ما ولو ثبت تعينته بعد ومخصوص اذ وقت
 مخصوص كما ذكره الاخانات من انه يجب عقب كل فرض ادى جماعة من غير عرفة
 الى عصر العيد او الى عصر آخر ايام التشريق ويستحب ان يبين احكام صلوة
 الفطر في خطبة الفطر واحكام الاضحية في خطبة الضحى ويعظ النساء ويا من
 بالصدقات والزكاة ولا يجب الانصات في خطبة العيدين وقيل يجب كما في
 خطبة الجمعة وتصح الصلاة ايضاً في القرى والبيوت وتصح الافراد اذا لم يدركه
 مع الامام فتصليها المرأة والحائض في البيت وتقدم على صلوة الجنازة كما امر
 وتؤخر بعدن الى الزوال من الغد فتكون اداء لا قضاء وقتها في اليوم الثاني
 كما في اليوم الاول فلو زالت الشمس في اليوم الثاني وهو لم يدرك ركعة منها
 فانت وتكون قضاء كما لو صلاها بعد ايام ويجب قضاءها ان تركها عمداً او بعدن
 وقيل لو تركها عمداً فلا يقضى ولو نسيها او نام عنها فيؤدبها اذا ذكرها وتكون اداء
 لا قضاء وصفة التكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

والله الحمد ادا الله اكبر الله اكبر اكبر اكبر ويستحب الاجتهاد في اعمال الحج
ايام عشرة ذي الحجة من الذكر والقيام والصدقة وسائر اعمال البر ولا يصح
يوم الفطر ويوم الاضحي وايام التشريق لانها ايام اكل وشرب وبغال واجتماع
الناس يوم عرفة وقوفهم تشبهاً بحاج بيت الله ليس يبتلى بل هو بدعة
يجب النهي عنه والمصافحة والمعاينة بعد صلوات العيد بن مكروه حتى
به الاحناف في كتبهم وكذا بعد كل صلاة لانه من شعار الرادق نعم لا
بالتهنية والباشاشة وتولهم فيما بينهم تقبل الله منا ومنكم اعيدكم
سعيد وامثال ذلك وتجوز صلاة العيد خلف المريض او المسافر او الغافل
ممن لا تجب عليه ولا تجوز خلف المرأة نعم لو امت امرأة النساء وحدهن
وخطبت لهن فالظاهر الجواز ويستحب ان يودي صدقة الفطر قبل صلاة
الفطر كما ينبغي +

باب لكسوف والخسوف

الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر وصلواتهما واجبة
عندنا وقيل سنة وهو الرأى من غير خطية بلا اذان واقامة ولا باس ان ينادي
الناس فيهما ان الصلاة جامعة وقتها من ابتداء الكسوف والخسوف الى زوالها
ولا يشترط فيها جماعة ولا تقضى ان فاتت لغوات محلله وحى ركعتان يقرأ في كل ركعة
الاولى منها بجزء الفاتحة وسورة طه ثم يركع ركعة طه بلا ثم يركع فيسمع ويحمد
ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة أيضاً وسورة طه طه دون الطول الاول في القبا

ثم يركع ركعة طه بلا دون الركوع الاول ثم يركع فيسمع ويحمد ثم يسجد سجدة
طويتين ثم يصلي الركعة الثانية كما لا دلى ثم يشهد ويسلم فان فرغ من الصلوة قبل
الاجلاء فلا تعاد بل يذكر الله ويدعو ويجوز ان ياتي في كل ركعة منها بثلاث ركعات
او اربع او خمس او سبعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يزيد على خمس ركعات والركوع الثاني
من كل ركعة سنة فيسجد ان تركه سهواً ولا يسجد ان ترك الثالث او الرابع او
الخامس سهواً ولو ترك ما بعد الركوع الاول عند الاضطراب منه ويندب فيه صم
الدعاء والتكبير والقصدة والاستغفار ولا يسن الصلوة لاية غير الكسوف
والخسوف كظلمة نهار او غيماء ليلا او ريح شديدة او صواعق او تلج او مطر او
اطاعون او بلاء او ناس وتشترط للركعة الدائمة ركعتان مع ست ركعات
داير سجدة كما مر +

باب صلاة الاستسقاء

وحى سنة عند الجذب او القحط او غمر ماء العيون والامهاس والاباء ووقتها
وصفتها واحكامها وقد رها كصلاة العيد الا انه يجوز فيها ان يخطب قبل الصلاة
او بعد ما فاذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس وامرهم بالتوبة والخروج
من المظالم وينتظف لها ولا يتطيب ويخرج الامام وكذا من معه متواضعاً محتشياً
متدلاً متضرعاً ويستحب ان ياخذ معه من اهل الدين والصلاح والشيوخ وسياح
خروج الاطفال والضعفة والعجائز والبهائم والتوسل بمن ظهر صلاحه ولو توسل
بالنبي صلى الله عليه وسلم مات من الصلحاء كما منا الحسن بن علي او مرشدنا وشيخنا

عبد القادر الجيلي اذ امانا احد بن محمد بن حنبل الشيباني اذ امانا
ابن تيمية الحراني اذ امانا ابن حزم الاندلسي اذ امانا في الحديث
اسماعيل البخاري فلا بأس وقيل لا يجوز التوسل بلا موات فيصل على ركعتين
ويكبر فيهما كتكبيرات العيدين ويخطب بعدهما او قبلهما خطبة واحدة
يفتحها بالتحميد ويكثر فيها الاستغفار ويقرأ الآيات التي فيها الامر به
يد يده وظهورهما نحو السجدة ويدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم استغنا غيثا
مغيثا الحديث ويؤمن الموتون ثم يستقبل الامام القبلة ويجعل رداءه
الايمان على اليسر واليسر على الايمان وكذا الناس يقولون ارد يتختم فان
سقوا فيها والا عاودا ثانيا وثالثا حتى يسقون ليسن الوقوف في اول المطر
والوضوء والغسل منه واخراج رجليه وشيابه بحد يسير الماء وان كثرت
وخيف لضرر سن ان يقول اللهم خالينا ولا علينا الحديث و سن من اخذ
بالمطر ان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ويحرم ان يقول مطرنا بوعده كن اذ يباح
ان يقول في نوع كذا ومن راى سميا مقبلا فليسال الله خيرة ويتعوذ به من شره
ولا يسب الريح اذا عصفت بل يسال الله خيرا وخيرا ما ارسلت به ويتوذه
من شرها وشر ما ارسلت به ويقول عند البرق والصواعق اللهم لا تقلنا
نحصبك ولا تهلكنا بعداك دعانا قبل ذلك وروى ابو نعيم عن ابي زكريا
من قال سبحان الله ومجده عند البرق لم تصبه صاعقة ولوا قتم في الاستقاء
على الاستغفار والدعاء والدماء فقط جازا ما تبعيد الاطفال عن الامهات
فما لم تعرف دليله ولا روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء +

باب صلاة الخوف

تجوز في اول الوقت واوسطه و آخره ولا يلزم التأخير وهي رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم بصفات مختلفة قيل ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل
ثمانية عشر وقيل اقل من ذلك وللامام الخليل ان يختار اي نوع منها شاء على
وفق المصالح الجارية والموانع المقتضية اي نوعا يكون ابلغ في الحراسة
واحوط للصلاة ووفق لقواعد الحرب والتي صحت منها انواع الالوي ان يصلي
بطائفة من الطائفتين ركعة وطائفة اخرى تثبت وجاء العدد ثم بقي
قائما فاموا لانفسهم والصبر فوا وجاء العدد ونجى الطائفة الاخرى
فصلى بهم الركعة التي بقيت له فاموا لانفسهم وبقي جالسا ثم صلى بهم
والثانية انه يصلي بكل طائفة ركعة فيكون للامام ركعتان وللقوم ركعة
ركعة وهي تكفي في حالة الخوف فلا يقضون ركعة اخرى وقد قال ابن عباس
فرض الله الصلاة على نبيك في الحضر وبعد في السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
والثالثة ان يصلي بكل طائفة ركعتين فيكون للامام اربع ركعات وللقوم
ركعتان ومنه يستفاد جواز الاتمام في السفر وجواز اقتداء المفترض
بالمشغل والرابعة ان يصلي بهم جميعا يكبر ويكبرون ويركع ويركعون ويقرأ
ويرفون ثم يسجد ويسجد معه الصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في
آخر العدد فلما قضى السجود قضى الصف الذي يليه اخذ الصف المؤخر
بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ويفعلون

عنه
اي مشاة ولو
ركبوا القديم
الامام كذا
من الاول
١٣

كالركعة الاولى غير انه يصير الصف الموتر مقدماً والمقدم موخراً ثم
يسلم ويسلمون جميعاً والخامسة ان يصلي باحدى الطائفتين ركعة والطائفة
ال اخرى مواجهة للعدو ثم تنصرف وتقوم مقام الطائفة الاخرى مقابلة للعدو
وتجئ اولئك فيصلون بهم ركعة ثم يسلم ويقضي كل واحد من الطائفتين ركعة
ركعة واحد بعد واحد والسادسة ان تقوم مع الإمام طائفة وطائفة
اخرى مواجهة للعدو وظهرهم الى القبلة فيكبر ويكبرون جميعاً الذين
والذين مقابل العدو وتمريرك وترجع معه الطائفة التي معه ثم يسجد تسجد
الطائفة التي معه والطائفة الاخرى تبقى قائمة مقابل العدو ثم يقوم
الطائفة التي معه وتذهب الى العدو وتقاتلهم واقبلت الطائفة التي كانت
مقابل العدو فيركعون ويسجدون والإمام يبقى كما هو ثم يقومون فيركعون
ركعة اخرى مع الإمام ويسجدون معه ثم تجئ الطائفة الاولى وترجع
تسجد والإمام يبقى قائداً من معه ثم يسلم ويسلمون جميعاً فتكون للإمام
ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصور كلها في الصلوات
الثلاثية الاصلية او المقصورة ومنها الجمعة والكسوف والخسوف والعید
والاربعاء في الخوف وقيل في الرباعية يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين
وفي الثلاثية يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس
او يصلي بكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات
والكل جائز من العجائب اقتصر الاحناف على نوع واحد والقول بعدم جواز
نوع آخر منها مع ورودها عن النبي صلى الله عليه وآله كما بيناها حيث قالوا

الإمام طائفة بأزاء العدو ويصلي باخرى ركعة ثم تذهب هذه وتجئ تلك
فيصلي بها ركعة ويسلم وحده ثم تذهب هذه الثانية الى العدو وتجئ الطائفة
الاولى وتتما صلواتهم بقراءة لا تفهم لاحقون وسلموا ثم تجئ الطائفة
الاخرى وتتما صلواتهم بقراءة لا تفهم مسبوقون انتهى ما قالوا وهذا ان
تأخر عواني الصلوة خلف الإمام واحد ولو صلت كل طائفة بإمام فالأمر ظاهر قال
الاحناف انه افضل ولا دليل على افضليته بل لا يفضل الصلوة خلف إمام واحد
بأحد الأنواع التي نقلت عن النبي صلى الله عليه وآله واشتد الخوف والقتال فقالوا مشا
دركبنا فرادى ولو الى خيرا القبلة ولو بالأيام ومن كان سرديفاً للإمام فيجمع اقتداءه
به واذا كان القوم كله سركبنا والإمام كذلك فيجوز لهم ان يصلوا صلوة الخوف
بأحد الأنواع المذكورة بالأيام اذا تعدر عليهم النزول ولا يلزم بهم
انفتاحها الى جهة القبلة فيؤمونها طائفتهم ويجعلوا السجود اخفض من الركوع
وحالة الهرب من العدو او السيل او السيلج او النار او الغرير الظالم او من
مهلك آخر حاله الحرب فتجوز في كل منها صلوة الخوف كما وصفت من قبل تجوز
في الخضر اذا وقع الخوف او القتال وقيل لا تجوز صلوة الخوف الا في السفر قيل
اذا وقع الخوف او القتال في الخضر فحكمه حكم السفر ويجوز فيه قصر الصلوة فعلى
هذا لا تكون صلوة الخوف الثلاثية ادلثالية وهو المختار عندنا وقالت الحنابلة
تقصير صلوة الخوف ان كان القتال مباحاً ورضاً او منه وبأد لو حضر اما ان كان
القتال معصية وظلماً فلا تصح فيه والظاهر عندنا جوازه فيه كالمقصر في سفر
المعصية وتجوز صلوة الخوف لخوف فوت وقت الوقت بعرفة او الخوف على نفسه

صلى
ان تواصل الضرب
والنفع والربح
والكره والنفرة
تفريق القوم
ولا صلواتهم
وجه من الوجوه
المذكورة سابقاً
ع
فلا يصح صلوة
الخوف من الخوف
والكراهة والظلم
والظلم والاشياء
ع
وهو قولهم
ع

واصله وماله والذب عن ذلك وعن نفس غيره وان خان عدوا ان تخلف
عن رفقة ففصل صلوة خالفت ثم بان امن الطريق لم يرد ومن خاف او امن في
صلوته انتقل وبني ويجوز للمصلي صلوة الخوف الكراهة وكذا التقدم والتأخر
للمصلحة وكذا الطعن والضرب والرمي ولا ينفل بطوله وكثرته وقال الاخان
ان مشي بغير مطفأت او ركب اذ قال قنالا كثيرا تفسد صلوته لا يقتل بسير
كريمة سحهم وجاز حمل نجس غير معفونه في صلوة الخوف لضرورة ولا يمد
والساع في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة يرسل ويصلي بايماء وان
لم يمكنه فيصلي ساجدا كصلوة الماشي والسألت اذا لم يمكنه الوقوف والركب
ان كان مطلقا يصلي صلوة الخوف وان كان طالبا فذلك ان خان قوات
الطلوب المأمورة شرعا كما فعل عبد الله بن انيس حين بعثه النبي صلى
الى خالد بن سفيان الحصدي يقتله ولا فلا تقص.

باب صلوة الجنائز

بكسر الجيم والفتح لغة وقيل بالفتح الميم وبالكسر اسم للنعش عليه ميت والموت
صفة وجودية خلقت ضد الحيوة ليس الاستعداد لها بالتوبة من المعاصي
والخروج من المظالم والاكثار من ذكره ويكره الاثني وتمني الموت الا لخوف
فتنة فان كان لا بد فيقول اللهم احيي ما كانت الحيوة خيرا الى وتوفني اذا
كانت الوفاة خيرا لي ويستحب تمني الشهادة وليس عيادة المريض المسلم غير
المبتدع والمجاهر بالفسق ولو من وجع ضرب او مرمد او مل ولا يجب التداوي

بل يباح وتتركه والتوكل على الله افضل وكذا الرقية وليس توجيه المحتضر
القبلة على جنبه الا يمين ان يتيسر مع سعة المكان والاجاز الاستلقاء على
ظهره وقد ماله الى القبلة لكن يرفع راسه قليلا ولا يوضع كما تيسر وان شق
عليه ترك على حاله والمروم والمقتول قصاصا او حاكما لا يوجه وليس تلقينه
عند موته بـ لا اله الا الله وقيل بذكر الشهادتين مرة واحدة ولا يزاها
ان يتكلم وقيل ثلث مرات ان لم يجب او لا يامره بقوله بل يقول انما حضر
عند لا اله الا الله حتى يسمعه المحتضر ويقول من غير امر وتوبة الياس
مقبول ما لم يضر غرلا ايما نه واخطأ من قال ان فرعون مات طاهرا
مطهرا كما مر في الجزء الاول وما ظهر من المحتضر من كلمات كفرية يغتفر
في حقه ويعامل معاملة مولى المسلمين حملا على انه في حال نزول عقله
لهذا استحسن بعض الناس نزول العقل قبل الموت وينبغي المربعين ان يستحضر
في نفسه انه احقر مخلوق لله تع والله سبحانه غني عن عباداته وطاعاته
وانه لا يطلب العفو والاحسان الا منه وانه يبرح رحمته وفضله لانه اكرم
الكرمين وارحم الراحمين واذا كان الوفاة على الكراهة فلا خوف من فقد ان
النار وان يبادر الى اداء الحقوق الى اهلها ببرد المظالم والودائع والودا
واستقلال اهله من والد وزوجة وادلاء وغلان وجيران واحباب اصحاب
وكل من كان بينه وبينه معاملة او تعلق في شئ ويحافظ على الصلوات
الخمس واجتناب النجاسات ويصبر على مشقة لحقه في ذلك وان يتعاقد
نفسه بتقليم الظفر مرة واخذ شعر شاربه والبطخة وعاشته وليس لثيابا

واستعمال الطيب والتكحل والتزين كانه يتهيأ ان يزوج وملك الملوك وان
يعتمد على الله تعالى فيمن يحب من عياله واطفاله ويتركهم معتمدا عليه سبحانه
لا على مال ودولة وامير من امراء الدنيا ويوصى بالصلوة عليه لمن يعلم انه
من اتقى الناس واورعهم وافتديهم ويوصى بوصايا اخر النكاح عند وداع الزوج
يمكنه رد الودعة ويوصى اولاده وعياله بالتقوى والعمل الصالح وخشية الله
بالسر والعلانية والاجتناب من البدعات والمنكرات الشائبة ومن محبة
الناس والفجاس ونحو ذلك ما يفهمه ضرور يا بمقتضى الحال والحل والوقت
ولين ان يقرأ عند المختص سورة يس وقيل الفاتحة والرد ايضا فاذا ما
تخلص عياله وقيل تشد الحياة ايضا ويقول المغرض بسم الله وعلى ملة رسول
الله وآله وسلم اللهم ليس عليه امره وسهل عليه ما بعد ولا تسعده
ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ويكره ان يقر به حائضا ونفساء
ادجنب وفي كتب الحائض وسن تليين مفاصله بان يرد ذراعيه الى عضديه
ثم يرد ما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يبسطهما ويرد فخذه الى بطنه و
ساقه الى فخذه ثم يرد ما ولا دليل على السننية والمقصود منه السهولة في
الفعل ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ممن يباح له ذلك حال حيوته ولو بعد
تكفينه ويستحب المبادرة بتجهيزه وقضاء دينه الا اذا شك في موته فلا يحل
وفنه حتى يعلم بالقطع انه مات كما يحب السكينة والبرسام وملتوم الحية
والعقرب ونحوها **فصل** في غسل الميت هو فرض كفاية ولو اوصى الميت
بعد غسله ويسقط غسل الجنابة والحيف بهذا الفعل وشرط في الماء الطهور

والأباحة ويستحب كونه مغلوطا او مغلى بالسدر وشرط في الغسل الاسلام والعقل
والتمييز والبلوغ ولا يفضل ان يختار للفعل ثقة عارث بأحكامه والا دلى به اقله
والزوج للزوجة والزوجة للزوج واذا شرب في غسله ستر عورته وجوبا ثم يلف على
يد خروقة فيغنيه بها ويجب غسل ما به من نجاسة ويجرم مس عورة من بلغ
سبع سنين لغير الزوج من نرجتها والزوجة من نرجها وسن ان لا يغسل سائر
بدنه الا خروقة ويدلكه فان لم يمكن الغسل فالمسح وان تعذر المسح ايضا فمسح
الماء وان تعذر سقط وجوب الغسل والا دلى ان يعد الغسل خروقتين احدها
للسبيلين والاخرى لبقية بدنه وللسيد ان يغسل امته ولها اولادها ام
ولداته ومكاتبته ولو لم يشترط وطأها كالمسح المزدوجة ولا المعتدة من
زوج ولا المعتقة بعضها ولا من هي في استبراء واجب ولا تغسل وللرجل
ان يغسل زوجته ان لم تكن ذمية ولو قبل الدخول وللرجل ان يغسل بنتا دون
سبع سنين والمرأة غسل زوجها ولو قبل الدخول ولو وضعت عقب موته او
طلاق زوجته ما لم تنزح باخرا او تكون ذمية والامة ان تغسل سيدها والمرأة
ابنات دون سبع سنين وحكم غسل الميت فيما يجب وليس كفيل الجنابة فيبدل
بغسل السبيلين ويمسح البطن حتى يخرج ما فيه من النجاسة ولا يدخل الماء
في فمه وانفذه بل ياخذ خروقة مبلولة فيمسح بها اسنانه ومنخره وينظفها
ثم يغسل شقه الايمن ثم شقه الايسر ثم يغسل الماء على جميع بدنه ويثقل
ذلك ويحمله في الاخير كافر او كافر الاقتصار في غسله على مرة ونحو الزيادة الى
سبع مرات قصا عدان لم يخرج منه شيء فان خرج شيء بعد الغسل لم يجب اعادته

الفصل وقيل وجب إعادة الغسل الى سبع مرات فان خرج منه شيء بعد ما
 حشي بظن فان لم يتمك فبطين حراى خالص ثم يغسل المحل ديومنا
 وجوبا كالجنب اذا حدث بعد غسله ولا يغسل بعد السبع وجوبا ولو غسل فهو
 انقض فان خرج منه شيء بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الغسل وشهيد
 المعركة في الجهاد ولو صلى وامراة لا يغسل وجوبا ولا يكفن ولا يصلى عليه
 وقيل يصلى عليه ويجب البقاء معه عليه الا ان تخاف نجاسة فتغسل ويد
 في ثيابه ودمائه الا انه ينزع منه السلاح وتخوف وفرو ودرع وجوشن
 ومغفر وخاتمة وتميمة وان حل من المعركة فاكل او شرب اذ نام اذ بال او
 تكلم او عطس او طال بقاءه عرفا او قتل وعليه ما يوجب الغسل من نحو
 جنابة او حيض او نفاس فهو كغيره كالمطون والميطون والغريق والحرق
 والمرأة التي تموت بجمع والذي يموت بالهدم او ذات الجنب والمقتول
 ظلما في بلاد الاسلام والذي قتل في المدافعة عن نفسه او ماله فانهم
 يغسلون وقيل المقتول ظلما ذلوا في بلاد الاسلام والذي يقتل في المدافعة
 عن نفسه او ماله لا يغسل وحكمه حكم الشهيد في المعركة ويغسل من قتل في
 حد او قصاص وكذلك يغسل السقط لا ربة اشهر فهو كالمولود حيا لا لا قبل منه ولا يغسل لم
 كثر ولولود ذميا سواء كان قريبا او اجنبيا ولا يكفنه ولا يصلى عليه لا يتبع جنازة بل يواريه ولا يمكن احدا
 الكفار من يواريه وقال الاخانات يغسله ويكفنه ويدفنه اما المرتد فيلقى
 في حفرة كالكلب ولا فرق في ذلك بين الذمي والحربي والمرتد والمستامن
فصل وتكفينه فرض كفاية والواجب ستر جميعه سوى راس المحرم ووجهه

بثوب لا يصف البشرية ويجب ان يكون من ملبوس مثله ما لم يوص المييت بدنه
 ويكره في اعلى من ملبوس مثله والمغالاة فيه مكرهه وكذا كبحر تكفين
 الرجل بالحرير والمحصن والمرعق والاحمر القاني والمذهب والمفضض وكراه
 تكفين المرأة بها ومونة التجيز والتدفين تعطى من راس ماله مقدما على كل
 شيء حتى على الدين والوصية وارش الجنابة فان لم يكن له مال فتعطى من مان من
 تلزمه نفقته الا الزوج فانه لا يلزمه كفن زوجته ولا مونة تجهيزها شر ان
 لم يكن له من يلزمه نفقته فمؤنته على بيت المال ان كان المييت مسلما شر
 ان لم يكن هناك بيت مال اذ كان وتقدر اخذة فعلى كل مسلم عا لم به سيما
 على نفقته واجبا به واهل محله والسنة تكفين الرجل في ثلاثة لفائف بيض
 من ظن وكراه تكفينه في اكثر من ثلثة اذاب وكذا كازداد قبض وعمامة
 درداء تلقى فوق الكفن في عصرنا التزمه المجاهلون المبتدعون اعداء الدين
 والسنة والمتأخرون الذين استحسنوا العمامة لا يلبيها باستحسانهم ما اقبلوا
 وفعلهم والكفن الذي يقدم على الدين هو الكفن بثوب ساتر جميع البدن واما ما
 عداه فيقدم الدين عليه لا الوصية وتقدم الوصية على الكفن الغير المنون
 تنبسط اللفائف اثنتي عشرة بعضها على بعض بان تبسط واحدة ثم اخرى فوقها ثم
 اخرى فوقها يوضع المييت عليها مرة واحدة ولا يحتاج الى حمله ووضعها على واحدة
 بعد واحدة ويستحب تجهيزها وتجهيزها ويجعل الظاهرة احسنها والطولها واعرضها
 ويستحسن ان يجعل الحنوط العطر والطيب الكافور فيا سينها وعلى بدن المييت
 سيما على اعضاء السجود وان لم يرد في تطيب اعضاء السجود حديث يروى

عليها مستلقياً ثم يرد طرف اللقاة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن
ثم يرد طرفها الأيمن على شقه الأيسر ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك فيدبرج
فيها ادراجاً يجعل أكثر الفاضل عند رأسه ثم تعقد وتخل إذا وضع في القبر وتكفن
الأنثى والخنثى في خمسة أثواب بيض من قطن أزارد وخامس وقيص ولقائتين وأربع
والسقط في ثوب واحد ويباح أن يكفن في ثلثة وتكفن الصغيرة في قميص
ولقائتين قال ابن عقيل ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والحاج على
المقرئين بين يدي الجنائزة وعلى الحاملين والحملين زيادة على العادة
على طريق المروءة والساحة لا بقدر الواجب وقسم الإخبار أو الدرهم على
الفقراء في الطريق أو المقبرة فإن كان من التركة فمن نصيبه وكذا ما يعطى
للحفاظ والقراء والرأفي أصواتهم بالذكر والرشاء وما ينفق في الإخبار و
الرياحين والتمرات والحلادات والحبوب ونحوها وكذلك ما ينفق في البدع
المستحدثة (سوم) ويحلم برسى وغيره) كلها من نصيب المنفق ولا يرجع بمصارفها
على سائر الورثة وإن لم يكن المنفق وارثاً فيكون تبرعاً منه وإضاعة لماله
ولا يرجع به على ورثته أي لا يأخذها من النصيب ثم من التركة ويكره ^{تلك} التكفين
لبشرى وصوف ومنقوش وجلد وإن كانت الجلد على شهيد فتشترع عنه -

فصل في الصلوة على الميت الصلوة عليه فرض كفاية ويسقط بصلوة
واحد مكلف ولو أنثى وخنثى وشرطها ثمانية النية والتكليف واستقبال
القبلة وستر العورة واجتناب الفحاسة وحضور الميت إن كان بالبلد الذي
يصلى فيه أو حضور قبره إذا كان الميت في بلاد أخرى أو بعين أو بمقد أسر

مسافة القص فتصم الصلوة عليه غائباً وإسلام المصلي والمصلى عليه و
طهارتهما ولو بتراب لعذر وقيل لا يشترع التيمم بدلاً عن غسل الميت وإنما
شرع التيمم للأحياء فقط واختاره السيد من أصحابنا وأركانها سبعة القيام
في فرضها فلا تقصر من قاعد ولا ممن على راحله إلا لعذر كبقية الصلوات
المفروضة واختلفوا في أنه إذا أدت صلوة الفرض عليها فمن صلى عليها
بعد أن صلى عليها غيره هل يجوز القعود أم لا الظاهر أنه لا يجوز إلا العذر
وجوزة الحنابلة لسقوط الفرض بالصلوة الأولى والثاني التكبيرات
أقلها أربعة والثالث قراءة الفاتحة لإمام ومنقرد والرايع الصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل الصلوة على النبي صلوة مسنون فيها وليست
بركن والخامس الدعاء للميت والسادس السلام والسابع الترتيب
فتتبعين القراءة في الأولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الثانية والدعاء للميت في الثالثة وقيل لا تتبعين الدعاء في الثالثة بل
يجوز بعد التكبير الرابعة وصفتها أن يقوم الإمام عند رأس الرجل ووسط
المرأة والخنثى ويكون الرأس على الإمام فإن عكس جاز مع كراهة وإن ينوي
الصلوة على الميت الحاضر ولا يشترط معرفة كونه ذكر أو أنثى وإن كان الأولاد
معرفة ثم يكبر ويرفع يديه ويضع يمينه على شماله ويتعوذ ويبسمل ولا يستفتح
(وعند الأحناف يستفتح) ويلقرأ الفاتحة والسورة أو الفاتحة فقط جهراً
أو سراً ثم يكبر ويصل على النبي صلواته كما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم
لا تحذف منه شيء وليس أن يقرأ الدعاء لما نثر اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى

آخرة اللهم لا تحرمنا أجره الخ اللهم اغفر له وارحمه الخ اللهم ان فلان فلان
 في ذمتك الخ اللهم انه عبدك الخ ثم يكبر الى اربعة ويقف بعد ما قليلا
 يجوز ان يقرأ بعض الادعية الماثورة بعد التكبيرة الرابعة ثم يسلم ويجزى
 تسليمة واحدة ولو لم يقل ورحمة الله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
 وقال بعض الاحناف يرفع يديه مع كل تكبيرة ولا تسترط فيها الجماعة ويجوز ان
 يصلي عليه طائفة بعد طائفة ولو الف مرة ويجوز ان يصلي الر جل عليه
 مرات ويجوز ان يصلي عليه بعد دفنه ولا اله الا في قبره بعد شهر او سنة فصاعدا من دفنه ومات
 الحائطة لا تجوز بعد شهر وشئ ولا باس لو كبر عليه خافضا على الى ثمانية قبل
 لا يزيد على اربع وقيل لا يزيد على خمس والاولى الاقتصار على اربع تكبيرات
 لانه صلى عليها اجماع العلماء بعد الاختلاف ولا باس لو صلى عليه في المسجد
 وقيل بركاهته ولا يصلي على الخائن الغال وقائل نفسه والكافر ويصلي
 على الملك الظالم السافك للدماء عسى الله ان يغفر له وعلى العصاة
 من المسلمين ولو كانوا اصحاب الكيادر البدعات كالمفضة والتخارج والعترة
 والجممية وقيل لا يصلي على الجممية **فصل** في حمل الميت ودفنه وحمله
 ودفنه فرض كفاية لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر لان فاعل
 كل من ذلك لا يختص ان يكون من اهل القرية ويكره اخذ الاجرة على
 ذلك وعلى الفل والمشي امام الجنائزة وخلفها سواء في الفضيلة ومن كون
 الركاب خلفها ويكره الركوب هنا الحاجة ولا يكره اذا عاهد القرب منها افضل
 ويستحب القيام لها اذا جاءت او مرت به وهو جالس ولو لم يقر فلا باس من قبل

ان القيام منسوخ ويكره رفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن فاما اعتادة الجمل
 فمصرنا من جملتهم بكلمة الشهادة معها ونشد الاشعار معها جهرا بدعة منكدة
 يجب النهي عنه وكذلك قول القائل مع الجنائزة استغفر والله ونحوه بدعة
 نعم لو قرأ القرآن اذ اتى بكلمة الشهادة سرا فلا باس وليس لمتابعها ان
 يكون متخشعا متفكرا في ماله متغطا بالموت وبما يصير اليه الميت الصياح
 والجهر ينفي الخشوع ويغل بالفكر ويحرم النسي والنياحة وما اذنا من النسي الاعلام
 مع الصيحة على ابواب الدور والاسواق ولا باس بالاعلام بمجرد الموت لمن
 يحضر القل والتكفين والصلوة من احبابه واقاربه ويكره اتباعها بناس
 وكذلك شق الجيوب والدعاء بالويل والشعر ومجهر ان يتبعها مع منكر وهو عاجز
 عن ازالته وليس ان يعين القبر منها المكن ويوسع ولا باس بالصرح والحدادى
 وافضل ويكفى ما يمنع من السباع والراحة الكريهة ولا فرق في ذلك بين قبر
 الرجل والمرأة ويجوز ادخال الخشب والاحجار والاجر واللين فيه وقيل
 يكره ادخال ما مسه ناسك لاجره وكذلك يكره الدفن في التابوت كما اعتادة
 النصارى ولو امرأه وادخال المكتوب فيه اسماء الله تعالى او اسماء الاشياء
 وصلاح الامامة او القرآن او الادعية الماثورة وما اعتادة بعض جملة الدار
 من وضع الشجرة (مكتوب فيه اسماء المرشدين) عند راس الميت بدعة منكدة
 يجب النهي عنه وكذلك يكره وضع الفراش تحته ولو كان خضيرا بل ينبغي وضع
 الميت على الارض وكذلك يكره جعل تحته تحت راسه بل يضع حجر او لينة تحت
 راسه حتى يبقى وجهه مستقبلا الى الكعبة ويجب ان يستقبل به القبلة على

جنبه الايمن ويدخل الميت من موخر القبر اى ليس سلا من قبل رجل القبر
وقيل يدخل من جهة القبلة وسن لدخله ان يقول بسم الله وعلى مله رسول
الله وحجيم ودفن غيره عليه او معه الاضرورة او حاجة ككثره الموتى و
قله من يدفنهم وضيق المحل او الفرصة كما في مواضع الحرب وغيرها ومتى ظن انه
بلى وصار رميا جاز يشبهه ودفن غيره فيه وان شك في ذلك رجع الى قول
اهل الجحمة فان حفر وجد فيها عظما دفنهم مكانها واعاد التراب كما كان
ولم يجز دفن ميت آخر عليه وسن لكل من حضر ان يثو التراب عليه ثلاثا
من قبل راسه باليد ثم يمال عليه التراب اما وضع المدر بعد قراءة سورة
الاخلاص عليها عند راس الميت او حوله فما لم تقف على دليله وانظروا
انه بدعة واستحب بعض العلماء التلقين بعد الدفن وقيل لا يلقن و
رجحه الاختلاف واليه مال شيخنا ابن القيم وصفته ان يقول يا فلان بن فلانة
فان لم يعرف اسم امه نسبته الى حواء اذكر ما خرجت اليه من الدنيا اشهد
ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانك رضىت بالله ربا وبالا
دنيا ومحمد نبيا وبالقرآن اما ما دسن رش القبر بالماء ورفعته قدر شبر ودفن
صخرة عليه ليعرف انه قبر ويكره تعلية القبور فوق شبر وبنادها باجر وحجر
وتشيد ما وتطييبها وزخرفتها والتسقيف عليها وتطلية الصندوق
عليها والماء الوردي الى حين عليها وتنويها وتخصيصها وتجهيزها
تقبيلها والطواف بها والاكاء اليها والحديث في امر الدنيا والولى والجلوس
عليها ما لميت والضحك عند ما والكتابة عليها وتلقين الرقاع والعرائض عليها

وكتابة الرقاع اليها ودسها في الانقاب والبناء عليها سواء لاصق البناء القبر
او حلقا من تبة ونحوها قال ابن القيم كل هذا بدعة مكروهة مخالفة لمهديه
صليهم وكان قبور اصحابه لا مشرفة ولا لاطية وهكذا كان قبره الكريم وقبر
ما جبيه وقد بحث على بن ابي طالب ان لا يدع مثالا الاطية ولا قبر ا
مشرقا الا سواها فتعدهم تسوية هذه القبور المشرفة كلها انتهى اما
مس القبور للتبرك فقد اختلفوا فيها فمن مبيح وكاره وكبره المشى بانفس
بين القبور لا خوف شوك اذ يسبح من حية ونحوها ويحرم اصحاب المقابر وضع الجمار
عند ما يحرم الدفن بالساجد ويشت من دفن فيها وكان من دفن في ملك كثير ما يذنب رب الارض او
يرضى به والدفن بالصخرة خارج العمران افضل وان مات الحامل بمن ترجى
حياته حرم شق بطنها مسلمة كانت او ذمية واخرج النساء من ترجى حياتهن
فان تعذر لم تدفن وترك حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يوضع عليه ما
يموته وقال الاختلاف يشق بطنها من الايسر ويخرج ولدها ولو بالعكس خيف
على الام قطع واخرج لو ميتا دالا لا ولو قدر الرجال على اخراجه وان خرج بعضه
حياتن بطنها للباقي **فصل في التعزية والزياره** تسن تعزية المسلم الى
ثلاثة ايام فيقال له ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك
ودركا من كل فائت فبالله فتقوا واياها فارجو فانما المصاب من حرم الثواب
اوان لله ما اخذ والله ما اعطى وكل شى عند الله باجل مسمى اعظم الله اجره
واحسن عزاءك وغفر لميتك ويقول المصاب استجاب الله دعاءك مرضنا
داياك وكرهنا تكرارها فلا يعزى عند القبر من عزى واذا رأى الرجل قدام

ادشق ثوبه ارض بصدرة او لطم خده على المصيبة عزاء ولا يترك خفا
لباطل وان نحا عن هذه الامور فحسن ولا بأس بالبقاء على الميت ويحرم
الندب وهو البكاء مع عدد محاسن الميت بلفظ التذكار كقولهم يا سيد انا واجل
واخليلا وانقطع ظهرك وكنك النوح وهو رفع الصوت بذلك برقة ويحرم
شق الجيوب ولطم الخدود والضرب على الصدور والماثر والقاء التراب
على الرؤوس والوجوه والصراخ والصياح والويل وتنف الشعر ونشره وحلقه
كما هو ذاب المشركين واظهار الجرح والسخط على ما فعل الله تعالى وسب
السما والملائكة ونحوه بل يستحب اظهار الرضا بقضاء الله تعالى والصبر
ويستحب اهداء الكلام لاهل الميت ولا بأس بالاجتماع اليهم لتسليمهم
وتكليمهم اما الاجتماع لقراءة القرآن في اليوم الثالث الذي يسمونه يوم
الزيارة وقسمه الحلادات وادراك التنبول
المحسوب والرياحين فيها اجمع الرياحين بعد ان تمسها ايدي الحاضرين
في قدح فيه ماء احمر ثم القاءها على القبر وكذلك الاجتماع في اليوم العاشر
والاربعين وفي كل سنة فمما لم يجد له دليلا والظاهر ان كل هذه الامور
بدعة مكرهة اما نفس قراءة القرآن والصال وابعاد ايصال ثواب
العبادات البعيدة اذ المالمية الى الاموات بلا تعيين اليوم والوقت فما لا
باس به والزيارة للموتى مشروعة للرجال والنساء وقيل تكره للنساء وقيل
كثرة الزيارة لهن او للنساء اللاتي تفعلن في الزيارة ما لا يجوز من نوح
ونحوه وهو الخمار وكبره اتباعهن للجنائز بالانفاق ولو اجتازت المرأة بقبر

طريقها فسلت عليه ودعت له فموصون بالانفاق لا تخاف من خروج لذكرك و
يقف الزائر مستقبل القبلة وقيل مستدبرا للقبلة مستقبلا لوجه الميت
ويقول السلام عليكم اهل دار قوم مومنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون
نسأل الله لنا ولكم العافية وفي رواية السلام عليكم يا اهل القبور يغفر الله لنا
وكم انتم سلفنا ونحن بالاثر ولا بأس لو قرأ سورة يس او سورة الاخلاص
او سورة الملك عند قبر من القبور ثم ذهب اجرها للميت وكذلك لا بأس
ان يروح لزيارة قبور الصالحين والاولياء من اهل بلدة اما شد الرجال
لزيارة ثمة فقد اختلفوا فيه فبانع شيخنا ابن تيمية ومن تبعه فحرم شد الرجال
اليها حتى لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجازة آخرون وقالوا
ان المقصود من النهي هو شد الرجال الى مسجد غيرا لمساجد الثلثة
لكونها متساوية في الفضيلة فشد الرجال اليها تعاب للنفس واضاعة
للمال والوقت من غير فائدة ويكره سب الاموات فانهم قد افضوا الى
ما قد موا ويكره الانحناء للسلام على اهل القبور كما هو ذاب المجاهدين في
عهدنا وكذلك للاحياء وابتداء السلام على الحي سنة كما على الميت ومن
جماعة سنة كفاية والافضل السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقال و
عليكم السلام وقصد الرد على الذين سلموا عليه جميعا جائز ذلك وسقط
الغرض في حق الجميع ورفع الصوت بابتداء السلام سنة وان سلم على
الفاظ عند عمر نيام او على من لم يعلم هل هو ايقاظ او نيام خفض صوته ولو
سلم على انسان ثم فارقه ثم رقبه على قرب من ان يسلم عليه فاشيا

ثالثاً وأكثر ويبدأ بالسلام قبل الكلام ويرد السلام فرض كفاية وكذلك شئت
 العاطس إذا حمد ثم رده من العاطس فرض عين ويكره أن يشمت من لم
 يحمد وإن شئ لم يذكره لكن يعلم الصغير وثقوا أن يحمد ولا يشمت بعد
 العطسة الثالثة الميت يسمع سلام من أثره وكلامه ويرد السلام غير أن
 الحي لا يسمعه وأصحابنا أهل الحديث كلهم متفقون على أن للموتى بهما
 وأنهم يفرحون بزيارة الأحياء وينتفعون بهما وأكثره المقبرة وبعض
 نقه الأحناف فلا اعتداد بقولهم وكذلك الميت يرحب بمرأته سيما يوم
 الجمعة قبل طلوع الشمس وتياذى بالمتكر عندة وينتفع بالخير وأهدأ من القبر
 مستحب ويستحب أهدأ حق للحي صلى الله عليه وآله وسلم أما أهدأ الطاء
 والحلادات والغلافات (الغلف) واستنقذوا الشمع إلى القبور فما لم
 نجد له أصلاً فيكون بدعة منكرة وكذلك التقاء الأرويت والغلف على القبور
 كما مر في الجزء الأول **فروع متعلقة بحرم التدفين** لا تكف
 والإدلى للامامة في صلوة الجنازة الإمام أو ولي الميت ثم قريبه وكثير الصلوة
 وتقليتها فيها حسنة وينبغي الإسراع في المشي بالجنازة لا العرواى ودون
 الحطب رفوف البطون أعنى المشي بالقصد مع الإسراع اليسر المتوسط ولا يحمل
 معها ناراً قرب القبر أفضل من تسنيمه ويحرم اتخاذ القبور مساجد أو زوايا
 الحسن على من فعله ويجوز البنش لأخراج الكفن المغصوب وغسل غير المتكفل
 قبل أن يتنضم الميت وبعده لا ولا حرمة لقبر الكافر ذمياً كان أو حربياً
 فيجوز نبشه ورمي عظامه في محل آخر وبناء مدرسة أو مسجد أو دار

في محله ولا يصلى على المرحوم والمقتول حداً أو تصاصاً وكذلك على المديون
 ولو لم يترك وقاء له بينه ويجوز شق بطن الميت لاستخراج المال منه إذا
 ابتلعه ولو مال نفسه لأن إضاعة المال ممنوعة واختلفوا في أنه هل يجوز تلاوة
 القرآن عند الميت قبل أن يرفع إلى القبر والظاهر جواز ذلك القراءه عند القبور
 أو في المقبرة واستحسن بعض العلماء وضع النعش على السرير وتحبسه إذا مات على
 الأرض واستحسنوا تحجير السرير وترأى سبع ثلاث مرات عند انزله الروح وعند
 الفصل وعند التكفين وقالت الأحناف كراهة قراءة القرآن عندة إلى تمام غسله
 ويجوز الميت من ثيابه عند الفصل غير أنه تستر عورته وغسله في قميصه كان
 من خواصه صلح ويجوز خلط الأشتان بدكا عن الصدر في ماء الفصل إن لم يتيسر
 الصدر وكذا الصابون والافماء خالص مقل فان لم يتيسر الماء المقل يلقى غير الماء
 البقاء واستحسنوا أن يغسل رأسه ولحيته بالخطمي أو الصابون ويكره استنزال الزعفران
 والأوسس في حنوط الميت وجعلها في الكفن جعل ولا يسرح شعره ولا يقص ظفره
 إلا المكسور وكذا أشعره ولا يحنق ولا يمتخ الزوج من النظر إلى نروجه بعد موتها
 عند الأحناف أيضاً كما لا يمنع عندنا من مسها وغسلها ولو وجد رأس آدمي ميت
 أو نصف جسد لا يفضل ولا يصلى عليه بل يدفن إلا أن يوجد أكثر من نصفه
 ولو بكرا من والمحتمر صلاحية الرجل والمرأة حاله الفصل فلو ماتت زوجة
 كافر ثم أسلم قبل أن تغسل بجوارحه غسلها وكذلك لو أسلمت بعد موته قبل أن
 يغسل وأن وجد ميت ولم يدرك أنه مسلم أو كافر ولا علاصة فان وجد في
 دار الإسلام غسل وصلى عليه ولا لا ولو اختلف أصوات الكفار والمسلمين ولا يغسل

اعتبر الاكثر فان استودا غسلوا واختلقت في الصلوة عليهم ومحل الدفن كدفن
ذمية جلي من مسلمة قالت الاخوات الاحوط فنهى على حدة ويجعل ظهرها الى
القبلة لان وجه الولد يظهرها هذا اذا كان الحبل لاربعة اشهر وان كان
لاقل منه فتدفن في مقابر الكفار انفاقا ولو ماتت بين رجال او هو بين
نساء يمها او يمها الحرم فان لم يكن قالاجني بخرقة وكذلك سيم الخنثى المشكك
لو امره صفا والا فغيره فينسله الرجال والنساء ولو لم يمت لفقد ماء وصل
عليه ثم وجد دية غسلوه وصلوا ثانيا والا صح انه لا يفصل ولا يعاد الصلوة
عليه ولو وجد والماء بعد دفته فلا ينش انفاقا والمسبوق في صلوة اجازة
ينتظر تكبير الامام فاذا اكبر كعبه ويقرأ فيه ما يقرأ بعد التكبير الاول ثم اذا
سلم الامام يتم تكبيراته اربعاء لو جاء بعد التكبير الرابعة لم يفته الجما
لانه جاء قبل السلام فاذا سلم الامام كبر وقرا ما يقرأ بعد التكبير الاول ثم
يتم صلواته كما مر وقيل يصلي منفردا ولو صلى الامام محمدا وجنبا لم تجز صلواته
صحت صلوة المتقدم خلفه خلا للاختلاف وفي عكسه صحت صلوة الامام
ولا تجب الاعادة في الصورتين عندنا خلا للاختلاف في الصورة الاولى
اذا اجتمعت الجنائز فانفراد الصلوة على كل واحد على حدة اولي ويقدم الذي
جاء اذا لم يجر من جاء بعده وهكذا ولو صلى صلوة واحدة على جميعها جاز له
الخيار ان يجعلها صفا واحدا وقام عند راس افضلهم وان شاء جعلها صفا
مما يلي القبلة واحد خلف واحد بحيث يكون راس كل ميت مجذاه الامام
والاولي ان يراعى الترتيب المتعقوب فيقرب منه الافضل فالافضل والرجل ما يليه

ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة قالت الاخوات يقدم في الصلوة عليه السلطان
اوثاميه ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام الح
ثم الولي فان لم يكن له ولي فالزوج ثم الجيران وعندنا لا دليل على هذا
الترتيب فالأحق بالصلوة عليه من ادعى له بالصلوة عليه ثم الامام ثم الولي
ثم امام الح ثم الجيران ثم سائر المسلمين ولو صلى عليه من هو المروج جاز
ويصلي عليه الرابع بعده ان شاء ولا يشترط اذن الولي لغيره بالصلوة
عليه فلو صلى عليه غير الولي فلولي حق مثل ذلك ان يصلي عليه وقال الاخوات
لو اذن الولي لاحد غيره صح له اذا كان هناك من يساويه ولو اصغر سنا فله
المنع ولو صلى عليه من له حق التقديم كقاضي اوثاميه ادا امام حى تابعه الولي
ان شاء وعند الاخوات تابعه وجوبا ولا يعيد وعندنا يجوز له ان يعيد
الصلوة عليه لان تكرار الصلوة على الجنائز مشروعة ومن جعلها غير
مشروعة فلا دليل له ولكن يجوز للرابع ادا المروج ان يصلي على غيره متى
شاء كما مر قالوا ان صلى الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلي عليه
غيره بعده وان حضر من له التقديم اما لو صلى الولي بحضرة السلطان مثلا
اعاد السلطان وهذا اختراع من عند أنفسهم لا دليل عليه بل لكل احد
ان يصلي عليه متى شاء قبل الدفن وبعد الدفن ويصلي على الولد ان ولد في غمات
ديفل ويرث ويورث ان استعمل وان سقط لاربعة اشهر فصاعدا ولم
يستعمل فلا يرث ولا يورث ولكن يغسل ويصلي عليه لا من سقط لاقبل منه
ولا يصلي على صبي سبي مع احد ابويه ولم يسلم ولو بدونه فهو مسلم يغسل ويصلي عليه

تبع الدار والسبيل اذ به فاسلم صوا واسلم الصبي وهو عاقل اي ابن سبع سنين
 ذكره تاخير صلوته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة الا اذا خيف
 فوتها بسبب دفنه وقيل لا يكره اذا مات يوم الجمعة او في ليلة الجمعة كما ذكره
 المتبعين الجلوس قبل ان توضع وقيام بعده ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة او
 مخدة كما مر ولو مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والحق في الجحان
 يكن قريبا من البر ويجوز الدفن بالدار الا انه خلاف الادلى واتباع الجحان
 افضل من التوالى لقرابة اوجار اذ فيه صلاح معروف ويندب دفنه
 في جمعة موته وتجهيله وستر موضع غسله فلا يراة الا غاسله ومن يعيته دان
 سراى به ما يكره لم يجز ذكره ولا باس بنقله قيل دفنه ولا باس بالاذن او بشعر
 او غيره غير انه يكره الاطراء والا فراط في مدحه او وصفه بما ليس فيه
 ولا باس بالاحد اذ الجلوس لها في غير المسجد الى ثلثة ايام اما بعد ها
 كما لا لا مراة على زوجه فتجد الى اربعة اشهر وعشرا والى ان تضع ان كانت
 حاملة ولا باس بحضر القبر واعداده لنفسه وقيل يكره ولا يكره اعدا الكفن
 وتجهيته ولا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ بين عند القبر ويكره كتابة
 بسم الله على ناصية الميت وكذا على كفنه وقيل لا يكره اذ الكتب بالاصح
 فقط لا بقلم ومداد وكتابة عهد نامه بدعة لا يستعمل لها بكتاب لانه
 فلا يجوز هذه الكتابة بحال لا على بدنه ولا على كفنه والذي يجوزها من القبط
 المتفشقة لا اعتد اذ بقوله وراثة وتكره التعزية بعد ثلثة ايام الا ان
 والذين بلغه خبر الموت بعد ايام فتسحب تعزيتهم من حين بلوغ الخبر الى ثلثة

ايام ولو حاضت المرأة ثم قتلت في المعركة فان كان دعها دم حيض نزل
 والا لا وقالت الاخانات اذ ارات ثلثة ايام غسلت والا لا ولم يقل خطلة بن
 الى عامر الشثني لانه غسلته الملائكة ومن قصد العدو في المعركة فاصاب نفسه
 كما وقع لعامر بن الاكوع فهو شهيد كمال لا يغسل وتول الاخانات انه يغسل مردود
 بالحدث الصحيح والذين يحصل لهم اجر الشهادة اي هم شهداء او حكماء لا حقيقة
 عبد عمر السيوطي ثلثين رجلا زاد عليه بعض المالكية احد عشر وتفضيلهم
 يطلب من المطولات **فصل في الصلوة في الكعبة** من ان المختار لا يجوز
 الفرض فيها ولا على ظهرها الا اذا وقف على منتهى حاد وقال المختار يصح الفرض والنفل فيها وعلى ظهرها ولو
 بلا ستره سفرة او بهيمة وان اختلف بوجوههم الا اذا جعل مقالا الى وجهه امامه ثم اتفقا لا يحسن حوله ولا يكره
 اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها وكان الواقد وامن خاسرها امام
 فيها والباب مفتوح صح لانه كقيامه في المحراب انتهى ما قالوا ولم يثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه صلى في داخل البيت الفرض الا انه روى عنه صلح انه صلى
 فيها النفل بين العمودين المقدمين وفي رواية انه كبر بين نواحيه ولم يصل
 فيه ودرغ الاختلاف بتعدد الواقعة والله اعلم وعلمه انما آخر كتاب الصلوة
 والحمد لله اولاد آخره

تم كتاب الصلوة ويتلو كتاب الزكاة ان شاء الله تع

تم بيد المؤلف في عشرين
 من رمضان سنة ١٢٤٠

ذكره الثاني في النبي
 وتركه المظفر

كتاب الزكاة

وهي ركن من اركان الدين الخمس فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل زمن
رمضان وقرنها بالصلوة في اشنتين وثلاثين موضعاً من القرآن دليل على كمال
الاتصال بينهما ولا تجب على الانبياء اجمعاً وهي لغة الطهارة وشرعاً تحليكم
جزء مال مباح عينه الشارع طائفة مخصوصة بوقت مخصوص لله تعالى من قطع
المنفعة عن المالك من كل وجه تجب في الاموال التي ياتي ذكرها اذا كان
المالك مكلفاً حراً فلا تجب على كافر ومرد وصبي وعبد ولو كان مكاتباً وكذلك
ليس في مال الصبي زكاة حتى يبلغ ولا يخرج عليه الزكاة من ماله وسببه ملك
نصاب حولى فارغ عن الدين وعن حاجة الاصلية نام ولو تقديراً فلا يطعم بيتاً
ناوياً الزكاة لا تجزيه الا اذا دفع اليه الطعام اما لو كساه بنية الزكاة وهو ينفق
القبض تجزيه الا اذا حكم عليه بنفقتة وكذلك لو اسكن فقيراً ادارة سنة ناوياً
الزكاة لا تجزيه وكذلك لا يلزم الزكاة في المال المنصوب لانه حصل له بسبب
نسيب ولو خلطه في ماله وكذلك لا يلزم الزكاة فيما حصل له بالربو ولو خلطه
ما حصل بالربو براس ماله فيودي زكوته بقدر راس المال ويرد ما اخذ بالربو
على صاحبه وكذلك لا زكاة على مديون بقدر دينه وقال بعض اصحابنا لا تسقط
الزكاة يد من على المذكي سواء كان دين الله او دين بنى آدم فلو عرض له دين اشتهر
السنة قبل ان يتم الحول فهو كملك المالك لا يجب عليه الزكاة للاشهر التي لم يكن عليه
فيها دين ثم لو كل النصاب قبل اتمام الحول فيجب الحول من وقت الكمال ثم لو عرضه

دين قبل اتمام الحول ولقي اقل من النصاب فاسرها لا تجب عليه الزكاة وهكذا
هكذا اوضحت عليه مائة سنة وتجب الزكاة على معق البعوض بقدر ملكه ولو نقص
من النصاب في الاثمان ما لا يعتد به كجبة او جبتين يسقط عنه الزكاة كما لو
نقص من الحول ساعة او ساعتان وكذلك لو نقص نصاب الحب والتمر بتيسير
خلافاً للحنابلة في الاثمان ولا زكاة على السيد في دين الكتابة لان حصوله
مشكوك اما الدين الذي حصوله متيقن كالدين على الحكومة (براميسري نولش)
او على مديون متمول فتجب فيه الزكاة وكذلك تجب في قراطيس الحوالة
(بنيك نولش وكرشي نولش) لانها كالنقد ولا زكاة في مال المجنون والصغير
خلافاً للحنابلة ولا تجب في المال الذي دفت للجنين في ارض او وصية و
انفصل حياً عند عمره ايضاً والاموال التي تجب فيها الزكاة اربعة الآول
الذهب والفضة او ما يقوم مقامهما كالفلوس او قراطيس الحوالة (نولش)
الثاني المحنطة والشعير والذرة من الحبوب وقيل الارز والذخن والحبس و
الدرج والحب والعدس والجاوهر من الكوسنة والقلت وسائر الحبوب المأكلة
ايضاً والتمر والزبيب من الفواكه الثالث الفل السراج الابل والبقر والغنم
من المواشي والجاوهر من البقر والضأن كالبقر داخل في الغنم ولا شيء فيما عدل
ذلك عندنا كالخيل والتمير المكسور الذي يريد احله صلاحه ولبسه واللؤلؤ والملك
والفضة والدر والياقوت والزمرد والالماس والمرجان والفيروز والعتيق
وسائر الجواهر والاحجار واما اموال التجارة من الحديد والنياب والقوارير
والمراباة والاداني والآلات والكتب والبضائع الاخر والمستغلات كالندوس

عنه
دليل لا يجب
لان الاموال
الارادة فيه
قال الزاوي
لا يضر من
الاصحاح به

والأراضي التي يكرها مالكها والدواب كالخيل والبغال والحمير والأقوال والنبات
وجمر الوحش والعيول والأماء وإن كانت للثيابة والغواكه كالقنار والبطيخ والمان
والنارج والكثيرى والأشب وغيرها والخضراوات والبقول والقرطم والخروع
والخردل والسمسم والخشخاش والتبناك والفلفل والقطن ونحوها أما في ثياب البدن
وأثاث المنزل ودور السكنى وكتب العلم لأهلها وآلات المحترفين والأموال
المقصودة والساقطة والمقصوبة التي لا تبينة عليها والمدفونة بالبرية التي لم
مكافئها والمودعة عند غير المعارف فلا تجب فيها الزكاة بالاتفاق وكذا في المال
الذي حمله المديون ولا تبينة أو تفضل ولو أقر المديون بعد سنين أو وجب البينة
بعد سنين فلا تجب عليه الزكاة لما مضى قبل الإقرار وحصول البينة وكذا فيما
أخذ منه مصداق شرع وحل عليه بعد سنين ولا يشترط نية التجارة في الأموال
التي تجب فيها الزكاة فلوا مك الذهب لفنعة أو السواثر من غير نية التجارة
أو الدرر والنسل تجب عليه الزكاة بشرط الصحة إذا ثابته مقارنة له ولو حكما كما
لو دفع بلائنة ثمن نوى والمال قائم في يد الفقير أو عزل مال الزكاة عن سائر أمواله
فترسمها على أهل الاستحقاق بالتدريج والدفعات أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل
أو دفعها لذمى ليدفعها الفقراء جاز ولذا لو قال هذا الطوع أو عن كفارتى ثم
لواة عن الزكاة قبل دفع الوكيل هو ولو خلط تركوة موكليه بكذا فخر فمن كان يتبرأ
إلا إذا أكله الفقراء أو خلط بأذنه وللوكيل أن يدفع لولده الفقير ونحوه لا
لنفسه إلا إذا قال ربها فمها حيث شئت ولو تصدق بدمره فخره عن جانب
الوكيل اجزأ عنه إن كان على نية الرجوع على الموكل سواء كان ذمرا أم الموكل موجودة

عنده أم لا ولو تصدق بكل ماله فإنها لا تجزئ عن الفرض وقيل سقطت عنه
الزكاة إلا إذا نوى نذرا أو واجبا آخر أو هبة نفى فيضمن الزكاة وكذلك إذا
تصدق ببعضه من غير نية لا تسقط عنه زكاة ذلك البعض وقيل تسقط ولو كان
لرجل دين على آخر وتفضل المديون فقال الدائن أنا أبرأتك عن الدين تسقط
عنه زكاة هذا الدين ويجوز أداء دين الزكاة بإسقاط الدين عن المديون
المفلس المستحق للزكاة بقدر دين الزكاة والمخفون أداء الدين عن الدين
والعين من العين وعن الدين يجوز أداء الدين عن العين وعن دين سيقض
لا يجوز والاحناف بينوا حيلة الجواز بأن يعطى مديونه الفقير زكوة تقرأ حذرها
عن دينه ولو اتبع المديون مديده أخذها لكونه ظفر نجس حقه فإن مانعه
رفعه إلى القاضي وكذلك جعلوا حيلة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن
فيكون الثواب لهما وكذلك في بناء المسجد والمدرسة والرباط وأمثالها من
أموال الخير واستفتيت في أنه هل يجوز دفع الزكاة في بناء الربط المجازي الذي
شرع في بناءه السلطان عبد الحميد خان من الشام إلى الحج فاقضيت بعدم الجواز
لأن هذا المصروف ليس من مصارف الزكاة التي بينها الشارع نعم يجوز صرفها
على طلبية العلم الفقراء في أكفهم وشرهم ولباسهم ومكفهم واشتراء كتب العلم
لهم وكذلك بين الاحناف الحيلة في إذا ثابها شيء أن يعطيه لفقير ثم هو يعيد
إلى الهاشمي وهذه الحيلة لا شك في جوازها لأن لها دليلا من حديث بريرة
أما سائر الحيل التي لا أصل لها من الشرع فلا رضى بها والله أعلم بسائر القلوب
والضمائر ثم يفرض أداء الزكاة على الفور بمجرد طلب الأمام أو نائبه أو عامله

عنه
فيعطى
أدلا
الفقير
يا
أدلا
الرباط

وان لم يكن هناك امام فنجوز فيه التراضي وقيل لا يجوز ويصرفه الى مصادره
 بنفسه على الفور وان كان هناك امام وهو مصرف بغير اذنه لا يجوز بالجملة الامر
 باخذ الزكاة وقفي التبريل للمنفق صلح والا امام قائم مقامه فتولى اخذ الزكاة مفوض الى الامة
 وقيل يستحب ان لم يكن هناك امام ان تفوض اموال الزكاة الى رجل صالح امين من اهل العلم
 فهو يقوم مقام الامام وان لم يفعل وصرف في مصادرها بغير اذنه وان ورث ذهابا ونفقة او سائمة
 لزمه الزكاة بعد جيلان او قبل من تاريخ القبض وان لم ينو التجارة او السوم فيها ولا يلزم عليه
 زكاة ما من من الايام قبل القبض في المصومة مع سائر الورثة او غيرهم وكذلك ان ملكها بصفة كسبه او
 وصية او كساح او صلح عن تودد لوزن التجارة فيما خرج من الارض لا تصح ولا تلزم عليه الزكاة
 لوجود المانع وهو العشر والخراج كما لو شري ارضا خراجية مائة بالتجارة او عشرة زرعها او بنى التجارة
 وزرعها لا يكون للتجارة ويجوز تعجيل الزكاة اى اداؤها قبل ان تحل ولو يسيغن
 وعلى الامام ان يرد مصادقات اغنياء كل محل في فقرائه لان كان الاخر دون
 افقر منهم اذ يرى المصلحة في الانفاق على غيرهم ويصلح الرب المال بدفعها الى
 السلطان او نائبه او عامله وان كان جاهلا او متغلبا او ياغيا ولا يجوز بيع المطالبة
 من الامام صرفه بنفسه الى مصادرها وكذلك حين وجود الامام قبل المطالبة
 منه وقيل ان ربيع المال اذا صرفها في مصرفها قبل ان يطالب الامام بتسليمها
 تجزئه والذى منعها عند المطالبة لو اخذ منه جبرلا ولو اخذ شطرا ماله اتم براد
 مصادرة ولا تجب الزكاة في دين لا يتمكن الدائن على اخذه او لا يرجو رجوعه
 الا بعد حركات التحول من يوم القبض والوصول او القدرة على اخذه ولا زكاة
 في حصة المضارب قبل القسمة وينبغي رب المال حصته من الربح بعد ظهور الربح
 والقسمة كالاصل تبعاله ومن مات وعليه زكاة اخذت من تركته ولو اوص بها

باب العشر

باب زكاة السوائر

انما تجب منها في الابل والبقر والغنم لا غيرها والى ايضا بثلاثة شروط احدها
 ان تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعل ولا تجب الزكاة في بقرات الحرث والغنم
 وكذلك في الابل العاملة من السقي والغنم والحمل كلال التي تترك وتوخر الثاني
 ان تسوم اى ترمى المباح ولو اكثر التحول ولا تشترط نية السوم فلا زكاة في العلوقة
 اى في السوائر التي يعلفها صاحبها في بيته اكثر السنة وكن لك لو علفها نصف
 سنة لا تكون سائمة وقيل تجب الزكاة فيها اذا كانت للتجارة اذ الكراء ولو كانت حوامل
 ادعوانة الا ان تلك الزكاة تكون زكاة التجارة ولم نجد لهذا القول دليلا غير قوله
 خذ من اموالهم صدقة وفي الاستدلال به كلام مذكور في الاصول الثالث النص
 فلو نقص واحد منه لم تجب فيه الزكاة وكذلك لا شئ في الاولاد خاص اى ما بين
 الفريقتين وما كان من خليطين فيتراجعان بالسوية ولا زكاة في سوائر الوقت
 ولا في المواشي الهمة ولا مقطوعة القوائم مكسورتها **فصل** اقل نصاب
 الابل خمس فاذا بلغت خمسا ففيها شاة ثمر في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين
 ففيها ابنة مخاض وهى ما تملها سنة او ابن لبون وهو ما تملها سنتان فاذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها ابنة لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة اى التي تملها
 ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة اى التي
 تملها اربع سنين ودخلت في الخامسة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون

معد
 حكم البقر
 حكم الغنم
 مع

فان كان
 مبيعة
 المبيحة
 يرد الم
 على صاحب
 من قسمة
 بقدر
 من

إذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقان إلى مائة وعشرين فإذا زادت ففي كل أربعين اجبة لبون وفي كل خمسين حققة وقيل في مائة وأحدى وعشرين ثلاث نبات لبون إلى مائة وثلاثين ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة فلو كان عندك مائة وخمسون وعشرون لا يلزمه إلا حققتان ومن وجب عليه جذعة وليس عنده جذعه يؤخذ منه الحققة وشاتان أو عشرون ودرهما ومن وجب عليه حققة وليس عنده لا حققة يؤخذ منه الجذعة وترد عليه شاتان أو عشرون درهما وليس في الإلاد قاص شيء كما مر وقال الأحناف تستأنف الفريضة بعد مائة وعشرين فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحققتين ثم في كل مائة وخمسون أربعين بنت مخاض وحققتان ثم في كل مائة وخمسين ثلث حقان ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والأخمين ففي كل خمس شاة مع ثلث حقان ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع الحقان ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين أربع حقان إلى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين أبدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والجنسين حتى تجب في كل خمسين حققة فإذا كان عندك مائتان وخمسين ففيها أربع حقان وشاة أو خمس نبات لبون وفي مائتين وعشر أربع حقان وشاتان وفي مائتين وخمسة عشرة أربع حقان وثلث شياة وفي مائتين وعشرين أربع حقان وأربع شياة وفي مائتين وخمسة عشر أربع حقان وبنت مخاض إلى مائتين وخمس وثلاثين فإذا بلغت مائتين وستا وثلاثين ففيها أربع حقان وبنت لبون إلى مائتين وخمس وأربعين فإذا بلغت مائتين وستا وأربعين ففيها خمس حقان إلى مائتين وخمسين ثم تستأنف الفريضة كما مر فإذا بلغت

مائتين وستا وتسعين ففيها ست حقان إلى ثلث مائة وهكذا ولا تجزئ ذكر الإبل إلا بالقيمة للأنثا ثلاث بخلاف البقرة والغنم فإن المالك يحجر فيه المالك العامل لا يأخذ منه غل غنم بالبحر وكذلك النور **فصل** في زكوة البقرة والغنم إنما تجب الزكوة في البقرة الإهلية أو فيما ولد من وحش وأهليته لا في بقرة الوحش وكذلك في الإلاد عا ل أي الغنم الوحش وعند الحنابلة وحشية البقرة والغنم أهلية تجب فيها الزكوة لصاحب البقرة والجاموس ذكورا كانت أو أنثا ثلثون مائة وفيها تبع أو تبيعه أي ما تهرله سنة وفي أربعين مسن أو مسنة أي ما تهرله سنتان ثم كل لك في كل ثلاثين تبع أو تبيعه وفي كل أربعين مسن أو مسنة ولا يؤخذ في الإلاد قاص شيء كما مر لا عند أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين بحسبه فتدنى يؤخذ من أحد وأربعين مسن أو مسنة وعند مسن أو مسنة ودرهم عشر ثمن المسنة وهكذا في اثنين وأربعين يؤخذ عندنا مسن أو مسنة وعند مسن أو مسنة ونصف عشر ثمن المسنة فإذا بلغت إلى ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان وإذا بلغت سبعين ففيها مسن أو تبيعه ومسن وإذا دخلت مائة وعشرين ففيها تمر كمين أربع أتبعه وثلث منات ولصاحب الغنم ضانا أو مخرار لبون وفيها شاة ذكرها وإناثها سواء إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياة إلى ثلث مائة فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياة ثم في كل مائة شاة وما فيها من الإلاد قاص عقر ولا يلزم في أربع مائة وتسع وتسعين إلا أربع شياة فإذا بلغت خمس مائة ففيها خمس شياة ولا تؤخذ في زكوة الغنم إلا الشيء أي ما تهرله سنة

لا الجذع وقيل يجزى الجذع من الضأن كما في الاضحية والثني من البقر ابن سنيين
 من الابل ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع ولا شيء في الخيل و
 البغال والحمر والانيال والانباء وجر الوحش ولو كانت سائمة للتجارة او للدرد
 النسل ولا في عوامل وعلوفه ولا في حمل ونصيل وعجل الانبعا الكباء ولو واحد او
 يؤخذ ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جيد يلزم الوسط وهلاكه ليسقطها ولو تعدد
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار وقال اكثر اصحابنا انه لا تنضم الحمل
 والفصال والعجائل الى الكبار لا تنضم فيها الزكوة اذا انفردت وكذا ان كان معها
 كبار ما لم يبلغ عد الكبار لفساد ولو هلك كل المال بعد وجوبه ومنع الساعي
 سقطت الزكوة وان هلك بعضه سقطت بحصته يؤخذ منه شطر ما بقي مصادرة
 كما من خلاف المستهلك بعد التحول لوجود التعدي منه ومنه ما لو حبسها عن العلف
 والماء حتى هلكت فيضمن الزكوة ولو بدل النعم بالبقر والابل او بالعكس قبل اتمام
 التحول لا تلزم عليه الزكوة حتى يمر التحول على البديل ولو بدل في آخر التحول وتحيل لا
 الزكوة فيؤخذ منه شيء مصادرة على ما يرى الامام ولو بدل النعم بالبقر والابل
 باليس فيه زكوة كالحمل والبذل والحمر والعبيد والاماء فان كان قبل اتمام التحول
 لا يلزم عليه الزكوة وبعده تلزم وان بدل على رأس التحول وتحيل لا يسقطها فتؤخذ منه
 شيء مصادرة على ما يرى الامام ولا يجمع بين مفترق من الانعام ولا يفرق بين
 مجتمع خشية اصدقة ومن فعل ذلك تؤخذ منه المصادرة على ما اقتضته رأى
 الامام واذا اختلف اثنان فاكثروا من اهل الزكوة في نصاب ما شية نعم جميع التحول
 كان خبطة احيان بان يملك نصابا من الماشية مشاها بارسث او شرا او هبة

ع
 اعني ما نزل
 سنة اشهر
 اكثر السنة

او جمالة او صدان او مخالعة او غيره او خلطة او صات بات يكون مال كل منهما
 متميزا واشتركا في المبيت والمسرع والمحبس والفحل والمرعى كالا واحد ولا يعتبر
 لصحة الخلطة اتحاد الشرب والرعى ولا اتحاد الفحل ان اختلف النوع كالبقرة و
 الجاموس والضأن والمز وقد تفيد الخلطة تغليظا كاشين اختلاطاً باربعين
 شاة لكل واحد عشرين فيلزم منهما شاة وقد تفيد تخفيفا كالثلاثة اختلاطاً بجماعة
 وعشرين شاة لكل واحد منهم اربعون شاة فيلزم معهما شاة واحدة ولا اثر لتفرقة
 المال الزكوي ما لم يكن سائمة فان كانت سائمة بجلين بينهما مائة تصرف لكل حكم
 نفسه فاذا كان له شياه بمحال متباعدة في كل محل اربعون فعليه شياه بعدد المحال
 ولا شيء عليه ان لم يجمع له في كل محل اربعون ما لم يكن خلطة فاذا كان لشخص من
 اهل الزكوة ستون شاة بثلاث محال متباعدة في كل محل عشرين ولم تكن خلطة
 فلا شيء عليه وبهذا يظهر معنى الحديث لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
 الصدقة ولو كان عند رجل عشرون شاة الى ستة اشهر ثم بلغت الى اربعين في
 آخر السنة فلا تجب عليه الزكوة الا اذا امار التحول على اربعين شاة وقيل ينعى الجنس الى
 الجنس لا الى جنس آخر فوجب الزكوة عند اتحاد الجنس اذ اكل النصاب على رأس
 التحول وان كان عند اربعين شاة لا يتبدل التحول ثم نقصت في اثنا عشر ملكت
 قبل تمام التحول فلا تجب عليه الزكوة ما لم يمر التحول على نصاب كامل وهكذا الحكم
 في زكوة الذهب والفضة بقوله من استفاد مالا فلا زكوة عليه حتى يحول عليه
 التحول ولا يجوز دفع القيمة في زكوة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة الا عند عدم
 الجنس وقيل يجوز في الفطرة والنذر والكفارة وقيل يجوز في لكل وتعتبر القيمة يوم الاوان

ع
 د حوقل
 الاضاف
 ١٧

ويقوم في البهائم الذي المال فيه ولو في مفازة نفى اقرب الامصار اليه وينبغي
 للمصدق ان لا يأخذ الا الوسط وهو اعلى الاولاد في راد في الاعلى ولو كله جيداً
 فحيداً وان وجبت عليه اربع شيئا او ساطوا اعطى بدلهما ثلث شيئا جيا وتسأدي
 قيمتها قيمة اربع شيئا او ساطوا جاز ذلك في المكيل والموزون اذا اختلف الجنس اما
 عند اتحاد الجنس فلا يجوز ان لم يجدا المصدق ما وجب من ذات سن ياخذ كل واحد
 مع الفضل او ياخذ الا اعلى ويرد الفضل كما مر في زكاة الامل او ياخذ القيمة ولا
 تؤخذ في الزكاة حرمة ولا ذات عمار ولا صغيرة ولا آكلة ولا سرجي ولا ما خض
 ولا فحل غنم اما اذا احتاج المصدق الى الفحل ورضي المالك باعطائه يجوز اخذه
 ذلك اذا انقصت السواثم من النصاب واراد سرجها ان يعطى الزكاة فيجوز للمصدق
 اخذها وتكون تبرعا منه ولو ادى زكاة نقد لا يشتري به سائمة لا تنضم
 الى السواثم التي كانت في يدها من قبل حتى يمر عليها الحول وكذا في عكسه كذلك
 لو ادى عشر الخراج او خلع الارض او اخرج صدقة الفطر من العبد شربا للارض
 او الغلة او العبد لا تنضم قيمته الى نصاب النقد ولا تلزم فيه الزكاة حتى يمر
 عليها الحول وكذلك لو كان له نصابان كثرن سائمة مزكاة والف درهم ودرث الفا
 آخر فكل ينضم الى الف المورث لا الى اقربهما حولا ولا الى بعدهما وكذلك السرج
 لا ينضم مع الامل ولا تلزم فيه الزكاة حتى يمر عليه الحول ويستحب للامام ان يجمع
 للمصدقين اذا ادوا صدقاتهم بان يقول اللهم صل عليهم ولا تجب الزكاة
 في المال الحرام كالمنسوب والمنسوب والمسرور وحلوان الكاهن ومهر البغي والربوا
 ادى الزكاة منه يا شرمكما لو سمي الله تم عند شرب الخمر او اكل ما حرم عليه فان

اخطأ الحرام بالحلال والحلال غالب فيخرج الزكاة من كل ماله وان غلب الحرام
 فيودي الزكاة بقدر ما هو حلال منه وكذلك ان تساوياد لو خط السلطان
 المال المنسوب او المأخوذ على خلاف الشرع بماله نفسه لا يملكه ويجب عليه الرجوع الى
 رب المال فلا يودي منه الزكاة بالجملة الزكاة لا تودي الا عن مال حلال وقال
 بعض الفقهاء اذا تصدق بالحرام القطع يكفر وكذلك يكفر آخذها اذا دعا للمعطي
 مع علمه بانه مال حرام ولا يجوز تعجيل العشر قبل الخرج ويجوز تعجيل الخراج للمعطين
 على الرأس وان ادى زكوة الى التقدير شر السيرة قبل تمام الحول او مات او اد
 ارتد لا يلزم عليه اعادة الزكاة وكذلك ان ظهر بعد الاعطاء انه غنى او هاشي
 او فاسق او كافر وقيل لا تجزئه في غير الغنى بل يستردّها منه بتمامه او يوديها مرة
 اخرى من ماله وان تلفت في يد القابض الغير المستحق ضمنها ولو مات وعليه زكاة
 خير العشر والخراج فلا تؤخذ من تركته بغير وصية فان اوصى بها تنفذ من الثلث
 الا ان رخصت الورثة بما زاد عليه وحول الزكاة قرض لا شمس ولو شك في اداها
 يوديها في اي وقت شاء من عمره لان وقتها العمر ولا تقوت بانقضاء الوقت كصلوة

باب زكاة الاثمان

وهي الذهب والفضة او ما يقوم مقامهما كالفلوس وقمر الطيس والحوالة كركنسي
 نولس وبراميزرى لولس) يجب فيها ربع العشر اذا بلغت نصابا فنصاب الذهب
 بالمتأقيل عشرون مثقالا وهي بالدرهم الاسلامية ثمانية وعشرون درهما و
 اربعة اسباع درهم ودينار شرعي هو مثقال ودرهم والنصاب الذهب

بالوزن المروج في الهند سبع تولات ونصف توله وثرن وعلى قاعدة الهند نصف
الفضة مائتا درهم كل درهم اثنتا عشرة حبة ضروب وقدر النصاب الفضة
بالوزن المروج في الهند باثنتين وخمسين توله ونصف توله وبالروبية الانكليزية
المروجة في الهند بأربع وخمسين روبية اذ خمس وخمسين روبية والمعتبر فيهما
لا قيمتهما ويشي لوجوب الزكاة فيهما ان يكون كل منهما بقدر النصاب
فلو كان عنده نصف نصاب الفضة ونصف نصاب الذهب لكان يجب عليه
شي وقيل يضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب وتجب الزكاة في مفرديهما
ومعولهما وتبرهما واذا بينهما ولو كانت للاستعمال ولا تجب في الحلي وقيل تجب فيه
وقال الحنابلة لا زكاة في حلي مباح معد للاستعمال اذ اعارة وتجب في الحلي
المحرم والحلي المباح المعد للكرام او النفقة واختلفوا فيما كان على السيف
او المنطقه او الجنبية او السرج او اللجام او الدابة او المقلعة او المحلاة
ونحوها ولا راجح عدم الوجوب وقيل تجب وهو الاحوط ولا يجوز اخراج الردي من
الجيد ويجوز حكه ويوجز المنكي وكذلك لا اعتبار للجودة والرداءة في الذهب
والفضة بل الاعتبار بالوزن المذكور لوجوب الزكاة ولا شيء في عرض التجارة
غير الذهب والفضة كما قد منا خلا فالأئمة الأربعة فانه يجب عند هم الزكاة
في عرض تجارة قيمته نصاب الذهب او الفضة وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب فان غلب الفضة فلا يلزم فيه الزكاة الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا
واختلفت في الفضة المسادى والاحوط لزومها ولا تجب في نصاب مشترك من ذهب
او فضة ولو كان مخلوطا مالم يبلغ حصة كل واحد من الشركاء نصبا فلا اثر فيه

للخطة بخلاف السواك كما مر فان بلغ نصيب احد هم نصبا باخر كما دون الآخري
ولو ابرأ رب الدين المديون بعد الحول فان كان المديون موسرا لا تسقط
عنه الزكاة وان كان معسرا تسقط لانه كالتصدق بجميع ماله وقيل لا تسقط
فيهما وان اعطى امرأته الف سر دية مهرها ثم بعد مضي السنة طلقها قبل
الدخول ومرت المرأة خمس مائة منه عليه فجب عليها زكاة خمس مائة
لا زكاة الالف وقال الاحناف تجب عليها زكاة الالف لان النقود لا متعين
في العقود ولتان المرأة لم تملك الالف ملكا تاما لا احتمال الطلاق وانما
ملكته خمس مائة ملكا ليس فيه تردد ولو وصب ماله قبل تمام الحول لا
ثم رجع فيه وردد اليه المال بقضاء او غيره يلزم على الواهب اداء زكوته
وعند الاحناف لا يجب وهم حطوة حيلة لاسقاط الزكاة فقالوا لو وهب ماله
لغيره على رأس الحول ثم استرده قبل ان ينقضي الحول عند الموهوب له فلا
تجب الزكاة لا على الواهب لا على الموهوب له كما لو وهب لطفله قبل تمام
يوم وعند الحنابلة لا يحيل لاسقاط الزكاة ويجوز لاسقاط الشفعة

باب زكاة الخبز من الارض

تجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والتمر والزبيب ولا شيء فيما عداها
وما كان يسقى بالمسقى منها او بالنظم فيه نصف العشر لرفع مؤن وبلا اخراج
البذر ومصارف الزرع وحفر الانهار والجدول وقالت الحنابلة تجب الزكاة
في كل مكيل مد خر من الحب كالقمح والشعير والحب والذرة والارز والحص

والعدس والباقلا والكرسنة والسهم والذخن والكراويا والكربرة والقطن
وبزر الكتان وبزر البطيخ ونحوه من الالبان يرد وتجب في كل ما يكال ويدخر من
الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والساق واختاره اكثر
اعلى الحديث من امحايها ولا زكوة في عنب ولا في زيتون وجوز وتين
ومشمش وبنق وتوت وزعرور ودرمان وجلب ووخ وانب وبلطيخ وقناط
ولا في الخضراوات والبقول كالبيض والثوم والفلفل والبطاطة والقلناس
والسرمق والياسام والسلق وبقلة الحمقاء والشبث والحلبة والقرع وقناط
والجزر والفجل والاسفناخ والبادنجان والبقلة اليمانية وعلاف القول
والشجر والكرنب والقشدة والتكوعنج والعصيب ونحوها واختلغوا في الابل
والدارجيني والكمون والقرنفل والزنجبيل والحلتيت والهرج لانها ما يكال
ويوزن وتصابها خمسة اوسق فلا شي فيما دونها كل وسق ستون صاعا بالصاع
الحجازي اعني خمسة ارطال وثلاث رطل ولم تشترط الحنفية النصاب فيها وقولهم
ياطل بالحديث الصحيح ويعتبر النصاب بعد تصفية الحب من قشره وبعد جفاف
التمر والعنب لا يشترط جوفان الحول فيها بل اتفاق ويجب على رب المال اخراج
زكوة الحب صفي والتمر يا بسا فلو خالف واخرج رطبا لم يجزه ووقع نقلا ان كان
الاخراج للفقراء وقيل يجوز اخرجه رطبا اذا لم يكن الساعي ولا الامام
قسمه على الفقراء للاكل فلو كان الاخذ الساعي وجففه وصفاه وجاء قد
الواجب اجزأ بالارد الفضل ان زاد اخذ النقص ان نقص وان كان
بماله بين الساعي ردك ويطالب به بالواجب وان تلف بيد الساعي ودبدله

لمالكه ويتعين في الزكوة فان تلف فالعدول الى الجنس الاقرب فان انعدم
فالقيمة ولا يجوز تكميل الجنس بمش آخر فلا تجب الزكوة ما لم يبلغ كل جنس خمسة
اوسق وتجب الزكوة عن الحصاد وتصفية الحب وجفاف الثمن فلو تلف بتفريطه
مع القدرة على حفظه ضمن الزكوة وبلا فلا وسن للامام بعث خاتمه لثمره النخل
والكرم اذا بدعلا عما ذكره واخذ شرطا كونه مسلما امينا لا يتهم خبيلا بالخرص
واجزته على رب الثمرة وان لم يبعث الامام خاتمه فعلى مالك الثمار فعل ما يفعله
خاتمه ليعرف قدر ما عليه قبل نقصه ويجب تركه لرب المال الثلث او الربع فيجوز
بحسب المصلحة ولا يجوز الحرص قبل الطيب والصلاح وما يخرج مرات في السنة
يخرص في كل مرة فان بلغ النصاب يؤخذ منه الزكوة فان ادعى رب المال النقص
بسبب خفي يحتاج الى البينة والا فاقول قوله في السبب الظاهر المعتمد ويجب على
الامام بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكوة المال انظاره كالمسائمة و
الزروع والثمار ولا يجمع العشر والخراج في الارض الخراجية لانه لا يؤخذ من
المسلم في الارض الخراجية الا العشر لا يجوز اخذ الزائد منه ويجوز من الكفار
ياخذ ما راي الامام فيها ولا يجوز اخذ الزائد من النصف والارض الخراجية
على ثلاثة اضرب احدها ما قحت عتوة ولم تقسم بين الغائمين كصير الشام
والعراق وعتد والصيمن وفارس والروم وماركو وافغان وبلاد افريقية والمغرب
وبلاذ النصارى من اورديا والثانية ما جلا اهلها عنها خوفا منا والثالثة ما
صالح اهلها على افعالنا ونقرها معهم باخراج ولا زكوة على من بيده ارض
خراجية في قدر الخراج اذا لم يكن له مال اخريقا بله ويجب في الفصل العشر

هذا مضمون
لكنه مضمون
ما في هذا

هذا انما قسم
البنكري

هذا

اما انما قسم
عشره وكان
الحجازي ان
البحر دخلوا
الاسلام طوعا
بالنبي صلى الله
عليه واله

سواء اخذته من ملكه او موات وسواء كانت الارض التي اخذ منها عشرية
او خراجية وقيل لا تجب فيه الزكوة لان الاحاديث الواردة فيه غير قابلة للحجاج
ثم اختلفوا هل له ان يملكها ام لا يجب فيما قلنا اكثر فقالت الحنابلة ان له ان يملكها باحد
مائة وستون سهلا على قبة واربعة وثلاثون سهلا وسبعارطل ومشقى والوارد
في حديث ضعيف من كل عشرة زقاق نرق وقالت الاحناف انه تجب فيه الزكوة
بلا شرط لئلا يصاب فيما قلنا اكثر في ارض غير الخراج لئلا يجمع العشر والخراج وقالت
الحنابلة يجمع العشر والخراج في الارض الخراجية ولا يجب العشر في ثمره جبل
او مقبرة غير الحرم والربيب ولو حيا لا يملك الا حيا ولا يملك الا حيا فلا
تجب بالانفاق ويجوز للامام ان يأخذ العشر او الخراج بالجبر ولا يسقطان
بالموت فيؤخذان من التركة ولا يجب مع الدين وفي ارض صغير ويجوز
مكاتب وما دونه وقيل يجب وبه قالت الاحناف ولو سقى الزرع
بعاء اشتراه ففيه نصف العشر ولو سقى بها ياله اعتبر الغالب ولو استويا
فنصفه وقيل ثلاثة ارباع العشر اذا اسلم الكافر ولو تغلبا تصير ارضه
الخراجية عشرية اذا اشترى الكافر ارضا عشرية من المسلم تصير خراجية
ولو اشترى المسلم ارضا خراجية او ملكها بشفعة او ارث او ردت عليه لفساد
البيع او بخلاف شرط او روية او عيب بقضاء القاضى او بغيره تصير عشرية
او يؤخذ الخراج من دار جعلت لستانا او مزعة ان كانت للذمي وان كانت
لمسلم فيؤخذ منها العشر سواء سقاها بعاء الخراج او بعاء العشر او بهما ولا شيء
في دار مقبرة ولو لذي ذمي ولا في عين قيراي نرفت ونقط مطلقا في ارض

عشر او خراج ولا يجب العشر والخراج الا عند ظهور صلاح الثمرة او الزرع
فلا يجوز اخذ الخراج من غير زرع او ثمره قبل تجوز الامام في الارض الخراجية اخذ
الخراج اذا كانت الارض سالحة للزراعة ولم يزرعها وكذلك من حرير عين ساع
للزراعة من ارض الخراج اما العشر فلا يجوز اخذها من الخراج ولا يحمل لصاحب
ارض خراجية اكل غلتها قبل ادائها خراجها وكان لك لصاحب ارض عشرية فان اكل
ضمن عشرة وللامام حين الخراج الخراج ومن منع الخراج الى سنين فان كان محتاجا الى
عنه خراج ماء فحق للامام ان يدخل منه ماله ويسقطان بهلاك الخراج ويلزم الخراج
على الغاصب ان يزرعها وكان جاحدا ولا تجب له ارضها والخراج في بيع الوقاع على البيع
ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قيل ادراكه والعشر على المشتري ولو يده فحق للامام
ولو اجرها فان العشر على المستاجر وقيل على المجير ولو اعاسرها فحق للمستجير اما في الزرع
فحق للمستأجر المعاهدة فان لم يصير فيها حق من يكون العشر فان كان اليه زرع
من رب الارض فعليه ولو من العامل فعليه ما بالحصة ومن له حق في بيت
المال فطفر بها هو موجه له اخذته وديانة والنودع بالفتح صرف رديعة مات
لغيره ولا وارث له على نفسه ان كان فقيرا او على غيره ان لم يكن مصروف الزكوة
وبغ النائية والنظم عن نفسه او لغيره اذا تحمل حصته باقيم وتصح الكفاية بها ولو
من قام بتوزيعها يا عدل وان كان لا يملك باطلا وظلما ويجوز للامام عفو الخراج
لمصلحة من مصالح المسلمين ولا يجوز له عفو العشر والا موال التي تجمع في بيت مال
على انواع احد ها العتاة والكثوز والركاز وثانها زكوة المتصدقين من السواك
والنود وثالثها الخراج والعشر وسابعها ما يؤخذ من التجار ان كانوا مسلمين

فربح العشرة أن ذميين فنصفه وإن حربيين فالعشر أو ما يراه الإمام أو فاق
للمصلحة وخامسها الضوابط أي الأموال التي لا يبقى لها وارث وسادسها
الجزية وسابعها ما يؤخذ مصادرة من مائتي الزكوة وأما لهم ما ورد فيه النص
والألا يجوز المصادرة بالمال في غيره وأموال أهل الحرب أي الكفار الذين لهم
يا منهم الإمام مباحة لكل واحد بالنهب أو السرقة أو الغارة ^{بأن يفتح أملاكه}
أن يأخذ منهم ويجوز للإمام تأمين أهل الحرب وإذا نفعهم لم يؤخذ منهم في ذلك إلا بالضرورة
والتجارة فيه على شرائط تناسب مصالح المسلمين

باب

العشر يجب أن يكون مسلماً لا يصح تولية الكافر لا أخذ العشر كذا قولية القضاء
والأصح كل الأسف أن سلاطين عصرنا تركوا أحكام الشرع بالكيفية فهم يؤولوا الكفار
القضاء وأخذ العشر والخراجات ولا يستحيون من الله ورسوله ويصوم تولية
الغاشي ولو بالاجرة لا يتبادل عمله لا صدقة ويستغنى أن يكون العاشر أمين
قادر على حماية أرباب الأموال من اللصوص وقطاع الطريق لأن الجناية
بالحماية ويصح تولية العبد فالعاشر من ينصبه الإمام على الطريق والساعي
من يأخذ صدقة المواشي في أماكنها وعمل العاشر أن يأخذ الصدقات
من التجار المسافرين بأموالهم الظاهرة والباطنة فمن أنكر تمام المحول أو قال
لم أؤثر التجارة أو على دين محب أو منقصر للنصاب أو قال أدبت إلى عاشر آخر
فإن محققاً أو قال أدبت إلى الفقراء في المصير وحلف صدق في الكل بلا إخراج

برأوة وقيل لا يصدق بغير البرأوة وهو الأصح في زماننا هذا لأن الكذب
فأش في الناس سيما في الكفار فلو ظهر كذبهم ولو بعد سنين أخذت منه ولأننا
أخذنا منه مصادرة كما في الزكوة وبه يفتى وكل ما صدق فيه مسلم صدق
فيه ذمى إلا في قوله أدبت إلى الفقراء ولا يصدق حربى في شيء إلا في أم ولد وقوله
نظام يؤلد مثله لمثله هذا الأبي أو لينت تولد مثله لمثله تأبنت فان لم
يمكن أن يؤلد مثله لمثله أخذ منه العشر وكن البهيل قوله أن قال أدبت إلى
عاشر آخر ولكن بشرط أن يخرج البرأوة ويكون ذلك العاشر محققاً معروفاً
وقيل لا يقبل قوله في هذا ويؤخذ منه العشر ولو أخرج البرأوة لأن الخط
يشبه الخط ويؤخذ من التجار المسلمين ربع العشر من كل أموال التجارة والمخ
عند أصحنا أهل الحديث أنه لا يؤخذ العشر ولا ربعه من التجار المسلمين
وليس في أموالهم سوى الزكوة والزكوة أيضاً في الأموال الزكوية المأثرة قبل وهي
الذهب والفضة والأبل والاسود والخنزير والحمل لا غير وفي العمل خلاف كما س
ويؤخذ من أموال أهل الذمة نصف العشر تغليبا وغيرها ومن الحربى العشر
وليشترط كون المال نصيباً وعدم علمنا بأن الكافر كره يأخذون عن تجار المسلمين
فإن علم فتأخذ منهم مثل ما يأخذون من مجازاة الأعداء الأخذ والكل فلا تأخذ
بل تشرك له ما يبلغه ما منه إبقاء للامان ولا تأخذ منهم شيئاً أو الرميح ما لهم
نصيباً وإن أخذوا من شيء من النصاب ولو علم أنهم لا يأخذون شيئاً من
المسلمين فنحن لا تأخذ منهم شيئاً يستقر عليه وتكثر التجارة أو في تكثيرهم
أنوائهم لا تخفى وكذلك لا تأخذ من أموال صهيانهم إلا أن يكونوا يأخذون

عد
ومن الظاهر
الشديد في
نصف العشر
التجار المسلمين
كما هو يدل
السلطين في
قد قال أبو
لا بد من الج
صاحب مكر
١٢

من اموال صبيانا فاذا اخذ العشر من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك
السنة الا اذا حاز الى دار الحرب ثم رجع الى دار الاسلام فيؤخذ العشر ثانياً
مرة او تجدد له وصول اموال اخر من دار الحرب ولو من الحربي بالعامر ولم
يعلم به حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانياً لم يعشراً لما مضى بخلاف المسلم والذمي
وقيل بعشر الكل ويؤخذ نصف عشر قيمة الحرب وجلو داسلية من الذمي و
عشر عما من الحربي ولا يؤخذ من المسلم شي فيها كما لا يؤخذ شي من خنزير
الكافر مطلقاً بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل
دفعه اصلاً فيقتصر على ولا يؤخذ العشر من مال يكون في بيت المأمر ولا من
مال بضاعة الا ان تكون محربة ولا من مال مضاربة الا ان يخرج المضارب
شعشر نصيبه ان باع نصيباً يؤخذ العشر في مال البضاعة والمضاربة
من ربح المال ونوازل المضارب والعامل ان يودي العشر فيؤخذ العشر
منه ولا يؤخذ من كسب ما دون بد يون بدن يحيط بماله وسرقته او
هاذون غير بد يون لكن ليس معه مولاة وكذا لك لا يؤخذ من الوصي
اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب ولو من تاجر على عاشر البقاء
وله طريق آخر فعشره ثم رجع على ما يشاء جعل العدل اخذ منه ثانياً اما اذا لم
يكن له طريق غير هذا فمعه وكان سرور عليهم مما لا بد منه ولا يعش
ثاني مرة او غلبوا على بلد او لاية واخذوا زكاة الاموال والعشر يريث
ارباب الاموال فلا يؤخذ ان منهم ثاني مرة ولا عشر في البقول والفواكه الرطبة
وقيل ان كان عند العاشر فقرا عياً أخذ منها العشر وليقسمه على الفقراء ولا

يجوز للعاشر والساعي قبول الهدية فان اخذها ردّها الى امام الى
بيت المال

باب الركا

هو دفن الجاهلية او دفن من تقدم من الكفار وكان عليه او على بعضه
علامة كفر او معدن الذهب والفضة وقيل معدن الفخار او الحديد او
كل جامد ينطبع بالآثار ومنه الزئبق ايضا اما معدن المائع كنفط وقار وغير
المنطبع كعادن الاحجار والنجر الحجري فليست بركاثر عند الاحناف ويجب
فيه الخمس يؤخذ من الواجد ولو كان مسلماً او ذمياً كبيراً او صغيراً عتلاً او
مجنوناً حراً او مكاتباً واثمة للواجد وقيل لما لك الارض لو وجد في ارض مملوكة
ولا تلو اجد ولو ذمياً قنناً صغيراً شئ ولو اجير النقص حائط او حفير و
نحوه الا اذا كان اجيراً للطلب الركاثر فيكون مستأجراً ولو وجد المعدن
في داره او حانوته فلا يجب في شئ وقيل يجب فيه الخمس ايضا ولا يشترط فيه المضارب فيؤخذ الخمس
من قليله وكثيره ولا يجب الخمس في اوقوت وزمره ونحوه وحده في جبل اي
في معادنهما ما لو وجدت وفيه الجاهلية اي كنزاً خمس لكونه غنيمه
والمرج عند الاحناف ان الكنز خمس كيف كان ذا المعدن ان كان ينطبع
وقال مالك الركاثر دفن من دفن الجاهلية ما لم يطلب بماله
يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بماله يتكلف فيه كبير
عمل فاصيب مرة واخطى مرة فليس بركاثر فعلى هذا القول لا خمس في معادن

الذهب والفضة أيضا التي يحتاج لأخرها بما ولدت مبيعاتها من الأرباح والرمال إلى
 كبير عمل ومؤنة شديدة لا كثيرة ولا خمس فيما يستخرج من الجواهر واللؤلؤ و
 المرجان حتى في السليمة ولو ذهبها كان كثر في قعر البحر وما دله من سعة الإسلام
 الكنوز فقد أوتيتهم فليست في حكمة ولو لم يكن في الاستمتاع من ركنها
 في دار الإسلام فأنه يسترد منه ما أذن إلا إذا عمل في المفارقة بأذن الإمام على
 شرط فله المشرط ولا يعمل رجلان في طلب الربح بل لا يشترط وجود
 فالأصل بينهما نصفان ولو ترك أحدهما وليس ثم شيء الآخر ووجد في
 للواحد وان كانا جديرين فهو للمستأجر وان خلا المال عن العلامة اد
 اشتبه الضرب فهو جائز في كل إسلام ولا يخسركان معدنا كانا
 كثر أو وجد في صحراء دار الحرب بل كله للواحد ولو مستأجرا كانا كالمستأجر
 ولذا لو دخله جماعة ذو صنعة وظفر والبشئ من كنوزهم ومعدنهم خمس
 لكونه غنمة وان وجد مستأمن مسلم في أرض مملوكة لبعضهم ردة إلى
 ما لكه تحزنا عن الغدر أما إذا لم يكن مستأجرا فلا يلزمه الرجوع هو حلال
 للواحد لكون أموال أهل الحرب مباحة كما مر فان لم يرد حال كونه مستأجرا
 وأخرجه منها ملكه ملكا خبيثا فسبيله التصديق به فلو باعه صح قيام ملكه
 لكن لا يطيب للمشتري وللواحد صرف الخمس على نفسه ان كان فقيرا وكذا على
 أصله وفرعه والفقراء والأجانب ان لم يكن هناك إمام أو
 كان واجازة *

باب زكوة العروض

لا تجب في عروض التجارة غير ما ورد فيه النص الزكوة عند فاد تجب عند
 الأئمة الأربعة والجهموس واليه مال أصحابنا أهل الحديث أيضا خلا الشوكا
 والسيد ونحوهما فلنذكر شيئا من أحكامها عرض التجارة ما بعد البيع والشراء على
 الربح فتقوم إذا حال الحول عليها وأوله من حين يلغ القيمة نصا يا فلو نقصت
 قيمة النصاب في بعض الحول تزداد القيمة قبلته ابتداء حيث كان أموال
 الزكوة وتقوم بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة لا بما اشتريت به فلو كانت
 قيمته تبلغ نصا يا بأحد التقدين دون الآخر فإنه يقوم بما يبلغ به نصا يا وتقوم ^{المغنية}
 ساذجة والحق بصفته ويقوم العبد الرقاص أو المغني ساذجا فان بلغت القيمة
 نصا يا وجب ربع العشر إلا فلا دكن الأموال الصيارف ولا عبدة بقيمة أنية الذهب
 والفضة التحريمها وكذا ركاب ولجام ونحو ذلك بل العبرة بوزنها ولا عبدة بما فيه
 صناعة محرمة فيقوم عاريا عنها بأن يقوم الطنبور ونحوه سبيكة ومن كان عنده
 عرض معد للتجارة أو ورثه فنواله للقنية ثلثه نواله للتجارة لم يصير للتجارة مجزأ ^{لنية}
 لأن القنية الأصل في العروض والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية كما لو نوى
 المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكوة في العروض فاذا نوى
 القنية زالت نية التجارة ففقد شرط الوجوب وفارقت السائمة إذا نوى ^{عاقبها}
 لأن الشرط فيها السائمة دون نيتها فلا يشترط الوجوب إلا باشتاء السائمة ^{عاقبها}
 في الحل لبس إذا نوى التجارة فتصير للتجارة لأن الأصل وجوب الزكوة فيه

فأذا أوصاها للتجارة فقد ردها إلى الأصل والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية
وما استخرج من المعادن كذهب وفضة وجرهم وبلور وعقيق وصنف ورمال
ونحاس وحديد وكل وزرنيخ ومغرة وكبريت وزفت وملح وزبرين ونفط
وطلق أبيض أو أصفر وذهب أبيض وصداد وطران وفجر حجري ولا قوت
ووارق وبلورق ودر خام ودر مر وسماق وملح بارد وزاج وياقوت ومنظف
والخمس وتوتيا وتك ونحوها ففيه بجزء أحرار ربع العشران بلغت القيمة
نصبا بأبعد السبك والتصفية وكان المخرج من أهل الوجوب +

فروع متعلقة بجزء التأخير في إخراج الزكاة لزمن الحاجة
أو لقريب وجار ولتعدرا آخر أجهما من النصاب ولو قدر أن يخرجهما من
غيره لأن الأصل الإخراج من عين المال المخرج عنه والإخراج من غيره
رخصة ولا تنقلب الرخصة لتضييقا من جحد وجوبها عالمها بالوجوب أو
جاء عليه ككونه قريب عهد بالاسلام وعرفت فعلم وأمر على الجحد عندا فقد
كفر لأنه مكذب لله ورسوله وفجرى عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثا
فإن تاب وإلا قتل كفر حتى لو أخرجهما مع جوده ومن طوّل بالزكاة وأدعى
أخرجهما صدق بلامين وكذلك إن ادعى بقاء الحول أو نقص النصاب أو زوال
الملك عن النصاب في أثناء الحول أو تجرده قريبا أو أن ما بيده لغيره ومن
لمخرج الزكاة أظهارها أو أن يفرقها ربيها بنفسه وإن يقول عند دفعها اللهم
اجعلها مغنئا ولا تجعلها مغرمًا وإن يقول الأخذ أجره الله فيما أعطيت وأجر
لك في ما أبتيت وجعله لك طهورا أو يشترط لأخر أجهما نية من مكلف له

تقدريهما ببسير ولا أفضل قرنها بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة
أو صدقة المال أو صدقة الفطر ولا يجزئ أن ينوي صدقة مطلقة ولا تجب
نية الفرضية ولا تعيين المال المزكى عنه وقيل تجب بالتعيين إذا اختلف
المال مثل شاة عن خمس من الأبل وأخرى عن أربعين من الغنم ويجوز نقلها
إلى دون مسافة قصر من بلد المال بالاتفاق وفي الزائد منه خلاف وقالت
الحنابلة يحرم نقلها إلى مسافة قصر سواء كان النقل لرحم أو شدة حاجة أو
نقص أو غير ذلك وجوزة الاختلاف إذا كانا أو أفقر من أهل بلده أو أصح أو
أوسع أو كانا ذوي رحم وقرابة من المزكى أو كانت في النقل مصلحة دينية
ترجي منه إصلاح المسلمين وتقوية الاسلام لنقل إلى طالب علم وكان نقل من
دار الحرب إلى دار الاسلام وكانت مجة قبل تمام الحول وإن لم يوجد في آل
بلده من يستحق الزكاة أو كانا أغنياء فنقل المال عن معارفهم فحملها ونقلها
إلى بلاد أخرجا نزيلا لاتفاق ومع حرمة النقل بلا عدل ولو نقلها تجزئ عند الحنابلة
النساء وقالت الحنابلة يصح تعجيل الزكاة للحولين فقط لا لأكثر من حولين ومحل جواز
التعجيل إذا اكمل النصاب لأنه سببها فلم يجز تقديما عليها فإن تلف النصاب
المعجل زكوته أو نقص قبل تمام الحول وقع نفلا وإن مات قابض زكاة مجة
أو ارتداد أو استغنى قبل مضي الحول أجزأت الزكاة عن عجلها وإن نقص المال من
المقدار الذي عمل زكوته ولكن لم ينقص عن النصاب فلا تجوز وضع ما عمل من
الزكاة الثانية الواجبة عليه +

باب مصارف الزكوة

أما خمس المعدن فمصرفه كالخائف وهم ثمانية أصناف لا يجوز صرفها إلى غيرهم من بناء المساجد والمدارس والقنابر والرباطات وسد البثون وتكفين المولى ووقف المصاحف والكتب وغير ذلك من جهات الخير لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الأول الفقير وهو من لم يجد شيئاً البتة أو لم يجد نصف كفايته وهو أشد حاجة من المسكين الثاني المسكين وهو من يجد نصفها أو أكثر وقال الأخناف الفقير من له أدنى شيء أو دون نصاب أو قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة وهو المحتار فحل له الزكوة والمسكين من لا شيء له فهو أشد حاجة من الفقير الثالث العامل عليها لغير الساعي والعاشر فيعطى ولو غنيا لا بما شياً والجاني والحافظ والكاتب والقاسم وسائر عملة الساعي والعاشر في حكم العامل يعطى لهم بقدر أجرهم وإن كانوا أغنياء لكن لا يزداد على نصف مال الزكوة وإجاز بعض الأخناف لطالب العلم أخذ الزكوة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لا تادع العلم واستفادته بغيره عن الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه والحق تقتيده بالفقير كما قد منّا الرابع المولف وهو السيد المطاع في عشرين ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى بغيته قوة إيمانه أو إسلام تطيرة أو من أجل جبايته ممن لا يعطيهما وهم قوم إذا أعطوا من الزكوة جبوها ممن لا يعطيهما إلا بالتؤلف أو من أجل دفع عن المسلمين وقال الأخناف الآن سقطت المؤلفة قلوبهم ما بنزول العلة أو بالنسخ ولنا أنه لا دليل على النسخ والعلة باقية

في كل زمان إذا اختلف اليها ورأى الإمام فيها مصلحة الخامسة لمكاتب لغير هاشمي وقيل لها شيء أيضاً ولو قبل حلول نجر ويجزئ أن يشتري منها رقبة لا تغنى عليه برحم ولا تعليق فيعتقها وإن يغنى بها أسيراً مسلماً إلا أن يعتق قنّه أو مكاتبه عنها فلو عجز المكاتب عن ادائه بدل الكتابة حل ما عنده من مال الزكوة لمؤلة كفقير استغنى وابن السبيل وصل إلى ماله ووطنه السادس الغارم أي المديون وهو ضمان الأول من تدبير للاصلاح بين الناس أو تحمل التلافاً أو نهباً عن غيره ولم يدفع من ماله ما تحمله والثاني من تدبير لنفسه في أمر مباح أو محرم وقاب منه وأعسر ومن عزم في معصية لم يدفع إليه شيء فإن تاب دفع إليه والمرد بالمديون من لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه وقال بعض الأخناف الدفع للمديون أدنى منه للفقير السابع الغارم في سبيل الله بلا ديوان أو لا يكفيه ما حوله في الديوان أو انقطع عن الغزاة وليس عنده ما يوصله إليهم وقيل المراد من في سبيل الله طلبه العلم أو حاج بيت الله ونسره بعض الأخناف لجميع القرب والخيرات فتصرف الزكوة فيها بشرط الاحتياج الثامن ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن بلده وليس معه مال يوصله إليه ويدخل فيه من ماله يكون موجلاً أو على غائب أو معسر أو جاحد واحتاج إليه للمصرف فإن وجدت الأصناف كلها نعط الجميع بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته وإن وجد بعضها وصرف إليه جاز ولو واحد من أي صنف ويستحب صرفها في الأصناف الثمانية كلها ولا يجب فلصرف الكلي في صنف واحد مع القدرة على الأصناف الأخرى

وشرط الشافعي ثلثة من كل صنف ويشترط ان يكون الصرف تمليكا لا ابا
 ولو كان لامرأة دين المهر على زوجها وهو موسر يعطيها مهرها ان سالت فلا
 تحمل لها الزكوة اذا احتاجت ولا احلت لها ويجوز صرف الزكوة في اداء دين
 المديون الفقير اذا كان حيا بامر كافي اداء دين الميت ونواذن قيمات
 هكذا قال الاحناف وعندنا يجوز صرفها في اداء الدين مطلقا اذا كان المدين
 معسرا او مات معسرا ولم يترك وقام لدينه وهو الصحيح ولو كان له ذر رحم
 محرم يعني اعتاقه من مال الزكوة فالجيلة فيه ان يتصدق على الفقير ثم
 بامره بالشراء والاعتاق ولا يجوز دفع الزكوة للكا فر غير المولف ولا للرقبت
 خيرا لعمال والمكاتب والعبد ولا للخن بجال او كب ولا لمن تلزمه نفقته
 كزوجته واطفاله وابويه العاجزين وقيل يجوز صرفها الى المولود والفروع بشرط
 الحاجة وهو المختار وكذلك لا يجوز صرفها الى عتيقه ما لم يكن عاملا او غائرا
 او مولفا او مكاتب او ابن سبيل او غايما لا اصلاح ذات البين وقيل يجوز هو
 المختار ويجوز صرفها الى الزوج ان كان فقيرا او الى اولاده من غيرها او منعا
 اذا كانوا اكبارا فقراء ويجوز صرفها الى عبا ائق بعضها سواء كان كله له او
 بينه وبين ابنه فاعق الاب خطه معسرا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه ويجوز
 عندنا صرف الزكوة الى مكاتبه واما المشترك بينه وبين الاجنبي فيجوز للفقير
 دفع الزكوة اليه بالاتفاق ولا يجوز دفع الزكوة لبني هاشم وهم سلافة هاشم
 فيدخل آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب
 آل ابي لهب وكذلك لبني المطلب ما لم يكونوا غرا او مولفا او غايما من كل صنف

ذات البين ولا ملو اليهم وفي تحريم صدقة النفل عليهم خلاف وقال ابو حنيفة
 قد ابل النص قرابة بن لهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبني المطلب وكذلك
 لا تحل زكوة بني هاشم وبني مطلب لبني هاشم وبني مطلب قيل تحل اجازة لبني هاشم الزكوة في
 عصرنا لبني هاشم لانه لم يبق عوضها وهو الخمس لهم وهو الاصل في زماننا
 هذا سيما لطلبة العلم من الهاشمين والمطلبين ولا تدفع الى ذمي ولو كان
 فقيرا وكذلك الى الحربي وكذلك العشر والخراج وكذلك الصدقة الواجبة
 كالنذر والنفقة والكفارة وجاز دفع صدقة التطوع اليهما وقيل لا يجوز
 دفعا الى الحربي فان دفعا الى غير مستحقها وهو جاهل بعدم استحقاقه
 اجزا وان عالما فلا وقيل لو دفعا لعبد او هاشمي او كافر ثم علم حقيقة الحيا
 اعادة وليسترد هاشميا بنماؤها منه وان دفعا لمن يظنه فقيرا فبان
 غنيا اجزا بالاتفاق وقال الاحناف لو ظهر بعد الاعطاء انه ابوه او ابنه
 او امراته او هاشمي او ذمي لا يعيد وان ظهر انه عبده او مكاتبه او
 حربي لم يستامنا يعيد ولا يكره اعطاء فقير نصابا او اكثر وقيل بكرة الا اذا كان
 مديونا او صاحب عيال بحيث لو فرقة عليهم لا يحصل لكل منهم نصيب او لا
 يفضل بعد دينه لنصاب وسن ان يفرق الزكوة على اقاربه اذا كانوا فقراء
 على قدر حاجتهم فان استودا في الحاجة ولغا وتوا في القرب يد بالاقرب
 فالاقرب منهم وقال بعض الاحناف لا تقبل صدقة الرجل وقربته مما وجب
 حتى يبدأ بهم وتيدت الحنابلة الا اقارب بمن لا تلزمه نفقتهم وتجزى ان
 دفعا لمن تبرع بنفقته عندهم ايضا كيتيم اجنبي ودخمة وخالة واولاد الامة

والخالة والخال والبناء والبنات والاخت والكبيرين وأولادهما وأولاد
الكبار فروع متعلقة التصديق على العالم الفقير أو على طلبة العلم
 الفقراء أو على الزهاد التاركين للدنيا المتعفين عن السؤال أفضل وبكره
 صرفها إلى أهل البدع ولو صرفها إليهم وهم من أحد الأصناف الثمانية جائز
 وقال الأحناف لا يجوز كالكراهية والمشبهة ويجوز صرفها إلى ولده من الزنا
 إذا كان فقيراً محتاجاً وكذا الذي لقاه وقيل لا يجوز ولا يحمل السؤال لمن عنده
 قوت يومه أو كان قوياً قادراً على الكسب ولا ياتر معطيه أن لم يعلم بحاله وإن علم
 ياتر لأنه أعان على المحصية وقيل لا ياتر لمعطى مطلقاً وهو الحق لقوله السائل
 وإن جاء على فرس وحمل سؤال من عنده قوت يومه للكسوة أو لاشتغاله عن
 الكسب بالجهد أو لطلب العلم وقيل لا يحرم السؤال إلا على الغني وهو من عنده
 خمسون درهماً أو حاسباً من الذهب وفي رواية أخرى قيمة أوقية وهذا
 الغناء يعتبر لتحريم السؤال لا تحريم الزكوة كما مر والدقاتر والكتب العلمية
 للعالم والمتعلم مستثناة بالاتفاق ويندب دفع ما يقنيه يومه عن السؤال
 أن يتيسر ولا فائس ولو شق تفرقة أو كسرة خبز أو اعتبار حاله من حاجة
 وعيال والمعتبر في الزكوة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى في
 الفطرة مكان المودى ولو دفع الزكوة إلى صبيان أو ثاربه برسم عيد أو إلى
 مبشر أو معدي الباكورة جاز أن نوى الزكوة وهو فقراء ولو نص على التويعين
 لم تجز ولو دفعها لأخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصفاً أو هو على مقر ولو طلبت
 لا يمنع عن الأداء لا يجوز ولا جاز ولو دفعها المعلم لخليفته إن كان بحيث

يعمل له ولو لم يعطه صح ولا لادلو وضعها على كفه أو على الأرض فأنتهبها
 الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعها فقير فرضى به جاز إن كان يعرفه والمال
 قائم ولا العجز وتسبب صدقة التطوع في كل وقت لا سيما سرّاً ولو نها في الزمن
 الفضل كشهر رمضان وفي إمكان الفضل كالحرمين أفضل وعلى جارة وذوي
 رحمه لا سيما مع عداوة وهجران منهم صدقة وصلة وهي أفضل من الصدقة على
 غير الجار وغير ذوي الأرحام ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلميذه أو أخته بنفسه
 أو غريمه أو كفيله أو عياله أو ثاربه بسبب صدقته التبر بذاك وكراه لمن لا
 صبر له على الضيق أو لا عزيمة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية
 التامة والفقير لا يقتصر ليتصدق بما يقتضيه وقيل لا بأس بذلك ما رأت
 مولانا فضل رحمان كان يقتصر ويطعم منه الفقراء والمسافرين والضيوف و
 نص أمنا أحمد بن حنبل في فقير لقربيه وليلة يستقرض ويهدي له وحث
 شيخنا ابن عقيل وابن الجوزي والإمام سفيان الثوري على مساك المال فإن الزمان
 زمان من احتاج فيه إلى المال كان أول ما يبذل دينه وقد لا مني بعض
 الخوافي على ما أمسكت من المال فما باليت بملا متهم لأنني أرى هذا الزمان
 زمان البدعة والنساء فمن لم يكن عنده مال فهو يسأح لأهل البدعة أو
 يترضى عن أقوالهم وأفعالهم أو يسكت عن الإنكار على منكراتهم لأنه محتاج إلى
 إعانتهم وهذا الأمر أشد من أمساك المال بمراتب كثيرة فالجود لله الذي أغناى
 عن أرباب البدع وعن إعانتهم ومساعدتهم والمن بالصدقة بكثرة وتبطل
 به الثواب حق قال بعضهم إن طلب الدماء من المتصدق عليه نوع من المن

اعاذنا الله منه ويحرم شلوه ما تصدق اذ زكى به من المتصدق عليه ولو اشتد
من غير من اخذها منه وان سح اليه بارت او هبة او وصية او ردة لها ان
بعد قبضه منه فكونه من اصل الزكاة جاز ويجوز اخذ العطية من الامير او
ولو جاز الاما اذا عرف انه مال حرام او ظلم

باب زكاة الفطر

وهي صدقة واجبة بالفطر من رمضان وتسمى فريضة مصرفها من لا تجب عليه
خذها الصدقة من المسلمين لا من لا تجب عليه زكاة وتجب عليه هذه الصدقة
ولا يخرج وجوبها دين عند الحنابلة ايضا الامع طلب تجب باول ليلة العيد فمن
مات اذ اعسر قبل الغروب او طلق زوجته اذ اعترق عبده اذ انتقل الملك في الرق
وكان كله قبل غروب الشمس فلا زكاة عليه وان حصل شي ما ذكر من موت او اعا
او طلاق او عتق او نحو ذلك بعد الاستق في ذمته وهي واجبة على كل مسلم حر ولو
احل الابدانية ومكاتب ذكر وانثى كبيرا وصغيرا ولو يتيما ويخرج عنه من ماله ولديه
وسيد مسلم عن عبده المسلم يجد ما يفضل من قوته وقوت عياله يوم العيد وليلتد
بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم يحتاجها النظر
وحفظ وحلى المرأة للبسها او كرا أو تحتاج اليه وتلزمه عن نفسه وعن عيونه من
المسلمين كولد له ولو للتجارة فان لم يجد من عنده عائلة فطرة تكفي لجميعهم بل
بنفسه فريضة فامه فاميه فولد له فان كان له اولاد ولم يكف جميعهم اقرب
فاقرب في الميراث وتجب على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان لا على من

ما عن زوجته
فلا قيل يجب عن
زوجته فان زوجه
تودي عن ماله
فان لم يكن لها
مال فلا وجوب
عليها وفيه قال
بلا خلاف

استاجر اجيرا او ظمرا يطعمه او شرابه وتسكن عن الجنين ولا تجب لمن نفقته
في بيت المال كاللقيط والواجب اخراجها يوم العيد قبل الصلوة ولا يجوز بعد
ويحرم تاخيرها عن يوم العيد باعذر ويقضيها وقيل يجوز التأخير موسعا في العمر
وتجزي قبل العيد بيوم او يومين لا قبلها ومن عليه فطرة غيره كزوجه وعبد
ودلده اخرجها مع فطرته مكان نفسه والواجب عن كل شخص صاع تفريرا وراوتا
او شعيرا او قط او صاع مجموع من الخمسة المذكورة وتجزي نصف صاع من الحنطة
لا من غيرها وتجزي دقيق البر والشعير وسويقهما ان كان ذرنا الحب ولو بلا غل
كبلانقية لا خبز ولا معيب مكسوس ومبلول وتدينه وقاسد تغير طعمه ولا
مخلط بكثير مما لا يجزي كالقهم المختلط بكثير الزوان ويخرج مع عدم الاضاف الخمسة
ما يقوم مقامه من حب يقتات كدرة وازر وودخن وباقلا وعدس وتين يابس
ومويزه قيل تجزي اخراج كل ما يقتات من لبن والحج ويجوز ان تعطى الجماعة فطرته
للحد ويجوز ان يعطى الواحد فطرته للجماعة ولا تجزي اخراج القيمة في هذه
الصدقة الا عند عرو من المانع من اخراج العين وقال الاضاف دفع القيمة افضل
اما في زكاة المواشي او المعشرات فقيه خلاف ولا يجب اداء الفطرة عن
مكاتبه وقيل يجب لانه عبد ما بقي عليه درهم وله الخيار يوم العيد ان يأكل
شيئا قبل اداء الفطرة او بعد ما ادمعها ولو مات فادى وارثه عنه جاز ولا
تسقط الفطرة بهلاك المال بعد الوجوب ولا يجب عن عبدة الاكبر والماسور
والمغصوب المحمود ان لم تكن عليه بنية ويجب بعد عوده لما مضى وقيل لا يجب
مضى ولو كان العبد مشتركا فيو دي كل شريك فطرة كاملة وقيل لا تجب في عبد

مشترك إلا إذا كان بين اثنين وتهايا ووجد الوقت في نوبة احد على قول وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعاً بخيار فاذا امر يوم الفطر والخيار بان تلزم على من يصير له ولا يبعث الامام على صدقة الفطر ساعياً ولو خاطبته المرأة حنطة فطرة الزوج بخطبتها بخير اذن الزوج ودفعت الى فقير جائز عنها لا عنه والصحيح انه يجوز عنهما لان اموال الزوجين تختلط عادة فلا يكون هذا الخط في حكم الاستهلاك ولا يجوز اداء الفطرة الى كافر وقال الاحتاف يجوز دفعها الى ذمي ويجوز دفعها الى زوجة عبده وان كان نفقتها به +

آخر كتاب الزكاة وتبليغ كتاب الصوم انشاء الله تعالى

تبريد المؤلف سابع وعشرين

من شهر رمضان سنة ١٣٢٠ هـ

كتاب الصوم

هو اماك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن اشياء مخصوصة حقيقة او حكماً مع النية المعهودة والا صح انه لا يكره قول رمضان ذكر بعضهم بدون اضافة الشهر اليه فرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الحجرة بسنة ونصف ويقولنا حكماً دخل من اكل او شرب ناسياً فانه ممسك حكماً ويقولنا من شخص مخصوص خرج كافر والحائض النفساء لان امساكهم لا يسمى صوماً ويقولنا مع النية خرج الامساك بلانية الصوم لفرض اخرى كاصلاح المعدة وغيره ويقولنا في وقت مخصوص خرج الامساك في الليل الامساك في النهار من طلوع الشمس الى الظهر مثلاً ونحوه اما البلوغ والافاقة فليسا من شرائط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن ادا غشي عليه بعد النية وانما لم يصح صومهما في اليوم الثاني لانعدام النية وحكمة نيل الثواب اذا لم يكن منها عنه كالصلوة في الارض المقصورة فانه لا جراًصاً وسبب صوم النذر النذر ولذا الوعين شهر او يوماً وصام في غيره اجزأه لوجوب السبب ويلغو التعمين وسبب صوم الكفارة الحنث او نية الغود في الظهار او نقص صوم رمضان عمد ادا الحلق حالة الاحرام وسبب صوم رمضان شعور جزء من الشهر اعني الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم فلو افاق المجنون في ليلة ادنى آخر يوم من رمضان بعد الزوال فلا قضاء عليه وكذلك لا وجوب على سكان ارض تسعين لان يوم وليلة حقهم سنة

وقال الحائض ولو
انما في الصوم
فمنه جزء او اقل
كما لو قام بقية
يوم ١٢٥٠ سنة

حقاً فلا شهود له رمضان عندهم ولا يمكن تقدير الصوم بالأوقات لوقوع الاشتباه فيه سيما للعوام ولوصام أحد ثم بتقدير الأوقات في رمضان فهو متبرج بوجوه
 فإذا أراينا لاهلال رمضان وجب الصوم بروية هلاله علينا وعلى جميع الناس وحكم
 من لم يره حكم من رآه ولو اختلفت المطالع فإذا أراها أهل بلد وجبت على أهل
 جميع البلاد متابعتهم حتى لو أراها أهل المشرق وجب على أهل المغرب الصوم
 إذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بطريق صحيح مقبول وهو على وجه الأول أن يشهد
 مسلم مكلف عدل ولو كان عبداً أو أداشى برويته ولو بلاد عوى وبلا لفظ أشهد
 بكأحكم ومجلس قضاء فيلزم الصوم على من سمع عدلاً يجزى بروية الهلال ولو رده
 أحكامه ولم يكن هناك حكم مسلم والمستور كالعدل لا الفاسق سواء كانت السماء
 أو مغمية خلافاً للاختلاف فأنهم قالوا لو كانت السماء مصحبة فلا بد من شهادة
 جمع عظيم يقع غلبة الظن بخبرهم وهو مفوض إلى رأي الإمام من غير تقدير بعد
 وعندهم رواية أنه يكفي بشاهد من والثاني أن يشهد شاهدان أنه شهد شاهد
 عند قاضي البلد الفلاني بروية الهلال في ليلة كذا ونقض القاضي به لأن قضاء
 القاضي حجة فلو شهدوا بروية غيرهم فحسب يشهد وأعلى قضاء القاضي فلا بد
 والثالث أن يستعين الخبر في البلدة الأخرى وتحقق بأن نجى جماعات متعددة
 من بلدة وتذكر أن أهل البلدة المذكورة صاموا بروية الهلال أما مجرد الشيع
 فلا يكفي لأن الأخبار الكافية بها تنسخ سيما في آخر الزمان كما ورد في الحديث
 عدة بقول النبيين الموتين ولو عدوا وكذا الخبر المتلفظ إذا مبلغه في الأكثر يكون
 قوة فإذا لو كان مسلماً فغيره خلاف والصحيح عدم القبول لجهالة وعدم المعرفة بعد الله

وفي قولهم
 لو كانوا بواحد
 أن جاء من خارج
 البلد أو كان
 مكان مرتفع
 ١٢

وأما الكذب في الظاهر لا سلام لأن الكفار أعداء المسلمين فيجب أنساد
 عبادتهم بأي نوع أمكنتهم وقد اختلفت الأحناف والحنابلة والمالكية على
 عدم اعتبار اختلاف المطالع ووافقه الشوكاني والسيد وأكثر أصحابنا أهل الحديث
 لكن القياس يقتضي اعتبار الاختلاف لأن الأرض كثر فيها يكون في وقت واحد في
 بعض البلاد ليل وفي بعضها نهار وفي بعضها وقت الغروب وفي بعضها وقت
 الاستواء فتري الهلال في بعض البلاد دون البعض الآخر منها وهذا واضح لمن
 أدنى مكة بعلم الحياة والجغرافية فالأدنى ما قال الشافعي أنه لا يلزم من
 روية الهلال في البلاد البعيدة وجوب الصوم في بلادنا بل الاعتبار بكل أهل بلد
 رؤيته أو روية أهل بلد يكون قريباً عنهم نحر روية بعض أهل البلد موجبة
 على الباقين بالاتفاق وتقدير الأقرب والبعد مما حارت فيه الأئمة والذين
 اختاروا أن ما دون مسافة شهر قريب ومسافة شهر فإزاد في حكم البعيد ولا
 يقبل للفطر وليقية الشهور بالرجلان عدل لأن بلفظ الشهادة ولا تشترط الدعوى
 والمحدد وفي القذذ إذا تاب حكمه حكم العدل تقبل شهادته في الصوم والأظفار
 خلافاً للاختلاف في الأخير ويستحب لمن رأى الهلال أن يقول الله أكبر الله أكبر
 الله أكبر اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما
 تحب وترضى هلال ربى وربك الله ديكاً أن يشير إليه لأنه من عمل الجاهلية
 كذا ذكر الأحناف ولا يصوم يوم الشك أي يوم الثلثين من شعبان إذا حال دون
 الناس ودون مطلعهم غير أو قتر أو دخان أو غيرها وقبل يصوم احتياطاً بنية
 أنه من رمضان فإن ظهر أنه من رمضان عجز ذلك الصوم من رمضان

والايق نفلا وتصلى التوايح ايضا احتياطا اما اذا لم يكن بالسما علة فلا يكره صوم
التطوع فيه على قول ويكره على قول لانه نهي عن استقبال رمضان بصوم يوم او
يومين الا لمن كان يصومه من قبل وقال الاحناف لا يصوم يوم الشك وان كان
علة الا نفلا ويكره غيره وقيل يصومه الخا من ويفطر غير ثم ان نوى في يوم الشك
صوم التطوع او صوم واجب آخر فظهر انه كان من رمضان يقع عن رمضان و
لو نوى انه ان كان من رمضان فعن رمضان ولا فتن نفل لا تقم نيته كمن
نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا فلا لعدم الجزم ووقوع التردد
كذلك لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائمه ولا فطره وقالت الحنابلة لو قال
ليلة الثلاثين من رمضان ان كان غدا من رمضان فهو فرض ولا فانا فطر
فبان من رمضان فانه يجزئه ولا يجزئ ان قاله ليلة الثلاثين من شعبان
فبان انه من رمضان ويلزم على الصائمه النية بعد غروب الشمس الى ما قبل الفجر
في صوم الفرض الا اذا لم يزل انشاء اليوم اما في صوم النفل فتصح النية الى قبل الزوال
والنية عبارة عن مجرد القصد فمن قام في وقت السحر وتناول طعامه وشربه
من دون عادة له في غير ايام الصوم فقد نوى وكان له من امسك في صوم
التطوع عن المفطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس من غير عذر مباح
فكانه نوى كما يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد والاشتغال بغسل
الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وبكفي في نية الصلوة الدخول في
المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشرع فيها والصوم على اقسام صوم ^{عظم} نهي
كصوم رمضان والنذر والكفارة وقضاء رمضان ومنع ^{عظم} وبكصوم ايام البيض

من كل شهر وصوم ست من شوال منفردا او متتابعاد صوم تسعة ايام من
ذي الحجة وصوم اليوم التاسع والعاشر من المحرم وقيل صوم يوم عرفة لغیر الحاج
وله ايضا لو لم يضعفه عن اداء المناسك وصوم سيدنا داود عليه السلام اعني
صوم يوم اطار يوم وصوم يوم الاثنين والخميس وصوم يوم عاشوراء مع صوم
يوم قبله ويوم بعده وصوم شهر محرم وصوم اكثر ايام من شعبان وصله بر رمضان
ولم يجزئ في صوم رجب دليل وكل ما روي في فضله فهو باطل وموضوع ومكذوب
ومنهى عنه محرم كصوم العيدين وايام التشريق ومكروه كصوم يوم الجمعة
منفردا او صوم يوم السبت كذلك حذرنا عن المشابهة باليهود وصوم نيزار
او مهريان حذرنا عن التشبه بالفرس وصوم دهر وصوم صمت ووصال و
استقبال رمضان بصوم يوم او يومين ولو نوى قبل الغروب او عند الغروب
لا تقم لانه قبل الوقت ولو نوى في رمضان مطلق الصوم او النفل او واجبا
آخر تقم ويكون الصوم اداء عن رمضان لا غيرا للاحتياط في المريض و
المسافر اما النذر المعين فلا يصح بنية واجب آخر وكذا النذر الغير ^{معين}
ولو صام مقيم عن غير رمضان لمجمله به فهو عن رمضان ولا تقم النية
الواحدة لكل شهر رمضان بل يحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحها
مقيما وقيل تكفي النية الواحدة ولا تسن النية باللسان وقال الحدادي من
الاحتياط السنة ان يتلفظ بها ولم اجد لها دليلا ولا يضر ان اتى بعد النية
بمئات للصوم او قال ان شاء الله غير متردد فان قصد بالمشية الشك والتردد
في العزم والقصد فسدت نيته ولو نوى الصائمه الفطر ثم لم يفطر فتيده لغو

لو نوى الصوم في الفطلة صبح ولا تقصد طابعا تلفظ ومن افطر اى اكل وشرب
يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يجب عليه الامساك بقية اليوم وان لم يفطر
ثم ظهر انه من رمضان صححت نية الصوم في التفاسر ولو بعد الزوال سقطت
التبتيب بعدم انكشاف رمضان ومن شرع في صوم التطوع فهو امير نفسه ان شاء
اترا الصوم وان شاء افطر ولا يجب قضاؤه ام لا فيه قولان والراجح عدم وجوب القضا
لحديث ام هاني ان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى وقوله
صلو صوما مكانه يوم ما آخر محمول على التدب وقرض الصيام قرضا كان او نفلا
الامساك عن جميع المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى كمال غروب الشمس وفيه
قول شاذ لا يعمش ان الامساك يجب من طلوع الشمس الى غروبها فلو فعل
شيئا من المفطرات بعد الفجر الاول وقبل الفجر الثاني لم يفطر وسننه ستة
تعجيل الفطر اذا تحقق غروب الشمس ورياح ان غلب على ظنه وتحقق غروب الشمس
شرط تفصيله تعجيل الفطر لا جوازها والفطر قبل صلاة المغرب افضل وتأخيرها
ما لم يخش طلوع الفجر الثاني والزيادة في اعمال الخير ككثرة قراءة وذكر وصلاة
وكف لسان عما يكره ويجب كفه عما يحرم من الكذب والخيبة والنعيمية والشم
والفحش والمراء والجدال والحضومة وقوله جهر اذا شتم او خصم الى ما شتم
ورج الجهر شيئا ابن تيمية مطلقا قيل سريته بغير نفسه يذ لك خوفا من الرياء
وقوله عند فطر اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت ومن زاد فيها وبالصوم
غدأ لويت فعذ من جعله حيث لم ينقل هذا اللفظ من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفطر على رطبات فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات

فحسوات من ماء

باب ما يفسد الصوم وما يفسد وما يكره فيه وما لا يكره

يفسد الصوم الاكل او الشرب او الجماع عمد او كذا القى عمد او خروج دم الحيض
والنفاس والموت الرعدة والاحتقان من الدبر ولا استعاط وشرب الدخان اى
الحقة وانزال المني بتكرار النظر او بالتقبيل او المس او المباشرة الفاحشة
او الاستمنا بالكتف او ادخال شئ في جوفه او حلقه او دماغه بفعله وبلغ ما في
اسنانه من الطعام او غيره قدر الحصة قدر على مجبه واخرجه والاكل والشرب
او الجماع بظن ان الوقت باق ثم ظهر انه مضى الوقت وكذا النظر ان حان
للا فطر ثم ظهر انه لم يحن لا ذرع القى ولو كان ملاء الغم او فاحشا وابتلاع
ما في الاسنان اقل من الحصة او دخولها في الحلق من غير فعل منه او دخول
الريق او النخامة في الجوف ولو باختياره وقال احمد ان ادخل النخامة بعد
وصولها الى الغم في جوفه بفعله افطر ولو جمع ريقه في فمه ثم ابتلعه لا يفطر
اجماعا او التقطير في الاذن او الاحليل او اللثة ان لم يصل الى جوفه او
دماغه ولا افطر ومداداة الجائفة ان لم تصل الداء الى جوفه ولا افطر
او الاكحال او الادهاق وان وصل اثره الى حلقه او جوفه سواء اكحل بكل او
صبوا قطورا او ذروا او اثم كثيرا او ليسير وقال احمد ان وصل اثره الى
جوفه او حلقه افطر او مضغ العلك ان لم يجد طعمه في حلقه او ذوق الطعم
بالشرط المذكور ولا افطر والحجامة خلافا لاجماع القصد او الرعاف

عنه
اراد عند الاكل
فلا يفسد الصوم
اذا انشغل بال
النظر والى
فمها كذا
او فمها كذا

او خرج المذي ولو بتفصيل او لمس او استمناء او مباشرتة خلافا لاحمد
 او دخول الغبار او الذباب ونحوه في حلقه بغير قصد او دخول شئ في حلقه
 وهو نائم او اكل وشرب وجماع ناسيا او مكرها وكن اجميع المفطرات في حالة
 النسيان او الاكراه وقيل يبطل الصوم بالجماع مكرها او ناسيا لا بغيره من المفطر
 ولو سبقه ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوفه من غير مبالغة لا يفسد
 وقيل يفسد ولو جامع بجميمة او ميتة او صغيرة او صبيا في قبل او دبر فسد
 صومه انزل او لم ينزل خلافا للاحناف فيما اذا لم ينزل ولو طلع الفجر وهو في
 منزعه في الحال مع صومه وان استدام لم يصح ولا باس لو اصبغ جنبا ويستحب
 الاغتسال قبل الفجر وكراهة لو بقي كل اليوم جنبا وكراهة الكذب والغيبة والتمية
 والشتم في الصوم كراهة شديدة وان صح الصوم وكذا مضغ العلكة والتقطير
 في الاذن والاذن والاحليل والتفصيل والمس من لا يقدر على نفسه وان نكح
 فلا باس ولو نظر الى امرأة او تفكر فانه ينزل لا يفسد صومه وكذا اذا احتلم وكراهة
 ذوق شئ مضغعا بلا عذر ولو بعد نزلا ولو ابتلع حصة او مما لا يتغذى
 فسد صومه ولو ادخل عودا او حديدة او خشبة في دبره او احليله كراهة ولم
 يفسد صومه وقيل ان كانت رطبة يفسد وان جامع امراته فلما رأى الفجر
 اخرج الذكر ثم خرج المنى بعد طلوع الفجر صح صومه ولو ساقطت المراتان
 فانزلتا فسد صومهما والا فلا ولو استنجى فدخل الماء من الدبر او الاحليل
 الى بوقه لم يفسد صومه وقيل يفسد ويستحب له التشييت بثوب ونحوه
 بعد الاستنجاء ولو ادخل دخان العود او العنبر ذكر الصومه في فمه يفسد

صومه وان شمر الورود او اليا حين او العطر او المك او غيرها من انواع الطيب
 الا نحرها لا يفسد ولو بقي بلل في فيه بعد المضمضة وابتلعه مع الريق لا يفسد
 اذوية ومصل ابيض او دق اذوية بخلات فوسكر ولو خرج الدم من بين اسنانه و
 دخل حلقه او جوفه مع ريقه لم يفسد وقيل ان غلبه الدم او تساويا فسد والا لا
 الا اذا وجد طعمه ولو طعن برمح او رمى بسهم ودخل في جوفه او نقتن من جانب
 آخر او بقي هناك لا يفسد صومه وكذا لو بقي النصل في جوفه او ادخل المشريط في جوفه
 او دماغه لمعالجة ثم خرج منه الصديد او الدم اما لو ادخل الداء بعد ذلك
 في جوفه فيفسد الصوم ولو ابتلع خشبة او خيطا فيه لقمة ثم اخرجها ولم يبق اذ لم
 يفصل منها شئ في الجوف لا يفسد صومه وكذلك لو ادخل اصبعه في دبره او
 ادخلت اصبعها في فرجها لا يفسد الصوم وقيل يفسد ان كانت مبتلة وكذلك
 لو ادخلت نطفه ثم اخرجتها وان غابت في فرجها او كان عليها داء او غدا
 فسد بلا اتفاق ولو رمى اللقمة من فيه عند ذكر الصوم او طلوع الفجر صح صومه
 ولو ابتلعها فسد ولو جامع امراته فيما دون الفرج ولم ينزل لم يفسد والا فسد
 ان جامع في دبرها يفسد ولو لم ينزل وطوا المختار ولو ادخلت الداء او الماء
 في قباها يفسد لانه كالاختقان ولو نزل في الفه مخاط فاستشمه فادخل حلقه
 وان نزل لراس الفه او ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او
 سال ريقه الى ذقنه كالحيط ولم يقطع فاستشفه ولو عمدا او قتل الحيط بين افعه
 مرارا وان بقي فيه عقد البراق لا يفسد ولو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه
 وابتلعه ذكر او قال الاحناف يفسد لو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه

ذاكر اذ ان اكل او شرب او جامع تاسياً او احتماً او انزل بنظر او ذرعه التي تظن
انه افطر فاكل او شرب او جامع عمد افسد صومه ولزمه القضاء دون الكفارة
ولو علم عدم فطره لزمه الكفارة في الجماع دون الاكل والشرب كما سيحكي وقيل في
الاكل والشرب ايضاً ولو لم ينو في رمضان كله صوماً ولا فطر مع الامساك يلزمه
القضاء لان الامساك لا يقوم مقام النية الا في صوم التطوع وقيل صح صومه ولا يلزمه
القضاء وهو قول زفر من الاحناف ولو اجمع غير فاد للصوم في رمضان فاكل عمد
ولو بعد النية قبل الزوال يلزمه القضاء دون الكفارة لان النية لا تصح فيه الا
قبل الفجر الا اذا لم يزل في اثناء اليوم كما مر ولو دخل في حلقه مطر او تلج بنفسه فسدت
لا مكان المحر زعته بخلاف نحو الضياء والظلمة والقطرتين من رطوبة او عرقه واما
الاحتياط فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شئ كثير او ابتلعه فطره بالاد من
اكل السحور ثم ظهر انه اكل بعد طلوع الفجر اذ افطر ثم ظهر انه لم يغيب الشمس يجب
عليه الامساك بقية اليوم كسافر اقام وحائض ونساء طهرتا ويجنون افاق ومريض
صح وضعيف قدر على الصوم وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون الا الاخيرين وان افطر
ولو في اقبل الزوال كان نفلاً لا يلزم قضاءه بالافساد ولا خلاف للاحناف ولو لوى المسافر
والجئون والمريض قبل الزوال صح عن صوم رمضان لا حليتهم للصوم ونية النفل لا
تضر في كونه وانما عن رمضان كما مر ما لو نوت الحائض والنفساء ولا يصح اصلاً للثاني
ادل لوقت وهو لا يتجزى يوم بل العصى بالصوم اذا اطاقه ويضرب عليه ابن عمر كما
في الصلاة **فصل** في الكفارة من جامع امرأة مشتهة من غير الكراهة عمد في
نهار رمضان وهو صائم بطل صومه وعليه القضاء والكفارة لكفارة النكاح

اعتاق رقبة فان لم يجد فصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
مكينة قد سها الشوكاني في الدرر فقدم الاطعام على الصوم وتبعه السيد الخطأ
بإتيان صرغ التخفيف في النكاح وعرف الجادى ولا بد في الاطعام من ان يعطى لكل
مكين مدبراً ونصف صاع من تمر او ذرة او شعير ويصح مكينة واحدة الى شهرين
عداء وغناء فان لم يقدر على شئ من الامور الثلاثة المذكورة سقطت عنه
الكفارة فيصوم يوماً آخر مكانه ويستغفر لله ولا كفارة الا بالجماع عمد مع آدمية
ولا تجب الا على الرجل اما على المرأة فلا تجب الا القضاء ولو اكرهت فلا قضاء
عليها ايضاً على القول الرابع وكذلك لا كفارة على من جامع بهيمة او ميتة او مسكينة
او جنسية اكل او شرب او استقاء عمد ابل تجب القضاء فقط وتجب الكفارة
في الاكل والشرب عمد كما في الجماع واختاره جمهور العلماء من اهل المذاهب
الاربعة ولو تكره منه الجماع عمد في يومين لزمه كفارتان وقيل ان لم يكفر عن
الاول اجزأته كفارة واحدة ولو تكره في يوم واحد لم تجب بالثاني شئ ولا تجب
الكفارة الا في صوم رمضان بالاتفاق ولو كانت الموطوعة نائمة يفسد صومها
ويجزأ القضاء فقط وان جامع المسافر عمد في سفره وهو صائم او جامع في غير
الفجر وانزل لزمه القضاء فقط كما لو طهر مسقط كمرض اكله مرض حجج نفسه او
سوف فيه مكرهاً ففيه اختلاف والظاهر عدم وجوب الكفارة ومن اكل او شرب
في نهار رمضان شهرة بلا عذر يعز رتغريز اشديد احتج بخبر الامام ان يقلبه ولا
يكراه السواك للصائم ولو عشيّاً او رطياً بالماء ذكره الشافعي بعد الزوال وكذا الجماعة
والثلث ثوب مبتل ومضمضة واستنشاق **فصل** في العوارض المبيحة للفطر

يباح للحامل والمرضع الفطر اذا اختار على نفسها اذ ولد معها فان افطرنا لمزعمها
 القضاء وقيل الكفارة ايضا عن كل يوم من اقبل تجب الكفارة دون القضاء اما
 المسافر ولو كان سفره سفر معصية فالفطر له رخصة الا ان عيشتي التلف او الفسق
 عن القتال فتعزيمة وقيل بوجوب الفطر للمسافر وهو قول بعض اهل الظاهر وكذا
 المريض ثم عليهما القضاء اذا زال السفر او العذر اما المريض الذي لا يرجي
 برأه والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم فلا صوم عليهما بل يكثر عن كل يوم ^{طعام} ايام
 مسكين وقيل لا كفارة عليهما ولا قضاء ورجحه السيد من اصحابنا وموجب الفطر
 على الحائض والنفساء وعلى من يحتاجه لانقاذ معصوم من مملكة كفرين وغوه
 يجوز الفطر لمن لم يجد معيشة لنفسه او لعياله الا بالاشتغال في اجرة او معيشة
 يجر عنها ان صام ثم عليه القضاء اذا زال العذر ووجد كفافا وكذلك
 يجوز الفطر اذا خاف هلاك نرعه او سرقة ماله ولم يجد اجيرا للعمل له او لم يلق
 على الاستنجار وكذلك لمن لسخته حية او لدغته عقرب واحتاج الى شرب الدواء
 او لحقه مرض يخاف الهلاك او الضرر الشديد لو اتم الصوم وكذلك اذا خاف الهلاك
 بعطش او جوع شديد وعليهما القضاء ويجوز الفطر في كل مرض كالحصى وغيرها وقيل
 لا يفطر من يرضى لا يتحمل الصوم لمن به جرب او وجع فرس او اصبع او دمل ونحوه ولو
 وجعل الصوم وكان مقبلا شخرج مسافرا يحمل له الاطعام وقيل يجب عليه اتمام الصوم
 واذا قدم المسافر ففطر اذ برئ المريض او بلغ العبي ادا سلم الكافرا وطهرت الحائض
 في اثناء النحر لمزعمها ما كبقية اليوم واذا سلم المزدحم لزمه قضاء ما فاتته حال
 سرقه وقال ابو حنيفة لا يجب ولا يجوز ترك الصوم للمطيق المقيم الغير المعذور

ولا تكفي عنه الفدية وقوله نعم وعلى الذين يطيقونه اما منسوخ واما محمول على
 من لا يطيق الصوم ومن خالف في هذا فقد خرق الاجماع ويجوز قضاء رمضان
 متفرقا ومتتابعاً وليس قضاءه على الفور والتتابع الا اذا بقي من شهر شعبان
 بقدر ما عليه من عدد الايام التي لم يصومها من رمضان فيجب عليه التتابع
 عند اما منا احمد بن حنبل اما عند المحققين من اصحابنا فلا دليل على وجوب التتابع
 ولا على وجوب الكفارة لو اخرج في قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر قال
 الامامة الثلاثة لو اخرج قضاء رمضان من غير عذر حتى دخل رمضان آخر اثم دل
 من كل يوم من الطعام نحران مات قبل ان كان القضاء او لم يمكنه القضاء
 حتى دخل رمضان فلا اثم عليه ولا كفارة بالاتفاق ولا يصوم عنه ولبه اذا مات
 وعليه صوم سواء كان صوم نذرا او فرضا وسواء اوصى او لم يوص وقيل يطعم
 عنه مكان كل صوم مسكينا وليس لمن جائز له الفطر بمرضان ان يصوم غيره فيه
 ولو نذر صوم يوم العيد او ايام التشريق لزمه الكفارة ولا يجوز له الاداء
 ولو نذر صوما يوم يرفع غائبه فرجع في يوم العيد او ايام التشريق او رمضان
 سقط عنه الاداء والقضاء ولزمه الكفارة **فروع متعلقة**
 لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فلا لو كان خبائرا فيجب نصف النهار
 ويستريح الباقي فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام الشتاء فان اجهد نفسه
 بالعمل حتى مرض ثم افطر فلا كفارة عليه بل يلزمه القضاء خلافا لبعض الامامية
 اما على العبد والامة فلا كفارة بالاتفاق ولو صام عجز عن القيام في الصلوة

عنه
 اي اطعام
 مسكين
 عن
 كل صوم
 درهم

فيقوم عن الصلوة فيفري عن الصوم فيصل على قاعد او صام جمعا بين العبادتين ولو كان صحيحا
 لكنه يخاف المرض بغلبة الظن او خاف المرض زيادة المرض ان صام بخوف
 له الا فطره وكذلك الخادم ان خاف الضعف بغلبة الظن بامارة
 او تجربة او يا خبار طبيب حاذق مسلم ولا يعتبر قول الطبيب لكا فرد الفاسق
 المعلن ولو كان مستورا الحال فيعتبر قوله اما التطبيب بالكا فز فيما ليس فيه
 البطال عبادة فلا يأس به وقول صاحب الدار ان نصح الممر عند الكفر فاني
 تطيبته غير مسلم لان من الكفار من يكون ناصحا للمسلم سواء كان كافرا
 هذا الزمان حيث ليس فيهم حمية دينية بل هم قاركون للدين والند
 ومن عيبتهم ليس الا جموع الا سوال ويجوز للعبد والامة ان يمتنعوا عن امتثال
 امر المولى اذا كان يعجزهما عن اقامة الفرائض لا نعماء مقيان على اصل
 الحرية في الفرائض ولا ومنع المسافر ان يصوم ان لم يضره فان شق عليه
 او على رفيقه فالفطر افضل فان مات المعدر في حالة العذر فلا تجب
 عليهم الوصية بالصوم ولو مات بعد زوال العذر وجبت الوصية
 بقدر ادراكه عدة من ايام آخر والولى يصوم عنه فان لم يقدر على التقدم
 قدى من كل ماله سواء ادى او لم يوص وتقدم هذه الفداء على تقسيم
 التركة ولكن توخر عن دين العباد وقال الاحناف فدية كل صلوة ولو تراء
 كفيدي صوم يوم ولم اجده دليله وكانوا في الاعتكاف الواجب
 انه يطهر عنه لكل يوم كالفطرة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان
 اوصى يطهر عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة وان كانت بدنية

كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب وان كانت مركبة كالحج فخرج عنه رجلا
 من مال الميت اما لو صلى الولي عن الميت فلا يكفي لان النص ورد
 في الصوم فقط وهو مخالف للقياس فيقتصر على مورد لا يجوز للشئخ
 الثاني اخراج الفدية في اول الشهر ولا يشترط تعدد الفقراء فلو اطعم
 فقيرا واحدا الى شهر غداء وعشاء صح وكفى الا باحة في الفدية
 لو رد لفظ الاطعام فيها وهو يشمل الا باحة والتملك ولو شرع في
 الصوم يوم العيد او ايام التشريق ينقضه ويفطر وجوبا وان اتمه انقرا ولا
 قضاء عليه كما لو شرع في صوم التطوع ثم نقضه ولو مضت ساعة او
 ساعتان خلا فالاحناف وان اصر صاحب الضيافة على الاكل ونورض
 بجرح حضوره فالافطار افضل وكذلك لو حلف رجل بطلاق امراته ان لم
 يفطر ولو بعد الزوال وكذلك ان امره الجواه بالافطار او دعاة احد
 اخوانه للاكل هذا كله في صوم التطوع وقضاء رمضان والندرا ^{لمعين} الغيرة
 لان صوم رمضان والندرا لمعين ولا تقصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج
 ولو فطرها فلا يجب عليها القضاء كما مر وكذلك العبد والامة ولو نوى
 المسافر الفطر او لم ينو فاقام ولو نوى الصوم صح ان نوى قبل الزوال لانه لم يرد
 الصوم بالاقامة وان اقام بعد الزوال فيمسك بقية يومه وليس له صوم
 كما مر ومن اغنى عليه او جن فليس عليه قضاء الصوم الا اذا فاق ولو
 ساعة من غروب الشمس في زوال الخدا وجن او اغنى بعد النية و
 اما النائم فهو يقضى الصوم ولو نذر صوم يوم العيد او صوم ايام التشريق

فندره باطل ولا يفي به لانه نذر محصية خلا فالاحناف ولو نذر صوم
سنة فيقطعه الايام المنهية ويكملها من ايام السنة الاخرى ولو شرط التتابع
فيها فكذاك فيصوم خمسة وثلاثين يوما من السنة الآتية ولو نذر صوم
شهر غير معين متتابعاً وقع فيه يوم منهي وافر فيه استقبال صوم
شهر وان نذر شهرامعينا فلا يستقبل بل يقضى صوم يوم منهي فقط ويعم
تعيين الزمان والمكان في النذر الغير المعلق والمعلق فان خالف لم
يعم ويجب كفارة اليمين اما تعيين الدرهم او الفقير فليغو ولو قال
مريض لله على ان اصوم شهرا فمات قبل ان يصح لا شيء عليه وان صح ولو
يوما لزمه الوصية بجميعه وقيل بعدة ايام الصحة كالصحيح اذا نذر ذلك
ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع ولو قال والله اصوم
لزمه الصوم لان العامة لا يفرقون بين النفي والاثبات الا بان كان
عدمه ولو نذر صوم رجب فدخل وهو مريض انظر وتضيكر رمضان ولو نذر
صوم الا بد فضعف لا شغاله بالمعيشة انظر وكفر باطعام مسكين لكل صوم
ولو نذر الصوم يوم يقدم فلان تقدم بعد الاكل او الزوال او حيضها لا يلزم
عليه شيء وقيل يقضى وكذلك لو تقدم في رمضان او في يوم المنهي ولو نذر
يوم السبت ثمانية ايام صام ستين ولو قال سبعة فسبعة اسبت واعلم
ان النذر الذي يقع للاموال من اكثر العوام وما يؤخذ من الدرهم
والشعير والزيت ونحوها الى صراخ الاولياء الكرام تقر باليهم فهو بالاجماع
باطل وحرام اما لو نذر بالله وقالوا ان شفا الله مريض او رد غائب او

نفي حاجتي الصدقة على خدام تير فلان او اطعم الفقراء على يابه فيجوز
قال صاحب الدرر وقد اتى الناس بذلك لاسيما في هذه الاحصار و
قال الشافعي انها الجواز بالشرط المذكور مقيد بدراهم الصدقة ونحوها
اما نذر الشموع او الادهان للتسريح على القبور وعلى المنارات التي بنوها
على المنارات فباطل وقبيح لا نذر معصية واجم منه نذر المولد في
المنارات يكون فيها السماع واللعب ثم يوهب ثوابه للنبى صلعم قلت واجم
منه ما يعتقد العوام من ان روح النبى صلعم يحيى في مجلس المولد ولهذا
يقومون عند ذكر ولادته صلعم ولو اشتهوا علم الغيب للنبى صلعم فكافرون
بالاجماع وما يعلم الغيب الا الله +

باب الاعتكاف

هو سنة في كل وقت وهو في رمضان أكد وأكد لا عشرة الاخير وليس له زمان
معين فيجوز بعض يوم وقيل لا يجوز اقل من يوم ويجب بالنذر بشرط صحته
سنة اشياء الاول البنية والثاني الاسلام والثالث العقل والرابع التميز
فلا يصح من كافر ولا مجنون ولا طفل والخامس عدم ما يوجب الفل فلا يصح
من جنب ولو متوفضيا والسادس كونه بمسجد فلا يصح في غير مسجد وقيل
بشرط المسجد الجامع ويزاد على كونه بمسجد في حق من تلمذه الجماعة ان
يكون المسجد لما تقام فيه الجماعة ولو من معتكفين ومن المسجد ما يركب فيه
ومنه سطح ورحبته المحوطة فاذا اذن والانسان بالرجبة فلا يجوز له الخروج

حتى يصلي ومنه من أرتبه التي هي فيه أو بابها فيه ومن عين بتذرة الاعتكاف
أو الصلوة بمسجد غير المساجد الثلاثة التي يجوز شد الرحال اليها لم
يتعين لأنها متساوية في الفضيلة فتعين مسجد غيرهما يكون نحو تعيين
الدرهم والفقير في نكاح الصدقة وقيل يصح تعيين مسجد قضاء ويبطل الاعتكاف
بإخراج من المسجد بغير عذر عامد أو ما ناسيا فلا خلافا للاختلاف ولو ساعه
أما لو شرط في اعتكافه الخروج لشيء يجوز الخروج له أم لا فيه قولان ويبطل
بنية الخروج ولو لم يخرج وبأولاه ولو ناسيا وقيل لا يفسد لو طوى ناسيا بالمشهورة
والمباشرة فمادون الفرج والتقبيل وقيل يبطل بالمباشرة دون الفرج إذا انزل
فان يشر دون الفرج بغير شهوة فلا بأس وبشهوة حرم ويبطل بالردة والسكر
فان شرب ولم يسكر إذا أتى كبيرة من الكبائر لا يبطل وقال الاختلاف لا يبطل
بسكره ليلاد حيث يبطل الاعتكاف وجب استيناف النذر المتتابع غير المفيد
بزم ولا كفارة وان كان مفيدا بزم من معين استأنفه وعليه كفارة يمين
لذوات المحل وان خرج لعذر غير معتاد كنفير وشهادة واجبة وخوف من
فتنة ومرض أو وقوع نار وحريق بالمسجد أو خوف سقوطه بشدة المطر ونحو ذلك
كقبي نوبة ولم يتطال فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت الفاسد بذلك كونه يمين
مباحا وان تطاول فان كان الاعتكاف تطوعا خير بين الرجوع وعدمه وان كان
واجبا وجب عليه الرجوع الى معتكفه ثم لا يخلو النذر من ثلاثة احوال أحدها
نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كنذر عشرة أيام مع الإطلاص فيلزمه
ان يتم ما أتى عليه من الأيام محسبا بما مضى لكنه يبتدىء اليوم الذي خرج فيه

عنه
نذر الاعتكاف
بأنه من نصف
يوم لا يش

من أدله ولا كفارة الثاني نذر أيام متتابعة غير معينة بان قال الله تعالى
على ان اعتكف عشرة أيام متتابعة فاعتكف بعضها ثم خرج لما تقدم وطال
فيخير بين البناء على ما مضى بان يقضى ما بقي من الأيام وعليه كفارة يمين
وبين الاستيناف بالكفارة الثالث نذر اعتكاف أيام معينة كالعشر الأخير
من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين ولا يبطل الاعتكاف ان خرج
من المسجد لبول أو غائط أو طهارة واجبة ولو وضوءا قبل دخول وقت الصلوة
أو إزالة نجاسة وغسل متنجس يحتاجه أو جمعة تلتزمه ومن السنة ان لا يعود
مرضا إلى ان يخرج لحاجة فيسأل المريض ماسرا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة
ولا يمشي بها ويستحب ان يعتكف في المسجد الجامع وان يعتكف وهو صائم وقيل
لا اعتكاف الا بصوم ولا يخرج للأكل والشرب ويجوز له غسل الرأس واليدين
والنظيف وترجيل الشعر ولبس الثياب الى نية التمشية وما في معناه من الوضوء
الزينة ولا يبطل الاعتكاف ان خرج للآتيان بمأكل ومشرب لعدم خادما يجوز
بأكله وشربه وله اذا خرج للملابد منه المشي على عادته من غير عجلة ولا دلي
لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه ولو ساعه سيما اذا كان
صائما ويصح الاعتكاف بلا صوم عند المحققين من اصحابنا اذا دلل على
اشتراط الصوم واجتهد الصحابي ليس بحجة ولم يثبت قول عائشة رضي الله
عن من السنة ومن نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا او باعتكاف واعتكف
مصليا او يصلي معتكفا الزم الجمع كذا في صلوة بسورة معينة ويستحب تشاغله في
الاعتكاف بالقرب كالصلوة والقراءة والذكر بالاجماع وفي اقراء القرآن

والحديث والفقه اختلاف والامع الاستغفار لانه لا شيء افضل من تعليم العلوم
الدينية وكذا تاليفها وكتابتها ويلزم عليه الاجتناب عما لا يعينه ومنه
الاشتغال بعلوم الكلام والفلسفة والجدل والمناظرة وسائر الاعمال والملاهي
والحكايات والقصص الباطلة المصنوعة وكثرة الكلام من غير ضرورة دينية
او دنيوية وليست للاجتهاد في العبادات واعمال الخير في العشر الاخر من
رمضان وقيام ليا الى القدر واصلح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها واذا اذن
لزوجته للاعتكاف فدخلت فيه فلا يجوز للزوج منعها من اتمامه وقيل يجوز
ولو نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه من اليا فان اخل بشهر منه فصلا وقيل يلزم
الاستيناف وان نذر اعتكاف شهره مطلقا بجائر الايمان به متتابع ومتفرقا
قال ابو حنيفة يلزمه التتابع ومن توى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة فهو قال
مالك لا يصح حتى يضيف الليلة الى اليوم ولو نذر اعتكاف يومين متتابعين
يلزم اعتكاف الليلة التي بينهما وقيل لا يلزم وهو الظاهر ويجوز للمعتكف
الكتابة والصنعة والتعليم لتحصيل المعيشة وكذا الاكل والشرب والنوم و
كل عقد احتاج اليه لنفسه او عياله كبيع وشراء وكاح ورجعة لا البيع و
الشراء للتجارة او احضار المبيع وكيرة له الصمت الى الليل واذا حاضت امرأة
معتكفة تخرج من المسجد اما السخامة فحكمها حكم الطاهرة -

فروع متعلقة

شد الرجال لزيارة قبور الانبياء والاولياء
منه شيخنا ابن تيمية ومن تبعه واجازة اكثر اصحابنا والمسئلة اختلافية فلا
يجوز التشدد واغلو فيها والعجب كل العجب من جعله شركا حيث كفر بحملها على امة الدين

والعلماء الراسمين كالغزالي والنووي والسبكي والخافزا بن حجر والسيوطي
تعد حراما لله بغفرانه وانزل عليهم شايب رضوانه ولا يعتكف عبادة من
العبادات فلا اعتكاف لغير الله تعالى على قبر من القبور والنوم شرطا للاعتكاف
فقد اشرك وخرج من الاسلام اما سدانة قبور الاولياء ومجاورتها لتحصيل
البركة فلا بأس بها وقد حكى ذلك عن كثير من صلحاء هذه الامة وفضلاءها
وكر جمع من العلماء اعتكاف المرأة في مسجد المحلة او مسجد الجامع ولا بأس
لو اعتكف في موضع غير للصلاة في بيتها ان لم يكن فيه مسجد ولو نذر
أحد اعتكاف ليلة مع عندنا اما عند الاحناف فلا يشترط الصوم عند
في الاعتكاف الواجب ويجوز للمعتكف التدريس في سير الانبياء سيما سيرة
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وحكايات الصالحين وقصص الانبياء وكبره
درس لوائح السلاطين الماضية والعقود السالفة ومطالعتها وتقلها
من غير ضرورة دينية داعية اليها ولو نذر اعتكاف ايام متتابعة
لزمه الاعتكاف في ليا ليها ونذر اعتكاف ليا لمتابعة لزمه الاعتكاف في
ايامها وقيل لا يلزم وهو الظاهر وليلة القدر دائرة في رمضان غير خارجة عنه
الا انها تقدم وتاخر فلو قال لامرته بعد منى ليلة من رمضان انت طالق
ليلة القدر فلا يقع الطلاق حتى ينقضي رمضان الا في تمامه وكذا في الاعتكاف
ونحوه لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاخير في الاخير +

تكملة كتاب الصوم ويتلو كتاب الحرجان شاء الله تعالى

تتميد المؤلف ثالث وعشرين من شوال سنة ١٢٤٠

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احد اركان الاسلام وابنه فرض في العمرة واحد
ومنكره كافر وشرط الوجوب ستة اشياء الاسلام والعقل والبلوغ وكمال
الحرية والاستطاعة وسعة الوقت والعمرة مشروعة في جميع السنة حتى
اشهر الحج وقيل واجبة في العمرة ثمر سنة ويصحان من الصغير والربيع
وكذا المكاتب والمدبر وام الولد والمعتق بعضه والمعلق عتقه على صفته
ولا يجزي حج الربيع والصغير عن حجة الاسلام فان بلغ الصغير عا فلا اد
عتق الربيع قبل الوقوف بعرفة او بعده فان عا د فوقف في وقته اجزأه
عن حجة الاسلام ومناك الحج والعمرة كلها واجبة الا انها لا تورث عد منها
في عدمه غير الوقوف بعرفة ولو ساعة في وقته المعين فوفات بطل حجه
والاستطاعة عبارة عن الزاد والراحلة بشرط كونهما فاضلا عما يحتاجه
من كتب ومسكن وخادم وعن مؤننه ومؤنة عياله على الدوام ولا ينفل
الاستطاعة بجنون فحج عنه عند الخنابلة وعندنا اذا جن بمجرد الاستطاعة
يسقط عنه الوجوب والا لاد الراحلة تشترط اذا كان في مسافة قصر من
مكة لا في دونها الا عاجز ولا يلزمه السعي جوا ولو امكنه والزاد يشترط
في كل حال سواء قربت المسافة او بعدت وان كان عندة نسختان

من كتاب واحد ويستغنى باحدهما باع الاخرى وحج بثمانها يصير مستطيعا
بيذل غيره له زاد او راحلة ولو كان اباه او ابنه ولا يجوز له الرد بل يجب
عليه القبول لتأدية الفرض فاذا اكملت الشرط الستة المذكورة لزمه السعي
الحج فورا ثمة ان اخره بلا عن هذا اذا كان في الطريق امن ولو غير الطريق المتعاد بركان او مجها او
يشترط ان يكون في الطريق خفارة فان كان يسيرا لا يشترط ان يوجد فيه العلف على المعتاد فلا يلزمه
حمل ذلك كل سفره هذا اذا كانت الراحلة مملوكة له اما اذا اقدر على تحصيلها
بالكراء فلا يبحث عن العلف لان تعليقها اذن يتعلق بربعها وفي حكم الراحلة
الجملة والربيل اذا اقدر على استكراثها وكذلك البغل والحمار خلا فالبعض لا حاشا
فان عجز عن السعي فورا بعد ان اكملت الشروط المذكورة العذر كبراد مرض
لا يرضى برأه لزمه فورا ان يقيم قريبا ولو امرأة عن رجل ولا كراهة للحج
عنه من بلده ويحزبه ذلك ما لم ينزل العذر قبل احرام نائيه فان كان منه
مما يرجي برأه لا يجوز له ان يستنيب فان فعل لم يحزبه ولو مات قبل ان
يستنيب فعند الخنابلة يجب ان يدفع من تركته لمن يحج عنه من دويره
احله ارضى به او لم يوص وقال ابو حنيفة وما لك يسقط بالموت ولا يلزم
درشته ان يحجوا عنه الا ان يوصي فحج عنه من ثلث ماله وقال اصحابنا
لوحج القريب عن قريبه الميت يحزبى اما الحج عن الاجنبى فلم يتم على صحته
دليل ذلك لم يوجب اصحابنا الا لاصحاب الحج قالوا لوالوصي فتنفذ وصيته
من ثلث ماله ثمة ان حج عنه اجنبى فهل يسقط هذا الحج الحج الفرض عن الميت
ام لانيه تردد ولو حج قريبه عنه في حالة العذر ثم زال العذر لا يجب عليه

الحج ثانياً لستوطا الفرض الحج قربة عنه ولا يصح ممن لم يحج عن نفسه حج
عن غيره فان فعل انصرف حجه او لا الى حجة الاسلام وتزيد الا ان يوافي
كانت عجرة على الرجل شرطاً سابعاً وهو ان يجد له زوجاً وجاراً نسبياً او
سببياً وهو من غرم عليه على التابيد كالأب والأبن والعم والأخ والخال
او ابن زوجهما أو أبيه ويكون ذلك المحرم مطلقاً عادلاً فلا يكون الصبي ولا
الفاقد ولا المجنون محرماً اما المرأة حق فكا يباح وشرطاً يكونه مسلاً ذكر او
عبد او يشترط ان تقدر على اجرة وتقدر على الزاد والراحلة بنفسها
وله فان حجت بلا محرم حرم او كره واجزأ حجها من حج وقد ترك حقا يذمه
من دين او غيره **فروع متعلقة بالصبي** لا يجب عليه الحج بالإطاع
ويصح احرامه بأذن وليه اذا كان عاقلاً مميزاً من عمره ثانياً او ذكراً
وقدر على المشي وله ضمة يكتسب بها ما يكفي للنفقة استحب اليه الحج
وان احتج الى مسئلة اثنا عشر مرة له الحج ويجوز للأمام ان يمنح انا سأل عن
نراد ولا راحلة من الخروج الى الحج اذا خيف انه يفتاد باهين مكة من مكة
السائين وكان مالك ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه ومن استوج
للخدمة في طريق الحج اجزأ حجه عن حجة الاسلام وكذا من لم يجد الزاد
او الراحلة حج مع فقد هكاه من غصب ملائحة به او دابة فحج عارفاً حج
عن مال الحرام كما حصل من الربوا او الرشا او السرقة حج وان كان عاصياً
وقال اما من انا احمد بن حنبل لا يصح حجه ولا يلزم مع المسكن للحج بلا نفقات
او لو كان معه ما يكفي للحج ولكنه محتاج الى شراء مكن لنفسه او لأهله وعياله

فله تقدير شراء المسكن وتأخير الحج وقال ابو حامد من ائمة ائمة نفقة
يصر فيه للحج ولو كان له دار فاضل من حاجته فانه يبيعه ويصرف ثمنه
في الحج بالاتفاق وكذا ان كانت له دابة فارغة عن حاجته او سلعة
اخرى لا يحتاج اليها من السلاح والكتب والاشياء وغيرها وركوب البحر اذا
غلبت السلامة فيه لا يمنع فرضية الحج الا عند الشافعية في قول واظهر
قولهم انه لا يمنع واليه ذهب الائمة الثلاثة وجوز الشافعية الحج لامرأة
مع جماعة النساء اثباتاً او مع امرأة واحدة ولا يجوز لها استئجار على الحج
عند اصحابنا وقالت الحنابلة اذا استاجر من حج عنه وقع عن الحاج عنه
ان لم يكن حج ولا نهي اذا وجد من يقوده ويهديه الطريق لزمه الحج ولا يجوز
له الاستئابة وقال ابو حنيفة لا يلزمه مطلقاً اما الميت فيجوز الاستئابة
عنه بالاتفاق في حج الفرض وكذا في حج النفل عندنا وللشافعي قولان
اصحهما المنع وقال فقهاء الاحناف لو كان الابن صبيماً فلا بد منه
من الخروج للحج حتى يلحقه ذوا الحج مع القدرة وكما ان اشركه فيفسق
وترد شهادته ونولم حج حتى قُلت ماله وسعه الاستقرار من الحج ولو غير
قادر على دفعه ويرجى ان لا يوافي اخذ الله بذلك لو تأوى وقاءه ان
تدبر ومن كان مقلداً او غير صحيح البدن او شاكلاً لا يستقيم على المراحلة
يجب عليه ان يستنبت كما مر ما عند الاحناف فلا يجب عليه الحج ولا
راكبا افضل منه ما شاء قيل بالعكس يستحب ان يركب على رحل ويجوز ان
يركب في الحمل والهودج والعمارة خلافاً لما لك ولو كان معه الف وروبية

خاف العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله التخرج ونود قته لزمه
الحج وقيل بعض الحجاج في كل سنة ينفي من الطريق فتسقط فرضية الحج في
هذه الحالة وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والقرطينا عذرا لا فيه
قولان والاصح انه يحسب في الفاضل عما لا بد منه مصارف المكوس والقرطينا
ونحوها ايضا ما تؤخذ ظاهرا وعدا انا وان كانت المرأة جامعة للشروط
الا انها لم تجد محرما فهل يجب عليها التخرج ام لا فيه قولان وعبد المرأة
محرم لها عندنا خلافا للاختلاف وان كانت المرأة في العدة وقت خروج
اهل البلد فعذر لها ولو احرمت صبى عاقل او احرمت عنه ابوه صار محرما
وينبغي ان يجرده ويلبسه ازارا او رداء فان بلغ النصبى او عتق العبد
قبل وقوف عرفة ومضى كل على احرامه لم يسقط فرضها الا ان يجدد
احرامها للحج الفرض ويلفها الاحرام الاول خلافا للاختلاف في العبد وان
حج رجل ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم لا يلزمه الحج ثانيا بل الاول مجزئ
عن الفرض **فصل** انواع الحج ثلاثة التمتع والقران والافراد فالتمتع
ان يحرم الاقاني بالعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويقيم عمرته ويخرج من
احرامه ثم يبقى حلالا حتى يحج وعليه ان يذبح ما استيسر من الهدى
والقران ان يحرم الاقاني بالحج والعمرة معا اذ يحرم بالعمرة او لا ثم يدخل
الحج عليها قبل الشروع في طوافها ثم يدخل مكة ويقيم العمرة ويبقى على
احرامه حتى يفرغ من افعال الحج ثم يذبح ما استيسر من الهدى والقران
هو ان يحرم بالحج فقط ولا يجوز لاهل مكة ومن هو داخل لميقات

الا الافراد فان تمتعا وقارنا جازدا ساءا وعليه احرام جبر ولا يجزئيهما
الصوم فيجب على كل من اراد الحج تعيين نوع من الانواع الثلاثة المذكورة
بالنية فان لم يلبى بالنية لم يصح احرامه وقيل يجب مع النية التلبية او سبق
الحج القضاء والتمتع افضل الا ان يفرق بين القران والافراد وقيل القران افضل ثم التمتع ثم الافراد ويكون الاحرام من
الميثاق الاقاني ولهن منزله دون الميثاق من منزله للحج والعمرة ولا هل مكة للحج من منزله والعمرة
من الحل فلو تجاوزا الميقات بلا احرام وهو يريد الحج او العمرة اثم وقيل عليه
دم اما لو لم يرد الحج ولا العمرة فلا بأس ان يتجاوزة بغير احرام ولو احرمت الى
الحج من الحل صح ولا دم عليه وكذلك لو احرمت للعمرة من الحرم وقيل عليه دم
ولا ينقضي الاحرام مع وجود الجنون او الاغماء او السكر اذا انقضى لم يبطل
الا بالردة ولا يبطل بالجماع ولو قبل التحلل الاول وقيل يبطل وقيل يفسد
اتمامه والقضاء ولو احرمت بالحج ودخل مكة فله ان ياتي بالعمرة وينقض احرام
الحج ويحل ثم يحرم للحج يوم التروية ان لم يكن معه هدى والا فلا يحرم بالحج ثم احرمت
بالعمرة صح عندنا خلافا للحنابلة ويكون كانه قارن ومن احرمت واطلق
اي لم يعين نسكا لا يصح احرامه وقيل يصح ويصرفه لما شاور ما عمل قبل
التعيين يصير لغوا والسنة للحرم ان يشترط ويقول اللهم اني اريد النكاح
الفلاي فيسألني وتقبله مني وان حبسني حابس فمحلي حيث حبسني والفا
في هذا الاشتراط انه متى حبس بمرض او عذرا او غير ذلك حل ولا شيء
عليه الا ان يكون معه هدى فيلزمه غنما ولا يجوز الاحرام للحج قبل اشهر
الحج ولا الاقاني قبل بلوغه الى الميقات اما احرام العمرة فيجوز في كل سنة

ومن كان في مكة خرج الى الحل وحى مشروعة وقيل واجبة مرة واحدة
 ثم سنة مأمور وتذببت في رمضان ولا تكرر في اشهر الحج وحى طواف
 يسعى ثم الحلق بعدة او القص ثم يحل له كل شئ مما منع عنه في الاحرام
 وصيقات احل المدينة ذوالحليفة ولا حل الشام الحجة ولا حل نجد
 قرن المنازل ولا حل اليمن والهند والصين يلبس ولا حل العراق
 ذات عرق فمن لم يلبس ولا حل اليمن من غير اهلهم لمن كان يريد الحج
 او العمرة **فصل** في الاحرام ومطوراته استحباب العلماء لمن اراد
 الاحرام الفحل ويجوز له كقاء على الوضوء والتيمم له عند فقد الماء
 غير مشروع ويستحب له ازالة ظفيرة وشارب به وعانته وحلق راسه
 ان اعتاده ولا فيسرحه والتلبيد افضل وجماع زوجته او جارية
 لو معه ولا مانع منه ولبس انزار ودرءاء والتطيب ولو بطيب يبقى
 اثره على بدنه او شعره او ثوبه بعد الاحرام فيجوز له ان يستعمل الطيب
 الذي كان على بدنه او ثوبه قبل الاحرام ثم يصلي ركعتين ويقول المفرد
 يا حج اللهم اني اريد الحج فيسرحه لي وتقبله مني ويقول المعتمر اللهم اني
 اريد العمرة فيسرحه لي وتقبلها مني ويقول انقارن اللهم اني اريد الحج
 والعمرة فيسرحه لي وتقبلها مني ثم يلبس ويرى الصلوة بقوله ليبيك اللهم
 ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنفعة لك والملك لا شريك
 لك ولا باس لو نرا عليها ليبيك وسعديك والخير بيدك والرحماء
 اليك والعلم ليبيك اله الحق ليبيك ويرفع صوته بها اذا فرغ من التلبية

عن
 النبي سنة عندنا
 وعند الشافعي واحد
 وقال مالك لا يجزئ
 مرة

سال الله عز وجل رضوانه والجنة واستغاث برحمته من النار وليعلم على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ثم لا يزال يمشي في احلام الحج كلما نزل وادبا او علا شرفا او لقي
 ركبا وفي الطريق وبعد الصلوات الى ان يرمى جمرة العقبة اما في احرام العمرة فيلبي
 حتى يستلم الحجر واذا لبي تأوبا بكا او بان الحدى وتوجه معها يريد الحج والعمرة
 فقد احرم ثم لا بد له مدة كونه محرما من ان يلبس القميص ولا العمامة ولا
 البرنس ولا السراويل ولا ثوبا منه ورس او زعفران ولا الخفين الا ان لا يجد
 فخلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين ولا تقب الرأية اي لا تظلم الوجه
 برقع او نقاب لكن يجوز لها ان تسدل الثوب من فوق راسها على وجهها ولو
 من الثوب وجهها للحاجة كمرس الرجال قريبا منها ولا تلبس لقفازين وما منه
 الا من او الزعفران ولا يتطيب لا يستودج وجهه وراسه ولا اذا كان منه ولا يأخذ
 من شعرة وظفيرة وبشرة الا ليعذر ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ولا ينكح ولا
 ينكح ولا يخطب قيل يجوز له العقد اما الشهادة فيه والرجعة فياثران بالاتفاق ولا
 يقتل صيد البر ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من النمر ولا يأكل ما صاده غيره
 لاجله اما لو لم يصد لاجله وكان الصائد حلالا فيحل له اكله ويجوز له قتل النوا
 النفس الغراب والحدأة والعقرب والفارعة والكلب العقور وصيد حرم
 المدينة وشجرة حرم مكة فمن قطع شجر حرم المدينة او قتل صيده كان سلبه
 حلالا لمن وجده ولا جزاء ولا قيمة بل ياتر من قطع شجر حرم مكة فياثر ولا
 جزاء ولا قيمة سواء كان محرما او حلالا من قتل صيد حرم مكة فان كان حلالا
 ياتر ولا جزاء ولا قيمة وان كان محرما فعليه جزاء مثل ما قتل من النمر يحكم به

عن
 الامام احمد
 ان ابا عبد الله
 ولا نقابة عليه
 ١٢

ذو اعدل بحرم صيد وج (اذا بال طائف) وشجرة فروع متعلقة
بحرم قطع شجر الحرم حتى ما فيه مضرة كهرسج وشوك وسواك ونحوه الا بالبر
او الموذي او ما زال بفعل غير آدمي او انكسر ولم يمين والا الا ذخر الماء
والفقع والا الثمرة والفاكهة والا ما زرعه آدمي من بقل وقثاء ورياحين
شجر غرس من غير شجر الحرم فيباح اخذها ولا انتفاع به وبحرم قطع حشيشها
وقال جمهور العلماء من اصل المذاهب الاربعة انه يضمن متلف الشجرة
لو كانت صغيرة ان قلعته او كسرت بشاة وما فوقها من الوسطى والكبرى بقر
ويضمن الحشيش والورق بقيمته ويضمن غصن بما نقص ولو كان المتلف
كافرا او صغيرا او عبدا فعليه ما على الحرم من الضمان ولا يلزم الحرم جزا ان
فان استخلف شيئا منها سقط ضمانه ويحل للحرم لبس الخيط غير ما ورد فيه
النص وهو ما ذكرناه سابقا قل او اكثر في بدنه او بعضه مما عمل على قدر دونه
منسوجا او لبدا معقودا او غير معتاد كجواب في كفت وخفت في راس وعند الجحوة
لا يجوز لبس ويلزم الدم فيه عند الخالبة وكذلك لا يجوز للرجل تغطية الرأس
بطمين او نورة او حناء ويجوز لبس غير ملاصق كالاستغلال بمجمل او شمسية
او هودج او عمارية او محارة وكذلك يجوز ان يحمل على راسه شيئا او نصب
شيئا او استغل بخيمة او شجرة او بيت بالانفاق وقيل لا يجوز الاستغلال بشي
غير ملاصق ايضا كالشمسية والهودج والعمارية وهو قول الخالبة اما المراقبة
فيحل لها لبس الخيط من كل نوع وكذلك من الاوان الثياب كالعصفر والخز والشر
او التميم والحلي ويلزم عليها تغطية الرأس ولا يجوز للحرم قصد شم الطيب فان

لم يقصد شمه كالخلس عند اعطاس الحاجة وداخل السوق او داخل الكعبة
ليترك بها فلا بأس وكذلك لو شرب طيبا لنفسه او للتجارة ولا يمس ولا
يجوز له مس ما يعلق من الطيب بالمسوس كالعطر وماء الورد وكذلك
التنج بالعود والمند وكذلك استعماله في اكل او شرب او دهان او كحل
او استعاط او احتقان بحيث يظهر طعمه او ريحه فيما كره او شربه او ادمن
او كحل به او استعط به او احتقن به فلا يجوز له استعمال الكاذبي والورد
في الماء والشراب وكذلك استعمال المك او الزعفران او العنبر في التباك او
الزعفران او دارجيني او الحيل في الطعام وقيل يجوز التقاء الطيب في الطعام و
الشراب والحناء ليس بطيب عندنا وعند الثلثة خلافا لابي حنيفة رحمه
ليس مخططا او طيب او غلى راسه ناسيا او جافلا او مكرها فلا شئ عليه ومتى
زال عن ذرته ازاله في الحال ومن لم يجد ماء لغسل طيب مسحه بخرقة
او نحوها او حكه بتراب او نحوه حسب الامكان وله غسله بيده وبما تيسر فان
اخرا بغير عذر اثره وقال جمهور العلماء يفدي ولا بأس بازالة الشعر او
تقليم الظفر بعذر كمرض وقمل وقروح وصداع وشدة حر او كسر ظفر
فان فعل بغير عذر اثره عند الجمهور يفدي ويجوز له الغسل وغسل راسه
وحقيقته ولو لبصا بون او داوك او اشنان او سدر ولا يجوز بالخطي لانه يقتل
الحوام وقيل لا يجوز بالسدر ايضا وكذلك لا يجوز بالصابون المطيب المصالح
المسطرة ويحل للحرم صيد البحر لا بالحرم كسمك ولسحفاة و سرطان اما طيور الماء
فمعموري والمراة بالبري او وحشي فيجوز له ذبح الحيوان الا نسي كطيخة الا نعام

عنه
دخول الا
قال ابو حنيفة
الحرم محل المسك
منه ظاهر
بدنه وله ان
ما ورد عند
فدية في اكل
عند وفان
وقال في الذر
كما ياتي
مع قل الز
وغيره من الحنفية
السلخانة والسر
من صيد البر
في البهائم والوحش
وما حاشاه
من صيد البر
الا ذكيا

والخيل والدجاج والمتولد من الوحش وغيره في حكم الوحش والاعتبار بأصله
فحرام دبه وحش ولو استأنس ويحرم عليه الدلالة عليه أي على الصيد والاشارة
والاعانة على قتله ولو بأعارة وحمل سلاح ليقتله أو لينذجه سواء كان
معه ما يقتله به أو لا وإن ساد بيضه وقتل الجراد لأنه طير يشبه بالعصافير
وكذلك يحرم عليه قتل القمل والنمل لا قتل البواغيت وقتل الموزيات مع
وجود ذي أدب بدنه كالأسد والنمر والذئب والذئب والفيل والفهد
والقرد والباري والصقر والزنبور والبق والبعوض ويحرم عليه الاستئمان
بالكف ودواعي الوطى ويجوز له دخول الحمام وشدة الحميا والمنطقة
والسيف والسلاح والختان والفصد والحجامة وقلع الضرس وجرا الكسر
وحك الرأس والبدن بالرفق كما لا يخاف سقوط شعرة أو قملة ويجوز له
حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه خلا فالأبي حنيفة رحمه

فصل في الفدية والجنائيات بالأجزاء عند أصحابنا أهل الحديث

الأن في قتل الصيد البري الوحش حالة الإحرام وكذلك لا فدية إلا فيما
ورد فيه النص وهو حلق الرأس أو التقصير أو أخذ الشعر بعدد أو غير عدد
وفد يته أن يذبح شاة أو يصوم ثلاثة أيام أو يتصدق بثلاثة أصع من
زبيب أو تمر أو غيرهما بين ستة مأكلين فلو ليس محظوظا ينزعه ولا شيء عليه
وكذلك لو تطيب نفسه ولا شيء عليه وكذلك لو قدم بعض نكاح الحج على
آخر ممن حلق أو ذبح أو أفاض إلى البيت قبل أن يرمى فلا حج وكذلك
جامع امرأته ولو قبل الوقت بعرفة أو قبل طواف الأفاضة فلا يفسد حج

وليس عليه دم بل ياتر فينبغي أن يتوب يستغفر الله وكذا ك لو وطئ في الحرم
قبل الطواف أو أتم السعي أو قتل الصيد حالة الإحرام فيجب فيه المأثم
من النحر في الضيق كبش وفي الغزال غنم وفي الهرب غنم وفي البر يبع جفنة
وفي النعامة بدنة وفي حمارا وحش بعرة وكذلك في بقرة الوحش وفي الأبر
والنصب جدي له نصف سنة أما في الحمام والطير ما لا مثل له فيجب فيه
القيمة يحكم بها رجلان عدلان وإذا وجد المثل فلا يصح أداء القيمة وقالت
الأحناف وجمهور العلماء من أهل المذاهب الأربعة إذا وطئ الحرم في الحج قبل
الوقت فسد نكحه ووجب عليه المضى في فاسدة والذبح والقضاء على الفور
من حيث أحرم وإن وطئ بعد الوقت لا يفسد ويجب بدنة وإن وطئ بعد الحلق
قبل طواف الأفاضة تجب شاة ولو وطئ في العرة قبل طوافه أربعة أشواط ففسد
فمضى وذبح ونقض ولو وطئ بعد أربعة أشواط ذبح ولم يفسد وقالت الحنابلة يجب على
من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أن ينزل منيا لمباشرة أو استمنا أو تقبل ولمس
لبشهوة أو تكلم أو نظر بدنة فإن لم يجد ما صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة
إذا رجع وإذا وطئ في العرة قبل تمام السعي ففسد ويجب المضى في فاسدها والقضاء
فورا وتجب شاة ولا يفسد ما أطعم بعد الفراغ من السعي قبل الحلق كما لو وطئ في الحج
بعد التحلل الأول والتحلل الأول يحصل بأثنين من ثلاثة سري وحلق وطواف وحمل له
بالتحلل الأول كل شيء إلا النساء والتحلل الثاني يحصل بعد الفراغ من الثلاثة المذكورة
واسمي أن لم يكن سعي من قبل وفي جميع المخطوطات المتقدم التي ذكرناها في فصل
مخطوبات الإحرام عند هر فدية دم إذا أطعم أو صيام أو أتم القتل وعقد

الكاح وقالت الاحناف لقدن في قتل قملة من بدنه او القائتها والقاء ثوبه
 في الشمس وموتها فيه بما شاء كجرادة وقدمه بعضهم بكسرة خبز او قبضة
 من طعام او تمر كما سيأتي وقال الحنابلة يلزم في البيض والجراد قيمة مكانة ولا
 يغفر البيض لمذره ولا ما فيه فرج ميت سوى بيض النعام فان لفشه قيمة
 فيضمنه بقيمته وفي الغنم الواحدة او الظفر الواحد اطعام مسكين وفي قص
 بعض الظفر ما في جميعه وكذا في قطع بعض الشعرة وفي الاثنين من ظفرين او شعرتين
 طعام اثنين اي مسكينين والضردات تبج للحرم المحظورات ويدى وقالوا
 القدية ما يجب بسبب الاحرام او الحرم وهي قسمان قسم على التحجير وقسم على التثيب
 فقسم التحجير كفدية اللبس والطيب تعظية الرأس من الذكر والوجه من
 الانثى وازالة اكثر من شعرتين او تقليم اكثر من ظفرين والامناء بنظر المباشرة
 بغير انزال متى يجزى الجاني فيها بين ذبح شاة او صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة
 مساكين لكل مسكين منهم مدبر او نصف صاع من غير كتم وشعير وذرة وخن
 ونحوه ومن التحجير جزأ الصيد يجزى فيه بين المثل من النمر او تقويم المثل بمثل المثلث
 او قرينه يشترى بقيمته طعاما يجزى في الفطرة فيطعم كل مسكين مدبر او نصف
 صاع من غنوة او يصوم عن طعام كل مسكين يوماً وقسم التثيب كدم المتعة ودم
 القران وترك الواجب كالتجاوز عن الميعات بغير احرام ودم الاحصار والوطى
 غنوة فيجب على متمتع وقارن وتاكك واجب فان عدمه او ثمنه صام ثلاثة ايام في
 الحج والا فضل كون آخرها يوم عرفه وتصح ايام التثريب ايضا لقول ابن عمر وعائشة
 لم يرخص في ايام التثريب ان يعمن الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وصام

سبعة اذا رجع الى اهله وان صام قبل ان يرجع الى اهله بعد احرام حج اجزا
 لكن لا يصح ايام منى لبقاء ايام الحج وكذلك يجب على محرم مكان الاحصار بنية
 التحلل فان لم يجد صام عشرة ايام ثم حل انتهى من كتاب الحنابلة واهل الحديث
 يقولون ان وجوب البدنة وفساد الحج والعمرة بالوطى مما لا دليل عليه وما
 تمسك به الفقهاء الاربعة مرسل او ضعيف او موقوف فلا تقوم به الحجة وقالت
 الحنابلة انه يلزم على المحرم في قتل الحمام والقطا والورث والقواخت شاة وما
 لا مثل له كالازد والجبارى والحجل والكبيرة من طيور الماء والكركي القيمة وقالوا
 ايضا يغفر الشجرة الصغيرة لو قطعها في الحرم او كسرها بشاة وما فوقها بقرعة
 ويجزى عن البدنة بقرعة ككسه ويجزى عن سبع شاة بدنة او بقرعة والمراد
 بالدم الواجب حيث اطلق ما يجزى في الاضحية وهو جنيح ضان او شى مغز
 او سبع بدنة او سبع بقرعة فان ذبح احد فمعا فافضل وتجب كلها اما الاحناف
 فقالوا انها يجب الدم على محرم بالغ (فلا شى على الصبي) ولو ناسيا او جاهلا او مكرا
 ان طيب عضو او مالا او ما ياكل طيب كثيرا او ما يبلغ عضو الجميع والبدن كله
 كعضو واحد ان اتحد المجلس والا فلكل طيب كفارة ولو ذبح ولم ينزل الطيب عنه
 لزمه دم آخر لتركه واما الثوب المطيب اكثره فيشترط للزوم الدم ودم ام لبيه يوما
 وكذلك يلزم الدم ان خضب راسه بمخارق او قيق اما التثيب فقيهه دمان او من
 بزيت او حل ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب لو اكلهما او استعبط بهما
 اداوى بهما جراحة او شقوت رجليه او افطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة
 اتفاقا بخلاف المسك والعنبر الغالية والكافور ونحوها مما هو طيب بنفسه فانه

عند
 تمت الادعاء
 بالزيت او
 بالبنفس
 في فيه طيب
 جاز عندنا
 كذا استعمل
 كما هو سنة

يلزمه الجزاء بالاستكمال ولو على وجه التبدل ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كالكاهن طيب وتفتح وكذا كغلب الدم ولو لم يخطأ بسا معتادا فلو اتزرب به اودضعه على كتفيه لا شيء عليه وكذا كغلب الدم ولو ستراسه اودوجه بمضاد يوما كاملا او ليلة كاملة اما لو ستر على اجانه اودعاه فلا شيء عليه ولو ستر اقل من يوم او ليلة يتصدق والزائد على اليوم اذ الليلة كالיום واللييلة وان نزع لبلا اعادة لا تخاف اذ لو جميع ما يلبس ما لم يغيره على التزك عند النزع فان عزم عليه ثم لبس تعدد الجزاء كالأول اذ لا بد ان يتعد الجزاء لو لبس يوما ثارا ن وما اثر دام على لبسه يوما دام اللبس بعد ما احرم وغوا كانشاء بعده ولو مكها اذ تأمدا لو تعدد سبب اللبس كمن اخذته الحصى فلبس القيص ثم عزم فنهضه عرض آخر فلبس القيص تعدد الجزاء ولو اضطر الى قميص فلبس قميصين اذ الى تنسوة فلبسها مع عامة لزمه دم واحد والثرد لو يتغير زوال الضربة فاستمر كغير اخرى وتغطية ريع الرأس اذ الوجه كالكل ولا بأس بتغطية اذ وقفا و وضع يده على انفه بلا ثوب وكذا كغيب الدم على من حلق راسه اذ راسه ولحيته اذ حلق محامجه واجتمه اذ حلق احدى البهية اذ عانته اذ رقبته كلما اقص اظفار يديه اذ رجليه اذ اكل اذ يده اذ رجل في مجلس واحد اذ اذ الرية كالكل ولو اقتص على حلق الحجام اذ على الحجامه يتصدق ولو قص اظفار اليد اذ الرجلين في مجلسين تعدد الدم الا اذا انحى المحل كحلق البطن في مجلسين اذ راسه في اربعة وكذا كغيب الدم لو طاف لثقه ومجنبنا اذ حائضا اذ للفرس عند تأدلو طاف للفرس اى طواف الزياره جنبنا فمدنة ان لم يعد فاذا عاد بالطهارة

۱۲
 فایلیس سرادین
 بیک ازارا
 صلح قال خلی
 شی علی کانی
 علی غلبه
 ادا اضطر الی
 اصل الحدیث
 فتا ما عندنا
 ۱۳

٥
تقلت اما عندنا
احل الحديث
فلا يجوز تغلبة
الاذنين كما
يقوله الامام
مسلم في
سنن

فلا شيء عليه ولا ما صح وجوب الاعادة في الجنابة وندبها في الحدث وان
المعبر الاول والثاني جاء برتقائه فلا يجب اعادة السعي اذا فرغ منه
قبل الاعادة ولو طاف للعمرة جنبا او حدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها
شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة وكذلك يجب الدم لو افاض من
عرفة ولو بند بعيرة قبل الامام وادخروا ويسقط الدم بالعود ولو بعد
الغروب وكذلك يجب الدم اذا ترك اقل من سبع الفرض ولو لم يطف غير
حتى لو طاف للصدر انتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقي اقل الصدر
فصدقة ولا فدام ولو ترك اكثر طواف الفرض بقي عمر ما ابدى في حق النساء
حتى يطوفه فكلها جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس لانه يقصد الفرض
وكذلك يجب الدم لو ترك طواف الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك
الا بالخروج من مكة وكذلك لو ترك السعي او اكثره او سركب فيه بلا عن سر
او ترك الوقوف بجميع او الهوى كله في يوم واحد او الهوى الاول او اكثر في
يوم واحد او حلق في حلحج في ايام النحر فلو بعد ما قد اذن او حلق في
حلحج بعمره ولا دم على معتمر خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصر وكذلك الحاج
ان رجع في ايام النحر ولا فدام للتأخير وكذلك يجب الدم لو قبل او لم يشق
انزل او لا او استمنى بكفه او جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق
او طواف الفرض عن ايام النحر او قدَّم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر اربعة
اشياء الهوى ثم الذبح بغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لاكن لا شيء على
من طاف قبل الهوى والحلق فمكره كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق

مجلس
مجلس الادب والادب
والادب والادب
الادب والادب
الادب والادب

قبل الرمي ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه وان طيب اقل من
عضو او ستر راسه او ليس اقل من يوم تصدق بنصف صاع من برون
ليس اقل من ساعة يكفي التصديق بقبضة وظاهر ان الساعة فلكية يعني
الجزء الثاني عشر من اليوم او الليلة وكذلك يكفي التصديق بنصف صاع
من برون حلق شاربه او اقل من ربع راسه او لحيته او بعض رقبته او
نص اقل من خمسة اظفار خمسة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة
وقد استقر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ وما ينقص ما شاء وكذلك
يكفي التصديق بنصف صاع من برون طان للقدم او الصدر محدثا
او ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف
صاع او ترك احدى الجوارث الثلث ويجب لكل حصاة صدقة الا ان
يلعب وما كما مر واذا ادى اذنه ينقص نصف صاع وكذلك يكفي
التصدق لو حلق راس محرم او حلال غيره او رقبته او ظلم ظفرا بخلاف
ما لو طيب عضو غيره ولو خمس طيبا او اليه مخيطا فانه لا شئ عليه
اجمعا وان طيب اذنه او لبس بعد رخيخ ان شاء مخرج في الحرم او
تصدق بثلاثة اصوع على سنة مساكين او صاع ثلاثة ايام ولو متفرقة
ولو قتل حرم صيد الى حيوان برياً متوحشا باصل خلقته او دل عليه قاتله
مصد قاتله غير عالم وانصل لقتل بالدلالة والاشارة والدال والمشير
يان على احرامه واخذة قبل ان ينقلب عن مكانه بداء او عودا سهوا
او عمد اميا حيا او مملوكا فعليه جزاءه ولو سبعا غير صاع مثل متانسا

حاما ولو مسرولا وهو مضطر الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا
واكل لحمه بسبب الاضطراب ويقدم الميتة على الصيد (وقيل الصيد على
الميتة والصيد على مال الغير والحرم الانسان والخنزير ولو كان الميت
نبيا لم يحل بحال كما لا يוכל طعام مضطر آخر وفي البزامة الصيد المذبح
ادلى اتفاقا والجزء هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في
مقتله او في اقرب مكان منه والجزء في جدران لا يוכל ولو خنزيرا او ذبلا
لا يزداد على قيمة شاة وان كان اكبر منها يشتري به هديا ويذبحه بكفة
او طعاما ويتصدق اين شاء على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
براد صاعا من تمر او شعيركا لفطرة ولا يجزئ به اقل او اكثر منه بل يكون
طوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما فان فضل عن طعام مسكين او
كان الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام يوما بدله ولا يجوز
ان يفرق نصف صاع على مساكين كما جاز في الفطرة وقيل يجوز ههنا ايضا
وكفى الاباحة هناك دفع القيمة ولا يجوز هنا ان يدفع كل الطعام الى
مسكين واحد بخلاف الفطرة كما لا يجوز دفعه الى من لا يقبل شيئا من الطعام
وان علا ذرعه وان سفل ونز دجته ونز وجها وهذا هو الحكم في كل
صدقة واجبة ووجب بحجره ونشف شعرة وقطع عضو ما نقص من
قيمته ان لم يقصد الا صلاح فان قصد كتحليل حمام من سنور او
شبكة فلا شئ عليه وان مات ويجب كل قيمته بنصف ريشه وقطع قوائم
حتى خرج من حيز الامتناع وكسر بيضه غير المذروخ وخرج فرخ ميت

به وذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع حشيشه وشجره غير ملوك
وان كان ملوكا فعليه جزاء ان غير منبت يعني ليس من جنس ما نبت
النفل من جنسه فلا شئ عليه الا اذا كان ملوكا لاحد فيجب عليه اذا
القيمة الى ما لك فحب كما لا يجب شئ في مقطوع وورق لم يضر بالشجرة
ولذا حل قطع الشجر المثمر لان ثماره اقيم مقام الاغصان ولا تجب القيمة
فيما جفت وانكسرت وذبح بحضره كذا في الحرم فنبه شجرة الحرم ولو بلغت اغصانها
لا تنصفه فاذا كان اصلها في الحرم فهي شجرة الحرم ولو بلغت اغصانها
الى الحل وبعضه كله وكذلك العبرة لمكان الطير فان كان على غصن
بمحيط لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لادوا وكان قوا
الصيد القاهر في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة بقوامه بعضها كلها لا لرأسه وحداني القائم فلو كان
فالعبرة لرأسه وكذا العبرة بالاراضي الا اذا اتر من الحل ومن السهم الحرم فيجب الجزاء استثناء بالجملة وكذا الاراضي
والمرمي كلاهما في الحرم اذ كان احدهما فيه وجب الجزاء وان كان في
الحل فلا الا ان يمر السهم في الحرم وكذا الحكم في ارسال الصقور والباز
والكلب المعلوم ولو شوى بيضا او جرادا او حلب لبن صيد فضمنه لم يجز
اكله وجاز بيعه ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الذكوة بخلاف
ذبح الحرم او صيد الحرم فانه منيته فلا يجوز للحرم بيعه حيا ايضا لانه
في حكم الحرم في حقه ومن ههنا قال بعض الفقهاء اذا قدم الحلواء
او الزيت او السمن نذرا لغير الله فالنذر حرام ولكن الحلواء والزيت
والسمن المنذرة تبقى حلالا على اصلها لعدم الذكوة ولو ذبح الحلواء

على اسم غير الله فهو ما حل به لغير الله ويكون كالميتة لا يحل اكله
ولا بيعه ولا يرضى حشيش الحرم ولا يتبع بمنزلة الا اذا خرد الكمامة وكذا لك
يجب التصديق بما شاع بقتل قملة من بدنه او القامحا او القاء ثوبه في الشمس
لموت كجرادة ويجب الجزاء فيما بال دلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه
نصف صاع وهو الزائد على ثلاثة والحرام اكله ولا شئ يقبل غراب حذاء
وذيب وحيدة وعقرب وقارعة وكذب عقور اي وحشي اما غيره فليس بصيد
اصلا ويعوض ونمل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب
الا على اذاله يؤذي والام بقتل الكلاب منسوخ اذ لم تضرو وكذا الاشئ يقتل
برغوث وقراد وسحفاة ونراش وذباب ونعج وخنوس وقنفذ وصرصر
عياح ليل واين عرس وامر جبين وامر اربعة واربعين وكذا اجمع خواص
الارض وكذا الاشئ يقتل سبع صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن غير
نقله لزمه الجزاء كما قلنا من قيمته لو ملوكا وكذا الاشئ عليه بقتل ثور او
نيس وحشي صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل وله ذبح شاة ولو اوهها ظبيا وكذا لك
ذبح بقرة وبغير ودجاج ويطأ على واكل ما صاده حلال ولو لحرم وذبحه في الحل
لا دلالة محرم ولا امر به ولا اعانته فلو وجد احدها حل للحلال لا للحرم
فحب قيمته بذبح حلال صيد الحرم وتصدق ولا يخبر به الصوم ومن دخل الحرم
ولو حلالا اذ احرم وفي يده صيد وجب ارساله على وجه غير مضيع له و
في جامع الفتوى شري عصا فير من اصياد واعتقها بازان قال من اخذها
فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لانه تضييع للعالم وفي مختارات

ع
عندنا اصل
الحديث لا
يأكل الحرم ما
صيد لاجله
١٧

التوازل سبب اية فاخذها آخر واصلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال
عند تسبيتهما هي لمن اخذها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذها و
القول بيمينه ولا يجب الا ارسال ان كان الصيد في بئيه او قفصه ولو
انقضض يده بدليل اخذ المصحف بخلافه للحدث ولا يخرج الصيد
عن ملكه بهذا الا ارسال فله امساكه في الحل وله اخذ من انسان اخذ
منه فلو كان جارسا كبا نرى وقتل حمام الحرم فلا شيء عليه فلو باعه رد السبع
ان بقي والا فعليه الجزاء ولو اخذ حلال صيد انا حرم ضمن مرسله
ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري
ل بسبب جبري كالارث ونحوه فان قتله محرم آخر بالغ مسلم ضمننا جزائين
الاخذ بالاخذ والقتال بالقتل ونزع اخذه على قتله ان كفر يمال وان
كفر بصوم فلا ولو كان القتال بحمية لا يرجع على رعيها ولو صبيا او اضلنا
فلا جزاء عليه لله تعالى ولكن يرجع الاخذ عليه بالقيمة بكل ما على المفرد
به دم بسبب الجنابة تعالى القاسرن فيها دمان وكذا على المتمتع ان ساق
الهدى معه وكذا الحكم في الصدقة الهالكة ونزعة الميقات غير محرم
نفسيها دم واحد ولو قتل محرم ما ن صيدا تعدد الجزاء ولو حلالا كان صيد
الحرم لا يطل بيع محرم صيد او شراءه لك انما صطاوه وهو محرم والانفاق
وكذا جميع التصرفات كالحبة والوصية ولو قبض المشتري على الصيد تعطب
في يده فعليه وعلى البايع الجزاء ان كانا محرمين والا فعلى الحرم فقط
لو ولدت ظبية بعد ما اخرجت من الحرم وما غرهما وان ادى

جزاءها ثم ولدت لم يجز الولد وهل يجب سردها الى الحرم بعد الجزاء
الجواب نعم ولو جاء نزيل في المسكن البالغ الميقات وهو يريد الحج او
العمرة ثم احرز لزمه دم كما اذا الحرم اما من لا يريد الحج او العمرة فليس
عليه دم وان وجب عليه حج او عمره فان عاد الى ميقات ما ثم احرز او عاد اليه
محر ما لم يشرع في نسك ولبي سقط دمه وان لم يلب لم يسقط خلافا للشافعية
والافضل عودة الى الميقات الا اذا خاف فوت الحج وان
لم يعد او عاد بعد شرعه في النسك لا يسقط الذم وكذلك المكي الذي
يريد الحج والمتنع الذي فرغ من عمرته اذا خرجا من الحرم واحرما بالحج
فعليهما دم وكذلك الواحر ما بعرة من الحرم ويسقط بالعود كما مر ولو دخل
الآفاقى مكانا من الحل لحاجة وذلك المكان داخل الميقات له دخول
مكة غير محرم وان لم ينو الاقامة فيه وميقاته ذلك المكان ولا شيء
عليه وهذه حيلة الآفاقى يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من
دخل بمكة بلا احرام لكل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بنسك اجزاه
عن آخر دخوله وصح منه لو احرز عما عليه من حجة الاسلام او نذر
او عمرة صندرة لكن في عامه ذلك لا بعد ولا وجا ن الميقات بلا
احرام فاحرم بعرة ثم افسدها مضى ونقض ولا دم عليه للحجاة ونزعة ولو
طاف المكي ثم رثه شوها فاحرم بالحج لزمه رفض الحج وجوب لان المكي لا
يجوز له القرائن ولا التمتع وعليه دم وحج وعمره فلو اتهمها صحر و اساء
و فخر لدم صحر و دم كذا فاني دم شكر ومن احرز بحج ثم احرز يوم الحج

بآخر فان كان قد حلق للاول لزمه الآخر في العام القابل بلادم والا
فمع دم حلق بعده اولاد من التي بعرة الا الحلق فاحرم ياخرى فعليه دم
ولو احرم الا فاتي بالحجر ثم احرم بالعمرة لزمه صا صا قارنا ميسدا
ولذا بطل عمرته بالوتوف قبل انعاها لا بالتوجه الى عرفه ولا ولى
له ان يتم العمرة اذ لا ثم يحج فان طأت طوات القدوم ثم احرم بالعمرة
فمضى عليها ذبح وهو دم جبر وندب رفضها فان رفض قضى وذبح و
لو اهل بعرة يوم النحر اذ في ثلثة ايام بعده لزمته بالشرع ورفضها
واجب عليه ويقضيها مع دم وان مضى عليها صح فعليه دم جبر ولو
احرم فأت الحج بالحج او العمرة وجب الرض ويغني له ان يحلل بافعال
العمرة ثم بعده يقضى ويذبح انتهى ذكره فقهاء الاحناف بالقائهم
وعباراتهم ونحوه في كتب الشافعية والمالكية يتفاوت يسير وانما
نقلناه بطوله لان الحج عبادة لا تيسر لكثير الناس الامرة او مرتين
في العمر فالاولى ان يحتاط في ادائه ويخرج عن محل الخلات وانت
تدعرت مذهب اهل الحديث في هذا الباب وهم لا يحتاجون الى
هذه التطويلات والتفريعات والامر ظاهر في كل مسألة على اصولهم
فيا مل ولا تستعمل -

باب صفة البحر

عند قدم الحاج بمكة يبدأ بالمسجد الحرام بعد ما يامن على امته

وندب دخوله من باب السلام تهازل ملياً متذلاً متواضعاً شافعاً ملاحظاً
 في قلبه جلالة البقعة وان اغتسل قبل الدخول فهو احب استجواب يقول
 وقت الدخول اللهم هذا حرملك وما منك قلت وتوكل الحق ومن دخله
 كان آمناً اللهم فخر محي ودعي على النار وقني عن ابك يوم تبعث عبداً ك
 وان كانت حائضاً او نساء فلا يحل لها الدخول قبل الغسل وحين شاهد البيت
 كبر ثلاثاً ورفع يديه وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له اله الملك وله
 الحمد وهو على كل شئ قدير اعوذ بباب البيت من الكفر والنفق ومن ضيق
 الصدر اللهم نرد هذا البيت تشرiffاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزو من
 شرفه وكرمه ممن حجه واعتمره تشرiffاً وتعظيماً اللهم انت السلام ومنك
 السلام حينئذ بنا يا سلام وادخلنا دار السلام ثم يردد ابغوا ان تقدم
 سبعة اشواط ولا يصلي تحية المسجد ولا يس هذا الطواف للمكي او لمن
 احرم من مكة فان خاف فوت المكتوبة او جامعها او الوتر او السنة الرابعة
 الموكدة يبدؤها ثم يشرع في الطواف فيستقبل الحجر بمكراً مهلاً رافعاً يديه
 كالصلوة واستله بكفيه وقبله بلا صوت ان امكن بلا اذى ويستحب
 ان يقول عند الاستلام اللهم ايها نايك وتصديقاً بكتابه ووقاه بعد
 واتباع النبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
 محمد عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالظانوث فان لم يكن لا
 بهذا الوجه من الزحام يضيغ يده عليه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضاً
 لشيء اليه بشي في يده كحجر ونحوه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضاً استقبله

وكان عمر يقول
قل الحق والله
لا علم اليقين
ولا شفيع ولا كافي
رسول الله صلى
الله عليه وسلم
يا قبلتك في ردد
قال عمر هذا
على شئبي انه يه
ينفع سمعت رسول
صلى الله عليه وسلم
يقول يا ايها
الحق يوم القيامة

مشيرا اليه بباطن كفيه كانه واضعهما عليه ويهمل ويكبر ويحمد الله تعالى
 ويصلي على النبي صلعم ثم يقبل كفيه كذا روى عن الاحناف وما ورد في
 رواية عمر رضي الله عنه قال له النبي صلعم يا عمر انك رجل قوي تزحم على الحجرتي
 الضعيف ان وجدت خلوة فاستله والا فاستقبله وهلل وكبر ويشيع
 في الطواف عن يمينه مما يلي الباب وليستلم الركن اليماني والحجر في كل
 شوط فيستحب تقبيل الركن اليماني ايضا وقيل يمسه ولا يقبله ولا يمس غيره
 ولم يحفظ عن النبي صلعم دعاء معين في الطواف الا ما ورد انه صلعم كان يقول
 بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وفي رواية كان يقول في الطواف اللهم تقني بما رزقتني وبارك لي
 فيه واخلف علي كل غايبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
 وله الحمد وهو على كل شئ قدير والموضع موضع دعاء فيدعو ويسأل الله تعالى
 من دأج الدنيا والآخرة ما شاء في كتب الاحناف انه اذا فرغ من استلام
 الحجر واستقبل الملتزم فيقول اللهم اليك مددت يدي وفيما عندك عظمت
 رغبتي فاقبل دعوتي واقلني عشرتي وارزقني شرعي وجد لي بمخفرك و
 اعذني من مضلات الفتن اللهم انك على حقوقا نقصدق بها على
 يقول عند الباب اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الهام
 منك وهذا مقام العائذ بك من النار اعوذ بك من النار فاعذني منها
 ويقول عند الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك من الشك والشرك النفاق
 والشقاق ومساوي الاخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والولد

يقول عند الميزاب اللهم اني اسالك ايمانا لا يزول ولقينانا لا ينقد
 ومراقة نيك محمد صلى الله عليه وآله وكره اللهم اظلني تحت ظل عرش
 يوم لا ظل الا ظلك اسقني بكاس محمد صلى الله عليه وآله وسلم شربة لا
 بعد لها ايدا ويقول عند الركن الشامي اللهم اجعله حجا مبرورا (اد
 عمرة مبرورة) وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا وتجارة لن تنور يا عزيز يا
 غفور ويقول عند الركن اليماني اللهم اني اعوذ بك من الكفر واعوذ بك
 من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات واعوذ بك من
 الخزي في الدنيا والآخرة ويقول بين الركنين اي الحجر الاسود والركن
 اليماني ما من دعائه عليه السلام مرينا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار وان عكس اي شرع في الطواف عن جانب
 يساره اعدا ما دام بكلمة فلورج فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر
 كذا قال الاحناف واما عندنا فيا نقر ويجب عليه التودد ولورج فليس
 عليه شئ وقال الفقهاء يرمي بجميع بدنه على جميع الحجر وليس ان يجعل
 قبل الشروع في هذه الطواف مراد الله تحت ابطه الا يمين ملقيا
 طرفه على كتفه الا اليسر ويجب ان يطوف من وراء الحطم فلو طاف
 من الفرجة لم يجز ويتنهر كما مر سبعة اشواط فلو طاف ثمانا مع
 علمه به يجوز له ان تترك الطواف وان يطوف ستة اشواط
 اخرى لا تمام الطواف الثاني وقال الاحناف يلزمه اتمام الاسبوع
 ويجوز الطواف راكبا وما شيا ومن كل محل حول بيت الله وقال الاحناف

والخنا بلة لا يجوز خارج المسجد ولو خرج من الطواف أو من السعي إلى
جنازة أو مكتوبة أو لزمه تجديد وضوء فليتوضأ ثم يبني من حيث
قطع وجاز فيها أكل وبيع وكلام وافتاء وقراءة والذكر أفضل وقيل الذكر
المأثور ثم القرآن ويرمل في الأشواط الثلاثة الأول من الحج إلى الحجر إلى
يمشي بسرعة مع تقارب الخطأ وهو كتفيه فلو تركه أو نسيه في الشوط
الأول لم يرمل إلا في الشوطين بعده ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي و
لو زحم الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل وكلاماً بالحجر والركن اليماني ففعل ما
ذكر ويختم الطواف باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين تحية الطواف في كل وقت
وقال الأحناف في وقت مباح وهذا الشفع واجب بعد كل طواف فرض
أو نفل وقيل سنة والأدلى أن يصلي عند مقام إبراهيم ولو صلى في
غيره من المسجد جاز ذلك الوصل في غير المسجد وقيل لا يجوز خارج المسجد
وليستحب أن يقول بعد هذا الشفع اللهم أنك تعلم سرى وعلايتي فأقبل
معدرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما عندي فأغفر لي ذنوبي
اللهم اني اسألك إيماناً يشرح قلبي وليقيناً صادقا حتى أعلم أنه لن
يصيبني إلا ما كتبت علي ورضاً بقضائك ثم يلزم الملتزم ويدعو هناك
بكمال التخشع والتذلل عسى الله أن يستجيب له ثم يشرب من ماء
نزمزم وماء زمزم لما شرب له فيه عتق من النار واستجاب الله إلى أسألك رزقاً واسعاً
نافعاً وشفاء من كل داء ثم إن أراد السعي بعد فليعود إلى الحجر يستلمه بكبر ويهلل وينحى من
باب الصفا ويقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي

ذنوبي وافتح لي الأبواب رحمتك واوخلني فيها واعدني من الشيطان
أن الصفا والمروة من شعائر الله ابدأ بما بدأ الله به ثم يصعد
الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت ويكبر ويهلل
يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصوت مرتفع ويقول لا اله إلا الله
وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير
لا اله إلا الله وحده الخبز وعدة ونصر عبده وعزم الأحرار
وحده ويرفع يديه نحو السماء ويدعو بما شاء والمأثور أن يقول اللهم
انا نسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلا
مة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرت له ولا هملاً الا فرجته ولا كماً الا
كشفته والاحاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا قميتها يا ارحم
الرحامين اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعاد
وانا اسألك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى توفاني وانا مسلم
ثم ينزل من الصفا ويقول اللهم استعملني بسنة نبيك وتوفني على ملته
واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يمشي نحو المروة
ساعياً بين الميادين الأخضرين قائلاً بينهما رب اغفر وارحم وتجاوز عما
تعلم أنك انت الاعز الاكرم ثم يصعد المروة وفعل عليها ما فعل على الصفا
يفعل هكذا سبعاً يبدأ بالصفا ويختم الشوط السابع على المروة فلو بدأ
بالمروة لم يعتد بالأول فان كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً وان كان

قارنا او مفردا يبقى محرما بالبحر ويجوز ان كان مفردا ان يفسخ الحج
 يجعله عمرة ويحل بعد الطواف والسعي ان لم يكن معه هدى خلافا للاحناف
 ثم ليكن بركة ويطوف بالببيت نفلا ما شاء بلا رمل واضطباع وان
 حل فيجوز له ان يعتمر ويكفي للتقارن طواف واحد وسعي واحد كما لمفرد
 خلافا للاحناف حيث قالوا يطوف التقارن طوافين ويسعي سعيين
 وليس لهم دليل على هذا والطهارة من الحدث ليست بشرط للطواف
 فلو طاف محدثا جاز لا جنبا او حائضا وقال جمهور العلماء ورجحه
 الشوكاني انه يلزم ان يكون حال الطواف متوضئا سائرا عورة ولو
 أحدث في الطواف عند التوضا وبني ولا يجب الاستيناف وان طال
 الفصل والخائض تفعل ما يفعل الحاج غير انها لا تطوف بالببيت
 فان حل بعد الطواف والسعي يحرم ويهل يوم التروية بالحج ويخطب الامام
 يوم ما قبله اى سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد صلوة الظهر بعلم الناس
 فيها المناسك فاذا صلى بركة الفجر يوم التروية اى ثامنا من ذى الحجة و
 احرم ان كان حل يخرج الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ويلي حين السير
 منى في الطريق وفي منى ايضا قالوا يقول في الطريق اللهم اياك ارجو و
 اياك اعود اليك ارجو اللهم بلغني صالح على واصبح في ذمتي واذا
 دخل منى يقول اللهم هذا منى وهذا ما دللتنا عليه المناسك فمن
 علينا بجوامع الخيرات وبما مننت به على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك
 وبما مننت به على اهل طاعتك فاني عبدك نا صيتي بيدك جئت طالبا

مرضا تك ثم بعد طلوع الشمس يروح الى عرفات ويقول عند الخروج
 اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ووجهك اريدت فاجعل ذنبي
 مغفورا وحجي مبرورا وارحمي ولا تخيني واقض بعرفات حاجتي انك
 على كل شئ قدير فاذا بلغ قرب عرفات وسرى جبل الرحمة يقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وعرفات كلها موقوف الا بطن
 عرنة (قائه من الحرم وعرفات في الحل) واذا زالت الشمس خطب
 الامام خطبة واحدة وعلى الراحلة او على يعلم الناس فيها احكام الحج
 ويعظهم ويحثهم على المعروف والاجتناب عن المنكر وقال الاحناف
 بخطبتين كالمجموعة يجلس بينهما واذا فرغ من الخطبة يصلي
 بالناس باذان واقامتين الظهر والعصر ويجمع بينهما ولا يصلي
 بينهما الربابة ولا التطوع ويسر في القراءة ولا يشترط لهذا الجمع
 الامام فان لم يكن الامام يصلي منفردا ويجمع وكذلك يجمع ان لم يجد
 الصلوة مع الامام خلافا للاحناف حيث شرطوا الصلوة الجمع
 الامام الاعظم او ثانيه والاحرام بالحج فيهما عندنا لا يشترط شئ
 من ذلك فلو صلى الظهر باحرام العمره ثم صلى العصر باحرام الحج جاز
 وكذلك جاز لو صلى الظهر منفردا ان يصلي العصر مع الامام في وقت الظهر
 وكذلك لو صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم خلافا للاحناف
 ثم اذا فرغ من الصلوتين يذهب الى موقوفه ويستحب له ان يغتسل
 ويقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا القبلة ودعنا

جهرًا مجهد و علم المناسك و يقف الناس خلفه مستقبلين القبلة
 سامعين خاشعين باكين داعين ولا يشترط في وقوف عرفة القيام
 فلو بقي جالسًا في عرفات جائز حجه الا انه تشترط نية الوقوف فلا
 يصح وقوف محضًا زدها رب و طالب غريم و ناثر و محنون و سكران
 خلافا للاحناف و يصح وقوف الصبي بنية و له و افضل الدعاء
 في عرفة ان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير
 و زيد في رواية اللهم اجعل في قلبي نورًا و في سمعي نورًا
 و في بصري نورًا اللهم اشرح لي صدري و يسر لي
 امري و اعوذ بك من وساوس الصدر و شتات الامر و فتنة القبر
 اللهم اني اعوذ بك من شر ما يلج في الليل و شر ما يلج في النهار و شر ما
 تصب به الرياح و من شر بوائق الصدر و في رواية الطبراني اللهم
 لك الحمد كالذي تقول و خير مما تقول اللهم لك صلوتي و تسكيتي و حيايتي
 و مماتي و اليك ما بي و لك رب تراثي اللهم اني اعوذ بك من عذاب
 القبر و دسوسة الصدر و شتات الامر اللهم اني اعوذ بك من شر ما
 تجني به الروح اللهم انك تسمع كلامي و ترى مكاني و تعلم سرى و علاني
 و لا تخفى عليك شيء من امري انا البائس الفقير المستغيث المستجير
 الوجل المشفق المقر المعترف بذنوبه اسألك مائة المسكين و
 ابتهل اليك ابتغال المذنب الذليل و ادعوك دعاء الخائف الضعيف

من خضعت لك برقبته و فاضت لك عيناه و ذل جسده و مرغم انفه
 اللهم لا تجعلني بدعا لك شقيًا و كن لي سرًا و فارحًا يا خير المستولين و يا
 خير المعطين ثم اذا غربت الشمس يرجع الى مزدلفة و لا يصلي المغرب
 بعرفة و لا بالطريق بل اذا دخل في المزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء
 يا اذان و اقامتين قال الاحناف يستحب ان يبيتها ما شاء و ان يكبر ويهمل
 ويحمد و يلبى ساعة فساعة و المزدلفة كلها موقف الا و ادى محسر الا و الى
 ان ينزل عند جبل قروح و يبيت فيها و لو صلى احد المغرب او العشاء
 في الطريق جائز مع كراهة و اثاره و قال الاحناف اعاد و لو خاف طلوع
 الفجر و هو في الطريق يصليهما في الطريق اتفاقا و لو صلى العشاء قبل المغرب
 صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يجد ها حتى ظهر الفجر يقضيها بعد
 طلوع الفجر و قيل تعود حيث ذاك الى الجواز و ينوي في المغرب الا و اعلاه
 قد ثبت عن نعل المشايخ و قوله ان وقته هو هذا في المزدلفة و الاحناف ايضا
 لا يشترطون في الجمع بمنزلة الامام و يجوزون المنفرد ايضا الجمع ويقولون يجمع بالمزدلفة
 يا اذان و اقامة و لا يصلي الاربعة و لا التطوع بينهما ثم يستحب له ان يعي هذه
 الليلة بالصلاة و الذكر و الدعاء و التلاوة قال بعض الفقهاء انها من اشرف
 ليلة القدر و جزم بعض شراح البخاري بان عشر ذي الحجة افضل من العشر الاخير
 في رمضان وكلا القولين فيها كلام فاذا اطلع الفجر بمنزلة يصلي الفجر بغسل (حتى
 عند الاحناف) و يقف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيها و لو ما را و لو تركه بعد
 او رحمة فلا شيء عليه و كبر و هليل و لبى و صلى على النبي صلى الله عليه و آله و سلم و قيل

يدعو بهذا الدعاء اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب اليه ألقى لكل ولد جازة
وقري فاجعل جأزتي وقرائي في هذا المقام ان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وتج
على الهدى امرى وتجعل ليقين من الدنيا هي اللهم ارحمني واجبرني من النار
واسع على الرزق الحلال اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف وارزقني العود
ما احتيتني برحمتك يا ارحم الراحمين ثم اذا طلعت الشمس واسفر جداري الى
مهلا مكبرا طيبا مصليا فاذا بلغ بطن محس اسرع قدر رمية حجر لانه محل هلاك
اصحاب الفيل وبرزخ بين مزدلفة ومنى فاذا دخل منى يسلك الطريق الوسطى
بين الطريقين الى الحجرة التي عند الشجرة وهي حجرة العقبة ويرميها من بطن
الوادى بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة قالوا يكون بين الرائي
وبين الحجرة خمسة اذرع ويرميها برؤس الاصابع ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس
فلو وقعت على ظهر رجل او حمل ثم وقعت بقرب الحجرة بنفسها جاز ولا كذلك
لو وقعت الحصة بقرب الحجرة جاز ولا الا قالوا القريب ما دون ثلثة اذرع و
البعيد ثلثة اذرع فصاعد اذرع للنساء والصبيان والضعفة والخروج من
المزدلفة قبل طلوع الفجر والرمي قبل طلوع الشمس ويقطع التلبية بأول الرمي و
لورمى بالكثير من سبع جاز وابل لا جاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر
المدر والطين والخزف والمغرة وقالت الاحناف ولو بكف من تراب فيقوم مقام
حصاة واحدة واهل الحديث لا يجوزونه ولا يجوز الرمي بالخشب والعنبر و
اللولؤم والحجر والذهب والفضة والبعر والرث بالاتفاق ويكره اخذها
من عند الحجرة ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فبكره سبعين حجرا صغيرا وان

يرمى بستين بيقين ووقته من الفجر الى فجر الحادى عشر من ذى الحجة والوقت
المستوفى من طلوع الشمس يوم النحر الى زوالها والمباح من الزوال الغروب ثم
بعده الى الفجر الثاني مكروه ثم اذا فرغ من الرمي يذبح ان كان معه هدى
او كان قارنا او متمتعاً وقد رعى على الهدى ثم يحلق راسه كله وطوافه افضل ويجوز
القصر قالوا بان يأخذ من شعرة قدر الاغملة وتقصير الكل مندوب
ان كان اقرع فيرالموسى على راسه ان امكن والا سقط مكن تكون على راسه جروح
ومنى تغذرا احدهما من الحلق والتقصير تعين الآخر فلو لم يده بصمغ فحيت
تغذرا التقصير تعين الحلق ولو ازاله بخو تورية جاز وكراهة ويستحب ان يقول
حين الحلق او التقصير الحمد لله على ما احدا نا و انعم علينا اللهم هذه تاتي
بيدك تقبل منى واغفر لى ذنوبى اللهم اكتب لى بكل شعرة حسنة
واح مح بها عنى سيئة وارفع لى بها ورجة اللهم اغفر لى وللحلقين والمقصرين
يا واسع المغفرة واذا فرغ منه يقول الحمد لله الذى قضى عنا نكنا اللهم
زدنا ايمانا و يقينا واغفر لنا ولوالدنا ولجميع المسلمين ولان حل له كل شى كان
مختوما فى الاحرام الا النساء وقيل والطيب الصيد ايضا والصحيح حلة الطيب
الصيد بعد الحلق او التقصير ومن حلق او ذبح قبل ان يرمى فلا حرج ويرمى
بعده ثم يفيض الى البيت والا ففضل ان يفيض يوم النحر ويجوز الى يومين بعده
ويطوف طواف الزيارة سبعة اشواط بلا رمل وسعى ان كان سعى قبله رمل
ولا فعلها ذكره التأخير من يومين الا انه لا يسقط عنه بالتأخير ولو الى آخر
العمر واول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وقال الاحناف لو اخره عن ايام النحر

وليا لها كره تحريماً ووجب عليه الدم إلا أنه يجوز لنا خير لحائض وكذا العذر
 هذا الطواف ترك من أركان الحج وفريضة عند أهل المذاهب الأربعة
 طواف القدوم وطواف الوداع فانهما سنتان عند أهل الحديث أو واجبتان
 عند غيرهم وقال السيد من صحبنا أنه لا دليل على فريضة طواف الزيارة
 على التعيين بل الطواف الواحد لا على التعيين كان للحج والعمرة فلو طاف طواف
 القدوم يكفيهِ وكذا إذا طاف طواف الوداع وهو قول شاذ لم يذهب إليه أحد
 ثم يرجع إلى معنى فيبسط بها ليا إلى التشرية وبعد ذلك الثاني التحريم الجمار
 الثالث كل حجرة بسبع حصيات يبدأ على مسجد الحيف ثم بما يليه أي الوسطى
 ثم بالعقبية يكرر لكل حصاة ويقف حامداً مهللاً مكبراً مصلياً ولطيل الوقوف
 عند الأولى وعند الثانية (قل قدر البقرة وقيل قدر عشرين آية) - ولا
 يقف عند حجرة العقبة بعد الرمي بل يرجع ويجوز الرمي ركباً والأفضل أن يرمي ماشياً
 وقيل الأفضل أن يرمي يوم النحر ركباً ثم بعدة ماشياً وقيل في الإذنين ماشياً
 وفي الأخيرة ركباً ثم رمي عند ذلك ثم بعد غد أن أقام بمنى وإن نفر فلا
 بأس والملكت أحب فان قدم الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز وله النفر
 من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعدة لدخول وقت الرمي ثم إذا نفر إلى مكة استحب
 له أن ينزل ولو بساعة بالمحصب أي بالإبطم ويستحب لمن حج بالناس أن يخطبهم
 يوم النحر بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائماً والأخيرة أخف ويجلس بينهما
 كما جمعة يعلم فيهما الناس إلى اليوم الثاني وإذا انزلت الشمس اغتسل أن
 أحب وكذا لك يستحب أن يخطب في وسط أيام التشريق ويستحب في البيدين

للدعاء في الحج ست مرات الأولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة
 الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الجمرة الأولى السادسة عند الجمرة الوسطى
 وإذا فرغ من أعمال الحج وأراد السفر طاف للوداع سبعة أشواط بلا رمي وسعى
 وهو واجب عندنا وعند الجمهور سنة عند البعض على الأقا في أعلى أهل مكة
 ومن في حكمهم ويسقط عن الحائض إذا أراد أهلها الخروج والسفر من مكة ثم
 النية شرط للطواف فلو طاف هارباً أو طالباً لم يجز وتكفي نية الطواف مطلقاً
 فلو طاف بعد إرادة السفر ونوى التطوع اجزأه عن الوداع كما لو طاف بنية
 التطوع في أيام الحز وقع عن الفرض أي عن طواف الزيارة فإذا فرغ من طواف
 الوداع صلى ركعتين ثم بعدة يشرب من ماء زمزم والأفضل أن يخرج الماء
 بنفسه ويستقبل القبلة ويتصلع عنه ثلاث مرات قائماً وفي كل مرة ينظر إلى
 بيت الله ولو أمكنه فيخرج الدلو منه على جسده وكان ابن عباس إذا شرب
 ماء زمزم يدعو بالهم إلى أسالك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء
 واستجواناً لقبل العتبة ويضع صدره وجبهته على الملتزم ويتشبه
 بكلا ساعته كالمستشفع بها ويقول أسأل بياك يسالك من فضلك ومغفرتك
 وبرحمتك وبكى أو تباكى ثم يرجع ويخرج كما يخرج الناس من المسجد وقيل يرجع
 القهقري إلى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت وقلبه متناً
 على الفراق منه كأنما يفارق حبيبته وقيل يستحب له أن يدعو بهذا اللهم هذا
 بيتك الذي جعلته ميماً ركاً وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم
 من دخله كان آمناً الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهتدي لولا أن

هدانا الله اللهم فكما هديتنا لذلك فتقبله منا ولا تجعله آخر العهد من
 بيتك الحرام وارزقني النور اليه حتى ترضى برحمتك يا ارحم الراحمين ولو لم يكن في
 عرفة وقت فينبغي الحاج ان يروح الى عرفة سرياً وتترك طواف القدوم يسقط
 عنه ومن وقف بعرفة ساعة ادخلته من ذال يومها الى طبع فجر يوم النحر
 صح حجه ولو اجتازا اداناً ثم اوجبا فلا انها عرفة واختلوا فيما لو جن او سكر
 او اغمى عليه ومن لم يقف فيها فأت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قال
 ولا دم عليه ومن احرم ثم اغمى عليه واهل عنه رفيقه او غير رفيقه
 ثم انتبه واتفق دأى بانعزال الحج جاز ولو لقي الاغماء طيف به المناسك
 وان احرم عنه رفيقه اكتفى بما شرته والمرأة فيما مر كراجل لكنها مكثت
 وجهها لاسرها كما مرد لو سالت على وجهها شيئاً وجافته عنه جاز لذبح
 ولا تلحق جمل ولا تزل ولا تضطجع ولا تسعى بين الميلين وقالت الحنابلة لا ترقى على
 الصفا ولا على المروة ولا تحلق بل تقصر عن شعرها وتلبس المخيط والخفين والحلى
 ولا تقرب الحجر في الزحام والحنثي المشكل كالمراة وحيفها لا يمنع نسك الا الطواف
 ولا شئ عليها تباخيره اذا لم تطهر الا بعد ايام النحر وقال الاحناف لو طهرت فيها
 بقدر اكثر الطواف ولم تطف وجب عليها الدم وعندنا لا يجب عليها الدم لانه
 لم يرد في وجوب الدم بالتأخير نص كما مر **باب منه** قد مر ان مناسك
 الحج كلها واجبة عندنا وركنه النية والوقوف بعرفة وقيل الطواف اى طواف الزيادة
 او طواف واحد لا على التخصيص والسعي ورمى الجمار ايضا وقالت الحنابلة لركنه
 اربعة الاول الاحرام اى النية الثاني الوقوف بعرفة الثالث طواف الافاضة

عنه
 في فقه الحنابلة
 لا يصح الوقوف
 ان كان سكران
 او مجنون او مغمى
 عليه

الرابع السعى وواجباته سبعة الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الى الخروجه
 لمن وقف بها كراوا المبيت ليلة النحر بمنزلة الى بعد نصف الليل المبيت بمنى
 ليالى ايام التشريق لغير سماع الابل فانه رخص لهم ان يبيتوا في منازلهم
 ورخص للعباس للمبيت في مكة من اجل سقاية بعد الرمي في كل يوم ورمى الجمار
 مرتين والحلق او التقصير وطواف الوداع واركاب العروة الثلاثة الاحرام والطواف
 والسعي بين الصفا والمروة وواجبها شيئاً الاحرام بها من الحل والحلق او
 التقصير وسنن الحج المبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم والرمي والاضطباع
 والبسائر ومرداه ابيضين نظيفين عند الاحرام والتلبية من حين
 الاحرام الى اول الرمي فمن ترك ركناً لم يصح حجه ومن ترك واجبا فعليه دم و
 حجه صحيح ومن ترك سنة فلا شئ عليه بشرط صحة الطواف احد عشر النية ولا
 والعقل ودخول وقته وسترا العورة واجتناب النجاسة والطهارة من الحدث
 وتكبير السبع وجعل البيت من يسيرة والمشى الى جانب اليمين من الحجر وكونه مائتاً
 مع القدرة والموالاة فيتساقفه لحدث فيه وكذا القطع طويل وان كان
 القطع يسيراً اذ قيمت الصلوة او حضر جنازة مسلم ونهى من الحجر الاسود ولا يقعد
 بنصف شوط او ربعه بل يتساقفه قلت اهل الحديث منهم من لا يشترط في الطواف
 الطهارة من الحدث نعم يشترط الطهارة من الجنابة والحيض وكذا لا دليل على
 اشتراط الاجتناب من النجاسة والموالاة والمشى فيجوز الطواف راكباً سيما في حالة
 العذر سنن الطواف عشر استلام الركن اليماني بيده اليمنى واستلام الحجر الاسود
 وقبيله والاضطباع والرمي والمشى في موضعه والدعاء والذكر والدنو من البيت

والركعتان بعدة وشرط صحة السعي ثمانية النية والإسلام والعقل والمولادة
والمشي مع القدرة وكونه بعد الطواف وتكميل السبع واستيقاب ما بين
الصفاء والمردة قلت أهل الحديث لم يجز لأقوال الجنبلة في هذه الشروط
إلا في المولادة والمشى فاجازوا السعي راكبا نعم السعي ما شيا فضل الطواف
من الحدث ليست شرطاً فيها بالاتفاق فلو لم يستوعب ما بين الصفاء والمردة
لم يجز السعي غير لا يجب أن يركبها فيكفي الصان عقبيه أسفل الصفاء أصابع
سرحله أسفل المردة وبالعكس وسنن السعي الطهارة وستر العورة والمولادة
بينه وبين الطواف والمشى من الصفاء إلى المردة شوط ثم منه إلى الصفاء شوط
آخر وهكذا سبعة أشواط ولو قدم السعي على الطواف فقد خالف السنة ولا يجب
عندنا فيه دم خلل للجنبلة والاحتفاء وإن شك في عدد أشواط الطواف
أو السعي فبما رآه الأقل ويصح الشك بيني عليه **فصل** يجب على القاسر
المتمتع إذا فرغ من رمي يوم النحر دم شكر أي ذبح شاة أو بقرة أو نحر بدنة
ويستحب للمفرد ويجوز اشتراك السبعة في البقرة والبدنة ويجوز في الحرم
وفي سائر فجاج من الذبح أو النحر فإن عجز عنه صام ثلاثة أيام ولو متفرداً
آخرها يوم عرفة وسبعة بعد تمام حجه فإن فاتت الثلاثة تعين الدماء
كذلك إن قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق ولا فضل للقاسر أن يرمي
الهدى معه كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل يشترط للقاسر سنون الهدى
كذلك للمتمتع ويستحب تقليد هاء أو شعارها ومن كره إلا شعار فقد
أخطأ فمن كان معه هدى وهو متمتع فلا يحل بعد العرة حتى يذبح هدى

يوم النحر بل يحرم للحجر يوم التروية ثم يردى المناسك كلها كما مر وأدى الهدى عشاة
وأوسطها بقرة وأعلىها بدنة ويكفي فيه ما يكفي في الأصحية إلا أن في
الأصحية يجوز الاشتراك في البدنة لعشرة وفي الهدى لا يجوز لأكثر من
سبعة ويجوز لصاحب الهدى أكلها وكذا الأكل من دم الجناية والجذب
للأختان وكذا الركوب عليهما ولا يحلبها بل ينضج صرعها بالماء البارد إن
كان المذبح قريباً ولا حلبها وتصدق به فإن عطبت أو تعيبت لقيم بدلتها
وإن كانت تطوعاً غررها وصنع قلاذتها بد منها وضرب به صفحة ستا منها
ليعلم أنه هدى للفقراء ومن يعث بعدى لم يحرم عليه شئ مما يحرم
على المحرم +

باب الفوات والاحصاء

تقدم حكم فوات الحج أنه من فاته وقوف عرفة ولو بعد فاته الحج و
القلب حرامه عمره فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر سواء كان قارناً أو غيره ولا
تجزئ هذه العرة التي انقلب احرامه اليها عن عمره الإسلام فيحلق بها وعليه
عند الفقهاء وعليه أن يأتي بالحج في العام القابل إن كان الحج الفاتت فرضاً و
كذا لو كان تفلاً عند الفقهاء لا عندنا من حصر عن البيت ولو بعد الوقوف
أو من دخل الحرم طمأ أو جن أو غشي عليه أو لم يكن له طريق آمن إلى الحرم فأتى
الحج فذبح في موضع الحصر هدياً أي شاة أو سبع بدنة أو بقرة فبينة التحلل فإن لم

يجد صام عشرة ايام بنية وقد حل ولا اطعام فيه ومن حصر من طواف الاقاصم
فقط وقد رمى وحلق فلا ياتي النساء حتى يطوف فاذا زال الحصر اتي بالطواف و
اتمجه ولا دم عليه بالخير ومن شرط في ابتداء احرامه ان يحل حيث جبت
او قال ان مرضت او عجزت او ذهبت نفقتي فلي ان احل كان له ان يتحل متى شاء
من غير شيء ولا يلزمه الايتان به من قابل او القضاء على قول الفقهاء وقال
الاحناف اذا احصر بعد او مرض او موت محرم او هلك نفقة بعث المفردة المتنع
وما والقارن ومين او قيمته فان لم يجد بقي محرم ما حتى يجدا ويتحل بطواف ومن
ابى يوسف انه يقوم الدم بالطعام وينصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
يوما ولو بعث القارن واحد لم يتحل عنه وعين يوم الذبح يعلم متى يتحل ويندج في
الحرم ولو قبل يوم النحر لقوله تعالى ولا تحلقوا رءسكم حتى يبلغ الهدى محله لكن يشك
هذا انما اذا لم يمكن ارسال الهدى ايضا الى الحرم لخوف العدو واوغيرة دارجو
ان يكون الذبح بغير الحرم جائزا في هذه الحالة عند الاحناف لقوله تعالى ما جعل
عليكم في الدين من حرج وفي ابقاء الاحرام الى مدة طويلة حرج لا يكفي وقال صاحباه
لا يجوز في الاحصار عن الحج الذبح قبل يوم النحر ويجوز في العمرة ولو لم يفعل وجب
اعلنه بغير تحلل او صبر محرم ما حتى زال الخوف جازر فان ادرك الحج فيها نعمت
ولا يتحل بالعمرة وبذبحه كل ولو بلا حلق وتقصير فلو ظن ذبحه ففعل كالحل
نظرا انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه
ولو نقل حجه وعمرة ان لم يحج من عامه وعلى المعتمرة وعلى القارن حجة وعمرتان
فان بعث ثم زال الاحصار وقد رمى على ادراك الهدى والحج معا توجهه والاك

يلزمه التوجه ولا احصار بعد ما وقف بعرفة للامن من الفوات ويكفي له
الدم من ترك الواجبات كالوقوف والرمي والتأخير في الحلق وطواف الزيارة
والمنوع ولو بمكة او الحرم من الركبتين محصر والقادر على احد هما لا اما على الوقوف
فلتمام حجه به واما على الطواف فتتحلل به كما مر ولو امر رجلا بالحج عنه بعجزه صح عند
الاحناف ودم الاحصار على الامر ودم القارن والتمتع والجنائيات على الحاج ومن
الشفقة ان جامع قبل وقوفه وان بعده لا عند عمر وقد عرفت مذهب اهل
الحدیث في الحج عن الغير **فروع متعلقة** شهد بالبوتوق فحصر بعد
وقته لا تقبل شهادتهم ويصح الوقوف لحديث النبي العرفة يوم ترفعون
ولا يخفى يوم ترفعون وقيل وقته تقبل ان امكن التذكر ليلا مع اكثر من واحد
ولو رمى في اليوم الثاني او بعده الوسطى والثالثة ولم يرم الا الى فلا حرج ولم يرم
الا الى بعده وقيل ان رمى الكل بالترتيب فحسن ولو نذر رجلا ما شيا مشى من
منزله حتى يطوف الفرض فان لم يستطع لكبرا وضعف او مرض لا بأس بالركوب
بل يركب حتما ويهدي هديا او يصوم ثلاثة ايام وقيل لا شئ عليه وقال الاحناف
لو ركب في الكثرة او كله فعليه دم ولو نذر المشي الى المسجد الحرام او مسجد المدينة
او غيرهما لزمه الايضا فان لم يقدر كفر كفارة اليمين وقال الاحناف لا شئ
عليه ولو نذر المشي في السفر الى من اسرا احد من الاولياء او شد الرجل الى
غير المساجد الثلاثة ففيه قولان واختار عند الشيخين انه لا يفي بهذا النذر
لانه نذر معصية ومن اجاز شد الرجل لزيارة الانبياء والصالحاء قال يلزمه
الايفاء فان تعذر يكفر كفارة اليمين اما لو نذر شد الرجل الى مسجد غير

المساجد الثلاثة فلا يلزمه الوفاء بالاتفاق ولو اشترى محرمة ولو بالاذن
له ان يملئها بقص شعرها او قلم ظفرها او لمس طيب ثم يجمع وهو اولى من
التحليل بالجماع وكذا لو تكلم محرمة بنقل بخلاف الفرض ان لها محرم والا فصححة
فلا تحلل الا بالعدى ولو اذن لامراته بنقل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعها
كذلك المكاتب بخلاف الامه الا اذا اذن لامته فليس لزوجها منعها حج الغنى
افضل من حج الفقير وحج الفرض يقدم على طاعة الوالد لا حج النفل قالوا ان نزلوا
الرباط والمدارس لتعليم علوم الدين وطيب كتب الدين واشاعتها وتاليها وتربية
طلبة العلم والاتفاق عليهم وتربية اليتامى والاسرا من افضل من حج النفل و
اختلف في الصدقة ولا اصل لما يقوله العوام من الحج الاكبر اذا وقع عرفة
يوم الجمعة بل الحج الاكبر الحج والعمرة حج اصغر وما يرى من نفل حجة تقع عرفة
فيها يوم الجمعة من انها كسبعين حجة فوجه ضعيف لا يعتد به ولو خاف وقت
النساء والوقوف يدع الصلوة ويذهب بعرفة لخرج الحج وحل الحج يكفر الكبائر
حقوق العباد اذ لا فيه قولان والاسلام بعد ما كان قبله بالاتفاق كما مر في
الجزء الاول قال عياض اجمع اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا تال
بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة وزكوة ثم اشتر المطلق وتأخير الصلوة
وخوها يسقط بالحج والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة والمراد بالبرور ما ان
لا ياتي بالكبائر بعد ولا قبل ولا يحني فيه وحج وفق السنة ولا يندب دخول البيت
وليس من مناسك الحج ان خاف الايذاء اذا احتاج الى النفقة كما في عصرنا
ياخذون من الداخل بيلا واحدا ودريا لين ولا يفتدب ويتدب ان

في نواحيها ويدعو وليستغفر وان يخط فيه التطوع في مصطبر رسول الله صلى الله عليه وآله
يجوز بيع كسوة الكعبة ولا شراؤها الا للامام ومن الامام وله لبسها ولو جنبا
او حائضا ولا يقتل القاتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه ويكره الا استحباء بقاء من زمم ويستحب الاغتسال به او بياح واختلف في ان
مدينة افضل او مكة واختار الاحناف ان مكة افضل من المدينة الاما حزم
اعضاء الشريفة فقالوا انه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي
ليراجد هذا دليل من الكتاب السنة والزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله اذ بلغ الرجل المدينة
اما شرا رجل لزيارة النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم فقيه قولان لا صحا بنا كما مر في الاوطان يشد
الرجل لزيارة المسجد النبوي ثم اذا بلغه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله من افضل القربات والمندوبات
يبدأ بالحج لو فرضا وفي النفل يجزى ما لم يعبر بالمدينة فيبدأ بزيارة النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم ولا تكسر الحجارة بالمدينة وكذا اجماع لمن ثبت بنفسه انه لا
يرتكب الكبائر والمعاصي والا فالاولى السكونة في مقام اخر كما هي اولى لرجل
يعلم الناس علوم الدين اذ يشيع ويولف كتب الدين ويخاف فوت ذلك ان جاء
مكة او مدينة وقال بعض اصحابنا ان في عصرنا هذا كثرت البدعات والرسوم
القبيحة في الحرمين الشريفين فمن خاف فتنة وضرر ايمسه من اهل البدع
فالاولى له ان لا يجا ويرحل بل يحجز ويؤثر ثم يرجع الى بلده لانه لو اقام هناك
لزمه احد امرين اما تحمل الايذاء والوقوع في الشك والامال المدا هنة في الدنيا
ان سكنت عن المنكر ولزمه عنه اذ رضى به **فصل في الزيارة يستحب**
زيارة المعلى اذا بلغ الرجل الى مكة سبعا قورا من المؤمنين خديجة والقاسم
بن رسول الله صلى الله عليه وآله وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن

وهو ان يدعى
ويشئ لقاء وجهه
حتى يكون بينه
وبين الجدار
خوفا لا اذبح
فذلك مصلي ومول
الله صلى الله عليه وآله

البي بكر وغيرهم من الصحابة والتابعين والاولياء والصالحين ممن لا يحصى عددهم
 فيسلم عليهم ويكثر من الدعاء والاسئدة واستغفارهم ولساير المؤمنين من اهل هذا
 المقبرة وغيرهم وفيها مواضع اخرى يزورها الناس كغار ثور وغار جبل نور
 ومسجد الراهية ومسجد البي بكر ومسجد الجن ومسجد الشجرة ومسجد الكباش ومسجد التتبع
 ومسجد ذي طوى ومسجد اجياد ومولد النبي ومولد علي وحزرة جعفر ودار
 خديجة ومولد فاطمة ودار البي بكر وحجر سلم على النبي صلى الله عليه وآله فلابأس
 وان لم تكن زيارتها سنة ولا فرضا ومنع عنها شيخ الاسلام قال انها بدعة اما
 مسجد الخيف مشهور في منى دفن فيها سبعون نبيا واذ بلغ المدينة قبل الحجاز
 بعدة فيا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويعطيه ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صاحبيه فيقوم مستقبلا الحجره ومستدبرا القبلة ويقول اولا السلام عليك
 يا رسول الله السلام عليك يا بنى الله يا خيرة الله من خلقه يا اكرم الخلق
 على ربه يا امام المتقين فهذا كله من صفاته بالى هو وامى صلى الله عليه
 وسلم ثم يتقدم الى اليمين بقدر ذراع ويسلم على النبي ثم يتقدم هكذا الى
 اليمين ويسلم على عمر ثم ينصرف ولا يستلم الحجره ولا يقبلها ولا يقف بها ولا يضع
 يمينه على شماله كهيئة الصلوة ولا يصلي اليها ولا يدعو هناك مستقبلا
 الحجره وقيل لا بأس بالدعاء هناك وبوضع اليمين على الشمال وقال شيخ الاسلام ان
 الدعاء عند القبور بدعة فالاولى الاحتراز عنه ويستحب ان يأتى
 مسجد قباء ويصلى فيه ويخرج الى البقيع يزور من به من الصحابة واهل البيت
 عليهم السلام يزور قبور شهداء احديهما قبر حمزة عمر النبي صلى الله عليه وآله وآل بيته

قال شيخنا ابن
 تيمية الطحان
 بالقبور
 البقيع
 ومن الخفا
 وبما يستحب
 فان تاب واول
 نقله

تفل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يتصدق بها امكنه على حيران رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وينظر اهل المدينة بعين التعظيم ويودع المسجد الشريف بركعتين ويحرم
 عليه ان يستحب شيئا مما على من تراب حرم المدينة او من احجاره الى خارج
 حرمها ولا الى حرم مكة ويستحب زيارة المسجد الاقصى الصلوة فيه اخر ابواب
 الحج والحمد لله اولا وآخرا *

تو كتاب الحج ويتلوه كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

خاتمة لطبع

الحمد لله الذى فقه فى الدين من عبادة العلماء الاخيار * ونصر المستبطين منهم
 بمزيد الشرف والنفاس * والصلوة والسلام على رسوله الذى محى ظلم الشرك بواقب
 الافاس * وقرر قواعد الاسلام واشاد الناس * وعلى اله الاطهار واصحابه الكبار *
 المهاجرين منهم والاقتدار * اما بعد فبشرى لكم ايها الطالبون لعلم فقه الحديث
 والاسرار * وطوبى لكم ايها الراغبون فى درجات الآخرة والرفى من الجبار * ان هذا
 الكتاب الذى صنعت هذا الفكر * قد برزنى قالب الطبع على طر زجد يد تتجهم به
 النفوس والافظار * س

ولكن معانيها اسرق والطف	كتاب حوث الفاظه كل سرقة
يدار على الباب منهم قرقف	بها نقصدى الباب بكرى كاشفا

السمي بنزل الأبرار من فقه النبي المختار به للعلامة الفهامة
 مقام الفقهاء والمحدثين همام الحكماء الراشدين بحرا لعلوم الزخاير المولى
 وحيد الزمان الحيدرا بآدي الملقب بنواب وقار نوادر جنك صباه الله
 عن شروص الدهور والأعصار به وبلغه الى ذروة المنى ونخاية الاوطار
 وقد اهتمت بطبعه وبذلك جهدى في تصحيحه حصل الفراغ منه
 شهر رجب المرجب سنة ثمان وعشرين وثلثمائة والفت من هجرة رسوله
 الذي ارسل الى البادين والحضار به وانا العبد الراجي رحمة
 العزيز الغفار به محمد أبو القاسم مدير مطبع
 سعيد المطابع الواقع في بلدة البتارس حرسها
 الله عن الآفات والاكدار به فقط
 تم الجزء الاول ويليه الثاني
 انشاء الله تعالى

٢ ٣ ٤

س ٢٨٣

جو صاحب اس كتاب مقدس كواظف كراچاين بهل سب اغلاط حسب صحت نامه
 هذا درست فرمائیں

صفو	سطر	غلط	صحیح	صفو	سطر	غلط	صحیح
٢	١٥	اجرو	اجرو	٣٠	١٠	اذا كان	اذا كانا
٣	١٤	لاندر	لاندر	٣١	٣	عليه	عليهما
٤	١٠	سميع	سميع	٣٢	٣	فتعوا فيه	فتعوا فيه
٥	١١	بصير	بصير	٣٥	٢	البينة	البينة
٨	٢	الفقهاء	الفقهاء	٣٨	١	بمقدار	بمقدار
٩	٤	الفقر	الفقر	٣٩	٣	ادام الدم	ادام الدم
١٠	١٢	عمومها	عمومها	٤٠	٢	كثيرة	كثيرة
١١	١٥	استبانة	استبانة	٤١	١٥	جللت	جللت
١٢	٢	الحقيقة	الحقيقة	٤٢	١٠	واحب	واحب
١٣	١١	شرط	شرط	٤٣	١١	الا اذا	الا اذا
١٤	١٢	الملازمة	الملازمة	٤٤	٨	كله	كله
١٥	٩	وياتي	وياتي	٤٥	٨	يرفع	يرفع
١٦	٢	يعمها	يعمها	٤٦	١٤	يمنع	يمنع
١٧	١٣	للجرح	للجرح	٤٧	٢	عوم	عوم
١٨	١٤	عليها	عليها	٤٨	١٣	قد تقدم	قد تقدم
١٩	١٤	فلا اعا	فلا اعا	٤٩	١٥	برجل	برجل
٢٠	١٣	ليكرهما	ليكرهما	٥٠	٤	نخاسته	نخاسته
٢١	٣	بورود	بورود	٥١	٣	امره	امره
٢٢	٨	سرطوبة	سرطوبة	٥٢	١	تجاهه	تجاهه
٢٣	٢	حناء	حناء	٥٣	١٤	ثديها	ثديها
٢٤	٢	طعن	طعن	٥٤	١٢	ارض تسعين	ارض تسعين
٢٥	٢	فذلها	فذلها	٥٥	١٩	نرى	نرى
٢٦	٨	مخرقة	مخرقة	٥٦	٩	لولوى	لولوى
٢٧	١٣	والتمية	والتمية	٥٧	٣	جهة الاولى	جهة الاولى
٢٨	٨	الملاك الله	الملاك الله	٥٨	١٥	صدرة	صدرة
٢٩	١٥	ينقعد	ينقعد	٥٩	٤	فما نحو	فما نحو
٣٠	١٨	الورود	الورود	٦٠	٩	راحتيه	راحتيه
٣١	٩	ادالكروما	ادالكروما	٦١	١٢	ركبته	ركبته
٣٢	٢	دموى	دموى	٦٢	١٠	قبله ادرك	قبله ادرك
٣٣	٢	ولورشا	ولورشا	٦٣	١٤	ظاهر	ظاهر
٣٤	٤	يجوز يصلي	يجوز يصلي	٦٤	١٠	استجاب النول	استجاب النول

٩٣	١٨	كلم في الجز الاول	كما ذكر في الجزء	١٥١	٥	آثما	اشعا
٩٣	١	شوردهم	شوردهم	١٥٢	١٠	ينظف	يتنظف
٩٤	٢	ولا تجوز	فلا تجوز	١٥٣	١١	تدبلي	تدبلي
٩٤	٨	الحاد صلوتهما	الحاد صلوتهما	١٥٤	١٨	الرحلة	الرحلة
٩٤	١١	اما الاذان	اما الاذان	١٥٥	١٣	الصلوة	الصلوة
٩٥	١	يقام	يقام	١٥٦	٢	الحرية	الحرية
٩٥	١٩	يقولهم	يقولهم	١٥٧	٩	مر في الجز الاول	ذكر في الجز الاول
٩٨	٨	لقلب	لقلب	١٥٨	٣	اذ شاع	اذ شاع
١٠٠	٣	تلوحا	تلوحا	١٥٩	١٢	يمين الامام	يمين الامام
١٠٠	١١	لمستحاضة	لمستحاضة	١٦٠	٤	الصحيحة	الصحيحة
١٠٣	١٤	اوردته	اوردته	١٦١	٩	الجزية	الجزية
١٠٤	٣	قال كان	قال كان	١٦٢	١٤	فتقوا	فتقوا
١١١	١٤	وضع	وضع	١٦٣	٩	اهداء الكلام	اهداء الكلام
١١٣	٩	لم ينع	لم ينع	١٦٤	١٥	اغنى	اغنى
١١٥	١٤	هلكهم	هلكهم	١٦٥	٢	مر دود	مر دود
١١٧	٢	اعدادها	اعدادها	١٦٦	٣	لجنة اوجبتين	لجنة اوجبتين
١١٧	١٨	الغصن	الغصن	١٦٧	١٨	اذ اقال	اذ اقال
١١٨	١٩	شوية	شوية	١٦٨	٢	كذلك او	كذلك او
١١٩	١٤	بينيه	بينيه	١٦٩	٣	لكباء	لكباء
١٢٠	١	فضل	فضل	١٧٠	١٤	المصادرة	المصادرة
١٢٢	١٤	ولوراد	ولوراد	١٧١	١٩	فان ادى	فان ادى
١٢٣	١٣	ما ورد	ما ورد	١٧٢	١٤	اورويا	اورويا
١٢٣	١٣	يترجم	يترجم	١٧٣	٨	باب	باب
١٢٤	١٩	كذلك	كذلك	١٧٤	١٢	في شئ	في شئ
١٢٨	٣	انكرهما	انكرهما	١٧٥	١٣	وحدث	وحدث
١٢٨	٤	نقضى	نقضى	١٧٦	١٥	والمعدن	والمعدن
١٣٠	١٩	شفع	شفع	١٧٧	٤	والحاس	والحاس
١٣١	١٥	نقلب	نقلب	١٧٨	١	اشتاها	اشتاها
١٣٣	١٨	قروضه	قروضه	١٧٩	٢	الامام	الامام
١٣٥	١٤	غله	غله	١٨٠	١٨	يجب ما	يجب ما
١٣٨	٥	خامة	خامة	١٨١	١٨	ارض	ارض
١٣٩	١٨	يتم	يتم	١٨٢	١٠	مبجلة	مبجلة
١٣٩	١٩	ارصى	ارصى	١٨٣	٣	صرف	صرف
١٣٩	٣	امر يوط	امر يوط	١٨٤	١٥	فرس	فرس
١٣٩	٩	الفار	الفار	١٨٥	١٣	عليهم	عليهم
١٤٠	٨	السنه	السنه	١٨٦	١٩	بدنية	بدنية
				١٨٧	١٤	لما تقام	لما تقام

٢٣٨	١٥	كفى نقمة	كفى نقمة	١٤	١٣٣	د بعد الكبيرة الاد	د بعد جنازة
٢٣٩	٢	او حراما	او حراما	١٥	١٣٣	في صلوة جنازة	في صلوة جنازة
٢٣٩	٥	ان يكون	ان يكون	١٦	١٣٣	بعد كل تكبير حتى	بعد كل تكبير حتى
٢٣٩	٥	يسيرة والا	يسيرة والا	١٧	١٣٣	بعد الكبيرة الرابعة	بعد الكبيرة الرابعة
٢٣٩	٤	ملوكه	ملوكه	١٨	١٣٣		
٢٣٩	١٥	استيسر	استيسر	١٩	١٣٣		
٢٣٩	١١	لحد نفما	لحد نفما	٢٠	١٣٣		
٢٣٩	١٣	ولو ما باكل	ولو ما باكل	٢١	١٣٣		
٢٣٩	١٤	ادهن	ادهن	٢٢	١٣٣		
٢٣٩	١٤	حالم	حالم	٢٣	١٣٣		
٢٣٩	٣	الميتة	الميتة	٢٤	١٣٣		
٢٣٩	١٠	انقضى ذكره	انقضى ذكره	٢٥	١٣٣		
٢٣٩	٥	شاهد	شاهد	٢٦	١٣٣		
٢٣٩	١٨	يصنع	يصنع	٢٧	١٣٣		
٢٣٩	١٩	يشير	يشير	٢٨	١٣٣		
٢٣٩	١٩	استقبل	استقبل	٢٩	١٣٣		
٢٣٩	٣	هو انه قال	هو انه قال	٣٠	١٣٣		
٢٣٩	١٥	الحطيم	الحطيم	٣١	١٣٣		
٢٣٩	٥	ارجوا	ارجوا	٣٢	١٣٣		
٢٣٩	٣	مزدلفة	مزدلفة	٣٣	١٣٣		
٢٣٩	١٣	للأمام	للأمام	٣٤	١٣٣		
٢٣٩	١٥	من اشرف	من اشرف	٣٥	١٣٣		
٢٣٩	٨	يرميها	يرميها	٣٦	١٣٣		
٢٣٩	١٩	فلكسرة	فلكسرة	٣٧	١٣٣		
٢٣٩	٢	الزوال لغوب	الزوال لغوب	٣٨	١٣٣		
٢٣٩	١٨	الغروب	الغروب	٣٩	١٣٣		
٢٣٩	١٨	الركن	الركن	٤٠	١٣٣		
٢٣٩	١٨	القلب	القلب	٤١	١٣٣		
٢٣٩	١	بنيتة	بنيتة	٤٢	١٣٣		
٢٣٩	١٩	بذبحه كل	بذبحه كل	٤٣	١٣٣		
٢٣٩	١٥	اليمن	اليمن	٤٤	١٣٣		
٢٣٩	١١	بجوة	بجوة	٤٥	١٣٣		
٢٣٩	٨	المدنية	المدنية	٤٦	١٣٣		
٢٣٩	١٠	مستقبل	مستقبل	٤٧	١٣٣		
٢٣٩	١٩	ببراريس	ببراريس	٤٨	١٣٣		